

إنسانية - قومية - علم

الوحدة..

وحدة الکرد

میرآل زیلانی

کوردستان ۲۰۲۰



اسم الكتاب:

وحدة الكرد

تأليف:

ميرال زيلاني

الإخراج الفني و الغلاف:

لقمان رهشیدی

من منشورات مطبعة:

روکسانا

الطبعة الاولى - ٢٠٢٠

..... حقوق الطبع و النشر محفوظة

رقم الإيداع في المديرية العامة للمكتبات العامة في إقليم كوردستان

() لسنة ٢٠٢٠

المحتوى

٥	المقدمة
٩	أهمية التوجه القومي
٢١	الوحدة طبيعياً
٤١	أمثلة
٥٩	الإتفاق و الوحدة
٧١	الوحدة و الأمان القومي
١٢٧	داعي الوحدة
١٥١	مبادئ الوحدة الداخلية
٢١٥	المنهاج الوحدوي
٣١٩	مُعوّقات الوحدة
٣٦١	الخاتمة
٣٦٧	المصادر

المقدمة

في هذا الكتاب نضع اليد والضمادة على جرح بغية إيقاف الدم النازف. هو مشروع مقدم إلى النخبة السياسية و المثقفة كخريطة طريق يُراد منها تقديم حل لحالة الإنقسامات و التباعد، سواءً داخل الأطراف السياسية أو بين فئات الشعب المتأثرة بالسياسات وأحوالها. و مثلما هو محاولة للتعرّف على الوحدة و متعلقاتها، كذلك فهو محاولة لفهم الوحدة كموضوعة كونية طبيعية شاملة و هذا بدون شك موضوع متشعب و واسع، إلا أنه جاءت مكونات هذا الموضوع مختصرة جداً و ذلك لتوجيه كل هذه المكونات

لخدمة ما هو مطلوب إيضاحه و تبيانه حول الوحدة. و من جهة أخرى يُبيّن هذا الكتاب أن الجانب الخاص من الوحدة و الذي هو الوحدة السياسية القومية، هو ما تدور حوله أفكاره و مقتراحاته. ذلك لأن المطلوب هو إيجاد وحدة قومية سياسية تتعكس آثارها على المجالات الأخرى النضالية و الحياتية للشعب الگردي.

و يتضمن الكتاب منهاج وحدوي مقترح يهدف إلى ضرورة وجوده، إذ أن العمل الوحدوي بحسب منهاج موضوع يُخرج الوحدة من جانبها النظري و يُحولها إلى الجانب العملي. و في هذا توضيح مفاده أن هذا العمل سيصبح قوة دافعة نحو رص الصفوف الگردية النضالية، كما سيوجه هذا العمل نضالاً جديداً المحتوى على الساحة الگردستانية. و ذلك لأن هذا العمل الوحدوي لا يشمل فقط جزءاً من گردستان، بل يشمل كل الأجزاء الگردستانية و كل أحزابه. فالرغم من أن الوحدة التي تحدث على مستوى جزء معين من گردستان هو عمل مبارك، ولكنه أكثر تأثيراً على المستوى الداخلي و الخارجي إذا حدثت في الأرض الگردستانية و كل أجزائها. و نحن نقصد في هذا الكتاب هذه الوحدة الشاملة الگردستانية التي تستطيع ليس فقط التأثير على المستوى الإقليمي، بل أيضاً على المستوى الدولي. كما أنه لن يكون مجرد تأثير معين ما، بل ستكون هناك قوة تستطيع تحقيق الأهداف على المستويين.

و من المهم و الواجب الإتفاق على وقائع تاريخية و أطر سياسية لازمة و كذلك الإتفاق على الحالات الاجتماعية و أيضاً الإتفاق على أن العلم هو الحكم في الكثير من مواضيع الحياة و

ذلك لكي يكون بالإمكان تقديم نظريات و مناهج لكل مسألة لهم المجتمع و الوطن. و من هذه المسائل مسألة الوحدة التي هي تُعبّر عن إرادة الشعب و غايته. في هذا الكتاب محاولة لجعل هذا الإتفاق ممكناً بحسب معايير قومية و إنسانية و علمية. كما يهدف الكتاب إلى أن يجعل المبادئ و القيم المذكورة فيه تساهماً في تحقيق الوحدة المطلوبة التي هي قومية و سياسية و إجتماعية. و يُبيّن أيضاً أن هذا إنما يحصل بإدراك المسألة الگردية و فهمها فهماً صحيحاً أولاً و يحصل بالإعتماد على العلم ثانياً. ذلك لأن المسألة الگردية موضحة إلى الآن وفقاً لمقاييس سياسية و نظريات سياسية فقط. و محاولات توضيح هذه المسألة إجتماعياً قليلة جداً إلى حد أنها لا تذكر و في الجانب الاقتصادي لهذه المسألة أيضاً كذلك. أي أننا ما زلنا نفتقر إلى الكثير من ما يجب أن يُقال في المسألة الگردية و بالشكل و المضمون العلميين و برحابة المجال. فالمسألة الگردية هي قضية شعب و وطن و فيها الجانب السياسي و الإجتماعي و الاقتصادي و التاريخي و الثقافي و في كل هذه الجوانب نحتاج إلى أبحاث و تحاليل وافية. ذلك لأن جميع هذه الجوانب تساهمن في إنجاز عملية الوحدة مثلما تساهمن في إنجاز أية عملية أخرى من عمليات تخص الشعب و الوطن من الناحية العلمية و النضالية. و الأبحاث و التحاليل هذه ليست فقط مجرد كتابة و تدوين و لا يجب أن تكون فقط كذلك، حيث أن البحث و التحليل مقامان علميان و فيهما من الأفكار و الإبداعات ما تفيد المسألة القومية و أية مسألة أخرى تتناولها. أي أن هناك فرق بين الكتابة و التدوين

من جهة و البحث و التحليل من جهة أخرى. و في هذا الكتاب محاولة للبحث و التحليل بغية معرفة الوحدة و توظيفها لكي تفعل فعلها في الحياة العملية. و يتطرق الكتاب إلى بعض المعوقات التي تعرّض طريق الوحدة و يحدد أهمها بغية تفاديهما أثناء القيام بتطبيق منهاج الوحدة على أرض الواقع. و هذه المعوقات لم ترى حلاً لها إلى الآن و لعل مبادئ و قيم الوحدة هي الحل من أجل تلافيها و إزالتها أو من المطلوب شعبياً إزالتها بأية وسيلة كانت، لكي ترى الوحدة طريق تنفيذها. و التمسك بالفكر القومي و إنشاء إدارة سياسية قومية و محاولة تقليص الفوارق الفكرية و المنهجية مثلاً، هي أمور مساعدة في تلافي هذه المعوقات و تمهيد الطريق أمام تطبيق الوحدة.

و لقد تناول الكتاب الوحدة بخاصتها و عاملها بشكل موجز إلا أنه شدد على الوحدة الخاصة نظراً إلى أنها المطلوبة و هي هدف هذا الكتاب. أما الوحدة بعامها فلها - و يجب أن يكون لها - مبحثها الخاص بها، لأنها موضوعة شاملة و كونية.



أهمية التوجه القومي

في المسيرة الإنسانية هناك مبدأ ثابت وهو أن تكون الحياة سلية مُثمرة و من أجل أن تكون كذلك هناك لكل مسألة في حياتنا قاعدة أو عدة قواعد ترتكز عليها الحياة وأن الحياة لن تكون مُثمرة إذا لم تكن سلية المنهج. ولا شك أن العلم يستطيع أن يُفرق هنا بين المنهج السليم وغيره عبر تجاربه و إكتشافاته، فالعلم من ماتم تعلمه وفقاً للنتيجة بسلبها و بإيجابها و وفقاً للهدف المطلوب. و مسألة الگرد هي في تحديد الهدف الذي يُراد تحقيقه في غالب الأحيان، حيث أن الهدف الذي هو الإستقلال ما زال غير محدد بالشكل المطلوب. و في هذه المسألة هناك قضية توحيد الهدف لأن أهداف الأطراف السياسية الکردية مختلفة. و قد برز هذا الإختلاف بحسب هذه الأطراف وفقاً لرؤى سياسية مرتبطة بظروف المسألة

الكُرديّة. و هذه الظروف مرتبطة بدورها بالوضع الجيوسياسي. هذا ما تراه الأطراف السياسيّة و ليس بالضرورة أن تكون هذه الرؤية صحيحة، لسبب جوهري هو أن الدول التي تفرض سلطتها على كُردستان تكافح نشاطات هذه الأطراف السياسيّة على أنها إنتفاضة و هي فقط من أجل الإستقلال لوطن إسمه كُردستان. و لا تدير هذه الدول بالاً عندما يعلن أحد هذه الأطراف من كل قلبه بأنه يريد مثلاً حكماً محلياً أو ذاتياً، حيث أن هذه الدول لديها إنطباع وحيد و هو أن الكُرد يسعون إلى الإستقلال و بناء الدولة و تقاتلهم من أجل هذا الهدف.

إذاً فالكُرد يُقتلون و يُشرّدون و يُهجرون و يُسجّنون من قبل هذه الدول لأنها ترى الكُرد أنهم ي يريدون بناء دولة، أما الأطراف السياسيّة الكُرديّة فهي تلقي كل هذا لأهداف مختلفة أخرى متعددة و ليس لبناء دولة، ذلك لأنهم لا يطالبون - على الأقل حتى الآن - بتأسيس دولة و لكل طرف أهدافه المعينة. و عدا الإستقلال و بناء الدولة كهدف هناك اليوم لدى الأطراف السياسيّة الكُرديّة أهداف مثل: نيل الحقوق الثقافية و الإجتماعية و السياسيّة (و السياسيّة غير واضحة المعالم إلا في قضية المشاركة السياسيّة في السلطة التي تتسلط على كُردستان في حكم البلاد) و حكم ذاتي موسع أو محدود و فدرالية و أهداف أخرى بعيدة كل البعد عن ما تستحقه القومية الكُرديّة.

لذا علينا أن نعلم أن الشعب الذي ليس له دولة هو مثل أسرة لا أرض لها تُقيم عليها منزلها و هذا هو حال الكُرد. و أكثر من

هذا ألمًاً و عذابًاً أن تتم السيطرة على أرضك هذا و ترى نفسك غريباً شريداً فيها. هذا هو وضع الگرد. والأقسى والأمر هو أنه بعد سيطرة قوميات أخرى على منزل الگرد، أخذ كل منهم جناحاً منه و جعله خاصاً به و يُطلّ من شرفة هذا المنزل بين الفترة و الأخرى مُحتل جناح ليخاطب الگرد طالباً منهم أن لا يكونوا مناضلين قوميين بل أن يكونوا وطنيين. و علينا أن نعلم أنه بالنسبة للوضع السياسي الگردي هناك نوعين من الوطنية.. الوطنية التي يطالب بها مُحتل منزل الگرد و هو الإنتماء إلى وطنه هو و الذي أنشأه على إحدى أجنحة منزل الگرد و له إسم محدد و الوطنية التي تعني الإنتماء إلى الوطن گرستان و ليس إلى أي وطن مُصطنع آخر. كما أن المصيبة الأكبر في هذا الوضع هو أن يكون من الگرد من يدعون إلى هذا التوجه الأعمى و الإبعاد عن التوجه القومي و الگرد في باحة منزلهم المحتل محرومون منه، حيث المنزل الوطن هو شرط وجود كل قومية بكرامة. لذلك هناك إشكال في فهم الوطنية و يجب أن نعلمها. فالمحتل يريد منا أن نفهمها على أنها تعني الإنتماء إلى الوطن الذي أنشأه على جناح منزل الگرد بإسمه و تحت سيطرته و إدارته. و لنعلم أننا سنكون وطنيين فقط عندما نملك وطننا و نديره بأنفسنا. ثم أن التوجه القومي يدعو أولاً إلى الوطنية عندما يضع كل نضالاته في خدمة الوطن. إذاً فالمحتل يريد أن نرى أن الوطن يشمل جميع الفئات و القوميات التي تعيش في هذا المنزل و يتمنى أنه قد سجننا في باحته، مع الإعتراف بسلطة الإحتلال برحابة صدر و غير ذلك يُعتبر خروجاً عن القانون الذي

وضعه و يستلزم العقاب. و العقاب يتألف من كافة أنواع الإرهاب. إذاً مقياس الوطنية هو الإنتماء إلى الوطن القومي كُردستان وليس إلى وطن يُديره المحتل. و بهذا تكون قوميين بحيث نُحب مجتمعنا الْكُردي و نحرص عليه و نصونه و ننصره و نكون وطنيين بحيث نُحب كُردستان الوطن و نحرره و نحافظ عليه. و أن تكون قوميين لا يعني أن تكون متعصبين منكرين للقوميات الأخرى التي خلقها الله مثنا و ليس بالضرورة أن تكون كذلك. علينا إنتهاج التوجه القومي إستناداً إلى الفكر من حيث أن بروز القومية أتت مع بروز الأقوام و برزت الأقوام من تلك المجموعات الإنسانية المنفصلة عن المجتمع البشري الشامل و الكبير و الأولي. و حتى المجموعة الإنسانية الواحدة أفرزت مجموعة أو مجموعات إنسانية أخرى تحولت فيما بعد هي الأخرى إلى أقوام بذاتها. علينا أن نؤمن بوجود القومية كإحدى مراحل التطور المجتمعي البشري و كإحدى متغيراته و تحولاتـه. و ليس خفيأً أنه بعد التشكّل القومي أصبحت لدى كل مجموعة قومية خصوصيات و مميزات نشأت مع مراحل تطورها مع مرور التواريـخ و بحسب الأفكار التي تواجهـت لدى أفرادها. فمن الناحية اللغوية مثلاً. زادت و إسـتبـطـت و إخـرـعـت في كل مجموعة كلمات أخرى جديدة أضيفـت بحسب الحاجـة إلى المخزـونـ اللغـويـ الأولـيـ. بل و تحـوـرـتـ بعضـ الكلـمـاتـ المـوجـودـةـ سابـقاًـ نـتيـجـةـ التـداـولـ عـبـرـ الزـمـنـ. و كانتـ هـذـهـ التـغـيـرـاتـ اللـغـوـيـةـ تقـوـدـ إـلـىـ ظـهـورـ قـوـاعـدـ خـاصـةـ لـلـغـةـ كـلـ مـجـمـوعـةـ قـومـيـةـ. أـيـضاًـ بـرـزـتـ عـادـاتـ وـ تقـالـيدـ إـضـافـيـةـ نـهـجاًـ وـ أـسـلـوـبـاًـ وـ قـرـيـبةـ الـمـعـنـىـ وـ الـمـضـمـونـ فـيـماـ

بين المجموعات القومية. و في كل مجموعة قومية ظهرت مسالك و مناهج إجتماعية خاصة بها.

إذاً علينا أن لا نؤمن بمسألة القومية كعقيدة مثلما فعلت بعض المدارس القومية و شخصياتها و منظروها في العالم. يجب أن تكون مسألة القومية عندنا حالة إنسانية و فكرية لأنها مرتبطة بالتكوين المجتمعي الإنساني. و تستطيع القوميات كلها أن تكون مجتمعة داخل الأخوة الإنسانية إذا توفرت لجميعها العدالة و الحقوق الكاملة لأي قومية كانت و لأية قومية لا دولة لها. و عندما ظهرت تلك المسالك و المناهج الإجتماعية الخاصة بكل مجموعة قومية، توضحت القومية بفروقاتها و إختلافاتها، أي أصبحت هناك فروقات و إختلافات بين مجموعة قومية و أخرى و بذلك ظهر الإطار القومي لكل مجموعة قومية بشكل أوضح. وقد يُفضي القول بأن لكل مجموعة قومية الحق في بناء دولة لها إلى القول بأن من حق القوميات التي تعيش على أرض گرستان بناء دولها الخاصة بها. و بهذا تتدخل عدة دول فيما بينها على هذه الأرض. و من أجل فك هذه المعضلة علينا أن ندرك أنه طبقاً للتاريخ و أحداثه و حقائقه لم تكن هذه القوميات التي تعيش اليوم على أرض گرستان إلا قوميات غازية و مُحتلة لأرض گرستان و عملوا على حرمان الگرد من وطنهم. و هم لم يكونوا يوماً أصحاب الأرض في گرستان. هذا سبب. و السبب الآخر هو أن هذه القوميات لا تملك زمام المبادرة التاريخية المطالبة بحق إقامة دولة على أراضي إحتلوها. أما الشعب الگردي فهو كان و ما زال يمسك بزمام هذه المبادرة و لا

يزال يطالب بإسترجاع أراضيه المغتصبة. و هذا يثبت أن الگرد هم أصحاب أرض گرستان الحقيقيين و أن أرض گرستان منزلهم منذ أزمنة سحيقة في القدم. إذاً ماذا سيكون مصير القوميات الأخرى في گرستان و ما هي حقوقهم؟ الجواب هو أنهم سينالون الحقوق الإنسانية و سيكونون مشاركين في الحياة العامة مع مجتمع الدولة الگردية. ولكن لا يحق لهم إقامة دول على أرض گرستان لأنهم و باختصار لم يكونوا يوماً أصحاب هذه الأرض، بل دخلوها محتلين في سابق التواريix و الأزمان.

من المنظرين العرب الذين أبرزوا المسألة القومية على أنها يجب أن تكون أولاً و آخرأ "ساطع الحصري.. ١٩٦٨ - ١٨٧٩" و ذلك برفع عنوان و شعار "العروبة أولاً" جعلوا من مسألة القومية سلاحاً يتم القتال به و سوراً للقتال يُحتمى به. و هذا خطأ تاريخي و إجتماعي و علمي و حالة سلبية تضر بالمسألة القومية. ففي الفكر القومي يجب أن لا تكون قومية فوق أخرى و أفضل من أخرى و إلا سوف لن يكون فكراً بمعناه. ثم من يعلم أية مجموعة قومية إنبعثت عن المجتمع البشري الأول أولاً و إدعت أوليتها و نمائها و إختلافها عن الآخرين؟ لقد كان إنبعاث المجموعة المعينة و المجموعات المعينة عن المجتمع البشري لتكون قومية و قوميات فيما بعد، ضرورة طبيعية. لقد كان هذا الإنقسام من أجل توسيع دائرة المعارف و التجارب البشرية و التوزع و التوسيع البشري على هذه الأرض. و لا تزال تلك المعارف و التجارب تدوم و تستمر إلى يومنا هذا. فلقد كان هذا الحدث المجتمعى من أجل الإكتشاف

و المعرفة. وقد كان أساس هذا الإنقسام أو الإنفصال عن المجتمع البشري الأولي أسرياً، لأن الدائرة الخاصة المجتمعية بدأت تظهر و تتجلى لأفراد الأسرة و بمرور الزمن و بناءً على الفكر الأولي الفردي لدى أفراد الأسرة، ظهر الإطار الخاص الذي يدعو إلى هذا الإنفصال الإبعاد. و هكذا إجتمعت كل الإرتباطات الأسرية في المجموعة التي شكلت القوم. و هناك ظاهرة مجتمعية رديفة لهذا الإنقسام حديث فيما بعد و هو إنضمام أفراد و حتى مجموعات أخرى إلى الأسرة المنفصلة، حيث لم تستطع تكوين مجموعتها الخاصة بها. فالتحق هؤلاء الأفراد و التحقت هذه المجموعات بالأسر التي كونت مجموعتها الخاصة القومية. و هذه الحالة المجتمعية ما زالت قائمة إلى يومنا هذا و إن بشكل نسبي، حيث نرى حدوث إمترزاج و إندماج أفراد من مجموعات قومية مع أخرى نتيجة ظروف إنسانية طبيعية. لهذا نستطيع القول بأن المجموعة القومية تشكلت تاريخياً و مجتمعيأً على أساس عرقي أولاً و الذين إلتحقوا بالأسرة من خارجها من الذين لم يستطيعوا تكوين مجموعاتهم الخاصة بهم، حملوا حتى إسم ذات الأسرة و ضاع عرقهم في أصول هذه الأسرة. أيضاً هناك إندماج حصل و يحصل بدون ضياع العرق، حيث يحافظ الفرد في هذه الحالة على قوميته الخاصة ولكنه على الأغلب يعرف بالقومية التي إندمج معها. ولكن اليوم قد يحصل الإندماج و لا يضيع العرق. و سوف يستمر هذا الإندماج بين المجموعات البشرية إلى أن تخفي القومية حتى و إن لن تنتفي، حيث ستتصبح القومية جزءاً من الماضي الفردي. ولكن لن يحدث

هذا إلا بعد أن يحكم العلم بأفكاره و آلياته و آلاته. كما أن المسألة القومية ليس كما يدعوا لها بعض الدوائر و الجهات و الشخصيات الأوروبيّة بأنها ليست مرتبطة بالعرق و إنما مرتبطة بالإرادة الفردية و الرأي الشخصي. و هذه تذكّرنا بالأفراد و المجموعات التي لا تستطيع إنشاء كيان القوم فذهبت لتتحقق بالكيانات القوميّة التي تشكّلت و هذه ليست أصل المسألة.

ومبدأ سيادة القومية يرفضه الفكر القومي الإنساني، من جهة أنه لا يمكن و ليس عدلاً أن تسود قومية على قومية أخرى. و من هنا يتوجّب أن يكون لكل قومية دولتها الخاصة بها. و الآن غالبية القوميات على هذه الأرض لها دولها الخاصة بها و الحالة الطبيعية هي أن تكون كذلك. و القومية التي تستحق الدولة هي القومية المؤثرة و صاحبة الوجود التاريخي و الاجتماعي المستمررين و التي تقاوم من أجل وجودها حاضراً و إلى مستقبل معين. أما القوميات التي أصبح لا حول و لا قوة لها فعليها الإنضمام إلى كيان القوميّة المؤثرة وفقاً لحقوق و واجبات معينة تُعطى لها و هي ليست صاحبة الأرض بل تعيش عليها في الإطار الإنساني العام.

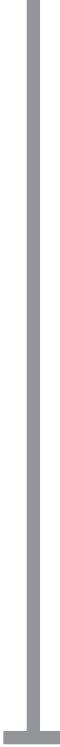
و المدرسة القومية النازية أيضاً أرادت أن تسود ظلماً و تعسفاً على القوميات الأخرى و جعلها أسيرة بوتقتها بالإستناد إلى أفكار غير صحيحة و سيئة للغاية. كذلك أفكار و مناهج المنظر التركي "ضياء كوكالب ١٨٧٥-١٩٢٤" القومية التي قالت بأن العرق التركي مقدس و أن على القوميات الأخرى التي تعيش في تركيا أن يكونوا أتراكاً لكي يكون هناك إتفاق في الدولة. و في قضية كيفية إنهيار الأمة و إنبعاث

القومية ظهر التوجّه القومي التركي مُتسلاطًا ي يريد دمج القوميات الأخرى ضمن بوقته لكي يكون هذا الإتفاق. أي إتفاق هذا الذي يفرض بالقوة وبالقفز فوق كل الحقوق الإنسانية العامة والقومية الخاصة؟ فكل مدرسة قومية أرادت صهر القوميات الأخرى في بوقتها وبكل الحجج التي قدمتها، أضررت بالطبيعة الإنسانية ضرراً كبيراً. و الدولة القومية التي هي من حق الگرد ليست بالضرورة دكتاتورية، إذ أن ما يجعل القومية تسلطية و دكتاتورية هو المنهج الإداري لهذه الدولة القومية و مجموعة من الأفكار بعيدة عن العلم والإنسانية و التي تُحسب على المنهج القومي و هو في الحقيقة بعيد عنها.

و لهذا فإن التوجه القومي المستند إلى العلم والتاريخ و علم الإجتماع هو المطلوب منا إتباعه و من هنا تأتي أهمية التوجه القومي بالنسبة لتحقيق وحدة منهجية سياسية للأطراف السياسية الگردية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف القومية و إنشاء طريق وحدوي يسير عليه الجميع للوصول إلى هدف مُوحد و ما يمثل هذا الطريق هو برنامج وحدوي ذو توجه قومي. إن عدم تعبيد و تثبيت طريق النضال الموحد وفق التوجه القومي أدى إلى إنقسامات باراميسيومية داخل جسد الحركة الگردية في كافة أجزاء گردستان. والأطراف الگردية السياسية تستطيع السير على طريق نضالي واحد بالرغم من الإختلافات الفكرية و المنهجية باختيار طريق النضال القومي الواحد حتى لو كان لكل طرف رايته الخاصة و فكره الخاص الذي يميزه. وللتاريخ يجب أن يقال أن الحركة الگردية

مبلاة بوجود من يزعزع أركان وحدتها ويهدد وجودها القومي و لذلك يواجه التوجه القومي و محاولات الوحدة بأفعال قهريّة. و هذه خدمة جليلة لمن يحتلّون الأرض الْكُرديّة و تجعل الحركة الْكُرديّة في صراع مع نفسها فتبعد بذلك عن تحقيق الأهداف القوميّة. و هذا ما يجعلنا نسلك طريق التوجه القومي الذي يحفظ لنا حقوقنا.

إن الفكر القومي والتوجه القومي ضرورة للوحدة المنهجية السياسية الاهادفة للأطراف السياسية الْكُردية طالما أنهم يناضلون من أجل حقوق قومية. ولكن يجب أن ينهل هذا الفكر من منهـلـ التـارـيـخـ الإـجـتمـاعـيـ وـ الإـنسـانـيـ الـذـيـ لاـ تـفـرقـةـ فـيـهـ وـ لاـ تـعـصـبـ وـ لـيـسـتـ تـسـلـطـيـةـ كـمـاـ أـنـ الـوـحـدـةـ لـيـسـتـ مـجـرـدـ كـلـمـةـ تـقـالـ لـبعـضـ الـأـغـرـاضـ وـ لـيـسـتـ مـجـرـدـ مـطـلـبـ مـثـلـ سـلـعـةـ نـرـيـدـهـاـ،ـ بـلـ هـيـ بـرـنـامـجـ فـيـهـ مـنـ الـبـنـودـ وـ الـمـوـادـ الـقـانـوـنـيـةـ الـحـيـاتـيـةـ مـاـ يـسـتـدـعـيـ تـأـمـينـهـاـ وـ الـعـمـلـ عـلـىـ تـوـفـيرـهـاـ فـيـ الـحـيـاةـ السـيـاسـيـةـ وـ الـإـجـتمـاعـيـةـ وـ الـطـبـيعـيـةـ.



الوحدة طبيعياً

في الكون هناك تعدد و في الأرض تعدد. تعدد الكائنات و الأنواع. و هناك تفاعل مستمر بين الكائنات و أولى عمليات هذا التفاعل هو الإتحاد. من إتحاد الذرات إلى إتحاد المجرات. و الذين يؤمنون بالمادة فقط يحسبون هذا الإتحاد مادياً فقط، أما المؤمنون بالمادة و المعنى فهم يرون أن هذا التفاعل و الإتحاد إنما يحدثان لسبب أو لأسباب نتلمسها بعد حدوثها. هذا الإتحاد يحدث ما بين كائنين أو أكثر و ينتج عنه ما ينتج حياتياً و جوداً. و لهذا ليس كافياً من أجل الفهم أن نرى الإتحاد مادياً فقط طالما أن له منتوج يأتي بعده، خصوصاً عندما يكون المنتوج يلعب دوراً غير مادي أيضاً مثل تحقيق التوازن الطبيعي و تثبيت الموجودات الكونية في أماكن محددة دون غيرها و ليس عشوائياً بل بشكل منظم. و وجود

كائنات معينة لتحافظ على مواد حياتية ضرورية. حيث أن تحقيق التوازن الطبيعي يتأتي من المُحْقِق (الفاعل) و تثبيت الموجودات الكائنة في أماكن محددة و بشكل منظم يدل على وجود يد خفية تفعل ذلك. وجود كائنات تحافظ على مواد ضرورية للحياة ترشد إلى وجود معنى و مغزى لكل هذا. إذًا فالمسألة ليست مادية فقط، بل معنوية أيضًا. والإتحاد في حياتنا الطبيعية مستمر بكافة أشكاله و أنواعه و لعل أبرز عمل إتحادي بين الكائنات الأرضية هو الزواج من أجل البقاء إلى أجل مسمى. كما أن لهذا الزواج قانونه الطبيعي الذي يُشترط حدوثه بين الذكر و الأنثى و متى ما تم الإخلال بهذا القانون سيسير الكائن إلى حتفه عبر حدوث مرضه أولاً و نفيه و إفنائه ثانياً.

إذًا فالإتحاد ضرورة طبيعية يفرضها الوجود من أجل التوازن و الديمومة و يُنْتَج ما هو ضروري للحياة و على هذا الإتحاد أن يكون سليم الإنعقاد. ولذلك يلزم للحركة الگردية قسّك بالوحدة للوصول إلى الأهداف القومية و التي هي وحدة فيما بين مناهج سياسية و إجتماعية. و أطراف الحركة السياسية الگردية التي تختلف فيما بينها على الرؤى و المسالك النضالية، تمثل تعددية تحتاج إلى وحدة مبرمجة لمناهجها السياسية عبر تأمين روابط الإتصال تمامًا مثل الجسم البشري الذي يتألف من عدة أجهزة ترتبط فيما بينها و تعمل معاً من أجل هدف مركزي و هو الحفاظ على الجسم. و معلوم أنه في الجسم البشري يعمل كل جهاز عمله الخاص المختلف عن عمل الأجهزة الأخرى. و معلوم أيضًا أن أجهزة جسم الإنسان

تعمل معاً، أي لا يعمل جهاز ضد آخر. إذاً فالعمل النضالي المشترك مطلب من المطالب التي تحقق وحدة الحركة الگردية. ثم أن الوحدة تخدم القضية الگردية وتشكل مُنتجًا معنوياً للشعب وهو التحرر والإستقلال. والمطلوب هو أن يكون هناك تفاعل دائم ومستمر بين جهات الحركة الگردية وفقاً لبرامج ونظريات يتم تقديمها من أجل العمل المشترك و ليس تفاعلاً قائماً على عقد الاجتماعات و إبداء الآراء و تبادل وجهات النظر فقط.

و التعددية النوعية في الحياة الطبيعية تخدم الموجودات والكائنات و تمثل حالة إيجابية في الكون وفي الأرض. ولكن هل التعددية عندنا تمثل هذه الحالة؟ إلى الآن لا، فالتعددية عندنا حاصلة وفقاً لمجرد رؤى وأفكار خاصة. و مثل هكذا رؤى وأفكار خاصة لا تستطيع القيام بدور طبيعي من أجل شعبنا. ثم أن هذه الرؤى والأفكار محدودة و لا تشمل جسد الحركة الگردية، بل تنطرق إلى أجزاء منها و غالباً أجزاء غير ضرورية و غير أساسية بالنسبة لنضال قومي يعم جميع مفاصل الشعب و الوطن. فمثلاً لنجم ما في هذا الكون دور معين و وظيفة يؤديها، كذلك لأي حزب گردي دور و وظيفة. هذا ما يتأمل. ولكن على الوظائف والأدوار أن تتحدد و تتعرف، لكي تتبين الحالات التي تكون عليها هذه الأحزاب. إذ ليس من الطبيعي أن نرى أحزاباً كلها مثل بعضها البعض و كلها تطالب بنفس الأهداف و تعمل من أجل نفس الأهداف و كل تلك الأهداف ليست من مطالب الشعب. فالشعب يريد الإستقلال و هم يريدون ما دون ذلك. الشعب بكل نقصانه العلمي يفكر

طبعياًً وفق منهج قومي و هم يرون غير ذلك. هذا ليس أمراً طبيعياً. فطبيعة الگرد الإجتماعية القومية منذ تشكّلها في الألف الأول قبل الميلاد و إلى الآن، تتسم بصفات خاصة بها من قبيل الغضب الشديد الذي لا حدود له و لا ضابط و الإستماتة في سبيل نيل المطلب. فنحن نغضب حتى نصبح قرائينها و نحن نموت من أجل الحصول على ما نطلب. قد يكون في مثل هكذا صفات سلبيات، ولكنها في مسألة الحق القومي و الوطني صفات إيجابية و هي طبيعية لأنها تتوارد بحسب لدى كل القوميات ولدىبني الإنسان. أيضاً نحن نحارب من أجل كل شيء و نُسالم إلى ما لاحدود و في هذين الطبيعتين سلبيات، حيث لا يأتي كل ما نطلب بالحروب و لا يجب أن يكون السلام هدفاً في كل الأزمان و مع الجميع. هذا بالنسبة للتعامل مع الوسط الخارجي، أما بالنسبة للتعامل داخلياً (داخل الشعب) فالحروب كانت قائمة كما يعرف الجميع و كانت حامية و نخشى أن تكون هذه الحروب ما زالت قائمة و إن كانت باردة. ولكن هذه الحروب (الباردة) هي موجودة بين الأطراف السياسية و تؤثّر على المجتمع سلباً و هذا ما ينافي الطبيعة المجتمعية. هذه حالة تجعل من أي مجتمع تائهأً و لا يعرف ماله. و المجتمع الگردي تائه محطم القلب لأنه لا وحدة و لا إتفاق بين أحزابه و المطلوب أن يتواجد منهج سياسي وحدوي شامل يحفظ لجميع الأحزاب خصوصياتها و السير على طريق نضالي واحد، مثلما يسير الكون كله في حيز واحد و إلى أجل مسمى. هذا مطلب علمي و العلم يشمل الحياة. كذلك فإن حالة المجتمع الگردي هي

إنقساماتٌ على الأحزاب. حيث تنتهي كل فئة من هذا المجتمع إلى هذا الحزب أو ذاك. و الظاهرة التي تميز هذا المجتمع ككل هو أن جميع فئاته المنقسمة على الأحزاب و بحسبها، تطالب بالوحدة فيما بينها. وللحقيقة التاريخية و الموضوعية يجب أن يُقال أن العديد من الأحزاب الـ**الـکـرـدـيـة** - إن لم تكن كلها - هي أيضاً تريد الوحدة! إذًا لماذا لا تتحقق هذه الوحدة؟ الجواب هو أن مفهوم الوحدة غير مستقر و واضح لعدم البحث في مكوناتها. حيث يتم تساؤلات كثيرة منها وأهمها هو: هل المقصود بالوحدة هو أن تتحد كل الأحزاب في حزب واحد؟ أو: هل المقصود هو إنشاء هيئة أو مجلس عام يضم كافة الأحزاب للعمل معاً؟ أو: هل المقصود إنشاء جبهة عمل نضالي موحد؟ في الحقيقة كل هذه المقاصد إيجابية ولكنها تصطدم مع أسباب عديدة تمنع حدوثها. هذه الأسباب تتعلق بالأفراد و الجماعات داخل هذا الحزب أو ذاك. أو هناك مطلب وحدوي بحسب المقاسات الخاصة وبالتالي لا تتحقق الوحدة. إن وجود عدة أحزاب داخل المجتمع الواحد تُغْنِي حركة الحياة فيه و تجعله في تجدد و تقدم و تساهم إيجاباً في المنتوج المجتمعي العام على كافة الصعد الإجتماعية و إحدى الإنجازات التي تُوحّد الأحزاب الـ**الـکـرـدـيـة** (و إن إلى حد ما) هو تأسيس المؤتر القومي. ولكن المشكلة هي في من يُمثل هذا المؤتر و من يُديره. هنا يظهر الدور الفردي. ولكن هذه الأعمال الوحدوية كلها لا تنتهي إلى النتيجة المرجوة على المدى البعيد و هي فقط تستطيع أن تقضي إلى نتيجة إيجابية في المدى المحدود. و لهذا فالـ**الـکـرـدـ** بحاجة إلى برنامج وحدوي يتم

تطبيقه من قبل كافة الأحزاب لتحقيق الوحدة على صعيد العمل النضالي القومي. وهذا من شأنه أن يحقق الأهداف ويثلّج صدر الشعب بكافة فئاته ويوسّس إستراتيجياً لإنشاء عمل وحدوي مستمر إلى أن تتحقق الأهداف القومية.

إن من الطبيعي وجود حزب يمثل كافة شرائح وفئات المجتمع ولكن ليس من الطبيعي أن يتم تأسيس أحزاب كلها أصحاب رؤى وأفكار واحدة. إن التعديدية وفق هذه الحالة مرض. فالتعديدية تأتي من الإختلاف في الرؤى والأفكار ولقد كان من الأفضل أن تكون الأهداف واحدة. أي كان من الأفضل أن يناضل الجميع من أجل الإستقلال وكل بحسب أفكاره وآلياته. ولو كان الأمر كذلك لكانت هناك وحدة واقعية ولكان الجميع سائراً على طريق نضالي واحد. ولكن واقع الحال هو أن بعضهم يهدرون إلى بعض الحقوق القومية وآخرون يدعون إلى أنواع من الإدارات داخل الوطن المفروض. إذاً واقع الحال يقول أن هناك إختلاف في الأهداف وهذا ما يجعل الوحدة صعبة المنال. فإذا كان لدينا عدة بيوت في قرية واحدة وسكانها أقرباء و تعرضت هذه البيوت وسكانها إلى إعتداء، هل سيجتمع أفراد الجميع في بيت واحد للدفاع أم أن أفراد كل بيت سيدافعون كل من موقعه؟ بطبيعة الحال سيدافع كل من موقعه وبذلك سيكون الجميع مدافعاً عن القرية كلها وهذا هو إتحاد الهدف أو العمل من أجل هدف واحد. ولا يتم هنا النظر إلى أسلوب حياة كل بيت، بل إن أسلوب حياة كل بيت ليس مهمًا إذ أن المهم هي القضية المصيرية. ولا ريب أن قضية الكُرد مصرية

و واحدة لكل گردي على الصعيدين الفردي والحزبي والشعبي. إن تعدد الآراء والأفكار تخدم أية قضية كانت إذا لم تتسم بالطابع التسلطي، إذ لا يجب أن تُفرض الأفكار بدعوى صحتها سلفاً، حيث أن صحة و خطأ الأفكار لا يُحددها إلا العلم التجريبي. و هذا يعني طبيعياً أنه ليس كل الأفكار و الآراء صحيحة و علينا أن نقبل هذا. و يعني أيضاً أن هناك أفكار و آراء صحيحة وفقاً لتجارب العلم و الحياة و علينا التمسك بها أيّاً كانت مصادرها. فالمطلوب هو إختيار ما يناسب للنجاح و الوصول إلى الهدف و ليس ماهية مصدر الأفكار. و من الخطأ أن نعتبر مجموعة (تعدد) من الأفكار حول موضوع ما كلها صحيحة إلا إذا كان هناك قاسم مشترك بين مجموعة الأفكار تلك و الحالة الطبيعية تبين أنه ستكون هناك فكرة واحدة صحيحة موضوع واحد أو على الأقل ستكون هناك فكرة واحدة أشمل و أعم و أصح من بين مجموعة الأفكار بالنسبة لموضوع واحد. ولكن العلم التجريبي يحسم ذلك و هو هنا الحكم. إن إختيار الفكرة الصحيحة من بين مجموعة من الأفكار المطروحة لحل أية مسألة بحسب المنهج العلمي التجريبي خطوة أساسية و مهمة جداً بالنسبة لتوحيد المواقف و إنشاء وحدة بين أطراف متعددة تعمل معاً من أجل مطلب واحد. و المقصود بالعلم التجريبي هنا هي مجموعة التجارب مع نتائجها المعروفة عبر التاريخ البشري العام والتاريخ الگردي الخاص و التي هي مثبتة ليس على الصعيد المادي فقط، بل على الصعيد المعنوي أيضاً. فمسألة إنهيار ثورة أو إنفاضة لها نتائج و مفرزات معنوية

أيضاً مثلما هي مادياً (تجريبياً) تعني القتل والدمار. وعليه فإن المنهج العلمي التجريبي إجتماعياً لا يستند إلى الجانب المادي فقط وإنما له أبعاد ونتائج معنوية أيضاً. وهناك أيضاً ينبع المعرفة الطبيعية والبشرية التي يمكننا أن ننهل منه ونستفيد من دروسه الموثقة على الصفحات وعلى جدران التاريخ. وذلك عندما نرى فيها - في تلك الدروس - معارف تدل على معانٍ الوحدة. تلك المعارف تشكل جانباً أساسياً من جوانب الوجود الإنساني و قضية الحياة وإستمرارها على هذه الأرض. إن دروس التاريخ القديم والحديث تخبرنا أن عمليات التوحيد قد حدثت لضرورتها في الكثير من مناطق العالم ولا تزال تحدث لأهداف مجتمعية وحضارية واقتصادية وسياسية. فالإتحاد الأوروبي مثلاً أو الوحدة القائمة بين دول أوروبية معينة والتي أتت بعد محاولات تأسيس هذه الوحدة بعد الحربين العالميتين، هي إحدى كيانات هذه الوحدة. حيث رأى مؤسسوها ضرورة إجتماعية واقتصادية وسياسية وأيضاً طبيعية لوجودها. ولكن هذه الوحدة ليست وحدة الهدف ولذلك قد لا تدوم طويلاً. أما بالنسبة للكرد فالوحدة المطلوبة هي وحدة هادفة، أي وحدة الهدف والمنهج وهذه للكرد ضرورة طبيعية لأنهم يمثلون المجتمع الكردي بالإضافة إلى ضرورتها السياسية. بل نستطيع أن نذهب أبعد من ذلك فنقول أن من الممكن أن تكون الوحدة بين الأطراف السياسية الكردية تشمل الناحية الاقتصادية أيضاً. لم لا و الكرد بحاجة إلى بعضهم البعض في تمويل النضال على كافة أصعدته. بل إن الوحدة القائمة في جانب من جوانبه على المسألة

الإِقْتَصَادِيَّة سُتْقُوي الوحدة أَكْثَر وَلَكِن بِشَرْط أَن تُصْبِطِ المصالح الإِقْتَصَادِيَّة فِي خَدْمَةِ الْمُجَتَمِعِ وَالْوَطَنِ وَلَا تَكُونُ فِي خَدْمَةِ الْأَفْرَادِ وَالْتَّجَمَعَاتِ الْحَزِيبِيَّةِ وَبِشَرْط أَن لَا تَرْتَبِطِ الْمَصالِحُ الإِقْتَصَادِيَّةُ الْعَامَّةُ هَذِه بِحَيَاةِ الْأَحْزَابِ وَأَفْرَادِهَا. وَإِذَا حَدَثَتْ هَذِه الْحَالَةُ ضَمِّنَ عَمَلِيَّةِ الْوَحْدَةِ الْعَامَّةِ سَيَكُونُ الْمُجَتَمِعُ بِحَاجَةٍ إِلَى إِيجَادِ الإِقْتَصَادِ الْقَوْمِيِّ. وَهُوَ إِقْتَصَادُ الشَّعْبِ الَّذِي سَتَشْرُفُ عَلَيْهِ الْأَحْزَابُ الَّتِي تَعْمَلُ وَفَقَ هَذَا الْمَنْهَجِ الْوَحْدَوِيِّ. وَبِطَبِيعَةِ الْحَالِ سَتَتَحَاجِجُ هَذِه الْحَالَةُ الإِقْتَصَادِيَّةُ إِلَى وَجُودِ آلِيَّةٍ لِتَطْبِيقِهَا فِي الْحَيَاةِ الْعَامَّةِ لِلْمُجَتَمِعِ وَلِلْأَحْزَابِ مَعًاً. وَهَذِهُ الْآلِيَّةُ تَحْتَاجُ إِلَى بِرْنَامِجٍ يُشَبِّهُ الدَّسْتُورُ لِتَنظِيمِ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ الإِقْتَصَادِيَّةِ الْقَوْمِيَّةِ وَالْوَطَنِيَّةِ.

إِذَاً فَالْوَحْدَةُ تَفْرُضُ نَفْسَهَا لِأَنَّهَا ضَرُورَةٌ طَبِيعَيَّةٌ عَلَمِيَّةٌ وَلِأَنَّهَا تَفْرَزُ مَعَانِي سَامِيَّةً رُوحِيَّةً يَحْتَاجُهَا الشَّعْبُ بِشَكْلٍ خَاصٍ وَتَحْتَاجُهَا الشَّعُوبُ فِيمَا بَيْنَهَا بِشَكْلٍ عَامٍ أَيْضًاً. وَلَكِنْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ وَحدَةِ تَحْدِيثِ فِيمَا بَيْنَ الشَّعُوبِ وَوَحدَةِ تَحْدِيثِ بَيْنِ أَفْرَادِ الشَّعْبِ الْوَاحِدِ أَوْ أَطْرَافِ مُعِينَةٍ لِشَعْبٍ وَاحِدٍ. فَالْوَحْدَةُ الَّتِي تَحْدِثُ بَيْنِ شَعُوبَ مُعِينَةٍ تَفْرُضُهَا مصالحُهَا فِي الْغَالِبِ إِقْتَصَادِيَّةٍ وَقَدْ تَكُونُ عَسْكَرِيَّةً أَوْ سِيَاسِيَّةً بِحَسْبِ الظَّرُوفَ. وَمَثَلُ هَكُذا وَحدَةٌ مُرْتَبَطَةٌ بِالظَّرُوفِ وَالْمُسْتَجَدَاتِ وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الْوَحْدَةُ قَائِمَةً الْيَوْمَ وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ ذَلِكَ غَدًاً. وَهِيَ فِي الْغَالِبِ وَحدَةٌ قَائِمَةٌ عَلَى أَسْسٍ مَادِيَّةٍ فَقَطْ وَهِيَ وَحدَةٌ خَارِجِيَّةٌ. أَمَّا الْوَحْدَةُ الَّتِي تَكُونُ بَيْنِ أَفْرَادِ الشَّعْبِ وَفَنَّاتِهِ وَأَحْزَابِهِ فَتَفْرُضُهَا أَمْوَارٌ مَعْنَوِيَّةٌ وَرُوحِيَّةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَادِيَّةِ مِنْهَا وَهِيَ وَحدَةٌ دَاخِلِيَّةٌ. وَهِيَ وَحدَةٌ تَدُومُ وَلَا يُسْتَ مُرْتَبَطَةٌ

بالظروف والمستجدات فقط. والشعب الگردي يحتاج هذه الوحدة الداخلية لأنها قومية وأنه يعاني من الإنقسامات والتبعاد وهو في حالة حرب مستمرة على كافة الجهات مع أطراف إقليمية (دول) إستولت على وطن هذه القومية.

أما قضية أن تكون هناك وحدة أممية بين الکرد والشعوب التي تحمل أنظمتها أجزاء گرستان الأربع فهذا أكبر من خطأ لأن الشعوب التي تستولي على أرض گرستان من خلال أنظمتها، لا يمكن أن تتخلى عن منجزاتها السلطوية والإقتصادية من أجل الحق الگردي ومن أجل وحدة مع الگرد الذين لا يملكون وطنهم و ليس لديهم القوة الكافية لعقد وحدة خارجية ليس هذا أو انها. بل إن هذه الوحدة الخارجية عندما تحدث فهي تستند إلى أنظمة سياسية معروفة مثل الكونفدرالية التي تحدث بين دول قائمة بحد ذاتها. كيف نستطيع أن نبني وحدة مع شعوب إحتلت أنظمتها وطننا وهي مملوك كل مقومات القوة و نحن لا نملك شيئاً منها؟ فالدخول في مثل هكذا وحدة و الدعوة لها ربما ستقبلها هذه الشعوب في ظل ظرف طارئ ولكن هذه الوحدة لن تدوم. و عندما تنتهي - و ستنهيها شعوب هذه الأنظمة بنفسها - سيكون الگرد المتضرر الوحيد وسيكون الگرد ضحايا مثل هكذا وحدة. إذاً فالگرد يحتاجون الآن فقط إلى وحدة داخلية فيما بين قواهم المختلفة ليكون بإمكانهم إنشاء دولتهم. عندها فقط يمكن أن يمد الگرد جسور وحدة يُراد تأسيسها مع الشعوب الأخرى الإقليمية منها و الدولية. وهذا هو المسار الطبيعي لتأسيس الوحدة التي تجعل

الکرد يصلون إلى برّ الأمان و نيل المراد. أما الآن فبمستطاع الکرد أن يحافظوا على الروابط الإنسانية، ليس فقط مع هذه الشعوب التي تحتل أنظمتها أرض گرستان وإنما مع كل الشعوب على وجه الأرض. هذه مسألة أخرى وهي مهمة ولكن الوحدة مسألة أعمق و تحتاج إلىأخذ العديد من العوامل في الحسبان عندما تحتاجها كل الشعوب فيما بينها. و هذه الوحدة الشاملة التي لكل شعوب الأرض وبين جميع مجتمعات الأرض، لن تتحقق إلا إذا كان كل شعب مستقلًا و صاحب كيانه الخاص. و الکرد في الوقت الراهن شعب غير مستقل و لا دولة له و لكي يستقل يحتاج إلى وحدة تتم بين أطرافه السياسية أولاً و من ثم يكون مستعداً لإنشاء إتحادات مع الشعوب الأخرى القريبة منه و البعيدة. كما لن يحصل هذا إلا في المستقبل البعيد عندما تتجه الأمم نحو الإندامج مع الحفاظ على القومية الشخصية إلى حين أيضاً. حيث في تلك الأزمنة من عمر الإنسان سيكون الكيان البشري موحداً أو شبه موحد و سيكون الحكم للعلم و آلاته و آلياته. و نتيجة القول هي أن الکرد الآن و أولاً يحتاجون إلى بناء وحدة فيما بين أطرافهم السياسية أي الوحدة الداخلية. أما الوحدة بين الکرد و الشعوب الأخرى و خصوصاً التي تحتل أنظمتها گرستان، فهذه وحدة خارجية تفتقد الآن للعامل الطبيعي و الحقوقي. و سبب فقدانه هو أولاً عدم حصول الکرد على حقوقهم و دولتهم و عدم إعتراف هذه الأنظمة بحقوق الکرد في إنشاء دولتهم ثانياً. و طالما لا يملأ الکرد عناصر القوة هذه فهم لن يكونوا في مستوى أية إتحادات تُعقد بينهم و بين

الشعوب الأخرى.

إن أهم العوامل التي يجب أن تكون في الحسبان بالنسبة للوحدة الداخلية هو التأكيد من أن تعدد الأحزاب هو تعددية إيجابية و لن تكون التعددية إيجابية إذا كانت قد حدثت على أساس شخصية أو بحسب أهداف خارجية أو بسبب نزاعات وصراعات أو بسبب إختلاف الآراء. فالأسس الشخصية يجب أن لا تخلق حزباً أو تنظيماً لأنها لا تخدم المجتمع و الحياة الجمعية، بل تخدم تلك الفئة التي تفرض الشخصية على المجتمع و هذه ليست حالة إيجابية. أما أن تكون هناك مصالح خارجية تتسبب في إنشاء حزب ما أو تنظيم ما ليُفرض على المجتمع وهذه حالة لا تحتاج إلى كلام. و النزاعات و الصراعات التي تُفضي إلى تكوين أحزاب و تنظيمات تدل على أن العلم و المعرفة مفقودين. كما أنه هناك أطراف سياسية برزت نتيجة إختلاف آراء بعض قياداتها. فهل هذا أمرٌ طبيعي؟ بالتأكيد ليس هذا أمراً طبيعياً، إذ كان من الأفضل أن يكون إختلاف الآراء في خدمة الحزب الرئيسي لا في إحداث الإن شقاق فيه، حيث مثل هكذا إنشقاقات تُعوق حصول الوحدة. ولكن إذا كنا أمام واقع كهذا فعليينا أن نسلك سبيل الدبلوماسية المكثفة التي تتصف بزيادة محاولاتها و تنوع خططها و برامجها و عدم الكسل و الملل من أجل الوصول إلى الوحدة. ولكن على هذه الدبلوماسية أيضاً أن تتصف بالإصرار على عملها الذي لا يجب أن يكون متقطعاً و أن تكون الخطوات فيها محسوبة بإتقان. كما على الإعلام المرئي و المسموع أن يولي إهتماماً دورياً منظماً و مستمراً بمسألة الوحدة و يكون رديفاً

للعمل الدبلوماسي و مكملاً له. وأن تكون هناك مشاريع و برامج وحدة مكتوبة مقترحة من قبل المثقفين و السياسيين يقدمون فيها رؤاهم عن كيفية تحقيق الوحدة، حيث قد لا ينفع برنامج واحد و رؤيا واحدة لتحقيق ذلك. لأن عنصر الرفض لدى الگردي قوي و هو لا يقتنع بسهولة و إذا إقتنع لا يمكن تغيير ما إقتنع به. وهذا ما يجعلنا نقول أن عملية تحقيق الوحدة الگردية تحتاج إلى المزيد من البرامج و المقترفات الوحدوية، عسى أن تنجح واحدة من تلك البرامج و المشاريع التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. ولكن هناك ملاحظة مهمة بالنسبة للاقتراحات من أجل الوحدة و هي أن المقترف أو المشروع الوحدوي، يجب أن يكون وفق المنهج العلمي و ليس وفق المنهج الحزبي، حيث لا يمكن أن تصبح الوحدة وإنجازها خاضعة للمصالح الخاصة أياً كانت. فالوحدة مطلب عمومي شامل و لا يجب أن يظهر وفق خطة حزبية وفي إطار حزبي معين. قد يبادر حزب ما إلى تنفيذ هذا المشروع (الوحدة) ولكن بشرط أن يقدم هذا المشروع و يعمل على تنفيذه بشكل منفتح و دون إنحياز و بصدر رحب. كما قد تبني مجموعة مثقفة العمل من أجل تنفيذ هذا المشروع ولكن في كل الحالات يكون المطلوب الجدية في العمل و الإستمرارية و عدم اليأس و ترك المصالح الحزبية جانباً. و ما يجعل هذا المشروع الوحدوي ممكناً التطبيق هو سبب جوهري واحد وهو أن كل الشعب يسانده و يدعوه إليه على إختلاف مناهلهم و توجهاتهم. لأن جميع فئات الشعب ترى أن في هذا المشروع خلاصها و تحقيق آمالها. بل إن الفئة المثقفة

منها تستطيع لعب دور بارز في إيصال صوت الشعب إلى أحزابه عبر برامج موثقة تقدمها و تعمل على إنجازها. وبهذا تُعبّر الفئة المثقفة عن موقفها الوسطي ما بين الشعب و سلطته التي تناضل من أجل أهداف الشعب و الوطن.

و الأمثلة التاريخية عن الوحدة بدبيهية و معروفة للجميع و كلها تُبدي معاني القوة و العمل المثمر و النتيجة الإيجابية التي تخدم الفرد و المجتمع و تُهدي الوطن التقدم و الإزدهار كيما كانت النتائج. أي سواءً أدت العملية الوحدوية إلى الانتصار أو لم تؤدي إليه فهي تهب النتائج الإيجابية للشعب و الوطن و تُبشر بالإنصار في النهاية. و الكُرد أكثر من الشعوب الأخرى يحتاجونها لأن الحالة السياسية الإقليمية و الدولية لا تستطيع أن تقبل سوى الأقوياء و المُنتجين. فالكُرد يُلاقون إقليمياً سياسة قمعية متعددة الأسلحة و على أصعدة مختلفة، بل إن سياسة منع الحصول على الحقوق و مصادرة العريات لها ألف نوع من السلاح عندهم. و الذي يجعل من قضية الكُرد أشد تعقيداً و أملاً هو أن الدول الإقليمية التي تحتل كُردستان تتدخل حتى في الحياة الاجتماعية الكُردية و إلى حد ما الحياة الحزبية للકُرد أيضاً. و من الواضح أنهم يعملون على الإبقاء على التفكك في المجتمع الكُردي و تعميق الشقوق بين أحزابه و فئات المجتمع الأخرى. ذلك لأنهم يعلمون علم اليقين أن أية عملية وحدوية بين الأحزاب الكُردية ستكون من نتائجها طردهم من منزل الكُرد و إنشاء دولة كُردستان. و السياسة الدولية مرتبطة في أغلب مفاصلها و أجزائها بالسياسة

الإقليمية على الأقل حتى الآن. ولكن هناك فارق بين السياسيين و هو أن أصحاب السياسة الدولية و أطراها مستعدون للتعامل مع الگرد و حفظ جميع حقوقهم بما فيها حق إنشاء الدولة بشرط أن يكون الگرد أقوىاء و منتجين و أن يكونوا قادرين على القيام بعض المهام و المطالب الدولية التي تريدها. و لن يتمكن الگرد من لعب هذا الدور إلا إذا اتحدوا وفق برنامج وحدوي يُشار إليه في هذا البحث. أما السياسة الإقليمية و نوع تعاملها مع الملف الگردي فهو معروف لدى الجميع. و ما يهم الگرد أو عليهم الإهتمام به هو الإعتماد على ما تطلبها السياسة الدولية و العمل على تدشين مقومات الوحدة وفق برنامج وحدوي لكي يتم بناء أسس گردية قوية. هذه الأسس منها الاقتصادية و منها الفكرية و الدبلوماسية. فمن الناحية الاقتصادية يمكن بناء إقتصاد مشترك فيما بين الأطراف الگردية عن طريق مصالح إقتصادية متنوعة تؤدي إلى نشوء الإقتصاد القومي الذي سيفرض ثقله و نوعيته على الساحة الدولية و هذا الإقتصاد القومي سيكون بيد هيئة منتخبة من قبل جميع الأطراف السياسية و قد تسمى بالهيئة الإقتصادية القومية المشتركة. و معلوم أنه ستكون هناك إدارة مشتركة أيضاً لهذه الهيئة و تضم خبراء و مختصين. و لتكن في هذه الهيئة لكل حزب خصوصياته كما و لتكن الخلافات أيضاً حاضرة، فالمهم هو وجود هذا العمل الإقتصادي المشترك فيما بينهم. قد يكون هناك تساؤل وهو: هل تستطيع الأحزاب العمل معًا في هذا الجانب الحيوي رغم وجود الخلافات و ربما حتى العداوات؟ الجواب

هو أن على هذه الأحزاب أولاً ترك العادات لأنها تضر بالشعب أياماً ضرر، أما الخلافات فلا ضرر فيها إذا كان هناك حسن تعامل معها. إذ أنه عليهم أن يروا أن الخلافات ستكون طبيعية إذا كانت فكرية أو تنظيمية و يجب أن لا تصبح مثل هكذا خلافات مُعوّقاً أمام هكذا أعمال مشتركة تخدم الشعب. فالنواحي التنظيمية والفكرية هي في النهاية خاصة و تتبع هذا الطرف أو ذاك و ليس لأي طرف فرض أفكاره الخاصة على الأطراف الأخرى. و المهم هو العمل من أجل هدف واحد كُلّ حسب طريقته و فكرته. كما أن وجود تنافس فكري إيجابي بين الأطراف حالة طبيعية لأنها من أجل تقديم نماذج و أطروحتات فكرية عن الإقتصاد و السياسة و تكون في مستوى العالمية. هذه الحالة ستجعل من الأوساط الدولية الإقتصادية منها و السياسية للإلتفات نحوها و تسميتها بالتجربة الـكُردية. و بذلك سيتم بناء جسر حيوي فيما بين الـكُرد و العالم المـلـدـبـرـ المـدـيرـ لـدـفـةـ السـيـاسـةـ وـ الإـقـتـصـادـ فـيـ العـالـمـ. وـ هـنـاكـ فـيـ المـيـرـاتـ الـكـرـدـيـ مـئـاتـ النـمـاذـجـ الـإـقـتـصـادـيـةـ وـ السـيـاسـيـةـ التـيـ يـمـكـنـ لـلـبـاحـثـ السـيـاسـيـ وـ المـلـقـفـ أـنـ يـتـنـاـولـهـاـ وـ يـقـدـمـوـهـاـ لـلـعـامـ. حـيـثـ مـثـلاـ:ـ كـانـ السـيـاسـيـ وـ المـلـقـفـ أـنـ يـتـنـاـولـهـاـ وـ يـقـدـمـوـهـاـ لـلـعـامـ. حـيـثـ مـثـلاـ:ـ كـانـ الـمـجـتمـعـ الـكـرـدـيـ (ـوـ إـلـىـ حدـ ماـ لـاـ يـزالـ)ـ إـدـارـةـ إـقـتـصـادـيـةـ خـاصـةـ طـوـالـ مـسـيـرـتـهـ التـارـيـخـيـ وـ فـيـ ظـرـوفـ حـيـاتـيـةـ مـخـتـلـفـةـ. كـماـ كـانـ لـهـذـاـ المـجـتمـعـ كـيـفـيـاتـ إـقـتـصـادـيـةـ تـخـصـ التعـامـلـ مـعـ الـأـرـضـ وـ ثـمـارـهـاـ وـ نـتـاجـهـاـ.ـ أـيـضاـ كـانـ هـنـاكـ مـنـتـوجـ إـقـتـصـادـيـ خـاصـ لـهـذـاـ المـجـتمـعـ وـ هـوـ (ـهـذـاـ الـمـنـتـوجـ)ـ مـسـتـمرـ الـوـجـودـ إـلـىـ يـوـمـنـاـ هـذـاـ.ـ هـنـاكـ أـيـضاـ دـرـوـسـ تـارـيـخـيـةـ خـاصـةـ لـدـىـ الـمـجـتمـعـ الـكـرـدـيـ فـيـ مـسـأـلـةـ التـكـيـفـ الـإـقـتـصـادـيـ أـيـ إـدـارـةـ

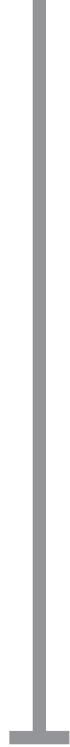
إقتصادية تتأقلم مع الظروف المختلفة الطبيعية والحياتية. كل هذه مجالات فكرية إقتصادية و هناك غيرها الكثير، على الخبراء والمخترعين أن يعملا في حقولها لإنتاج ثروة فكرية إقتصادية تخدم الشعب الکردي و العالم و بدون شك يستطيع الحزب أن يوجه هؤلاء الخبراء والمخترعين للعب هذا الدور المهم. و من أجل هذا المسعي يجب تفعيل دور الجامعات الکردية الموجودة بشكل خاص في جنوب گردستان ليقوم طلابها وأساتذتها بتقديم هكذا عمل يخدم الشعب أولاً و الإنسانية ثانياً.

إن الإكسير الإقتصادي يجذب السياسة و إن حمل مختصوا الإقتصاد في الدائرة السياسية لأي وطن هذا الإكسير، ستهرع إليها دوائر السياسة من كل حدب و صوب لطلبها و الحصول عليها و ربما يصبح الأعداء شبه أصدقاء لأجل هذه المصلحة. و في هذا إنقلاب يتم حدوثه في الكثير من المواقف و تغيير في كثير من السياسات. و لهذا يحتاج الکرد إلى هذه القوة (القوة الإقتصادية القومية) و هم لن يحققوها إلا بوحدتهم المنهجية السياسية الاهداف. فهذا الإقتصاد يوحد الکرد داخلياً و يمد أوامر الوحدة المصلحية خارجياً. هذه المصالح التي تتعدد ولكن تبقى المصلحة الإقتصادية في الصدارة. نعم فالمصالح متعددة و إن كانت المصلحة الإقتصادية هي الأولية كما يتم رؤيتها. و المصالح أساسها التبادل عندما يتفق الأطراف على عقدتها، إلا أن هناك خلط ما بين المصالح و الخدمات. حيث أن رعاية و حماية مصالح جهة أو جهات معينة من طرف واحد تعتبر خدمة يقدمها هذا الطرف إلى تلك الجهة أو الجهات.

و متى ما قمت رعاية و حماية المصالح المتفقة عليها فيما بين كل الأطراف المعنية، عندها فقط تكون المصالح متبادلة. و عليه عندما يُراعي و يحمي الْكُرد مصالح دولة ما أو دول ما في وطنهم، على هذه الدولة أو الدول أيضاً أن ترعاي و تحمي مصالح الْكُرد. و إذا كانت حماية هذه المصالح من طرف الْكُرد فقط، عندها يكون الْكُرد يخدمون تلك الدول فقط و في هذه الحالة ستكون المصالح الْكردية في مهب الريح. كما أن المصلحة أيضاً ليست مادية فقط بل معنوية أيضاً، حيث أن الهيمنة و السيطرة و النفوذ هي مصالح معنوية و إن كانت تُفرض بالقوة المادية و هناك نوع مهم من المصلحة المعنوية و هو التغيير. هذه المصلحة (التغيير) تشمل الكثير من المجالات و هي ليست إقتصادية فقط بل إجتماعية أيضاً و شرح هذه المسألة يتطلب بحثاً خاصاً. و ما يهم هنا هو أن وحدة الْكُرد تستطيع التأسيس لمصلحة متبادلة مع العام الخارجي القريب (الإقليمي) و البعيد (الدولي) ولكن بشرط أن تكون المصالح متبادلة بين الْكُرد و غيرهم و ليس من طرف الْكُرد وحدهم فقط. و من المعلوم أن الأقوياء وحدهم يستطيعون فرض مراعاة المصالح المتبادلة على بعضهم البعض. أما الضعفاء فلا يستطيعون إلا أن يخدموا مصالح الأقوياء. و لهذا على الْكُرد أن يكونوا أقوياء و هم بوحدهم سيكونون كذلك. و وحدة الْكُرد تستطيع إفراز أكثر من مؤسسة نضالية قومية مشتركة تخدم القضية الْكردية على خط واحد في المحافل الدولية. و علينا أن نعلم أن هناك مقومات قوة للمجتمع الْكردي تبني عليها الوحدة وهي أولاً: يملأ المجتمع

الکردي الجغرافية التي يعيش عليها و الجغرافية هذه و إن كانت تحت سلطة و إدارة إحتلالية إلا أنها في خدمة المجتمع الکردي في نواحي عديدة ثروةً و إنتاجاً. و يستطيع الکرد الإستفادة منها في دعم عملية الوحدة التي ستكون بين أحزابهم. ثانياً: يملك الکردي مقوماتهم الإجتماعية و لا يزالون يحافظون على معظمها و في هذه قوته لهم و للعملية الوحدوية التي ستحدث بين أحزابهم. حيث أن المجتمع الکردي و كما أشرنا سابقاً يقف بجمعه و مجموعاته إلى جانب العملية الوحدوية و يساندها بكل قواه. ثالثاً: تشكل الطبقة المثقفة الکردية عاملاً مهماً و قوياً في عملية الوحدة السياسية المنهجية الهدافـة التي ستحدث بين الأحزاب الکردية و في هذا أيضاً ثباتُ لهذه العملية لأن كل المثقفين الکرد هم مع هذا النوع من الوحدة لأنهم يمثلون ضمير الشعب و يدافعون دائماً عن ما يصب في مصلحة الشعب. هذه إحدى مقومات القوة التي في أيدي الأطراف السياسية الکردية و بإمكانهم إستغلالها لإنجاز عملية الوحدة و الكثير من المنجزات الأخرى أيضاً. و هذه المجالات ما زالت موصدة الأبواب و ما زالت غير مستغلة إلى الآن. و إذا تم فتح هذه المجالات و أبوابها، فسوف تتداوي جراح كثيرة و تتحقق أمنيات كثيرة و كبيرة.

هكذا تكون الوحدة في سياقها الطبيعي.. و عندما تكون كذلك، تؤدي إلى نتائج إيجابية في الحالة العامة و تكون سبباً في وجود قوة ذاتية مؤثرة و مُنتجة.



أمثلة

تأتي الوحدة كمطلوب في السلم وفي الحرب ولأنها تهب القوة والعطاء والإستقرار، فهي تُلهم الإنسان و الطبيعة بما فيها. فكم من صراع تم حسمه بها وكم من حالة مستعصية خُلت وإنفرجت بها. هذا ما يخبرنا به التاريخ الإنساني. ولقد كان إلتحام أكثر من قوة سبباً في إنهاء ظاهرة سلبية ألمّت بالإنسان في بقاع الأرض المختلفة وقد تكرر هذا الإلتحام الذي هو أحد أركان الوحدة وما زال يتكرر بينبني الإنسان و ذلك من أجل إنهاء ظاهرة سلبية و خلق أجواء إيجابية، بل و في كثير من النواحي الحياتية ترسيخ الأمان و تحقيق الآمال. و فيها للإنسان في العموم إستمرار و خلاص و في الخصوص أمان و حماية و درء للمخاطر. و لهذا نرى في الكثير من بقاع العالم حدوثها. و قد حدثت ليس فقط إيجاباً و إنما سلباً

أيضاً و هذا ما تحدده الأهداف و طبيعتها. حيث هناك إتحاد يُراد به باطل و إتحاد يُراد به حق. ولكن إتحاد الحق معروف القوانين و التشريعات و هو ما يسعى إليه كل من أهدرت حقوقه المشروعة. و المعنى هو أن حلف الشر أيضاً مكون من إتحاد عدة قوى متحدة لاجل هدف أو أهداف، تماماً مثل من يمثلون جانب الخير في هذه الحياة. و هذا الصراع القديم هو حديث أيضاً و ما زال قائماً و يجب أن يكون الحق و العلم هما من يحكمان هذا الصراع و ليس الأهواء و مُرادات النفس و إلا فسوف لن تكون هناك عدالة و حقوقية. ثم أن أية وحدة قائمة على أساس غير حقوقية و غير عادلة سوف لن يكون النصر حليفها في النهاية و إذا إنصرت تركت الخراب و الدمار. و لقد كانت كل العمليات الوحدوية القائمة على أساس عسكري منتصرة إلى حين و فاشلة في نهاية المطاف. أما العمليات الوحدوية التي قامت سلماً فقد حققت ما تصبو إليه و تركت الأثر الإيجابي في كتاب التاريخ البشري. ولكن شرط بقاء وحدة ما هو تمسك القائمين عليها، أي أنه هناك مخاطر مُحدقة حتى لو كانت هناك وحدة مصرية إيجابية. و هذه المخاطر التي تهدد الوحدة تمثل بالدرجة الأولى في التناحر الذي يحدث بين كيانات الوحدة و مكوناتها. و هذا التناحر في مجمله يحدث على أساس و عوامل نفسية و شخصية و مصالحية داخلية و ترتبط أحياناً بعوامل خارجية أيضاً و هو يشكل بداية نهاية الوحدة القائمة أو الوحدة المُراد إنشاؤها و هو يعكس حالة الإلتحام التي تعني وجود روابط كثيرة بين الجهات التي تمثل الوحدة. و بالنسبة للروابط الإجتماعية

المهمة أيضاً في هذه المسألة يمكن جعلها ذات آلية حديثة مختلفة عن الآلية القديمة مع الحفاظ على الأصالة حيث تحتاج العملية الوحدوية لهذه الروابط التي تُعبّر أيضاً عن وحدة بين أفراد الشعب و تؤثّر في الوحدة التي هي بين الأحزاب. و الآلية القديمة لهذه الروابط معروفة ولكن الحديثة يمكن أن تكون أكثر شمولية وإنفتاحاً و سيكون التفاعل قوياً جداً من أجل أن تكون مفاهيم الوحدة أكثر رسوحاً بين الشعب. أي أن يكون هناك تمازج مجتمعي منظم و واسع المجال بين أفراد الشعب و بين الأحزاب أيضاً. و لعلنا في الوقت الراهن نشهد نوعاً ما وجود هذه الآلية و لكنها ليست منظمة و ليست كافية. إذ المقصود هنا هو أن تشرف الكيانات الإجتماعية المنظمة (الأحزاب و غيرها) على هذه الحالة و الآلية و كيفية عملها داخل المجتمع، بالصيغة التي تكون فيها سبباً و عاملاً لإنجاز الوحدة الإجتماعية القومية. وإن الجزء الجنوبي من گرستان الذي يعيش حالة التحرر، يستطيع القيام بمثل هذه العملية و تفعيلها في الحياة الإجتماعية على الصعيد الگرددستاني بشكل عام و يستطيع لعب الدور الأكثر فاعلية في التوجه نحو هذا المطلب الذي هو أيضاً من جانبه يؤسس لوحدة منشودة. و لقد حدث التقارب الإجتماعي تاريخياً بين جهات متحاربة كثيرة أدت إلى إيقاف التحرب، بل و أدت إلى إتحاد هذه الجهات من أجل أهداف معينة. و لذلك تكتسب الحالة الإجتماعية أثناء الحروب و وجود قضايا مجتمعية أهمية كبيرة في الحياة و صراعاتها. هذا التقارب الإجتماعي ذو الآلية الجديدة الموسعة و الشاملة لكافة فئات المجتمع، هو من

مهمة الأحزاب و الجهات المنظمة القيام بها عبر خلق فهم جديد لوجود الأحزاب و الكيانات الإجتماعية المنظمة. و جوهر هذا الفهم الجديد هو أن تُظهر الأحزاب أنها تلعب دور المحامي للشعب و أن الحزب ليس معصوم عن الخطأ و هو يحتاج في حياته إلى الشعب كي يكون مساره صحيحاً. و إن التجارب التي حدثت و ما زالت تحدث تبين لنا أن الوحدة حالة إجتماعية ضرورية يفرضها الواقع الإنساني و الحياتي للإنسان و هي مطلوبة في مختلف نواحي الحياة. و ذلك لأنها تنظم الإنتاج الإجتماعي المعنوي و تزيد فيه. و كذلك تخلق الإنسجام في الحياة الإجتماعية و تؤدي إلى الانتصار في المسعي و إن أولى عمليات إنشاء وحدة ما هو التواصل و التقارب، ولكن مبادرة التواصل و التقارب تأتي من النفس و الفكر. و في حالة إنشاء الوحدة بين فصائل مجتمعية (أحزاب و فئات) يأتي - و يجب أن يأتي - هذا التواصل و التقارب من الفكر أولاً و موافقة النفس ثانياً. لأن الفكر يستطيع تحديد المسارات و وضع اللبنات في الموضع الصحيح إذا كان الفكر قادراً. و الفكر القادر يمتلك في مراتبه الأولى صفات التنظيم و الدقة و النشاط، حيث تُبنى على هذه الصفات مكونات الفكر القادر.

و يمكننا أن نعرف أنه في مكان ما من هذا العالم يعيش شعب يتألف من عدة ممالك و هي في حالة حرب فيما بينها لأسباب تتعلق بالتوسيع و الأحقية و النزاعات الشخصية. كما يمكننا أن نرى أن أغلب تلك الحروب قد حُسمت بعدئذ بعمليات الإتحاد. أي جرى الإتحاد بين تلك الممالك أو قسم منها لتفكي و تُرضي نزعة

التوسيع أحياناً و لتجسد الأحقيقة أحياناً أخرى. و نرى أيضاً أن مسألة صراع الممالك التابعة لشعب ما ليس فقط يخص الگرد و من صفات الگرد ودهم، ولكن نستطيع القول أن الشعوب الأخرى أنهت صراعاتها الداخلية و أنها وحدتها الداخلية و الگرد ما زالوا غير موحدين. و كمثال تاريخي نستطيع أن نبين أنه في القرون التي سبقت القرن الثالث قبل الميلاد أنهكت الحروب الداخلية الصينية كأهل الشعب الصيني الذي كان يعاني في كل مجالات حياته بسببها. هذه الحروب كانت بين الممالك التي كانت كل واحدة منها تسعى للسيطرة على الأخرى و بذواتها مختلفة توسعية و شخصية و قليل منها لأسباب تتعلق بالأحقيقة التاريخية. و لقد كانت الظاهرة الأسرية لحكم تلك الممالك هي إحدى الأسباب الرئيسية لتلك الصراعات. ولكن في أواخر القرن الثالث قبل الميلاد ظهر في مملكة "جين" ملك يدعى "جي هوانغ" قي ٢٥٩-٢١٠ قبل الميلاد" و الذي كان بدوره ضمن هذا الصراع المماليكي. ولكن كانت لهذا الملك ميول وحدوية و فكري يدعو إلى الوحدة فيما بين هذه الممالك الشرقية الصينية المتحاربة. فبدأ بإنشاء إتحادات عسكرية مع أطراف أخرى لكي يستطيع تحقيق الإنثار لنفسه التي كانت تريد إخضاع الممالك الأخرى و من ثم توحيدها. أي أنه كان يريد بناء كيان أقوى عبر توحيد تلك الممالك التي كان هو أيضاً طرفاً في حروبها. وقد اعتمد في تحقيق عملية الوحدة هذه عن طريق التواصل مع الأطراف الأخرى على أساس أن هذه الوحدة ستنتهي الإقتتال من جهة و ستؤمن له التمتع ببلاد واسعة من جهة أخرى. إذاً كانت

النزعة إلى التوحيد نفسية أولاً و بعدها جاء الفكر لكي يخطط لتحقيق هذه الوحدة. و كان مركز هذا التخطيط عسكرياً و ذلك من أجل الإخضاع و السيطرة. و لذلك لم تدم هذه الوحدة طويلاً، فهي قد إنهاارت بعد موت "جي هوانغ" و إنهاار بعده ذلك التحالف العسكري الذي أنشأه في ذلك الزمان و خلقت وحدة. ولكن تأتي هذه التجربة لتشتت كما أشرنا أن الوحدة في زمن الصراع ضرورة و أن الحياة صراع كما هو معلوم. و ما يهم في هذا المثال هو أن الوحدة هي التي حسمت هذا الصراع و لو إلى حين و هي التي أدت إلى تقوية ذلك الجزء الهام من الصين لفترة زمنية محددة في التاريخ. و الدرس الأول الذي يعطينا إياه هذا المثال هو أن الوحدة التي تُقام عسكرياً هي وحدة تُقام بالقوة و لا تدوم إلى النهاية المرجوة و لا تؤمن كافة مناحي الحياة المجتمعية، بل و ربما تؤديها في بعض جوانبها. و مثل هكذا وحدة تعتبر فوقية و مصالحية إذ أنها تتأسس من قبل النخبة و بين النخبة و الأطراف الأخرى من أجل مصلحة أو مصالح معينة. و لهذا فمثل هذه الوحدة لا تشمل المجتمع و آماله و تطلعاته. و لهذا أيضاً يصار إلى الفشل بعد إنقضاء الوعود التي أعطيت من أجلها و الهدايا التي مُنحت في سبيلها.

و هناك مثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تأسست سنة ١٧٧٦ و التي جاءت وحدتها عبر مخاض و صراعات مسلحة و سياسية و مختلفة التوجهات و المسارات. إلا أن ما سُمي بحرب الاستقلال و الحالة التي خلقتها هذه الحرب، أسس لوحدة بين أطراف البلاد المتحاربة و أرسست دعائم وحدة أصبحت ضرورة. و ذلك

لأن مفهوم الإستقلال و عمليته تحتاجان إلى الوحدة، إذ لا إستقلال بدون وحدة. ولم يكن الإستقلال عن بريطانيا فقط هو ما يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية أمنياتها، بل كان الإستقلال التام الذي يشمل الحياة و يمنح الحياة معاني الحرية و الديمقراطية و السلطة هو المطلوب لدى القادة الأوائل لهذه الولايات بالرغم من أن هذه الحرية و الديمقراطية كانتا تخصان العرق الأبيض الذي أراد حكم أمريكا. و هناك التكنولوجيا التي بدأت تتطور رويداً رويداً و منحت الإستقلال دفعة تاريخية حاسمة باتجاه تحقيقه و إرساء دعائم بلاد قوية موحدة. و لقد بدأت هذه التكنولوجيا بالتطور أثناء الحرب الأهلية و كانت عسكرية و بعد ذلك شملت مصادر حيادية أخرى. و كإحدى نتائج هذه الحرب الإستراتيجية إنصرت الفدرالية كنظام حكم على الكونفدرالية لأنها الأقرب إلى الوحدة و لأنها تستطيع بناء كيان أقوى. فالتوجه كان منذ بدايات التأسيس وحدوياً و كان المطلوب تكوين سيادة وطنية ذات نظام فدرالي واحد. في هذا المثال نرى أيضاً التركيز على الوحدة من قبل مؤسسي هذه الولايات لأنها تلغي الفوارق كما تنهي النزاعات. ولكن هل ستستمر هذه الوحدة القائمة وفق نظام فدرالي أم أن الوحدة بذاتها نظام و لها مبادئها و دعائمها الخاصة بها؟ و أن النظم الفدرالية يمكن أن تأتي إلى نهايتها لأنها لا ترسخ معاني الوحدة طبيعياً؟! و لقد برز داخل المجتمع الأمريكي المؤلف من أعراق مختلفة، فروقات و درجات إجتماعية كثيرة أدت بالقائمين على تأسيس هذه الولايات إلى توحيد هذا المجتمع من جهة و محاولة إزالة تلك الفروقات من

جهة أخرى. أما الدرجات و التي كان منها درجة العبودية أيضاً، فقد أصبح محل صراع إجتماعي قد تكون مستمرة إلى وقتنا الحاضر، إلا أن مفهوم الوحدة الذي يضم الجميع قادر على أن يلغي الفوارق و الدرجات ولو إلى حين.

و في مثال الهند التي كانت محظلة من قبل بريطانيا بعد أن أخذت دروس لها من البرتغاليين الذين سبقوها في إحتلال جزء من هذا الوطن، نرى أن شركاتها التجارية لنقل البضائع ما بين الهند و أوروبا كانت تعمل من أجل السيطرة السياسية (الإحتلال). فنكونت شركة بريطانية تضم تجار إنكليز لهم علاقة بالسياسة البريطانية خارج حدودها سميت بشركة الهند الشرقية المعروفة التي أسست لإحتلال الهند من الجزر الشرقية للهند و التي تأسست عام ١٦٠٠ و التي كان ذروة تأثيرها الإحتلالي في العام ١٧٠٠ عندما إتحدت مع شركات إنكليزية أخرى. و كانت تعمل في أطراف الهند الشرقية على السيطرة على مقدرات هذا البلد. و قد تم لبريطانيا هذا الإحتلال بشكل فعلي في العام ١٧٦٥ فأخذت تنهب و تسلب خيرات الهند و ترك شعب الهند للمجاعة و الفقر المدقع و تذيقه أصناف العذابات. و كانت الممالك الهندية آنذاك منقسمة تحاول كل واحدة منها الإحتفاظ بسيادتها المهدورة و لم تستطع أية واحدة منها الإحتفاظ بهذه السيادة و أصبحت الواحدة تلو الأخرى راضية بشرط الإحتلال. ولكن كان هناك أفراد من الشعب الهندي يدركون معانى الحرية و القومية و الوطنية رفضوا الإحتلال من أية جهة كانت و خاصة الإحتلال الإنكليزي الذي كان أشد قسوة. و لم

يُكَن هؤلاء الأفراد جمِيعاً من عامة الشعب بل كان فيهم بعض الملوك أيضًا يشعرون بالمهانة والمذلة في ظل هذا الاحتلال ولكن كانت محاولاتهم لإنقاذ البلاد من هذا الاحتلال فاشلة لأنهم كانوا غير موحدين أولاً و كانوا يفتقدون لقوة السلاح و نوعيته ثانياً. و نتيجة إنعدام الوحدة بقيت محاولات الشعب المنقسم بين الممالك غير مثمرة ولكنها كانت حالة طبيعية في وجه الاحتلال من أجل التحرر. وإستمرت هذه المحاولات إلى أن توجت بشورة مؤثرة قامت في العام ١٨٥٧ و التي غيرت مسار كل الحركات التي قامت ضد هذا الاحتلال. و ذلك لأن هذه الشورة كانت تدعوا إلى الوحدة وكانت ترى أن مصير الاحتلال إلى زوال عن طريق وحدة الممالك المنقسمة التي و إن دافعت فهي تدافع عن نفسها فقط و لذلك لا يمكنها الصمود و ترخص للشروط الإحتلالية في النهاية. لكن هذه الشورة فشلت لأن الممالك الأخرى لم تساندها و لم تنفذ الوعود بالوحدة فيما بينها و لم تنجو من ترسيخ سلطة الاحتلال. إلا أن هذه الشورة غرسَت معاني الوحدة و الشورة المستمرة في نفوس أفراد الشعب الهندي الذي إستمر في مقاومته للاحتلال بأشكال نضالية مختلفة. و قد كان الكفاح المسلح هو أول و أحد أشكال هذا النضال حتى يوم الاستقلال في العام ١٩٤٧. و نحن نخطئ إذ نقول أن هذا الاستقلال أتى فقط عن طريق الكفاح السلمي الذي خلقه و خاضه الرعيم "غاندي" بل إن ما حقق الاستقلال هو وحدة الشعب و إستمراره في كفاحه المتعدد الوسائل و لعل آخرها كانت الوسيلة السلمية. ثم طالما أن هذا الكفاح الهندي كان شعبياً فهو

كان موحداً بشكل طبيعي بالرغم من أماكن هذا الكفاح المختلفة و سبله و طرائقه المختلفة كانت متعددة. أي أنه كان هناك إتفاق طبيعي لم تؤثر عليه الأحزاب ولم تفرقه بين أفراد الشعب وكل فئة أو جماعة كانت تناضل من أجل نفس الهدف وإن بأشكال وأساليب مختلفة. وهذا هو معنى وحدة النضال. ولو لا مقاومة الهند الموحدة هذه لما تحقق لها الإستقلال ربما إلى يومنا هذا لأن الاحتلال كان قد أسس من أجل البقاء لا من أجل الرحيل.

و في الإتحاد الألماني الذي أرسى دعائمه "فون بسمارك" في العام ١٨٧١ مثال للوحدة التي قامت سلماً في ألمانيا. و جاءت هذه الوحدة لجمع ما بين إختلافات كثيرة و تجعل معتقدات إجتماعية متعددة تتآلف. وقد بدأت محاولات الوحدة قبل هذا التاريخ بين الولايات الألمانية بحوالي أكثر من مائة سنة إلا أن عهد "بسمارك" كان مختلفاً. فلقد إستطاع بسمارك أن يعمل سلماً على توحيد الجغرافيا والديموغرافيا بما فيها من فوارق دينية ولغوية و ثقافية موجودة بين سكان البلاد. و لقد كان الدور الاقتصادي في هذه العملية الوحدويةهماً جداً و محورياً، لأنه راعي صالح هذه الولايات بفتحها و أشخاصها. هذه الوحدة التي تأسست سلماً لعبت فيها الدبلوماسية و قوة الإقناع الدور البارز و الحيوي، حيث تعمت شخصية بسمارك بهما، إلى جانب المعرفة التاريخية التي تحلل مطلب الوحدة بشكلها و مضمونها الزمني و تبين فيه الترابط الاجتماعي. لقد إعتمد بسمارك على هذا الترابط الاجتماعي بين فئات المجتمع الألماني آنذاك في إفهام و ترسیخ مفهوم الوحدة و

عمليتها وأبرز مدى أهميتها من كافة النواحي. و لقد كان المجتمع الألماني أيضاً آنذاك يتوق إلى التوحيد لأنه كان يدرك مفاهيم الأصل المشترك والقضية القومية والوطنية. و لذلك لم تعمل الشخصيات الألمانية المثقفة والسياسية بما فيهم بسمارك من فراغ. قضية الوحدة هذه كانت مطلباً جماهيرياً يحث عليه المجتمع تماماً مثلما يحدث لدى المجتمع الگردي. إلا أن الگرد لا يحتاجون فقط إلى شخصية مثل بسمارك، بل أيضاً يحتاجون إلى فكر و برنامج للوحدة كالذى قدمه و عمل عليه بسمارك من أجل ألمانيا. لقد عمل بسمارك للوحدة حسب خطة مرسومة كان مركزها و قوامها حركة سلمية للوصول إلى هذه الغاية و قد حصل ما أراد و ما أراده المجتمع. إن من الطبيعي أن لا يعرف المجتمع كيف يحقق مطالبيه السياسية لأن هذه ليست وظيفته، بل وظيفة الطبقة السياسية و المثقفة فيه و لقد تعب المجتمع في تشكيل طبقته المثقفة و السياسية عبر الزمن، لذا على هاتين الطبقتين أن تتعبا من أجل المجتمع. إن مثال الوحدة الألمانية يعلمنا أن الوحدة بين التكوينات المختلفة داخل المجتمع ممكنة إذا لم تكن هناك سيطرة للفلسفة السياسية التي تصبح معوّقاً في طريق الوحدة و ذلك عندما يتم التمسك بها و خلق المبررات لها و جعلها مصدر فراق لا إتفاق. فعلى الفلسفة السياسية أن تكون سبباً في حصول الإتفاق و الوحدة لا أن تكون سبباً في حصول الفرقـة و الإنـشقـاقـات.

أما بالنسبة للگرد فنحن نفهم من حديث الشاعر الگردي "أحمدى خانى ١٦٥١-١٧٠٧" أن الگرد لم يكونوا موحدين في زمنه و

ما قبل زمنه. و معلوم لدينا أيضاً أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة قرون على مقوله أحمدي خاني عن الوحدة الگردية ما زال الگرد غير موحدين. أفاد أحمدي خاني: "لو كنا متفقين و كانت لنا قيادة واحدة، لكننا أسياداً أو أصحاب سيادة" و لقد ركز على ركن أساسى واحد من أركان الوحدة ألا و هو الإتفاق. فالإتفاق يجري عندما تكون هناك قدرة على التحليل السليم الذي يتوصل إلى ربط الأفكار المختلفة الموجودة. بينما لدى الطبقة المثقفة و السياسية فلسفة سياسية قائمة على التجزئ و من ثم اختيار الجزء الذي يرونه مناسباً. و هكذا نصبح أمام مئات الأجزاء التي تفرقنا و تشتننا و ننسى أن ما يطلبه الإتفاق هو ربط الأجزاء هذه عبر عملية تحليلية و من ثم توحيدها. و المعضلة الأكبر هي أن جميع هؤلاء أصحاب الفلسفة السياسية يريدون الإتفاق؟! و في هذا تناقض أصله النفس و أهوائها و الفكر و نوافقه. و الفلسفة السياسية في حقيقة أمرها ليست موجودة بين الگرد بل و ليست مكتملة حتى بين بني البشر ولكن يتم الإدعاء بوجودها، فالتفكير السياسي و الفلسفة السياسية ما زالا على شكل بنايات في بناء غير مكتمل. و إننا إذ نضع الفكر ضمن إطار و مجالات معينة نرتكب خطأً معرفياً ينبع عنه مآسي تظهر مباشرة أو بعد حين. فالذين يقولون أن الإنفاق ضمن الحزب إنما هو بسبب الفكر يثبت أنه لا يعرف من الفكر شيء، فالتفكير لا يسمح بحدوث الإنفاق في حزب ما إلا إذا كان في حالة يُرثى لها أي إلا إذا كان هذا الفكر محسوباً على الفكر و هو بعيد عنه. فالتفكير هبةً من الله لأجل الوصول و التواصل و

الإيصال و من أجل الإكتشاف و وضع الحلول للمعطلات. إذ لا يمكن للتفكير أن يتسبب بالماسي و خلق السلبيات، بل إن خلق السلبيات ليس من طبيعة الفكر السليم. و الفكر السليم هو الذي ينبع من أصل الطبيعة و بمساريه المادي و المعنوي الإيجابيين. و إن الفكر الذي يصبح أدلة سلبية يكون قد تجرد من ناحيته المعنوية و في مثل هذه الحالة يصبح الفكر حرباً على الموجودات التي يراها أصحابه في غير مصلحتهم. ولكن الفكر لدى الگرد أحذاباً و منظمات سلاح ما زال لا يمكن معرفة إستخدامه و لذلك تكون نتائج عمله سلبية، إذ بدل أن يوحد هذا السلاح الگرد يفرقهم و هذا يعني عدم معرفتهم لاستخدام هذا السلاح. إذ ليست كل الأسلحة للقتل وإنما الفكر سلاح معنوي يتسلح به العقل و الدماغ الإنساني و ذخيرة هذا السلاح هي المعرفة بكل صنوفها التي تُعبّر عن الحق و الحقيقة في التاريخ. و نقصد هنا بالتاريخ كل التواريخ و ليس تاريخبني آدم فقط، ففي المعرفة كل موجود له تاريخ. إذًا إن بناء الفكر يتتألف من توضع اللبنات فوق بعضها البعض لتترفع و تتمدد إلى ما لا نهاية و أن كل لبنة في هذا البناء يمثل معرفة معينة تصطف مع مثيلاتها في منطقة من مناطق هذا البناء حيث مخصص لها، و بناء الفكر الذي يتمدد و يتسع له صفة الإستقبال و التوحيد، إذ يقبل هذا البناء كل اللبنات التي تبني شرط أن تكون إيجابية المنشأ و التكوين لكي لا تتسبب في الإنهيارات. و إن أية لبنة في بناء الفكر عليها أن تعتمد في تكوينها على قواعد الطبيعة و قواعد الطبيعة لها صفة الحفاظ على البناء، كما أن لها صفة الطهارة

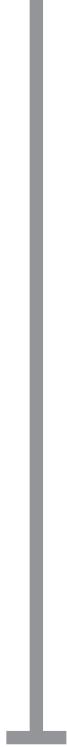
لكي لا تفسد البناء. إذاً لا يمكن أن يؤدي الفكر إلى سلبيات إذا كان من شأنه إيجابياً و هذه قاعدة طبيعية و البناء السلبية المنشأ تؤدي إلى الإنهايار. معروف أن الكيانات الـكـردـية التي كانت على شكل إمارات و التي ظهرت بعد ظهور الإسلام في كـرـدـستان لم تكن موحدة و كانت كل إمارة تُعـبـر عن ذاتها الشخصية، بل حتى لم تكتـرـث لما يجري لإـمـارـة جـارـة لها و حدـثـ عن النـزـاعـات فيما بينـهاـ و لا حـرـجـ. هـكـذا تـحـدـثـ أـحـمـدـيـ خـانـيـ عن ظـرـفـ تـارـيـخـيـ سـلـبـيـ كان يـلـمـ بـالـكـردـ و يـتـقـلـ كـاـهـلـهـمـ و يـصـبـهـمـ فيـ مـقـتـلـ. و لـذـكـ دـعـاـ إـلـىـ اـلـإـتـفـاقـ فـيـمـاـ بـيـنـهـمـ لـكـيـ يـكـوـنـ لـهـمـ كـيـانـ مـوـحـدـ يـضـمـنـ لـهـمـ السـيـادـةـ عـلـىـ وـطـنـهـمـ. هـكـذا يـكـوـنـ أـحـمـدـيـ خـانـيـ قدـ أـرـادـ فـرـارـةـ نـفـسـهـ بـنـاءـ دـوـلـةـ الـكـردـ.

و الوضع القائم لدى الـكـردـ فيـ هـذـهـ الفـتـرـةـ منـ عمرـ الزـمانـ وـ هيـ فـتـرـةـ التـقـدـمـ فيـ المـجـالـ الـمـعـرـفـيـ وـ بـدـايـةـ أـفـيـةـ جـدـيدـةـ تـسـمـ بـسـيـطـرـةـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـدـقـيقـةـ وـ الـأـفـكـارـ الشـامـلـةـ التـيـ تـخـرـجـ التـفـكـيرـ منـ الـأـوـسـاطـ الـضـيـقـةـ إـلـىـ الـأـوـسـاطـ الـرـحـبـةـ، ماـ زـالـ يـشـبـهـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ فـتـرـةـ سـيـطـرـةـ الـإـمـارـاتـ. بـحـيـثـ إـنـهـارـتـ تـلـكـ الـإـمـارـاتـ لـسـبـبـ أـوـلـيـ وـ هـوـ عـدـمـ توـحدـهـاـ ضـمـنـ كـيـانـ أـكـبـرـ. وـ يـبـدـوـ جـلـيـاـًـ أـنـهـ مـ يـكـنـ هـنـاكـ أـحـدـ فـرـداـًـ كـانـ أـوـ جـمـاعـاتـ، يـتـوـجـهـ أـوـ تـتـوـجـهـ إـلـىـ تـكـوـينـ كـيـانـ أـكـبـرـ عـبـرـ وـحدـةـ كـانـتـ يـجـبـ أـنـ تـحـدـثـ وـ لـلـأـسـفـ مـ تـحـدـثـ. ماـذـاـ كـانـتـ النـتـيـجـةـ سـتـكـونـ مـثـلاـًـ لـوـ أـنـ الـإـمـارـاتـ الـكـردـيـةـ أـنـشـأـتـ لـهـاـ مـجـلـسـاـ يـضـمـ كـلـ أـمـرـائـهـاـ وـ يـكـوـنـ لـهـاـ أـمـيـراـًـ عـامـاـًـ مـنـتـخـباـًـ بـشـكـلـ دـورـيـ؟ـ وـ أـلـاـ يـفـرـضـ مـجـلـسـ كـهـذـاـ نـفـسـهـ الـآنـ أـيـضاـًـ هـذـاـ إـقـتـرـاحـ طـرـحـهـ الـكـثـيـرـونـ

من أفراد الشعب الگردي ولكن العبرة في التنفيذ و كيفية التنفيذ. أو ماذا كانت النتيجة ستكون لو أن تلك الإمارات فكرت في إرساء دعائم نظام فدرالي يضمهم جميعاً في دولة واحدة كما فعلها غيرهم من الشعوب؟ ولكنهم كانوا خارج قوس الفكر الإيجابي. وهناك أيضاً إقتراحات أخرى يمكن تقديمها اليوم من أجل الوحدة وعلى سبيل المثال تكوين هيئة إستشارية عليا تضم ممثلي كافة الأحزاب الگردية التي تعمل كلها في هذه الهيئة كُل حسب رؤياه مع الإحتفاظ بخصوصياته. أو يمكن أن نقترح وجود مجمع الأحزاب الگردية التي ستكون جامعة لها والتي ستكون بمثابة الأسرة الواحدة. ولكن لن تُقيد هذه الإقتراحات في شيء إن لم تكن الأحزاب مؤمنة بالعمل من أجل إنشاء دولة گردية واحدة و متحدة. و يا للعجب العجاب لو رأينا حزباً گردياً لا يريد للگرد دولة. إن الرؤية الإستراتيجية لتكون دولة الگرد هي أولى النظريات التي توحد الگرد و تضعهم جميعاً شعراً وأحزاب على خط نضالي واحد و هو الهدف المشترك الذي يجاوب على سؤال كيفية الوحدة.

لقد فهمنا من ما سبق أن الوحدة الحقيقة هي في وجود نضال من أجل هدف مشترك كل من موقعه و بحسب رؤاه و أفكاره تطبيقياً. و نفهم أيضاً أن الفكر له دور العمود الفقري و دور القائد في تجميع و توحيد الأطراف الگردية في بوتقة نضالية واحدة. وفي ما سبق قمت الإشارة إلى أن بناء الفكر لم يكتمل بعد بينبني الإنسان إلى الآن و في الحقيقة لن يكتمل هذا البناء أبداً، لأن هذا البناء لا يشبه بناء منزل. إن البناء الفكري قد بدأ وضع لنته

الأولى عندما إتجه بنى الإنسان إلى المعرفة و وضع أولى لبيات هذه المعرفة و لا يزال يضيف اللبيات إلى بعضها البعض. و سوف تستمر عملية وضع لبيات المعرفة فوق بعضها و بجانب بعضها إلى ما لا نهاية. و إذا تصورنا هذا البناء بحسب المنطق البشري فسوف نرى فقط جداراً أو برجاً سيظل يرتفع و يتقدم و يعلو إلى الآفاق، لأن الهدف من هذا البناء هو الوصول إلى حقيقة كل موجود مادياً كان أو معنوياً. و إذا فهمنا و تعاملنا مع مسألة الفكر هكذا، سنزى أن الفكر سيدفعنا نحو وحدة الأشياء لا إفتراقها. إن الإختلافات الفكرية ظاهرة طبيعية أولاً و تحمل في طياتها عناصر الوفاق والإتفاق ثانياً، فالألوان المختلفة كلها تجتمع في لون واحد و هو أصلها يالرغم من أن لكل لون رونقه و خصوصيته في الطبيعة و يُعرف به. و إحدى المعانى الفكرية هنا هو أنه يُرجى من الأحزاب الگردية أن لا تُبرّر الإنشقاقات التي تحدث في كل واحدة منها و التبعادات التي هي قائمة في ما بينهم بوجود الإختلافات الفكرية. فالإختلافات الفكرية هي من العوامل التي تُغنى و تُرشد المسيرة النضالية و تجعلها قوية إلى الحد الذي تستطيع فيه الوصول إلى الهدف.



الإتفاق و الوحدة

الإتفاق هو الإدراك و الفهم و العقد الطبيعي و القانوني بين التكوينات حول قضية ما أو بعض القضايا بشكل موثق. و الإتفاق قد يكون بين طرفين أو عدة أطراف، قد يمثل الطرفين شخصين أو مؤسسات و دول. و الإتفاق في الطبيعة يحدث في الكثير من مواطنها إذ نستطيع أن نرى عناصر طبيعية و مخلوقات تتفق من أجل إستمرار الحياة و هذا الإستمرار هدف سامي. و الإتفاق عندبني الإنسان يلزم الإدراك بالدرجة الأولى، إذ أن إدراك القضية المُراد الإتفاق عليها مسألة مبدأة. و طالما ليس هناك هذا الإدراك الكافي لهذه القضية فسوف لن يحصل الإتفاق. و كلما زادت المعرفة زاد الإدراك.

و في مسألة أو قضية الوحدة لا نحتاج فقط إلى إدراك معناها

المجرد، بل نحتاج إلى معرفة مكونات الوحدة للوصول إلى إدراكتها، كما نحتاج أيضاً إلى معرفة كل ما يخص مسألة الوحدة ويرتبط بها و ذلك لإيفاء شرط الإدراك للوصول إلى الإتفاق. وإن فهم موضوعة الوحدة والعناصر المادية والمعنوية التي تألفها، تمهد السبيل نحو الإتفاق وتنفيذها في الحياة، حيث يؤدي هذا الفهم والإدراك إلى إنشاء عقد يوثق الإتفاق على الوحدة كما على أية قضية أخرى. إبدأً يسبق الإتفاق مجموعة معارف ذات صلة بمبدأ الإتفاق وكيفيته تتلخص بحسب ما نرى في الإدراك والفهم القائمين على المعرفة. و المعرفة خاصة وعامة. و المعرفة العامة نعمه كبرى أما المعرفة الخاصة فهي أيضاً مسألة إيجابية. و المعرفة العامة معروفة الشرح إلا أن المعرفة الخاصة فنقصد بها تلك المعرفة الموجودة حول موضوع واحد معين. فإذا كنا نريد الوحدة والإتفاق عليها فلا بد أن نمتلك تلك المعرفة الخاصة بموضوعة الوحدة لكي نتمكن من الوصول إلى الإتفاق عليها. و في الإتفاق حول مسألة أو قضية ما هناك شرطان أو مبدآن يجعلان من الإتفاق أن يستمر و هما القبول والإلتزام. أي أننا أمام القبول بالوحدة والإلتزام بها وبديموميتها أو محدوديتها. حيث يمكن حصول الإتفاق على الوحدة و القبول والإلتزام بإستمرارها إلى أجل غير مسمى و فترة غير محدودة و يمكن أيضاً الإتفاق عليها و القبول والإلتزام بإستمرارها إلى فترة محدودة. ولكن مبدأ الوحدة يستلزم الإستمرارية إلى ما لا نهاية. كما أننا نقبل الوحدة في العموم لأنها تؤمن القوة الازمة لإنجاز عمل معين، إلا أن المشكلة الأساسية في مسألة قبول الوحدة لدى

الأطراف الگردية هي خضوع الوحدة لمجهر الحسابات السياسية. فيتم السؤال عن كيفية هذه الوحدة و زمنها وعن ما وراء هذه الوحدة و هذه الأسئلة إنما تدل على نقص في معرفة أبعاد الوحدة وأهدافها. ولذلك نراهم يؤمنون مبدئياً بالوحدة ولكن هناك تردد بسبب هذه الحسابات و في النتيجة تتأجل عقد هذه الوحدة إلى أجل غير مسمى. فإذا كانت مسألة القبول هذه هي حالها فكيف سيأتي الإلتزام؟ فالمعلوم أن الإلتزام يكون بشيء قد وجد. وإذا تواجد الإتفاق بالشكل والمضمون الذين تم ذكرهما، فسوف يصبح الطريق مفتوحاً لإنجاز الوحدة المطلوبة. و ذلك لأن في الإتفاق صفة التقارب والإطمئنان. ولدى الگرد قد يكون هناك تقارب ولكن ليس شرطاً أن يكون هناك إطمئنان وهذه مسألة نفسية منشأها الشك وإن مسألة الشك عند الگرد قوية إلى حد عدم اللزوم و هذه المسألة لها ردودها الفعلية السلبية مع الأسف الشديد. ثم أن الشك لا يجب أن يوقف مسيرة ضرورية في الحياة كما لا يجب أن يكون الشك هو الحكم و المقرر الفاصل حيال مواضع الحياة و ذلك لكي تستمر الحياة وفقاً لاتفاق. إذ كل جهة، فرداً و جماعات، بمستطاعها ترك الشك جانباً دون إزالته و المُضي فيما هو مطلوب و ما يُراد إنجازه و ذلك إلى أن يتبيّن المشكوك فيه و يظهر. إن مبدأ الشك عند الگرد طاغي و هو أحد الأسباب الرئيسية في إنعدام التقارب الجدي فيما بين الأطراف السياسية و عدم الإطمئنان. وإذا لم يكن هناك تقارب و إطمئنان فكيف سيكون هناك إتفاق و وحدة. صحيح أن الشك ظاهرة فكرية طبيعية ولكنها تخضع لمبدأ

الصح و الخطأ في آنٍ واحد. وليس طبيعياً أن يكون الشك هو اليقين بعينه مثلاً يحدث كثيراً لدى الكُرُد. فالشك يكون صحيحاً أو خاطئاً بحسب المعطيات و الدلائل و الموثقات الطبيعية و ليس بحسب التخمين الفكري. إذا أردنا أن نتمكن من الوصول إلى هدف ما، علينا أولاً أن نتصف بالمرؤنة و سعة الأفق و الفكر و لن يكون الفكر واسعاً و إلى حد ما منزاً دون إكتساب معارف مختلفة في الحياة. و إكتساب المعرفة لا تعني قرائتها و الإطلاع عليها فقط، بل تعني هضمها و تغلغلها في مصدر الفكر عند الإنسان. و لذلك علينا إعادة النظر في الشكوك التي تبعدها عن الإتفاق و يجعلنا متباعدين، لكي نستطيع الوصول إلى وحدة نريدها جميعاً و أيضاً لكي نمتلك فكراً نيرياً فيه سعة الأفق و القدرة على الذهاب إلى الآفاق.

إن ما يعطي الأهمية للإتفاق في عملية الوحدة و جعله محورياً لها هي جملة المبادئ و الأحكام المعروفة التي يتالف منها الإتفاق. ففي الإتفاق هناك التعريف بأية قضية و سردها من أجل معرفتها. و هناك التواصل الذي يجب أن يتم و يدوم من أجل الحفاظ على فاعليتها. كما هناك عملية تبادل للآراء و الأفكار حول هذه القضية أو تلك لأجل الوصول إلى المعرفة الأكثر حولها و لأجل خلق مبدأ الشراكة في تبني هذه القضية و العمل على ما يلزم لإنجازها و استمرارها. و كذلك هناك تحديد النتيجة أو النتائج التي ستفرزها عملية الإتفاق. و كل هذا يخدم مسألة و قضية الوصول إلى الوحدة. و لهذا من المهم جداً أن يكون هناك إتفاق بحسب هذه المبادئ

و الأحكام بين الأطراف التي تمثل مجتمعاً ما، أحزاباً كانت أو تنظيمات أخرى مختلفة أو أفراد يمثلون هذا المجتمع. إن قضية الوحدة يجب أن ترتبط بالفكر والروح وليس بالنفس والأهواء و ذلك لكي تأخذ مجريها الطبيعي وعلى هذا يجري الإتفاق. و مثلاً يتطلب أن يكون الفكر إيجابياً بالإستناد إلى القوانين الطبيعية، يتطلب أن يكون الروح أيضاً إيجابياً بالإستناد إلى القوانين الطبيعية نفسها. فمسألة الوحدة في النهاية روحية وإن كانت متداخلاتها وبعض جوانبها مادية وإن ما يدعو إلى الوحدة هي الغاية والغاية ليست مادية. قد يُقال مثلاً أن الغاية مادية عندما يسعى إنسان إلى عملٍ لجمع المال و المال مادة و نقول أن الغاية ليست المال بل الغنى و الغنى مسألة روحية و هو يحصل بالمال و أننا لا نُكمل الجملة عندما نقول أننا نعمل من أجل جمع المال، بل إن جمع المال هو للغنى. و هكذا فإن التوجه نحو الإتفاق و من ثم الوحدة بحسب هذه المعطيات، يزيل العقبات التي تعيق عملية الوحدة و ينشر الأمن و الطمأنينة في النفوس الراغبة فيها. و إن عملية الوصول إلى إتفاق على أية قضية تصبح سهلة المنال عندما تكون هناك نظريات تتبعها عملية تحليلية علمية لإختيار الأنسب منها و من ثم قبول الجميع بهذا الأنسب منها و الإلتزام بها، مع الأخذ في الحسبان أنه ليس كل رأي يعتبر نظرية فالنظرية لها قوامها المعروف علمياً. حيث النظرية تقوم بشرح و تفسير مُبيّنين واضحين لعام قضية ما أو جملة قضايا مترابطة و لها بداية خاصة و محتوى مختلف عن الآخريات (النظريات الأخرى) و نظراً

إلى أن لكل شيء نهاية، فكل نظرية لها نقطة توقف عندها. ولكن المقصود هو أن تساهم النظريات وليس الآراء فقط في محاولة تحصيل الإتفاق و الوحدة وقد تبين لنا أن الإتفاق هو أحد أركان الوحدة، إذا تم المُضي به نحو الوحدة. و الإتفاق دون الوحدة هو مطلب محدود يخص معاملة ما أو يتناول موضوعاً معيناً أو جملة موضوعات فيقف عندها، أما ما يُراد بالإتفاق فهو أن يصل إلى الوحدة وهو ما يستدعي المُضي به لتحقيق الوحدة. كما هناك سؤال أي نوع من الإتفاق نريد؟ هل نريد إتفاقاً ضمن الأطر السياسية البحتة أم نريد إتفاقاً يشمل الحياة الاجتماعية أيضاً؟ و الجواب هو أن الإتفاق السياسي الاجتماعي هو الذي يصل إلى الأمان و يتسم بالقوة الكافية لتخطي العقبات و إنشاء وحدة نموذجية. فالإتفاق السياسي بمفرده قد لا يصمد طويلاً لأسباب، أما إذا كان الإتفاق سياسياً و اجتماعياً فسيحمل في طياته عناصر الصمود والمُضي قُدماً نحو تحقيق الوحدة و غيرها من الأهداف. إننا ندعو إلى مثل هذا الإتفاق السياسي الاجتماعي لأننا نريد إتفاقاً بين أطراف شعب واحد. و بطبيعة الحال يختلف مثل هكذا إتفاق عن إتفاق يجري بين أطراف مختلفة القوميات و الأصول. نحن هنا نشدد و نقصد إتفاقاً يُفضي إلى وحدة يريدها الكلُّ كشعب إبْتلي بالإنشقاقات السياسية و التفرقة المنعكسة آثارها على المجتمع سلباً، إذ جعلت المجتمع الكلُّدي منقسمًا أيضاً بين هذا الحزب و ذاك. إن على أية وحدة سياسية كُردية أن تكون إجتماعية الطابع أيضاً لكي تزيل البعد الحاصل ما بين فئات و أفراد المجتمع الواحد. و لعل

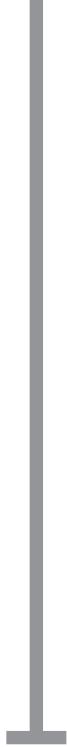
هذا سيحصل إذا كان البرنامج السياسي الوحدوي يحمل في صفحاته مسائل التسامح والتربية القومية والتركيز على أن الشعب واحد غير مُمزق لكي يكون الشعب قوياً في وجوده و لكي يفرض ذاته الحقوقية على العالم والذات الحقوقية هو الكائن الذي له الحق في أن يمتلك كل حق إنساني و شخصي أيضاً. وقد يُقال بأن الشعب - أي شعب - له إختلافاته وألوانه وهو بذلك منقسم بطبيعة الحال و نقول بأن هذا ليس إنقساماً وإنما طبيعة متعددة المشارب، ولكن الشعب يُوحد في داخله و بمعيته كل تلك الإختلافات و يديريها في بوتقة واحدة. ثم أن ما يمزق شعباً و يقسمه ليست منابعه الفكرية و الطبيعية المختلفة وإنما النظريات التي تتسم بالأطر المحددة و التي لا تعتمد في تكوينها على العلم، بل تعتمد على ما يطلبه و يريد منظروها حسراً. والمقصود هنا ليست الآيديولوجيا التي يُرى فيها أنها تضر في كثير من جوانبها، بل إن الآيديولوجيا علم و هو علم الفكر و هو غير محدود الأفق. ولكن الذين يدعون حمل راية آيديولوجيا ما هم الذين يضعون الأطر و الحدود لها و يفرضونها على الغير و هنا يكمن الضرر. فالآيديولوجيا في حد ذاتها ليست ضارة بل نافعة لأنها تحت الفكر من الروايات العلمية و تبحث في الوجود و الموجودات. ولكن اللاآيديولوجيا تصبح ضارة عندما تُاطر و تُحدد ضمن قوالب و من ثم تُفرض فرضياً عن رضى أو عن غير رضى، عن طريق أساليب المنطق و الإقناع و الخداع تارةً و قسرياً تارةً أخرى. إن الآيديولوجيا ليست بحاجة إلى أن تُفرض بل هي بحاجة إلى أن تُدرس و الدراسة في الشيء يؤدي إلى العلم به.

إن موضوعة الوحدة أيضاً جزءاً من الآيديولوجيا التي تُعرف هذه المسألة الكونية المهمة جداً إذ نرى الوحدة تثبت ذاتها بين كائنين وصولاً إلى الكائنات. ولكن الوحدة لا تُفرض وإنما تحدث ضمن السياق الطبيعي والضرورة الحاجة لكي يكون هناك تماسك وإستمرارية. والإتفاق على أن الوحدة هي في هذا المقام المهم من الحياة يوصلنا إلى تأسيسها وفقاً للطبيعة وقوانينها وفقاً للحاجة المعاشرة لوجودها. أما مسألة أن الإتفاق يحتاج إلى نية صادقة من أجل إدخاله في الحياة العملية، فهذه مسألة تحتاج إلى إرشاد. حيث أن النية في الإتفاق يجب أن تكون سلفاً صادقة، إذ أن مطلب الإتفاق في حد ذاته يُعبر عن صدقٍ في جوهره. وإذا كانت النوايا ليست حسنة فسوف لن ينجح أي إتفاق مطلوب. و هناك تساؤل كالآتي: إذا كان الإتفاق يؤدي إلى النجاح والسلام والتقدم والوحدة، فلماذا ستكون النوايا بشأنه سيئة؟ فالمطلوب وجود حسن النية سلفاً ليتم الإتفاق ومن أجل أن يتواجد حسن النية علينا التخلص من الشك الزائد والحسابات النفسية والشخصية وعلىنا التمسك بمنهج التحقيق في الشيء والتحقق منه. إن مسألة التردد الحاصل بسبب هذه الحسابات السياسية في قضية الوحدة والتي تأتي من الفكر الغير المنظم، تتعكس سلباً على إتفاق يُراد حصوله وإن القوانين الطبيعية التي نريد أن يستند إليها الإتفاق والوحدة، لا تقبل السلب من شيء لأنها ليست مبنية هكذا. بل إن الإنسان هو الذي يخرج عن وعلي تلك القوانين الطبيعية، عندما يضع هذه القوانين بحسب أهوائه ومرادات نفسه ومرادات النفس

عشوائية عندما لا تُطابق القوانين الطبيعية. فالنفس التي لا تحب اللون الأزرق السماوي مثلاً ستلوم الله و الطبيعة على أنه كان يجب أن لا يكون السماء بهذا اللون. وإذا أردنا أن نُساير النفس في هذه المسألة فسنرى أن من بنى الإنسان من سيقول لماذا لم تكن السماء بنفسجية أو حمراء أو أي لون آخر يحبه، فهو لا يحب اللون الأزرق السماوي. ولكن الطبيعة و قوانينها يردون علمياً على هذا الهوى و جوابه معروف للجميع. و ليعلم الإنسان و نفسه أنه سواءً شاء أم أبي أو أحب أو لم يحب، فسيكون لون السماء في طبيعة كوكبنا زرقاء سماوية و لن تتغير إلا إذا أصبحت غير صالحة للحياة و عندها لن تعيش هذه النفس على هذه الأرض. إذاً نحن لا نستطيع أن نصل إلى وحدة طبيعية إذا كانت النفس و ما تهوى سيدة الموقف. علينا الإتفاق على أن أية وحدة لن توضع أساساتها إذا لم يكن هناك فكر جامع و نفسٌ تستكين إلى الإيجاب و البعد عن ما فيه ضرر. وأن الضرر الأول هو في أن تصبح الأنما أولوية، فالأنما تُقف بالضد من الإتفاق و هي ليست في بنيان الإتفاق و إنما الأنما تُبعد الإتفاق و تنسفه. علينا أن نتفق على وحدة تحقق الغاية و الغاية هي البقاء بقوه و زرع البذور و قطف الثمار و الإستمرار في الوجود إلى ما شاء الله. و المجتمع الگردي مثل جميع المجتمعات البشرية يحتاج إلى هذه الوحدة الإجتماعية السياسية المنظمة، ليسير على درب مُمهد و سهل العبور إلى غاياته. و من دونها سيظل يسبح في بحرٍ متلاطم الأمواج فتقذفه الأمواج كيما شاءت. و لن يكون هناك أفق و بُر لامان لأنه سيدور في فلك هذه الأمواج التي

تُعيده إلى النقطة الأولى في دائرة هي دائرة الدوائر و هي مصيبة كبرى تصيب المجتمع في مسيرته فتجعله يتراجع كلما تقدم. وإذا كانت التعبئة في العلم العسكري تعني التزود بالذخيرة الكافية و الحماية الازمة و السرعة المطلوبة في التحرك، فإن الاتفاق في العلم الاجتماعي و السياسي يعني الديناميكية و القدرة الكافية على تخطي المصاعب و حماية المجتمع و مكتسباته و إكتساب الأكثري في مجالات الحياة. لأن الاتفاق يوصل إلى السلام و ينشره و يفرض السلام و يثبته ليس بقوة السلاح و بالعنف و إنما بقوة العقل و بالتسامح. وإن عم السلام في أي مجتمع أصبح هذا المجتمع قادرًا على أن يكون نبراساً للمجتمعات الأخرى التي تجاوره و التي تسكن معه في هذا العالم. ولكن الذين يسعون و يطمحون إلى السلام عليهم أن يتمتعوا بقوة العقل كي لا يقعوا فريسة مثالיהם. وإن الذين يدعون بأن السلام يأتي بالحرب و القوة العسكرية و العنف ينسون أو يتناسون أنهم يريدون سلاماً خاصاً بهم يريدون فرضه و يريدون سلاماً بحسب مصالحهم. إن السلام الحقيقي الذي يقوم على القوانين الإنسانية الروحية لا تأتي بالحروب و إنما بالعلم و المعرفة الإنسانية التي تؤمن الحقوق كما أنزلها الله و ليس كما وضعها البشر. فكم من قضية عُرفت بأنها حق و ظهر بعد ذلك أنها كذلك فقط بالنسبة لطرف واحد أو عدة أطراف متحالفة. فالحق لا يقتصر على طرف واحد دون آخر إذ هو (الحق) مفهوم شامل يعم الجميع و إن لم يكن كذلك كان باطلًا. فمن حق الأطراف الـكردية السياسية أن يتتفقوا فيما بينهم ليس فقط على الوحدة، بل

على قضايا أخرى تهم المجتمع الگردي أيضاً، مثل الإتفاق إجتماعياً و ثقافياً و معلوماتياً و حتى إقتصادياً. إن المطلوب هو الإتفاق في كافة نواحي الحياة بحسب العلم و المعرفة الإنسانية. إن مفهوم الحرب من أجل السلام خاطئ لأن الحرب لا يجر إلا حرباً أخرى و بذرة الحرب لا تُنتج إلا حرباً. نحن بالحرب نحسم مسألة ما لتشير مسألة أخرى و هذه الأخرى تستدعي حرباً أيضاً و بذلك لن تنتهي الحروب و هي هكذا. فنحن البشر نعيش الحرب لأننا بدأناها ظناً من أنها ستجلب لنا السعادة و السلام فولدت الحرب حروباً إلى يومنا هذا. و إن مشروع السلام عملية أخرى مختلفة و هو مشروع مختلف عن مشروع الحرب و علينا أن نتفق أنه لا ينشر السلام إلا مشروع سلام يعتمد على الحق الإلهي بعيد عن فلسفة الأدعية و أولئك الذين يرون في السياسة أداة لتنفيذ مراداتهم و أهوائهم و آمال نفوسهم. و لنعلم أيضاً أننا لا نحارب إلا من يريد حرباً و لا يريد سواها و في هذه واقعية علينا إدراكها أيضاً. و نحن الگرد بحاجة إلى إتفاق فيما بيننا بحسب هذا المفهوم لقضية الحرب و السلام و جعل هذا المفهوم منطقاً للإتفاق مع المجتمعات الأخرى في العالم. و بناءً عليه فإن الگرد يحتاجون إلى إتفاق حقوقي مفاده أن الوحدة بحسب هذه المفاهيم الآنفة الذكر ستُفضي إلى تقوية و تنظيم مجتمعهم الذي يسعى إلى تحقيق أهداف قومية مشروعة و سيعملون هذه الأهداف.



الوحدة و الأمن القومي

الأمن القومي هو جملة خصوصيات و مصالح و مرتکزات و مقدسات الشعب التي يتوجب حفظها و حفظ كل ما يتعلق بخصوصياتها و مرتکزاتها و مقدساتها و وجودها و الحفاظ عليها داخلياً و خارجياً. وقد برزت مسألة الأمن القومي مع بروز القوم و تحديد أطره و كانت في بداياتها بدائية السبيل و لم تكن مُمنهجة كما هي عليه اليوم ولكنها تقربياً هي ذاتها من حيث المعنى و المحتوى. حيث أُريد للقوم أن يكون في مأمن من خلال الحفاظ بكل السبل على خصوصيات و مقدسات و مرتکزات و مصالح القوم و وجوده. أما اليوم فقد أصبحت كل تلك المبادئ مُنظمية و مُمنهجة من أجل أن يصبح الأمن القومي عموداً فقرياً للمجتمع و الدولة. كما و كان هناك قدماً إتحاد في الموقف في هذه المسألة.

و لا يزال كذلك حيالها في كل دولة تملك مجلساً للأمن القومي و تُعتبر هذه المسألة بالنسبة لهم قضية وجود. و ذلك لأن هذه المسألة تحفظ قوام الدولة و تحدد هوية المجتمع. و نستنتج من هذا أن الأمن القومي يستدعي وحدة في الموقف بالنسبة لكافحة أطراف المجتمع السياسية و غيرها و يطالبهم في أن يكونوا متفقين على أنه يجب أن يوجد أمن قومي حتى يكون وجود الشعب مضموناً و الأخطار عنه بعيدة. و نفهم من تجارب الشعوب أن الوحدة الداخلية هي التي تستطيع تأمين الأمن القومي و التأسيس له إذا كانت هناك إرادة كافية لذلك. و كل الشعوب التي إستطاعت تأسيس أنها القومي كانت تملك تلك الإرادة الكافية للاتحاد و الإتفاق على أن هذه المسألة حيوية و لا حياة للمجتمع بدونها. نعم إن الأمن القومي يكتسب أهمية قصوى في أي مجتمع و ذلك إلى وقتنا الحاضر و في المدى المنظور و المستقبل القريب على الأقل سيكون كذلك. و متى تغير و تحول الأمن القومي إلى الأمان الإنساني مثلاً، عندما ستكون البشرية في مرحلة أخرى من حياتها و مختلفة تماماً في مفاهيمها و توجهاتها و أهدافها. و إذا كنا متفقين - و علينا أن نكون كذلك - على أن الوحدة الداخلية هي أولى الأسلحة التي بها يتم حفظ الأمن القومي، فعليينا أن نبني هذه الوحدة و نحققها على صعيد الأطراف السياسية و على الصعيد الاجتماعي أيضاً و الوحدة تتطلب جملة من المبادئ و الأسس التي تحفظ وجود الشعب. و ليس شرطاً أن تتوارد كل هذه الأسس و المبادئ في مناهج الأحزاب، ولكن كل الأحزاب و الأطراف تستطيع الإتفاق

على تلك الأسس و المبادئ التي تخص الوحدة. و كل تلك الأسس و المبادئ التي تتضمنها الوحدة في منهاجها تحفظ للشعب أمنه القومي. و نستطيع أن نعلم من علاقة الوحدة بالأمن القومي أنها تأْمَن إتفاقاً على حفظ المصالح الحيوية للشعب و لذلك فإن الجهة أو الطرف الذي يملك الإرادة الكافية لتنفيذ مبادئ و أسس الوحدة، يستطيع أيضاً أن ينجز هذا الإنجاز العظيم للشعب. إن هذه القضية الحيوية بالنسبة للمجتمع و الشعب تطالب أفرادها من المثقفين و السياسيين أن يتكاتفوا لدعم وحدة داخلية ثُبُنَى عليها الأمن القومي و تطالعهم أيضاً بوضع قواعد الحفاظ على الشعب و الوطن. و هذه النوعية من أفراد الشعب معنيون بحمل هذه الراية لقدسيتها و أهميتها الإستراتيجية و الحياتية، إذ هم قادرون على إستيعاب و فهم التحديات التي تواجه الشعب و الوطن.

إن حالة الأمان القومي الگردي اليوم في ركود إن لم يكن في إنعدام إلا في الجزء الجنوبي من گرستان حيث هناك كيان قومي گردي بارز على الأرض و حيث نستطيع القول أنه يمكن إرساء دعائم الأمان القومي فيها. فهذا الجزء الجنوبي من گرستان الذي يعيش حالة التحرر من سطوة السلطات الأخرى الغير گردية، فيها سلطة گردية تمثل الطموح القومي للگرد. و ما هو مطلوب هنا هو تأسيس أمن قومي له مثل المجتمعات الأخرى في العالم و بهذا سيصبح هذا الجزء المحرر حاضنة قومية گردية تستقطب الأطراف الگردية الأخرى للرکون إلى إنشاء وحدة مصرية فيما بينها، لحفظ الأمن القومي الگردي. وإن هذه الخطوة ستؤثّر إيجاباً على باقي

الأجزاء من كُردستان التي ما زالت تحت هيمنة سلطات أخرى غير كُردية. كما ستكون لأية عملية وحدوية تجري في جنوب كُردستان مثلاً الأثر وإنعكاس في أن تمتد إلى الأجزاء الأخرى من كُردستان وفي تأسيس وحدة كبرى بين الأحزاب والفصائل الكُردية يُراد لها أن تتحقق آجلاً أو عاجلاً. وستكون هذه الوحدة وفقاً لهذه الحالة، بمثابة منزل سيُسع الكلد جميعاً وسيزيل الفوارق السياسية التي تتسبب في الفرقة داخل المجتمع. إن من الطبيعي أن لا تكون الأحزاب متشابهة المنهج السياسي ولكن ليس على المجتمع أن يكون غير متشابه الأهداف والأعمال ولا يجب أن تتسبب مناهج الأحزاب المختلفة في تمزيق المجتمع. فإذا أردنا حفظ أمانتنا القومي علينا أن نحافظ على وحدة المجتمع وأن لا ندع مجالاً للتفرقة بين المجتمع وأن نحافظ على سلامة وحيوية المجتمع. كما أن من يستطيع الحفاظ على الأمان القومي للشعب والوطن هي النخبة المجتمعية التي تستطيع أيضاً رسم الخريطة للأمن القومي وضع منهاجه. والمقصود هنا بالنخبة هي النخبة المثقفة والعلمية والمعترفة بالinternation. كما أن النخبة العالمية هي ليست المتعلمة، بل هي الراسخة في العلم في المجال الأرحب منه والتي تعلم مركبات الأمن القومي وفق الصيغ العلمية. كما وأن النخبة المثقفة ليست هي التي تنتج الشعر والأدبيات الأخرى، بل هي التي تستطيع القيام بالإنجازات القومية للمجتمع وهي التي تتصرف بالفكر في أعمالها في المجال القومي وفي المجالات الأخرى من حياة المجتمع. فالنخبة المثقفة الحقيقة هي التي تستطيع التفكير في المسائل

المصيرية والجوهرية للمجتمع وتقديم الأفكار التي تساهم في حفظه. ومن أجل أن يكون أمننا القومي محفوظاً لا يهم إذا كانت لنا دولة أم لا و ليس هذا شرطاً، فالأحزاب التي قتلت الشعب والوطن تستطيع وضع لبنة الأمن القومي وجعلها ركيزة في مناهجها و العمل عليها.

إن عوامل وجود الأمن القومي مستمدة من حياة المجتمع والدولة ولكن الوحدة الداخلية في هذا المجال عامل رئيسي به تُبني هيكله و مضامينه. كما وأن وجود مؤسسة للأمن القومي فقط لا يعني أن الأمن القومي قد تم حفظه، حيث أن هذا الحفظ لا يعني فقط الجانب الأمني والإستخباراتي، بل إن الأمن القومي مؤلف من برنامج متكملاً لحفظ وسلامة الشعب والوطن في كافة مجالات الحياة. فالأمن القومي يمس الشعب والوطن وأمانهما وحفظهما من كل ما يهدد تكويناتهما المادية والمعنوية ومراكز حياتهما الحيوية. ولقد كان وما يزال مسألة الحفاظ على وجود المجتمع وسلامته، من الأمور الأساسية والأولية لدى من كانوا وما زالون يقدمون ركب الحضارة ويدبرون المجتمعات. و معلوم أننا إذا أردنا حفظ المجتمع فعلينا بحفظ الفرد فيه وتنشئته نشأة مرتكزة على حفظ مبادئ المجتمع الإيجابية والتي تفيده إنسانيته وقوميته، ولكن أية نشأة إجتماعية كانت ستكون ناقصة إذا لم يكن العلم سيداً فيها، فالعلم يجعله يسمو و يخطو إلى أمامه. والمقصود بالعلم هنا ليست العلمانية التي إدعى منظروها و خالقوها بأنها تستند إلى العلم و العلم منها براء. نعم إن ما سمي بالعلمانية بعيدة

عن العلم و فحواه و حقيقته، بل و هي ضد العلم في الكثير من مجالات الحياة و هذا بحث يستلزم دراسة خاصة، ولكن يكفي أن نأتي بمثال واحد بسيط و هو أن العلم يُنهيَ عن تناول الخمور لضررها و النظام العلماني يُبيحها تحت مسمى الحرية الشخصية و هناك الكثير من الأمثلة التي يقف فيها العلمانية و نظامها بالضد من العلم. و للعلم يجب أن يُقال أن العلم من حيث هو معرفة ظواهر و بواسطن الطبيعة و الخلق، هو من يستطيع الحفاظ على سلامة و أمن الفرد و المجتمع، ذلك لأنَّه مؤسَّس على التجربة و المعرفة الخالصة بعيدة عن الأهواء و الخطط الخاصة و العامة التي يُراد بها ما يُراد. و من المهم الإشارة إلى أن حياة كل مجتمع مرتبط بخصوصياته الحياتية، لأن هذه الخصوصيات قد تكونت له عبر التاريخ والأجيال لتعْرِف المزايا البشرية أكثر و لتشيِّر الحياة عموماً. و إن حفظ هذه الخصوصيات يجعل من المجتمع في حالة إنتظام و توازن خلال مسيرة الوجودية و متى ضربت بهذه الخصوصيات عرض الحائط، عندها ستعم الفوضى المجتمعية التي تُؤثِّر لأن يصبح المجتمع مرتعاً للأمراض المختلفة. و من هنا تأتي أهمية الثقافة الإجتماعية القائمة على الأسس النبيلة و المعنوية التي تؤدي وجودها إلى خلق الموجب من الأشياء و الحالات. و على هذا فإن المحافظة على ما هو إيجابي في ثقافتنا المجتمعية و تراثنا الذي جاء لنا عبر التاريخ الوجودي لنا، يدخل في صميم الأمان القومي لنا و كذلك يُأْمن وحدتنا المنشودة. ثم أن الشخصية لدى الفرد في مجتمعنا قد تكونت وفق المزايا و المواريث التي

إنصفت بها مجتمعنا عبر تاريخ وجوده و ما علينا إلا أن نُبقي على الموجب منها وتلافي السالب. و في هذه العملية نحتاج إلى العلم و وسائله كما نحتاج إلى الأسس الأخلاقية الإلهية. و من أجل أن يكون الفرد سليم النشأة عليه أن يكون حامل التربية القومية و المبادئ الإنسانية و الأسس الأخلاقية و العلم. و إذا نظرنا إلى هذه الأركان الأربع (التربية القومية و المبادئ الإنسانية و الأسس الأخلاقية و العلم) نراها كلها معنوية و روحية بما فيها العلم الذي يُفهم على أنه يبحث في الماديات فقط و هو ليس كذلك، فالعلم يشمل كل ما يوجد ماديًّا كان أو روحيًّا و يدرسه. إن الإيمان بأن العلم لا يبحث إلا في الماديات غير دقيق وهو من أجل أهداف معينة، فالعلم يؤدي و يصبو إلى معرفة الحقيقة أيًّا كانت و كيما كانت. إن هذه الأركان الأربع التي تدخل في تنشئة الفرد لا تكون ذات تأثير إيجابي إلا إذا كان الحب و الحق أساسًا لها، فال التربية القومية القائمة على الأسس النبيلة و الروحية مثلاً هي التي تتصف بوجود الحب فيها و إن حب القوم و الشعب و الوطن بالمعنى الإنساني الشامل، هو أساس هذه الأسس النبيلة و الروحية. تبدأ هذه التربية من المنزل أولاً حيث المدرسة الأولى و وجود الأب و الأم و تتأثر و تتبلور في المدرسة الثانية حيث وجود العلم و الكتاب. و هذا يعني أن تكون في الأسرة تربية تحث على حب الشعب و الوطن و أن تكون في المدرسة نفس هذه التربية ولكن وفق منهج و أساليب منتظمة. ومن الضوري أن لا تكون هذه التربية القومية بمعزل عن المبادئ الإنسانية التي تسلح الفرد بالقوة الاجتماعية و المعرفية، لأن هذه المبادئ هي

أساس وجوده كإنسان و تجعله مساوياً مع كل إنسان آخر من قوميات أخرى. و لهذا على البرنامج التربوي القومي أن يحتوي على هذه المبادئ الإنسانية و أن يحث على العدل و المساواة و الحقوق الإنسانية. هذه من صميم الأسس الأخلاقية للفرد و التي تجعله يتلزم بالحقوق و يؤمن بالعدالة و يحاول تأمينها لغيره أيضاً. إن عبئ هذه التربية مضاعف على الأسرة لأن هذه التربية ليست موجودة في المدرسة و إن عدم وجودها في المدرسة يؤثّر سلباً على العلم ذاته إذ يجعله ناقصاً. و أساس هذه الأسس الأخلاقية أيضاً هو الحب الذي يتسامي به الفرد و إذا أصبح أساس العلم لدى الفرد هو الحب أصبح الفرد منهاً بحد ذاته. و معلوم أنه إذا أحب الفرد العلم ملگه و أصبح الفرد عنصراً نافعاً للإنسانية أيضاً مثلما لشعبه و لوطنه.

إن مسألة الحفاظ على الفرد و من خلاله على المجتمع تستدعي مثل هكذا برنامج تربوي، إذ فيه يتخلص الفرد من المخاطر الاجتماعية المتنوعة و يصبح شخصية ذات مقومات تحفظه من الأعمال و الأفعال السيئة. فمثلاً إن الفرد الذي سيعمل في التجارة يوماً و كان متسلحاً بهذا النوع من التربية، سيكون له ضمير و وجдан و سيكون له مقام إجتماعي يستحق�احترام و سيفيد المجتمع مثلما يُفيد نفسه و سوف لن يكون عبئاً مدمرأً لاقتصاد المجتمع، بل سيكون نافعاً لهذا الاقتصاد. و هذه إحدى نتائج هكذا تربية للفرد و للمجتمع و على رأس كل المصالح التي سيحافظ عليها هذا الفرد المتسلح بهذه الأسس و المبادئ، هو حفظ الأمن القومي

للشعب ولل الوطن وهذا هو بيت القصيد. و من المطالب الشخصية والأساسية مثل هكذا فرد ستكون إقامة وحدة مجتمعية وسيسعى إلى تحقيقها ذلك لأن الوحدة المجتمعية هدف قومي و إنساني و هو قد نشأ على هذه المبادئ. و هنا ندرك أن مهمة الأحزاب في المجتمع لا تقتصر على السياسة و برامجها و الاقتصاد و أهميته و العسكرية و دورها الفعال فقط، فوجود برامج تؤسس الفرد و تُنشأ النشأة القومية و الإنسانية هي أيضاً إحدى البرامج التي يتطلب وجودها لإنشاء جيل متسلح إيجاباً، ذلك لكي يتم تأمين مسألة الأمن القومي و وحدة المجتمع و أيضاً وحدة يُراد تطبيقها فيما بين الأحزاب. لهذا فإن وحدة المجتمع مهمة جداً لحفظ الأمن القومي و إن وحدة الأحزاب وفق برنامج قومي و متطلبات قومية تحفظ الأمن القومي و هذا ما يريد الفرد و المجتمع و هو ما يُجّب أن ينبع عليه الفرد و المجتمع. حيث أن هذه الوحدة التي ستساهم مساهمة كبرى في حفظ الأمن القومي، ستكون من أولويات و أهداف فرد تربى في المجتمع وفقاً لتربية قومية إنسانية و يتسلح بالعلم و المعرفة. هكذا يظهر لنا مدى أهمية إرتباط الأحزاب بالفرد و المجتمع، حيث بهذا الإرتباط يتم نيل الأهداف و تحقيق الأماني. قد يُقال أن كل حزب آتٍ من المجتمع و يتآلف من أفراده و هو وبالتالي مرتبط بالمجتمع و الفرد و هذا صحيح، إلا أن ما يجعل هذا الربط مُجدِياً و مُنتجاً و مُحققاً للأعمال و التطلعات هو وجود جملة تلك الأسس و المبادئ و البرامج التي أشرنا إليها. فبدونها لا يكون هذا الربط بين الحزب و المجتمع و أفراده مُنتجاً

و مؤثراً إيجاباً في مجرى الحياة الحزبية و الإجتماعية. و هكذا تكون حماية الفرد و المجتمع و الوطن تعني الحفاظ على الأمان القومي و ينبغي أن تكون هناك وحدة في المفاهيم و الأفكار و الآراء حول هذه المسألة الحيوية. كما و من المعلوم أن الإنسان (الفرد) في المجتمع يحتاج إلى الأمان و الأمان و يتطلع إلى أن يتم هذا الأمر له عبر مؤسساته المسؤولة و إن أول مؤسسة مسؤولة عن هذا الأمان هو الحزب الذي ظهر إلى الحياة من صلب المجتمع و مؤلف من مجموعة من أفراد هذا المجتمع، لتأمين الأمان للفرد و المجتمع كأول خدمة يقدمه للشعب و الوطن و للقضية المرتبطة بهما. فهذا الأمن القومي فيه الأمان على النفس و هو إحدى حاجات الفرد و المجتمع للعيش في أمان و إن الوحدة التي تقوي بنيان الشعب و الوطن، هي التي ترسخ الأمن القومي أيضاً. و الحاجة إلى الأمان تشمل العديد من نواحي الحياة المجتمعية و الوطنية، حيث أولى خطوات الأمان على النفس هو الحفاظ على تهذيب النفس من قبل حمايتها و ذلك ليكون النفس حرة مستقلة و خالية قدر الإمكان من مساوئها. فالنفس بطبيعتها تحمل الوجهين السلبي و الإيجابي في آنٍ واحد و كلما كان التهذيب يشمل الجانب الإيجابي كلما كانت النفس إيجابية. و من أجل هذا التهذيب نحتاج إلى الأسس الأخلاقية و الإنسانية السامية بإستخدام الطرق العلمية، أي جعل العلم حكماً في نيل المعرفة و السلوك الفردي التعليمي. كما إنه مطلوب من الفرد ترك ظاهرة عدم الإكتراث إتجاه العلم و المعارف و الإهتمام بها إلى أقصى حدودها، فالعلم الحقيقي يهذب

النفس و يكشف الحقائق الحياتية للفرد. بالإضافة إلى هذا هناك وجوب أن يقوم الحزب و الدولة بحفظ النفس لدى الفرد و توجيهها لأن الحفاظ على النفس تبعث الطمأنينة و الأمان في المجتمع.

كما أن الحفاظ على إقتصاد المجتمع حاجة أمان و طمأنينة هامة أخرى لأنها تضمن إستقرارية حياته بعزة و كرامة و هذا البند الهام في حياة الشعب يفرض علينا الإلتزام بعدة مبادئ نبيلة لتنفيذها في النواحي الإقتصادية للشعب و للوطن. ليس علينا أن نعلم فقط أن حماية إقتصاد الشعب ركن أساسي في مسألة الأمن القومي، بل علينا أيضاً أن نلتزم بتلك المبادئ و الطرق و الأساليب التي تحمي هذا الإقتصاد. و بالنسبة للگرد و لأنهم لا يملكون دولة حتى الآن، لا يعني أن إقتصادهم دون راعٍ و دون مسؤول، بل إن الحزب الگردي الذي يمثل الشعب يستطيع تبني هذه المسؤلية و القيام بالواجب إتجاهها. هذا و يجب الأخذ بنظر الإعتبار أن الگرد اليوم يملكون كياناً في جنوب گرستان حيث هناك رئاسة گردية و برمان و حكومة و يستطيع الگرد أن ينعموا بهذا حماية إقتصادية في هذا الجزء من گرستان و ذلك بإتباع تلك المبادئ التي تحفظ إقتصاد هذا المجتمع. يستطيع جنوب گرستان أن يقدم نموذجاً لهذه الحماية الإقتصادية لمجتمع حرّ كريم، بالإضافة إلى الآية الإقتصادية الموجودة في جنوب گرستان حبذا لو كان الأمن الإقتصادي موجوداً أيضاً و ذلك بالشكل الذي تسير عليه الدول المتقدمة دعماً لمسألة الأمن القومي ككل. إن الخطوة الأولى على طريق توفير الأمن الإقتصادي هو كيفية الإعتماد

على خيرات الوطن المختلفة و دعم الإنتاج الوطني المحلي الذي يأتي من القرية و البلدة و المدينة و على كافة الأصعدة. حيث أن الإنتاج لا يقتصر فقط على منتوج واحد، بل هناك مصادر أخرى للإنتاج معروفة. إن الإهتمام بتلك المصادر الإقتصادية و تطويرها و جعلها في خدمة المجتمع و الدولة عملية تصب في صالح الأمن القومي و في مثل ظرف الگرد تصب في خدمة العملية الوحدوية أيضاً. ذلك لأنه إذا توفر الإقتصاد القوي و المستقر و المستقل لدى المجتمع و الدولة، فسوف يؤدي هذا إلى قوة المجتمع و أحزابه و إستقرارهم و إستقلالهم. كما أن الحفاظ على المقدرات الإقتصادية يجعل المجتمع و الدولة يتوجهان نحو الإزدهار و التقدم المستمررين و هذا ينعكس إيجاباً على عملية الأمن القومي. و أهمية المقدرات الإقتصادية تكمن في أنها توفر القوة اللازمة للأحزاب الحاكمة و التي ستحكم فيما بعد، لأن هذه المقدرات تضمن حياة حرّة كريمة للفرد و للمجتمع و للدولة و تقىهم من الخضوع و المجبورية. و من أجل هذا تحاول كل السلطات الذكية خلق المقدرات الإقتصادية و الحفاظ عليها و توجيهها سياسياً و إجتماعياً في خدمة بلدانها. كذلك تقوم هذه السلطات بخلق نظام يجمع ما بين المنابع الإقتصادية لتصب في مصب واحد، لجعلها أكثر قوّة و إندفاعاً و تأثيراً. و الگرد أيضاً يستطيعون إنشاء مثل هكذا نظام بالإستناد إلى المقدرات الإقتصادية الطبيعية و هي كثيرة الوجود في گرستان و لا يتطلب إلا تنظيمها و خلق نظام لها. و لن تكون هذه العملية صعبة التحقيق بالنسبة لأي جهة رسمية منظمة، فالقول بأن گرستان

وطن مُحتل و لهذا لا يمكن القيام بمثل هكذا مهمة و عملية ليس قولاً صائباً. إذ أن الجزء الجنوبي المحرر يستطيع القيام بهذه المهمة دون مشقات و كذلك يمكن القيام بها في الأجزاء الأخرى أيضاً. ولكن نحتاج إلى مجلس إقتصادي قومي ترتبط به هذه العملية الإقتصادية و يكون هذا المجلس مرتبطاً بإتجاه سياسي و مداراً من قبله. و يمكن لهذا الإتجاه السياسي أن يكون حزباً أو عدة أحزاب مؤتلفة أو موحدة و لقد سبقت الإشارة إلى أن الأحزاب تستطيع أن تنشأ فيما بينها شراكة إقتصادية و عمل إقتصادي يهدف إلى خدمة المجتمع في كافة المجالات. سوف يتم حل هذه المسألة بوحدة قائمة على أهمية الأمن القومي تتحقق بين الأحزاب و يتم الإتفاق عليها من قبلهم، فهذه المسألة تجعلهم أقرب إلى بعضهم البعض إذا ثمت وفق برنامج. هكذا يظهر لنا أن مشروع الوحدة و إنشائها و الأمن القومي و المحافظة عليه، يتطلب منا وجود أو إيجاد مراكز إجتماعية و إقتصادية بالإضافة إلى المراكز السياسية التي تقوم بهذه المهمة. إذ نحن سنعتبر أن المراكز السياسية تتمثل بالأحزاب، ولكن هل عملت الأحزاب على إيجاد المراكز الإجتماعية و الإقتصادية؟ قد يكون الجواب بأن المراكز الإجتماعية موجودة هنا و هناك و سنعتبرها على قلتها موجودة، ولكن أين المراكز الإقتصادية؟ يبدو أنها غير موجودة و إن كان الإهتمام الإقتصادي موجود، فهو لا ينطوي حدود الحزب الواحد و لا يخص المجتمع بحسب المضامين التي قمت الإشارة إليها. فالمسألة الإقتصادية خاصة و لم تمس المجتمع إلا في الجزء الجنوبي المحرر من كُردستان و ما

هو مطلوب هو إنشاء أمن إقتصادي و حفظ المقدرات الإقتصادية من قبل جميع الأحزاب في كل أجزاء كُردستان و هذا ممكن. هو ممكن عندما يكون هناك مجلس وحدوي أو عندما يكون هناك إتفاق على وجود مجلس إقتصادي أيضاً و كلا المجلسين يؤديان إلى إيجاد أمن قومي و وحدة قومية، ذلك لأن هذه الخطوات هي خطوات عملية على طريق النضال الذي تخوضه هذه الأحزاب لنيل الحقوق القومية. كما تؤدي هذه الخطوات إلى إيجاد مصلحة إقتصادية تحتاجها السياسة الگردية بشكل خاص، حيث هكذا يصبح للگرد دور حيوي على المستوى العالمي مثلما على المستوى الإقليمي و الداخلي و معروف أن هذه المصلحة تبدأ من المستوى الداخلي لتصل إلى الإقليمي و الدولي. لو حصل هذا ستصبح السياسة الگردية أكثر إتزاناً و تأثيراً و بها ستحفظ الحقوق الگردية، ذلك لأن الإقتصاد و حميته و تنظيمه و جعله مؤثراً ما زال يلعب الدور المحوري في تحديد السياسات. ولكن في زمننا هذا هناك المجتمع الذي يُراد له أن يتغير أيضاً وفق سياسات معينة و تضع بعض الدول الإقتصاد في خدمة هذا التغيير. و بهذا تكون حماية و تنظيم الحالة الاجتماعية أيضاً واجب على القوى السياسية خدمة للأمن القومي. لهذا علينا الإهتمام بالحالة الاجتماعية مثل إهتمامنا بالحالة الإقتصادية للمجتمع لأن كلتا الحالتين هاتين تمسان حياة و تكوين المجتمع و أنه و تقدمه و خصوصياته التاريخية و القومية. إن محاولة التغيير المجتمعي الذي يُصرف عليه إقتصادياً ما يُصرف تستهدف الفرد أولًا من خلال تغيير شخصيته و مبادئها، لتزرع له داخل كيانه الوجودي

المعنوي مبادئ أخرى مختلفة عن مبادئه. وبالتالي تجريده من شخصيته الأصلية الأصيلة و من مبادئه الإجتماعية التي إكتسبها و تربى عليها من عائلته و مجتمعه الخاص. بذلك يتغير الفرد وفقاً لأهواء هؤلاء الذين قد إمتلكوا القوة و السيطرة الإقتصادية العالمية، إلى جانب القوة العسكرية التي تستطيع فرض ما تريده فرضه. لذلك فإن وضع أي مجتمع مُهدد و لا يملك القوى الإقتصادية و العلمية صعب و مُتعب. و لكن بوجود تلك المراكز الإقتصادية و إيجاد المصلحة الإقتصادية، سيمكن المجتمع المُهدد أن يجعل لنفسه مُتنفساً و مخرجاً و الحفاظ على نفسه و خصوصياته و حفظ كل ما يهدد مقدساته. و لقد فهمنا من التاريخ المجتمعي للإنسان عموماً أن المقدسات لا تقتصر على الدين و المعتقدات فقط، فالمقدسات هي كل تلك الموجودات و المفاهيم المعنوية و الروحية لدى الفرد و المجتمع. كما أن الموجودات أيضاً لا تقتصر على الماديّات فقط، فمثلاً المادة موجودة فالحب و الگره موجودان أيضاً و هما معنويان و روحيان و كلا المادة و الروح ترتبطان من أجل الحياة و متى إنفصلتا عن بعضهما كان الموت. نفهم من هذا أيضاً أن المقدسات تعطي الحياة معاني و أولى هذه المعاني هي المحافظة على الحياة سليمة ذو عافية و متى تم التخلّي عن حفظ المقدسات أصبحت الحياة قتلة شيئاً فشيئاً بالعذابات و السليبات، لذلك فإن حفظ المقدسات حاجة أمنية بالنسبة للمجتمع. ولكن ندرك أيضاً أنه قد يُقال بأن هناك مفاهيم سلبية بحسب العلم و هي مقدسة لدى البعض بحسب الرأي الشخصي أو الإرث الاجتماعي،

فكيف سنرى هذه المقدسات و المفاهيم؟ الجواب هو أن المفاهيم و المقدسات لن تكون مقدسة إلا إذا كانت روحية و لن تكون مقدسة إذا كانت تحفظ و تُمجّد الماديات. فالمفاهيم الروحية لدى البشر معروفة الجذور و يحددها العلم فيما إذا كانت مادية أو روحية المنشأ. فالقبيلة التي تعبد حجراً بإعتباره مقدساً يحمل جملة من المفاهيم الروحية و المعنوية حوله، ولكن عندما يحللها العلم يراها بعيدة عن المسألة الروحية إذ لا يُقبل منطقها. و هنا لا تُعتبر عبادة الحجر من المقدسات لأنها لا تستوفي شرط المسألة المعنوية و الروحية. أما أن يُحسب بأن الحجر أيضاً فيها مسألة روحية بإعتباره واسطة للإتصال بالرب فهذا إعتقداد خاطئ، حيث هذا إعتقداد و الإعتقداد شيء و الإثبات شيء آخر، حيث في مسألة عبادة الماديات أو الإيمان بها هناك الإعتقداد و ليس الإثبات و المعتقداد لا إثبات فيه. و لكل شعب مقدساته التي تتشابه فيما بينها و تختلف في ظاهرة بشرية محورية و هامة بالنسبة لوجودها الخاص المميز. و ينعكس تأثير هذه المقدسات على حياة الشعب و نتاجه الاجتماعي و من هنا تأتي أهميتها و وجوب الحفاظ عليها و هو ما يحصل عند كل شعب. سوف يأتي زمان على كل الشعوب ستتحدد فيها كل المقدسات بعد عملية فرز و تنقية و ترك ما لا يُحسب من المقدسات بحسب الزمان و الإبقاء على ما يهم الوجود البشري ككل، حيث حينها سيدخل العلم في عملية الفرز و التنقية هذه ليوصل البشرية إلى الوحدة مرة أخرى، ولكن وحدة بحسب موازين سياسية و إقتصادية و إجتماعية خاصة و جديدة. نفس عملية الفرز

و التنقية هذه من الممكن أن تحدث داخل الشعب الواحد الذي تتألف رصيده من المقدسات كماً كثيراً و معدوداً، يمكن على أساسها ترك ما لا يدخل ضمن المقدسات بحسب العلم و المنطق. و تكتسب المقدسات الأهمية المجتمعية من حيث أنها ليست فقط تميز الخاص من العام و إنما أيضاً تحافظ على الخاص الذي يهم مجتمعاً ما و كذلك تحافظ على العام الذي يهم الناس جميعاً. فلمحورية هذا الأمر بالنسبة للمجتمع، يأتي الإهتمام السياسي الذي يدير بحسب مزايا هذه المقدسات. و السياسة القومية وحدها هي التي تستطيع أن تحافظ على مقدسات الشعب و الوطن لأنها منها و إليها. نستطيع أن نرى و ندرك أن السياسة التي لا يهمها الحفاظ على هذه المقدسات المجتمعية للشعب، ليس فقط لا تسعى إلى الحفاظ عليها، بل تسعى إلى تدميرها و إخراجها من حياة المجتمع. و في هذا أذية ما بعدها أذية للشعب و للوطن. إن أعداء الشعب و الوطن هم فقط الذين يصررون الغالي و النفيض من أجل ضرب هذه المقدسات. لذلك فإن حماية هذه المقدسات تدخل ضمن مسألة الأمن القومي و هذا واجب فردي و جماعي. ولكن السياسة القومية هي المعنية أولاً بالقيام بمثل هكذا حماية، كما أن مثل هذا عمل يُقربنا أكثر من وحدة مجتمعية و سياسية أصيلة المنشأ و المram. فإذا أتينا بمثال اللغة و كيفية صيورتها إلى أحد المقدسات سنرى أن اللغة تمثل جانبًاً روحيًاً للمجتمع، فاللغة قد بدأت من الكلمة التي أطلقها لسان الإنسان على ما هو موجود سواءً كان هذا الوجود ماديًّا أو روحيًّا، حيث كلمة الوردة مادية

التعبير و الكلمة الحب روحية التعبير. هكذا نرى أن اللغة تمزج ما بين المادي والروحي من الأشياء وال الموجودات في الوجود وبهذا تكتسب اللغة هذه المكانة الرفيعة في أي مجتمع كان. و ما تتصف به اللغة من خصوصيات مادية و روحية في التعبير عن الوجود يجعلها من المقدسات، لأنها تُعبّر عن الذات المجتمعية المعنية و تخصها بخصوصياتها، أي أن كل لغة تصف مجتمعها بحسب ما يختص بها من قواعد و تعابير. هكذا تصبح اللغة عنوان و هوية المجتمع و الشعب و لذلك تصبح من المقدسات. عليه فإن حفظ اللغة و المحافظة عليها و العمل على حماية ما يتصل بها، واجب روحي على كل فرد في المجتمع يستطيع القيام بهذه الحماية.

إذاً ليست اللغة فقط وسيلة للتفاهم وإنما اللغة نابعة من روح الفرد و المجتمع و هي جزءٌ روحي من كيانهما. فلقد ساهم و شارك كل أفراد المجتمع في خلق و إبداع كلمات اللغة و من بعد ذلك ساهموا و شاركوا في توضيح قواعدها و كيفية تعابيرها. بذلك إكتسبت كل لغة طابعها الخاص المميز و حصل هذا عبر مئات السنين. إن اللغة قد رافقت مجتمعها منذ تكوينه و هي ما زالت ترافقه و إن هذه الرقة قد أصبحت مسألة روحية و هنا أيضاً نرى قدسيّة اللغة. هكذا يكون الحفاظ على اللغة واجب الفرد و المجتمع و كذلك واجب السلطة المجتمعية أحزاباً و حكومات. و هناك مسألة أخرى في اللغة تجعلها مقدسة أيضاً و هي أن اللغة تقوم بواجب التوحيد، فاللغة توحد فصائل المجتمع و تعرفه و تبرز التاريخ الخاص به. فبالإضافة إلى الدور الحضاري الكبير للسومريين

مثلاً، إلا أننا عرفناهم أكثر من خلال كتاباتهم و لغتهم. كذلك الأمر بالنسبة لأي مجتمع بشري آخر. إن للّغة الدور الحيوي في رسم إطار مجتمع ما و معرفته. و نظراً لوجود صفة التوحيد في اللغة، يظهر مبدأ التوجه نحو الوحدة المجتمعية بحيث تصبح اللغة هنا عامل قوة يستطيع أفراد المجتمع توظيفها في عملية إقامة الوحدة داخل الكيان الشعبي و لا تستطيع إلا النخبة القيام بمثل هذه العملية التوظيفية التي هي عملية برمجية. المهم جداً في هذه العملية هو معرفة طبيعة اللغة التي يُراد توظيفها و هذا لا يعلمه إلا أهله، فقد ترى مختصاً باللغة لا يدرك طبيعة لغته فيتسع المجال للأخطاء اللغوية. هذه الأخطاء اللغوية كثيرة في اللغة الگردية مثلاً لعدة أسباب جوهرية منها أن الشعب الگردي قد أصبح تحت تأثير عدة لغات أخرى و خصوصاً اللغتين العربية و التركية. فترى من نخبة الگرد من اللغويين من يفكرون بحسب اللغة العربية و آخرين منهم يفكرون بحسب اللغة التركية و في هذا أكبر الضرر للّغة الگردية و على هذه النخبة أولاً أن تستطيع التفكير بحسب طبيعة اللغة الگردية. هناك في بقاع گردستان أماكن كثيرة يتحدث فيها الگرد بحسب طبيعة لغوية گردية أصلية - بحسب اللهجة الگرمانجية - مثل ما في مدينة عامودا و جوارها و هذه الأصالة تكمن في قواعد اللغة و طبيعتها، حيث قد نرى كلمات عربية فيها ولكن المقصود هي الأصالة و القواعد اللغوية. و في مناطق الزوزان في شمال گردستان هناك لغة گردية بحسب طبيعتها و في مناطق شمالية من جنوب گردستان و في مناطق الموكري في شرق گردستان،

هناك أيضاً لغة كُردية بحسب طبيعتها الأصلية يمكن توظيفها في هذا المجال و نستطيع فيها معرفة طبيعة اللغة الـكُردية التي هي أساس أصلتها. لذا إذا أردنا الحفاظ على اللغة علينا أولاً التفكير بحسب خصالها و طبيعتها و عدم تطبيق قواعد لغوية أخرى في قواعد اللغة الـكُردية. وهناك عدة طرق أخرى لحفظ اللغة تحتاج إلى مباحث خاصة لبيانها. ما يهم هنا أن اللغة من مقدسات المجتمع و يجب حفظها.

و هناك ثلاثة إهتمامات مجتمعية لها أثرها في مسألة الأمن القومي ككل و الوحدة بشكل خاص وهي الإهتمام المجتمعي الداخلي و الإهتمام المجتمعي الإقليمي و الإهتمام المجتمعي الخارجي. هذه الإهتمامات مُكملة للإهتمام السياسي و هي واجبة الوجود لأن أهميتها الإنسانية و المعرفية. فالإهتمام المجتمعي الداخلي يفرض علينا التوجه نحو تأمين سلامة المجتمع الذي ننتمي إليه و حفظ خصوصياته التي تساهم في بقائه و تقدمه، أي من المهم أن يكون هناك تنظيم للمجتمع يقوم بتأمينه الحزب وفقاً لآلية تخدم مميزات المجتمع و أهدافه الوجودية. وإن أولى الأهداف الوجودية بالنسبة لأي مجتمع هو العيش بسلام ضمن إطاره الذي تكون له عبر مئات السنين لتعبر عن ذاته. فالحفاظ على الذات المجتمعية هو الهدف الأول لعملية الإهتمام المجتمعي الداخلي و لا يقتصر هذا الأمن الداخلي على وجود الدولة و مؤسساتها المعنية بذلك فقط، بل إن هذا الأمن مطلوب توفره في حالة إنعدام الدولة أكثر. وفي حالة المجتمع الـكُردي حيث لا وجود لدولة له، يستوجب

أن يكون هناك إهتمام حزبي أكثر بذلك، إذ أن ما يتم تقديمها للمجتمع الگردي من برامج تربوية و تعليمية ضمن الدول التي تخص مجتمعات أخرى، تُعارض طبيعة المجتمع الگردي و تؤثّر فيه سلباً. هنا يأتي الدور الإجتماعي للحزب في إيجاد برامج تربوية و تعليمية خاصة بمجتمعه الذي يرزح تحت الاحتلال و برامجه. و البرامج التربوية و التعليمية لا تتحصر في المناهج الدراسية فقط و إنما تشمل العديد من نواحي حياة المجتمع الخاصة و العامة. أما السلام و الأمان اللذان يهدف إليهما الأمن الداخلي، فهما ليسا مطلوبان من الدولة و مؤسساتها فقط و إنما هما مطلوبان في أي وقت و زمان و في كل ظرف. على هذا و من أجل الواجب القومي، يصبح كل قادر حزبي و كل فرد من نخبة المجتمع جندياً متعدد المهام و لعلنا في هذه الحالة جنود نحارب بسلاح المعرفة. لذا يتبيّن أن مفهوم الأمن الداخلي لا يشير فقط إلى الدولة و مؤسساتها، بل يشير أيضاً إلى المجتمع الذي يُراد حفظه من المخاطر المتعددة و لا شك أن من أجل هذا الهدف تحتاج الأحزاب إلى التعاون فيما بينها و هذا التعاون هو في جوهره جزءٌ من الوحدة التي تتحقق بوجود هذا التعاون. و فيما سبق قمت الإشارة إلى أن هناك إلى جانب الحرب الاقتصادية و ما يتصل بها من سياسات، حربٌ من أجل التغيير الإجتماعي و من أجل هذه الحرب تُصرف المليارات و هي حرب شاملة و ليست فقط عسكرية. هذه الحرب موجهة بالدرجة الأولى نحو الداخل المجتمعي و تستهدف الأمن الداخلي للمجتمع و الواقفون وراء هذه الحرب التي قد تبدأ عسكرياً، يقف

معهم طوابير و مجموعات مختلفة من العاملين على إحداث التغيير المجتمعي، عبر تغيير المقدسات و المفاهيم المتصلة بالمجتمع و نشر ثقافات يريدونها لتحل محل ثقافة المجتمع الأصلية. و الأخطر من هذا أيضاً هم - أصحاب هذه الحرب - يريدون تغيير السلوك الفردي و المجتمعي الذي تربى عليه و نشأ الفرد و المجتمع و هم في هذا يستخدمون سلاحاً يدعونه التقدم و الحرية و الديمقراطية و هم إلى ما هنالك من كلمات مسلحة تهدف إلى القضاء على كل ما هو خاص بالفرد و المجتمع. قال أحدهم في هذه المسألة يوماً: "ليكن.. فحنن لا نملك شيئاً نخسره.. سنكون مثل ما يريدون..." و تُعبّر هذه المقوله عن إنعدام الشخصية و عن رداءة السلوك. فالقول بأن ليس هناك ما نخسره ينفيه وقائع التاريخ الإجتماعي، حيث لنا كل ما إكتسبناه عبر التاريخ من خصال معنوية إنسانية ثابتة و في تغييرها تدمير للفرد و للمجتمع و جعلهما يعيشان بلا أساس و بلا قيم. سيدرك العالم يوماً أن القيم و الأساس الأخلاقية هي التي تجعل من الإنسان إنساناً و لنعلم جميعاً أننا إذا أردنا أن نكون مثل ما يُراد لنا بحسب برامج الآخرين، فهذا يعني أننا لسنا بشيء و في هذا تجني على الواقع التاريخي المجتمعي. فإذا لم نكن شيئاً أو إذا ما كنا بشيء فلماذا نهاجم في عقر دارنا من كافة الجهات و بكافة السُّبُل من أجل تدمير أسسنا الإنسانية و القومية الواضحة المعالم في تراث مجتمعنا. و قد يقول البعض أن تاريخنا تاریخ الدماء المُراقة و الخيانة و إلى آخر ما هنالك من صفات سيئة موجودة فينا، فنقول أنه ما كانت الدماء مُراقة إلا عندما فرضت الحروب علينا

من الخارج وأن الخيانة تحدث في كل المجتمعات وهي ظاهرة فردية نادرة الحدوث على مستوى المجتمعات البشرية كلها وهي ليست حكراً على مجتمع بشري واحد وأن الصفات السيئة ومع الأسف الشديد لم تستطع كل الأديان السماوية تغييرها نحو الإيجاب وإن هذا الصراع المادي والروحي، ما زال مستمراً مع قوى الشر في وجودنا. إن المطلوب منا هو توظيف ما إكتسبناه خلال تاريخنا المجتمعي من قيم ومبادئ وأخلاقيات، لجعل الشخصية لدى الفرد في مجتمعنا أقوى وأكثر تأثيراً في ما يحدث على الصعيد الداخلي والخارجي وإن هذا التوظيف لم يحدث إلى يومنا هذا وفي هذا خطر كبير. هذا هو موقع الأمن الداخلي المجتمعي في خريطة النزاع البشري اليوم وهذا ما يجعله ذو أهمية قصوى في دائرة الأمن القومي. لذلك من واجب كل حزب لديه المسؤولية الحقيقية إتجاه الشعب والوطن، أن ليس فقط يتبنّى لهذا النوع من الصراع وإنما أن يعرف كيف يحفظ ويحافظ على الفرد والمجتمع و ذلك عبر الحفاظ على شخصيته و تقويمها بالتربية القومية الإنسانية التي تحفظ ذاته الوجودية. عليه فإن أي تغيير مطلوب - ولا أحد ضد التغيير الإيجابي - عليه أن يحدث بحسب الطلب من قبل أفراد المجتمع ذاته وليس تغييراً مفروضاً جاهزاً من الخارج وبحسب مقاسات الآخرين الذين يريدون التغيير وفقاً لأهوائهم و خططهم و خصوصياتهم. ومن أجل أن يكون الفرد المُختص الذي هو من النخبة و يقوم بالتغييرات الإيجابية و يُواجه الهجمة الخارجية مُتمكناً، عليه أن يدرك إلى أبعد الحدود خواص

مجتمعه و سيرة أفراده التاريخية إلى جانب معرفته بخواص المهاجمين الإجتماعية، كما عليه أن يعرف معرفة تامة كيفية نشوء مقومات مجتمعه و مبادئه و قيمه. إن مثل هذا الفهم والإدراك يجعل من المحافظين على المجتمع قادرین على الوقوف في وجه من يريدون أن يتغير الفرد والمجتمع بحسب مراماتهم و إراداتهم، هذا لأن التغيير لا يأتي من فراغ كما لا يأتي مفروضاً من الخارج. إن التغيير يُقام على أساس و هذه الأساس موجودة تاريخياً داخل المجتمع. هكذا يكون التغيير سليماً لأنه يكون طبيعياً، أي من طبيعة المجتمع ذاته و من مرحلة إلى أخرى و ليس من الطبيعي والإيجابي أن تكون مرحلة من مراحل تقدم المجتمع خاصةً به و مرحلة أخرى مفروضة عليه من الخارج و وفقاً لمرادات الخارج. إن سلسلة الحياة المجتمعية لن تكون قوية و سليمة إذا كانت هناك تقطّعات تحدث نتيجة هذه التدخلات الخارجية و لن يكون المجتمع صحيّاً إذا تخللت سلسلة حياته إنقطاعات و تغييرات غير مرتبطة بذاته بل آتية من القوى الخارجية. و نخشى أن يكون هذا قد حدث للمجتمع الْكُردي خلال دورة حياته و عبر التاريخ. يتبيّن هذا من الأحداث التاريخية التي إذا ثبت فيها أن شيئاً كهذا قد حصل للمجتمع الْكُردي، فعلى نخبة الْكُرد أن يتداركوه و يحاولوا ملأ هذه الفراغات في سلسلة حياة المجتمع الْكُردي. لهذا فإن عملية الحفاظ على الأمن الداخلي المجتمعي بالنسبة للْكُرد، أصعب بكثير من عملية الحفاظ هذه لدى المجتمعات الأخرى، ذلك لأن المجتمع الْكُردي يعاني من وجود عدة هجمات و عدة أعداء و عدة

مناخات مجتمعية خاصة به. فالمجتمع الگردي عانى من إنقسامات مجتمعية بمعنى البعد الحالى بين تكويناته خلال فترة طويلة من حياته و ما يزال يعاني من هذا البعد إلى يومنا هذا ولو إلى حد ما. فالعشائرية التي كرسـت وجودها بالشكل المفرط إجتماعياً أدى إلى حصول ذلك بعد المجتمعى، حيث جعلت العشائر بعيدة حيائياً عن بعضها البعض وقد حصل هذا لأن القائمين على رؤوس العشائر رأوا أنهم مختلفين و لم يروا أنهم ينتمون إلى مجتمع واحد هو المجتمع الگردي و لقد كان هذا لعدم وجود الوعي القومى الكافى و الشامل لديهم بالرغم من وعيهم بأنهم گرداً. كما أن الإنقسامات الحزبية هي أيضاً إنقسامات مجتمعية داخلية لأنها أدى إلى ذلك و قد حصل هذا و نحن في القرن الواحد و العشرون، القرن الذى أصبح فيه الوعي القومى حقيقة ملموسة لدى الجميع من أفراد الشعب الذين يطالبون هذه الأحزاب بالوحدة و الإتفاق و إلى نبذ الخلافات، لأن هذه الخلافات لا تقارن مع مبدأ الوحدة و الإتفاق و هي واهية و في الكثير من الجوانب ليست ذات أهمية. و إذا كان ضعف الوعي القومى قد أدى إلى أن تكون القوى العشائرية الگردية بعيدة عن بعضها البعض، فإن إنعدام الفكر القومى قد يؤدي و يؤدى إلى أن تكون الأحزاب الگردية بعيدة عن بعضها البعض أيضاً. و في كلا الحالتين يبدو جلياً أن الخاسر الوحيد هو المجتمع الگردي الذي يلزمـه الإتحاد ليكون قوياً في وجه الهجمات المعادية له و التي تهدد وجوده. عليه فإن الأمـن المجتمعـي الداخـلي و حماـيته يستوجـبـ أن تكون الأحزـاب موحـدة لينعـكسـ هذاـ إيجـابـاً

على الأمان القومي. و لقد تبين لنا فيما سبق أن الوحدة لا تعني فقط أن تكون كل الأحزاب مجتمعة داخل حزب واحد و لها رئيس واحد، بل إن الوحدة تعني هنا أن يكون هناك فكر قومي يشمل الجميع ويضم الجميع و يعمل من أجله الجميع و كُلّ من موقعه و بحسب أساليبه النضالية الخاصة به.

و في مجال الإهتمام الإقليمي نستطيع إستدراك أن المجتمع الگردي لا يعيش مع الوسط الإقليمي كجيران، لأنه لا يملك دولة خاصة به مثلهم و معلوم أنه يعيش ضمن حدود الدول الإقليمية و ينقسم عليهم إجتماعياً و هي دول تركيا و إيران و العراق و سوريا. كل هذه الدول جيران لبعضهم البعض ولكن المجتمع الگردي ليس لهم بجيران و هو كان يجب أن يكون كذلك و هذا حق ضائع للگردد و على هذه الدول الإقرار بذلك عملياً و منح ما للگردد من أرض حتى يكونوا هم أيضاً جيراناً لهم. ولكن ما يصدر عن هذه الدول إتجاه الگردد في كافة هذه الأجزاء من گردستان يُعبّر عن أنه لا تزال الإنسانية ليست بخير و ما زال هناك من يسلب حقوق الغير و أن هذه الدول بعيدة كل البعد عن القيم الإنسانية و الدينية التي أتت بها كتبهم الدينية و الدينوية. كما يتبيّن لنا من خلال سلوكهم السياسي والإداري مع المجتمع الگردي أنهم يريدون أن ينحل المجتمع الگردي في بوتقة مجتمعاتهم، بدل نيل حقوقه المتمثلة في إنشاء دولته. و في هذا خطر كبير على المجتمع الگردي لأن هذا سيؤدي في النهاية إلى عدم بقاء المجتمع الگردي في المستقبل البعيد. هكذا نستطيع القول أن هذه الدول الإقليمية

تخطط - و هي فعلاً تفعل ذلك - من أجل إزالة وجود المجتمع الگردي كمجتمع له خصوصياته التاريخية الخاصة به، لكي لا يكون له حق المطالبة بإنشاء دولة خاصة به و من أجل هذا تفعل هذه الدول كل ما تستطيع القيام به للوصول إلى هذا الهدف. فإذا كان هذا الهدف قد تحقق لهم بعض الشيء في الماضي البعيد و القريب وفق خطة الأخوة الدينية، فإنهم يريدون اليوم تحقيق نفس الهدف بشكل نهائي وفق خطة الأخوة الأممية. فيدعون أننا جميعاً شعوب إخوة و لا حاجة لوجود دولة لكل شعب، بل يكفي أن تكون هناك دولة لكل الشعوب. و في هذا ضياع لحق الشعب الگردي في إنشاء دولته القومية الخاصة به أسوأ بكثير من العالم اليوم. إن ما يدعون إليه يعني أن تذوب كل الشعوب و المجتمعات في دولة واحدة تُعرف فقط باسم إحدى تلك الشعوب و باقي الشعوب لا حول و لا قوة لها في ذلك إلا المشاركة في هذه الدولة على أساس الأخوة الأممية المزعومة هذه. إذاً نرى بوضوح في هذه المسألة كيف أن المطلوب هو ترك القومية و أفكارها و جعلها من مخلفات الماضي و التخلّف. إن هذا الخطر الإقليمي الذي يهدد المجتمع الگردي وفقاً لهذه الصياغة، يتطلب من جميع أفراد هذا المجتمع رفض مثل هكذا أفكار و صياغات لأنها تضر بعملية الوحدة الگردية و بالأمن القومي الگردي و تضر بأهداف المجتمع في العيش بحرية حقيقة و الحرية الحقيقة هنا هو إمتلاك الأرض و الراية و الدولة. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدول الإقليمية التي تأسر المجتمع الگردي، تفرض طابعها الاجتماعي الخاص على المجتمع الگردي

بغية القضاء على خصوصيته المجتمعية و بالتالي تسميه بسميات تطابق مجتمعاتها. هذا ما يمكن ملاحظته في السلوك الاجتماعي لدى المجتمع الگردي إلى حدٍ ما، حيث قد نرى الفرد الگردي يقلد ما هو خاص بمجتمعات الدول التي تقسم گردستان فيما بينها من نواحي حياتية عديدة أشهرها الحياة الفنية. هنا يتطلب من أفراد المجتمع الگردي التحلي بالسلوك الگردي الأصيل الذي يتميز بالبساطة الإنسانية و الحب الإنساني و التصرف الطبيعي. ولكن من المهم أن لا تقضي البساطة و الحب و التصرف الطبيعي النقي على الإدراك و المعرفة الحياتية التي بها نستطيع حفظ أنفسنا، أي تأمين أمننا. إذ لا يجب أن تجرفنا بساطتنا و حبنا الكبير للحياة، فنقع في الهاوية.

كانت الإتفاقيات الإقليمية التي تستهدف المجتمع الـ**كردي** سابقاً تم في أجواء صافية لا تشوبها الخلافات، أما اليوم وبالرغم من وجود خلافات ونزاعات بين الدول الإقليمية، إلا أنها ما زالت تتخذ نفس الموقف من المجتمع الـ **الكردي** و وجوده. هذه الدول الإقليمية تحاول بشتى الوسائل رأب الصدع فيما بينها كي لا يتحول المجتمع الـ **الكردي** من مجتمع أسيء إلى مجتمع حر و تستخدم اليوم أساليب أكثر تعقيداً للوصول إلى هذا الهدف. و ذلك من قبيل الإدعاء بوجود خلافات فيما بينها و هو ليس بذلك و من قبيل السيطرة على بعض القوى في المجتمع الـ **الكردي** و جعلها تسير في فلكلها و الإستفادة منها بالضد من مصلحة المجتمع الـ **الكردي** و طموحه في إنشاء دولته و أيضاً من قبيل غزو المجتمع الـ **الكردي**

فكرياً و ثقافياًً وهذا هو الأخطر في هذا الصراع. لذلك لا يجب أن تكون مقاومة المجتمع الگردي عسكرية فقط، بل فكرية و ثقافية أيضاً. فالگردي أكثر من غيرهم يحتاجون إلى ثورة فكرية تحررهم من الأسر الإقليمي و تكون سبباً في حدوث ثورة مجتمعية جديدة قائمة على أسس الأصالة و القيم المجتمعية الأصيلة. أي أن تكون هذه الثورة من المجتمع و إليه، لأن تكون مستوردة من الخارج و بحسب المقومات الخارجية. يستطيع الگردي إذا حاولوا، أن يوظفوا مبادئهم المجتمعية التي أتت عبر التاريخ في إنشاء فكر حر نابع من التجربة المجتمعية الخاصة بهم و جعل هذا الفكر أساساً لإطلاقه لا تقف إلا عندما تتأسس الدولة الگردية، ليبدأ بعدها مرحلة فكرية أخرى. إن التجربة الكبيرة و المتعددة المجالات التي يمتلكها المجتمع الگردي، تؤهله إلى أن يكون صاحب فكر خاص به، ولكن لا توجد حتى الآن بوادر وجود أو إيجاد الفكر بمعناه العلمي لدى المجتمع الگردي. فلقد كانت إنتفاضة آذار عام ١٩٩١ في جنوب كردستان مثلاً، حدثاًً مجتمعياً كردياً كبيراً و أفرز هذا الحدث معطيات سياسية و إجتماعية و ثقافية وأيضاً فكرية عديدة. لقد رأينا تبعاتها السياسية الإيجابية المستمرة إلى الآن و رأينا إيجابياتها الاجتماعية، كما رأينا نتاجها الثقافي القليل مقارنةً مع هذا الحدث الكبير، ولكننا لم نر و إلى الآن نتاجها الفكري. إن حدثاً كهذا يجعل الفكر يتطرق إلى مسائل سياسية و إجتماعية عميقة، مثل القدرة المجتمعية الكامنة وراء هذه الإنتفاضة (و كل الإنتفاضات الگردية الأخرى طبعاً) و مثل تحليل المنحى و المسارات التي أفرزتها هذه

الإنتفاضة وأيضاً مثل طبيعة هذه الإنتفاضة التي ساهمت في وحدة الگرد المجتمعية وإلى حد ما السياسية في مرحلتها و مثل مواقف فكرية أخرى كثيرة أتت بها هذه الإنتفاضة، ولكن لم نرى هذا الفكر. و معلوم أن النخبة - سواء النخبة المجتمعية أم النخبة الحزبية - هي المطالبة بوجود هذا الفكر، لأن هذا الفكر إن وُجد لكان قد أسدى خدمة كبيرة للقضية الگردية بشكل عام و موضوع الأمن القومي بشكل خاص. و من أجل أن يكون المجتمع الگردي في مأمن إقليمياً، يجب أن يكون هناك فكر قومي إنساني يقوم على العلم و المعرفة. بل إذا تواجد هذا الفكر لدى الگرد فهو سيؤمنون حفظ أنفسهم القومي على كافة المستويات داخلياً و إقليمياً و خارجياً. كما أن أولى عوامل وجود الفكر هو وجود الإنجلجنسيا التي تدخل في بناء العديد من مؤسسات المجتمع و التي تحفظ منه المجتمعي و القومي و تساهمن مساهمة رئيسية في تقدمه و بقائه سليماً و نحن لا نستطيع رؤية هذا العامل المهم لدى النخبة الگردية مجتمعياً. لهذا فإن أمننا المجتمعي مهدد دائماً و متاثر تأثيراً مباشراً و غير مباشر على الصعد الداخلية و الإقليمية و الخارجية. وقد بدأت إنجلجنسيا الدول الإقليمية بتهديد الأمان المجتمعي الگردي و ما زالت بطرق و وسائل خبيثة و خطيرة، منها أنها إستطاعت زرع جسم ينتمي لها في جسد المجتمع الگردي لتشتت المثل الذي يقول: "لو لم تكون دودة الشجرة منها لما تخررت و تسوسـت".

و في مجال الإهتمام المجتمعي الخارجي هناك ما يدعوه إلى

الفكر من الجانب الگردي و وضع برامج سياسية و اجتماعية تكون السبب في درء المخاطر الخارجية و قادرة على التعامل مع ما يصدر من سياسات و أفعال من القوى الخارجية. فالقوى الخارجية التي تربطها مصالح معلومة و غيرها بالدول الإقليمية التي تأسر گردستان و الگرد، هي التي قسمت گردستان و سلمت كل قسم إلى دولة من هذه الدول الإقليمية كما هو معلوم. و هناك دولتان على الأقل و هما فرنسا و بريطانيا، قاما بهذا الفعل بحق الشعب الگردي و الوطن الگردي كما هو واضح. فمن هذا المثال نستطيع إستدراك ما للدول الخارجية أصحاب النفوذ و التنافذ، من تأثير على المجتمع الگردي و قضيته. إن منطقة الشرق الأدنى (كما سموه) التي يسكن مركزها الشعب الگردي المنقسم و الغنية بالثروات الطبيعية و أولها الماء، تجعل الدول الغربية تلهث من أجل السيطرة عليها. ولكن هذه الدول و بدل أن تتفق مع أصحاب الأرض الحقيقيين (الگرد) راحت و إتفقت مع الأتراك و العرب من أجل هذه السيطرة. بهذا أصبح الشعب الگردي ضحية سياسات هذه الدول الغربية التي حرمت الگرد من كل شيء يملكون. و بدل أن يعتذرلوا للگرد و يعيدوا لهم ممتلكاتهم من أرض و سيادة و عَلَم، يطالبون الگرد بتقديم خدمات حتى يساندوهم. و الگرد من جانبهم حاضرون لتقديم هذه الخدمات و يقدمونها لهم على أكمل وجه، دون أن يحصلوا على شيء يُذكر. كان من الأجرد بالگرد أن يتلقوا مع هذه الدول الغربية على حفظ المصالح بشكل تبادلي، لا أن يقدموا خدمات لهذه الدول مقابل حماية ما أو وصاية معينة.

لقد كان الْكُرد حاضرون للخدمة دائماًًاً مقابل أن يُحفظ لهم أنهم و وجودهم و كان الذين يخدمهم الْكُرد من أجل هذه الأهداف يخدعونهم دائماًًاً لأن السياسة لا تقبل أن تكون الخدمات مقابل المصالح. إذاً كان الأجدر بالْكُرد أن يرتفعوا إلى حفظ مصالح هذه الدول و يجبروها على حفظ مصالح الْكُرد، إنشاء كيان و دولة مصلحة كبرى تخص الشعب و الوطن و هي مقابل مصلحةٍ تضاهيها في الأهمية و المستوى في العالم أجمع. كما أن معرفة كيفية إستغلال الفُرص أمرٌ رئيسي و مهم في مسألة التعامل مع الخارج و هو كذلك أيضاً على الصعيد الإقليمي. فالفرص تأتي عادةً من التحولات السياسية و التاريخية فتفتح طرق أخرى و تحقق أهداف أخرى و تُدشن مراحل جديدة أخرى. و لقد كان للتأثيرات الخارجية دور كبير في إيجاد الفُرص للْكُرد كي يحققوا أهدافهم، ولكن هل تحققت تلك الأهداف؟ الواقع يجيب بأنه لم تتحقق للْكُرد أهداف مهمة بعد بالرغم من حضور تلك الفُرص، إلا في الجزء الجنوبي من گُرستان حيث هناك كيان گُردي فدرالي الصبغة و الطابع، قد تأسس بنتيجة التحولات التي حدثت بعد التدخل الأمريكي و الغربي في العراق و كان الْكُرد حاضرون لإستغلال هذه الفرصة ليصبحوا أصحاب كيان في هذا الجزء من گُرستان. و لن تتوقف موجة هذه التحولات عند هذه المرحلة فقط، حيث هناك ما سيجري في الأجزاء الأخرى من گُرستان من تحولات. بل ستأتي تلك التحولات على الجنوب الْكُردي مرة أخرى لتُدشن لوجود تغييرات أخرى. ولكن المطلوب هو أن يكون الْكُرد مُهَيَّدون فكريًاً للإستفادة من الفُرص، مع الأخذ

بالاعتبار أن هناك دائمًا عائق داخلي يتسبب في ضياع الفرص. ثم أن طبيعة العلاقات والابرارات مع الخارج الدور الكبير والمهم في الحفاظ على الأمن القومي، من جهة أنها تؤمن المساندة الفعلية لقضية المجتمع وأمنه. فالعلاقات القائمة على الإقتصاد فقط ليست إستراتيجية، حيث وبزوال العامل الاقتصادي تزول تلك العلاقات أيضاً. إن العلاقات الإستراتيجية هي العلاقات التي تستند إلى مبادئ وسائل مصيرية بين طرفين أو عدة أطراف ولا يخفى أن مسألة الأمن المجتمعي وحفظه، مسألة إستراتيجية لأنها ثابتة وتعلق بالمجتمع والشعب والوطن في كل زمان. و مثلما علينا إستغلال الفرص، كذلك يجب الحفاظ على مُفرزات ونتائج الفرص الآتية و المستحصلة و التي تخدم الشعب وأهدافه وهناك عدة مقومات و مبادئ إستراتيجية تجعلنا مؤهلين للحفاظ على مكتسبات ونتائج الفرصة و تأتي في مقدمتها مسألة الوحدة الداخلية التي بها يتم الحفاظ على الفرصة و مكتسباتها. هنا أيضاً يبرز دور الوحدة في موضوعة الأمن القومي، حيث توفر الوحدة أساساً متيناً لبناء ما يُراد بنائه. من المهم والأساسي أن يكون المجتمع في هذه المسألة ذات شخصيته الخاصة به أمام المجتمعات الأخرى، لكي يضمن مسألة الحسابات الخارجية و أبعادها. فمسألة الحسابات الخارجية السياسية والإقتصادية وغيرها، تعتمد بالدرجة الأولى على ماهية الأطراف الموجودة ضمن هذه الحسابات. كما أن كيفية تصرف كل مجتمع يدل على ماهيته و شخصيته من جهة أنه هل يتمتع بمقومات الذكاء و الحنكة و التعامل الإستراتيجي مع الآخرين أم لا. و

لا شك أننا نرى هذا التصرف في النخبة السياسية و المثقفة لهذا المجتمع، قبل أن نراه في سلوك الأفراد الآخرين. و الدول الخارجية ذات العلاقة التي لها مصالحها في منطقة شعبنا تتصرف وفق متطلبات خاصة بها و هي متطلبات إقتصادية و إجتماعية و ثقافية. أي ليست إقتصادية فقط كما كان سابقاً. لهذا سيكون الصراع شديداً و سيصبح أشد في الأزمنة الآتية. إنه صراع المجتمعات و لهذا لا يقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة. لذلك يُطلب منا التحلّي بشخصيتنا الخاصة بنا كمجتمع يريد أن يبقى و لا يذوب مستقبلاً نتيجة هذا الصراع الذي يستهدف وجود المجتمعات. في هذا الصراع الجديد يستخدم المهاجمون من الخارج طرق علم النفس و علم الاجتماع إلى جانب طرق الجنود و الآلات الحربية. حتى الهجوم بالأسلحة في هذا الصراع يكون وفق حُجج نفسية وإجتماعية و حياتية مختلفة، بغية إخفاء الوجوه الحقيقية السلبية لهذا الصراع. إنه الصراع القائم على الخداع. هذا الصراع يخلق ظروفأً بحسب نوعيتها و كيفيتها، فالهجوم الثقافي على مجتمعنا مثلاً يخلق ظرفاً بدايته الفوضى الفكرية الحاصلة نتيجة تصادم ثقافتين وأكثر و إذا لم يدافع المجتمع عن نفسه من خلال الحفاظ على ثقافته، فسوف تتطور حالة الفوضى الفكرية لديه إلى حالة تقمص و تشرب ثقافة المهاجم. و إذا حصل هذا سيفقد المجتمع الذي هو جم شخصيته و مبادئه التي حصل عليها خلال مراحل تاريخه. عندها لن يتمكن السياسيون في المجتمع الذي هو جم من وضع سياسات تبع من روح الشعب، لذلك مطلوب أن يكون لنا

يُدُّ في خلق الظروف التي تخدمنا مثلما للجانب المُهاجم علينا يُدُّ في خلق ظروف تخدمه وإن عملية الوحدة أو الإتحاد، عملية تخلق الظرف المناسب لتقويتنا في وجه أي هجوم، مثلما تحافظ على أمننا القومي. كذلك فإن العمل الفكري سياسياً و كتابةً، نظرياً و عملياً، و وضع نتائج هذا العمل الفكري في الحياة العملية للمجتمع والدولة أو الكيان السياسي للمجتمع، يخلق الظروف المناسبة للمجتمع و الموافقة لمبادئ و مقومات المجتمع الخاصة. و عند حصول هذا، سيفرض المجتمع ذاته في الواقع الحياة الجيوسياسية التي يعيشها و لن تتمكن القوى الخارجية من فرض ثقافاتها و سياساتها عليه و تجريده من مقوماته الخاصة. كذلك الأمر بالنسبة لأي شيء يُفرض من الخارج، ثقافياً كان أم سياسياً أم إجتماعياً. إن الجرأة بالقيام بأي عمل سياسي و غيره وفق خطة و برنامج مدروس نابع من صميم المجتمع و من روح الشعب، يخلق الظرف الخاص المناسب و الموافق للمجتمع و لروح الشعب و إرادته. هكذا يصبح الشعب صاحب إرادة في رسم خطوط حياته الخاصة و عندها ستكون حسابات الأطراف الخارجية حيال الشعب بشكل آخر و بهضمون آخر. حيث عندها سيصبح معلوماً للأطراف الخارجية أن التعامل مع حالات الشعب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، يجب أن يكون متوازياً و متساوياً مع قدرة الشعب على المحافظة على ذاته التاريخية و الوجودية و لن يكون الشعب سهل المusal. هكذا ندرك أن هناك معضلات محلية و إقليمية و دولية تواجه المجتمع و أن مواجهتها تستلزم وجود ما أشرنا إليه و هو

ضرورة مواجهة تلك المعضلات و تلافيها من خلال العمل الفكري النابع من أصالة الشعب أولاً و الشامل لكل النتاج الفكري الإنساني ثانياً. بذلك تكون مواجهتنا لهذه المعضلات تستند إلى العلم و المعرفة الإنسانية التي لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار و لا شك أن في هذه المواجهة صعوبات لا يخترقها و يتجاوزها إلا الفكر و عملياته. وأولى تلك المعضلات الحاصلة التي تجعل المجتمع مهدداً هو عدم وجود وحدة داخلية سياسية، هذه الوحدة التي إن وُجِدت فسوف لن يبقى المجتمع مُجْرَّأً في تكوينه وسيكون في مأمن من المحن و الأهواء. إذَا إنعدام هكذا وحدة تجعل المجتمع يواجه الأزمات المحلية والإقليمية و الدولية التي تعصف به، دون أن يكون له خط دفاع يحرسه. و من الأركان الأساسية للوحدة الإيمان بمبادئ مجتمعية قومية مشتركة و أيضاً الإيمان بالهدف المشترك و تطبيق طقوس هذا الإيمان في الحياة العملية السياسية و المجتمعية. لا يجب أن يكون هذا الإيمان مجرد إدعاء يدعى به أولى الأمر إعلاناً من أجل إعلام. فإنعقاد المؤتمر القومي الذي يعتبر إحدى ضرورات العملية الوحدوية مثلاً، ترضخ لحسابات و مقاسات الأحزاب بدل أن تؤمن الأحزاب جميعاً أن المؤتمر القومي له مقاساته الخاصة به و هي مقاسات شاملة للجميع. و المطلوب هو الإيمان بتلك المقاسات الخاصة لأن تفرض المقاسات الخاصة بالأحزاب و ذلك لكي تتخلل جهود إنعقاد هذا المؤتمر بالنجاح و ينتهي إلى نجاح. أي أن ما يطالب به المؤتمر القومي هو ما من المفروض أن تتبعه الأحزاب و القوى المجتمعية المختلفة و يعمل الجميع وفقاً لمبادئه في كيفية

الإنعقاد وفقاً لنتائجه بعد الإنعقاد. علينا أن ندرك أن المؤتمر القومي الذي لا يزيّن بنتائجه الأساسية إنشاء الدولة الگردية لا يعتبر مؤثراً قومياً وإن محاولات الإنشاء السياسي التي تُبيّن أن الگرد اليوم في مرحلة أخرى هي ليست مرحلة الدولة إنما تُأكّد أن المؤتمر القومي بعيد عن مضمونه. فالدولة المطلوبة ليس لها زمان محدد، بل كان زمانها منذ أمدٍ بعيد واليوم هو زمانها أكثر من أي وقت آخر، مع تأخير حاصل نتيجة الوضع السياسي الگردي الذي يفتقد إلى الوحدة أولاً وإلى الفكر بشكل عام ثانياً وإلى الفكر القومي بشكل خاص ثالثاً. إن التشرذم والإنقسام الحاصل بين الأحزاب الگردية لأسباب واهية وبعيدة عن العلم، تصيب المجتمع بالضعف في مجال إتخاذ القرار. ولهذا نرى أن المجتمع يتمايل يميناً ويساراً لدى حدوث أي حدث قومي، من أجل أن يحافظ على إتزانه وإتزانه هذا في وحده. ففي كل حادثة قومية يقف المجتمع حيالها موقف الداعم لمبادئ الشعب والوطن الثابتة ويصبح في هذا عاملًا من أجل الوحدة ويحصل هذا دون تدخل الأحزاب، بل يحدث عفويًا لأن هذا هو الحق بكل إختصار. أما الإنقسامات الحزبية فهي بالنسبة للمجتمع معضلة لأنها تفتح جروحاً في جسد المجتمع تصيبه بهذا الضعف الذي تحدث عنه وهو ضعف معنوي أول ما يفعل بالمجتمع هو جعله راكداً بلا حرراك وغير حيوي. ذلك لأنه يصبح غير عارف بكيفية الإختيار أو غير مُريد للإختيار. ونقصد بالإختيار هنا إختيار مَنْ من الأحزاب على حق و من هم على باطل ومن أجل أن هذا الإختيار صعب، تتعكس

صعوبتها على قرار المجتمع فيصبح في النهاية راكداً و غير ذو حيوية. إن هذا الإختيار صعب للمجتمع لأنه يرى أن الجميع أبنائه و هو لا يرى فرقاً بينهم، بينما تحدث الفرقة هذه من قبل الأحزاب و هنا تكمن الصعوبة هذه التي تجعل المجتمع يعاني من الضعف المعنوي. كما أن أهداف الأحزاب التي هي كُل بحسب رؤياه، هي أيضاً مشكلة من المشاكل التي يعاني منها المجتمع، ذلك لأن المجتمع يرى أن هذه الأهداف ليست هي التي يقدم لها أبنائه و ليست هي التي يُستشهد من أجلها أبنائه. فالمجتمع الْكُردي و منذ إندلاع ثوراته و إنتفاضاته يعلم حقيقة واحدة و هدف واحد لهذا النضال ألا هو الإستقلال و بناء دولة كُردستان. ولكنه يصطدم مع نفسه عندما تنادي أحزابه بأهداف هي كل شيء باستثناء هدف بناء دولة كُردستان و هنا يُصاب المجتمع بالتجمّد و هنا تكون الصدمة بالنسبة له، فيتبيه في ذاته. ففي الجزء الغربي من كُردستان الذي تعرضت فيه الأحزاب إلى موجة إنقسامات في أحزابه مثلأً هناك هدف الحصول على الحقوق السياسية و الثقافية و الاجتماعية و يرفع هذا الشعار الهدف عدة أحزاب، فيتسائل المجتمع: "إذا كان هذا الهدف هو هدفككم جميعاً فلماذا أنتم متعددون؟" و هذا تساؤل مشروع ذلك لأن التعددية قائمة على وجود عدة أهداف مختلفة. فإذا كان عندنا عدة أحزاب كان من المفروض أن يعمل كل حزب منهم من أجل هدف أو أهداف مختلفة عن الأخرى. و يقولون: "صحيح أن جميع الأحزاب تعمل من أجل نفس الأهداف، ولكن لكل حزب طريقته و منهجه في الحصول على هذه الأهداف

و تحقيقها و لكل منهم فكرته الخاصة بهذا الشأن". ولكن أليس من المعلوم علمياً أن كل تلك الطرق والأفكار تتبع من مصدر واحد؟ وأليس من الأجرد أن يكون هذا المصدر هو حزب واحد لا عدة أحزاب تشكل نفس المصدر؟ إذاً من الواضح جداً أن كل حزب يحمل نفس الأهداف و يريد أن يكون لوحده و مستقلاً عن الحزب الآخر الذي يحمل نفس الأهداف، إنما يريد أن يكون هو المصدر و هو المُحقق لتلك الأهداف لا غيره. و في هذا حالة سلبية تتعكس آثارها على المجتمع. إن إرادة الإستحواذ على النضال و مجرياته هذه و حصره في جهة واحدة تناقض روح التعاون و الوحدة و تجعل منها خيالاً لا يمكن أن يتحقق يوماً و في هذا ضرر كبير لمسيرة النضال القومي. كما أن في هذا الجزء من كُردستان (الجزء الغربي) نستطيع أن نرى أحزاباً تحمل نفس الإسم و تتنافس فيما بينها على أحقيّة كل واحد منهم و أي واحد منهم هو حامل هذا الإسم و هذا مثال سيء في التاريخ و السياسة و يعاني منه المجتمع أشد المعاناة، ذلك لأنّه يبقى دون صاحب حقيقي ليأتي في النهاية من يدّعي أنه صاحبه و هو ليس بذلك. هذا هو التيه الذي يواجهه المجتمع و يرزعه تحت سلبياتـه التي تضره من كافة النواحيـيـة و هذا على الصعيد الداخليـ. أما على الصعيدـيـ الخارجيـ فـهـنـاكـ ماـ يـؤـثـرـ سـلـبـاـ علىـ مـصـيرـ المـجـتمـعـ تـمـثـلـ فيـ الـوعـودـ وـ الـموـاـثـيقـ الـتـيـ تـعـطـىـ وـ تـقـدـمـ لـلـكـردـ لـتـأـخـذـ مـنـهـمـ بـعـدـ حـينـ،ـ أيـ بـعـدـ إـنـقـضـاءـ الـمـصالـحـ.ـ وـ فيـ هـذـاـ مـعـانـاةـ مـتـكـرـرـةـ يـزـخـرـ بـهـاـ تـارـيخـ الـمـجـتمـعـ الـكـرـدـيـ وـ حـركـاتـهـ.ـ وـ لـوـ كـانـ الـمـجـتمـعـ ذـوـ قـوـةـ ذـاتـيـةـ مـلـاـ

حدث له هذا. هذه القوة الذاتية لا تكمن فقط في وجود وحدة سياسية مجتمعية، بل أيضاً تكمن في وجود الإنجلجنسيا التي أشرنا إليها سابقاً. فالإنجلجنسيا هنا - في قضية العهود والمواثيق - تقتضي البحث عن سُبُل إثبات تلك العهود والوعود التي أغلبها شفهية تُعطى في المجتمعات أو في أقصى حدودها يتم التحدث عنها في أروقة الأمم المتحدة. وهذا كله لا يعتبر إثباتاً وثابتاً لتلك العهود والمواثيق، فمن أجل إثبات أية مسألة تحتاج إلى براهين ومن أجل ترسیخ أية قضية تحتاج إلى رباط مقدس نربط به الأطراف صاحبة العهود والمواثيق وهذا لم يحصل لدى الگرد إلى يومنا هذا. لذلك فالخطر حاضر ويهدد مصير الشعب والوطن في أي وقت تحول فيه المسارات السياسية. وقد يظن البعض أن الرباط المقدس هذا إقتصادي الأسس وفي هذا خطأ، إن هذا الرباط هو عبارة عن خطة أو جملة خطط وبرامج تعرض للاتفاق عليها وفق وثائق وشهود وبدائل إقتصادية وسياسية، تضع أمام الأطراف المرتبطة بها (بهذا الرباط) خيارات منها في صالح الأطراف ومنها في غير صالح الأطراف المقابلة بوجود الرضى الكتائبي الموثق بحسب الشهود عليها وعنهما. أي أن تقدم أحزاب الشعب ما يرضي و ما لا يرضي الأطراف الخارجية من صالح وبرامج سياسية في آن واحد و الإتفاق معهم على أن البدائل التي لن ترضيهم ولن تكون في مصلحتهم، هي التي ستأخذ مكانها ومجراها في حال نقض العهود والمواثيق. وفي هذا جرأة مطلوبة. يُحِبَّذ أن تملك أحزاب الشعب هذه الجرأة لكي تصبح ذات المجتمع قوية و لكي يرتبط الذين يوعدون بوعودهم، كي

لا يكون المجتمع مهدداً و دون سياج و لكي يبقى منه القومى في سلام. من جانب آخر يعاني الشعب الگردي من شبكة إقليمية تستهدفه من كل ناحية و تفرض هذه الشبكة واقعاً خطيراً على مصر الشعب ألا و هو ترسيخ التفرقة إلى جانب جعل التقسيم الحالى لجسد الجغرافيا الگردية أمراً واقعاً و مسلماً به و الإبقاء على هذا الجسد ممزقاً و مجزأاً إلى ما شاء الله. بل و يذهب واضعوا هذه الشبكة إلى أبعد من ذلك ليجعلوا المجتمع ذاته ممزقاً، عبر تعميق الخلافات الموجودة داخل جسم الحركة السياسية لهذا المجتمع و إحداث خلافات أخرى. و أخطر أعمال هذه الشبكة الإقليمية هو زرع من يتتمون إلى سياساتها في جسد الشعب و الوطن. و كل هذا يؤدي إلى إنعدام القدرة لدى أحزاب المجتمع في إنجاز العمل الإستراتيجي من أجل الشعب و منه القومى و تحقيق أهدافه. و بالنسبة للعمل الإستراتيجي و أهميته في حياة الشعب و الوطن و كيفية القيام به من قبل الأحزاب، له حيز مهم و علينا إدراكه. إن أي عمل إستراتيجي يعتمد بشكل عام على الفرضيات الصحيحة أو الشاملة و من أجل هذا العمل، يطلب من الأحزاب تعزيز النشاط الفكري لدى الأفراد المنتخبين و جعلهم يقدمون متوجاً فكرياً يخص واقع الشعب و الوطن و يقوم على نظام الإحتمالات حيال كل ما يتعلق بحياة الشعب و الوطن سياسياً و إجتماعياً و اقتصادياً و غير ذلك. إن أي خطأ في الفرضيات و الإحتمالات التي تمس السياسة المجتمعية الحزبية، لها تداعياتها السلبية على سياسات الحزب و على حياة المجتمع تصل إلى حد حصول النكسات

و عواقب لا تُحمد عواقبها. كما أن في العمل الإستراتيجي هناك ضرورات وأولها مسألة أن تكون البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها دقيقة وجوهرية، لم لا وكل هذا يمس الأمان القومي للشعب والوطن. فكم من حركة سياسية أخطأت في إحتمالاتها وفرضياتها فنسببت بحلول الكوارث على المجتمع دون أن تعلم هذه الحركة السياسية أن الفرضيات والإحتمالات ليست ثابتة الطابع، وهي عندما قامت بوضع هذه الإحتمالات ثبتتها وأقنعت نفسها والآخرين أن هذا هو الإحتمال الصحيح وفي النتيجة كانت الخسارة. إذاً يُجَبِّدُ مَنْ يَضْعُفُ فِرْسَيَةَ سِيَاسِيَّةَ فِي أَيَّةٍ وَاقِعَةَ سِيَاسِيَّةَ أَنْ يَحْفَظَ عَلَى أَنْ تَكُونَ فِرْسَيَتَهُ السِّيَاسِيَّةُ مُتَحَوْلَةُ الطَّابِعِ وَلَيْسَ ثَابِتَةً. كذلك هناك من يعتمد في مجال العمل الإستراتيجي على القوى الخارجية وفي هذا طامةً كبرى، ذلك لأن العمل الإستراتيجي لأي حزب يجب أن يكون منه وإليه. أي من الحزب وإليه وللمجتمع الذي ينتمي إليه الحزب. لأن الاعتماد في هذا العمل على الطرف الخارجي يضع قدر و مصير الحزب و المجتمع كلًا مما يهدى هذا الطرف الخارجي وسيكون في المستقبل القريب أو البعيد لا حول ولا قوة للحزب و المجتمع حيال أي تغيير و حيال أي قرار تتخذه هذه القوة الخارجية. هكذا يكون العمل الإستراتيجي في العموم ذو أهمية قصوى في حياة الحزب و الشعب و الوطن و يشغل حيًّاً أساسياً في مسألة الأمن القومي.

و لنُسْلِمُ و نؤمن بأن هناك تسلُّط مُبِطِّنٌ تخفي تحت عباءة الديموقراطية و الحرريات و لذلك تظهر هذه الخلافات و الإنقسامات

فيما بين الأحزاب، فنستطيع أن نبين أن هذه الإنقسامات من شأنها هذا التسلط، لأنها لا تستطيع إقناعنا بسبب وجودها المكثف هذا. فكل الأسباب التي تم تقديمها حتى الآن من أجل تبرير هذه الإنقسامات، واهية و ليس لها أساس علمي و معرفي. لذلك يبقى سبب واحد و هو هذا التسلط المُبطّن الذي قد لا يدرك وجوده في أنفسهم حتّى من يملكونه، لأنها مسألة نفسية. و إلا كيف يمكن تسمية الحالة التي أشرنا إليها عندما قلنا أن هناك عدة أحزاب لهم نفس الإسم؟! أليست هذه الحالة ثعبّر عن وجود حالة الإستحواذ الخاصة؟ وأليست حالة الإستحواذ الخاصة هذه هي إحدى حالات التسلط و صفتة؟ و هناك دليل آخر على وجود هذا التسلط المُبطّن ألا و هو الوقوف بوجهه من يقدمون أفكاراً جديدة مُغایرة للتي سبقت، حيث يتم محاربة أية أفكار جديدة لا تتوافق آرائهم و تطلعاتهم السياسية. و كلنا يعلم أو علينا أن نعلم أن رفض الأفكار الجديدة، سياسية كانت أو إجتماعية أو غير ذلك، تدل على وجود هذا التسلط الذي نتحدث عنه. وإذا لم يكن كذلك لماذا بقىت أهداف الحركة السياسية الگردية هي نفسها طوال كل هذه العقود و المتغيرات، بالرغم من مجيء و ذهاب العديد من المراحل التاريخية بكل تحولاتها؟! ثم أن التسلط فيه صفة الخوف و الذعر من كل ما هو خارج عن المجال الموضوع و المحدد و هناك تمسك بهذا المجال الموضوع في إطار و مجال لا يتغيران بالرغم من تغيير كل الفصول السياسية و المجتمعية. ففي غياب التسلط يتم مناقشة كل الأفكار الجديدة لأنها تحسم أموراً سياسية و إجتماعية و

اقتصادية كثيرة و تحسم الأمور المرتبطة بالأمن القومي. من جملة ما كان يجب أن يتغير هو شعار الحقوق السياسية حيث أن هذه الحقوق تضم و تشمل الكثير من الجوانب السياسية التي تعني أولها المشاركة في الحكم القائم و هو الحكم الذي يسيطر على أرض كُردستان، نظراً إلى أن الكُرُد محرومون من هذه المشاركة السياسية في حكم البلاد. بالإضافة إلى أن هذه الحقوق السياسية تعني الحصول على أطر و مجالات العمل السياسي المختلفة مثل العمل بحرية على الساحة الدولية و الإقليمية ضمن إطار الحفاظ على وحدة البلد و أمنه طبعاً، كذلك إقامة نشاطات سياسية أخرى مختلفة ولكنها كلها تحافظ على مبادئ الأمن الخاصة بالبلاد التي تقسم كُردستان. و يعني الحق السياسي أيضاً إنشاء كيانات مختلفة كالحكم الذاتي و الفدرالية و سواها و لا تعني و للأسف الشديد، معنى واحداً و هو حق إنشاء الدولة الـكُردية. لماذا؟ لأن الجميع مرتبط بـإرتباط مبارك بقضية الحفاظ على وحدة البلاد التي ينتسبون إليها و في الحقيقة ليست هي هذه البلاد التي ينتمي إليها الكُرُد، فالـكُرُد ينتمون إلى البلاد الـكُردية و هي كُردستان.

هناك صفة أخرى سلبية و هو الخوف من الفشل و هذا نابع من إنعدام القدرة على إستيعاب الواقع السياسي. لذلك ترى الخائفون يتّرّحون على حلبة السياسة و أية ضربة سياسية كفيلة بإسقاطهم. لهذا على الحزب أن يكون متسلحاً دائماً بفهم و إدراك المرحلة و ما بعدها، لكي يكون ثابتاً أمام التحديات و قائماً بذاته لا يسقط. كما أن سقوط أي حزب في مرحلة ما، لا يعني خسارته في

ساحات معاركه كلها، بل السقوط هو بعدم القدرة على التواصل التاريخي والمجتمعي. هناك أحزاب خسرت عسكرياً في مرحلة ما ولكنها بقيت في ضمير الشعب ولن يستطيع أي حزب أن يعيش في ضمير الشعب ما لم يُعبر عن ما في ضمير الشعب. وقد شددنا أن ضمير الشعب من إرادته التي تصر على إقامة الدولة الـكـردية و الحفاظ على أنها القومي. إن الخائفون يحاولون دائمًا إرضاء كل الأطراف والشجاعة تقتضي أن لا نرضى الأطراف التي تريد لنا السوء في الخفاء أو في العلن. لذلك فليكن تقىيمـنا للوقائع سليمـاً ولتكن قرارـاتـنا تلائمـ تلكـ الواقعـ و تكونـ تارـيـخـيـةـ و شـجـاعـةـ. لـتكـنـ مـسـأـلـةـ الأمـنـ القـومـيـ عندـناـ أولـوـيـةـ ليسـ لأنـناـ متـعـصـبـونـ، بلـ لأنـهـ بـالـنـسـبـةـ لناـ هـنـاكـ ضـرـورـةـ لـذـلـكـ، لأنـناـ فـعـلـاًـ مـهـدـدـوـنـ وـ لاـ نـعـيـشـ بـسـلامـ. فـهـنـاكـ مـخـاطـرـ تـحـدـقـ بـنـاـ مـنـ الدـاخـلـ وـ الـخـارـجـ وـ مـنـ لـدـنـ الـدـوـلـ الـإـقـلـيمـيـةـ الـتـيـ تـقـسـمـ جـغـرـافـيـتـناـ السـيـاسـيـةـ وـ الـإـجـتمـاعـيـةـ وـ الـإـقـتـصـادـيـةـ وـ تـحـتـلـ كلـ وـاحـدـةـ مـنـ هـذـهـ الـجـغـرـافـيـاـ التـيـ دـوـاـهـاـ الإـسـتـقلـالـ.

إنـ الحـزـبـ كـالـجـسـدـ الـأـدـمـيـ، يـتأـلـفـ مـنـ عـدـةـ أـجـهـزـةـ كلـهاـ ضـرـوريـةـ لـحـيـاةـ هـذـاـ الجـسـدـ وـ مـثـلـماـ لـمـ يـمـكـنـ لـلـجـسـدـ أـنـ يـعـيـشـ حـيـاةـ سـلـيـمـةـ مـعـافـةـ إـذـاـ كـانـتـ أـحـدـ الـأـجـهـزـةـ فـيـهـ نـاقـصـةـ، كـذـلـكـ الحـزـبـ لـاـ يـقـبـلـ حـسـبـ الـمـنـطـقـ السـلـيـمـ أـنـ تـكـوـنـ إـحـدـيـ أـجـهـزـتـهـ نـاقـصـةـ. بـنـاءـ عـلـىـ هـذـاـ فـإـنـ الـقـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ وـ وـجـودـهـاـ هـيـ إـحـدـيـ الـأـجـهـزـةـ التـيـ عـلـىـ أـيـ حـزـبـ إـمـتـلاـكـهـاـ وـ تـوـفـيرـهـاـ فـيـ الـحـيـاةـ الـحـزـبـيـةـ، لـكـيـ يـكـوـنـ قـادـرـاـ عـلـىـ الـحـفـاظـ عـلـىـ أـمـنـ شـعـبـهـ وـ وـطـنـهـ. وـلـكـنـ الـبعـضـ يـقـوـلـ بـأـنـهـ لـاـ ضـرـورـةـ لـوـجـودـ الـقـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ لـلـحـزـبـ، طـالـماـ أـنـ نـضـالـهـ سـيـاسـيـ

بحث و هناك عدم إدراك بأن لا وجود لنضال سياسي بحث و أن أية قوة سياسية ستكون غير سليمة و غير مكتملة الخلق بدون قوة عسكرية و إقتصادية... و إلى ما هنالك من عناصر القوة الواجب توفيرها للحزب. و يتم الإشتشهاد بنضال السيد "غاندي" مثلاً ليحاولوا الإثبات لنا أن النضال السياسي البحث قد حققت أهدافها و هو ليس بذلك. إن من أنقذ الهند في النهاية لم يكن فقط نضال غاندي السياسي السلمي، بل إن أعداداً كبيرة من المقاومين الذين كانوا يرددون النضال السياسي بنضال عسكري أجبرت المحتلين على مغادرة الهند و إنهاء الاحتلال. و لو لا هؤلاء المقاومين العسكريين الثوريين لبقيت الهند إلى اليوم تحت الوصاية البريطانية، إن لم نقل كانت ستبقى تحت الاحتلال لأن خيرات الهند لا تنتهي. كذلك الأمر بالنسبة لكل المجتمعات التي عانت و تعاني من الاحتلال و سلب الإرادة القومية في كل بقاع العالم. إذاً وجود القوة العسكرية لدى الحزب ضرورةٌ ضرورة الدم في الجسد، طالما هناك تهديدات و تحديات تواجهه مصير الشعب و الوطن. نحن نرى اليوم و في هذا الزمان دولة عظمى مثل أمريكا تملك أكبر قوة عسكرية في العالم و مزودة بأحدث تكنولوجيا عسكرية، لا تكتفي و تستمر في إنتاج و إبتكار الأحدث و الأحدث عسكرياً. تُعدّ أمريكا ما إستطاعت من قوة دائماً لترهيب بها أعدائها، لأنها تريد الحفاظ على منها كما تقول. دولة عظمى مثل أمريكا و صاحبة أحدث تكنولوجيا عسكرية في العالم تؤمن قوتها العسكرية سنة بعد سنة و تُعدّ ما إستطاعت من قوة و من بيننا من لا يؤمن بهذا! كيف سيكون أمننا القومي

محفوظاً إذا لم تكن لدينا بالإضافة إلى كل ما سبق، قوة عسكرية أيضاً؟ ومن الحجج التي يتم تقديمها حول عدم الحاجة إلى القوة العسكرية هي الجغرافيا، حيث يُقال بأن من الجغرافيا ما يسمح بوجود القوة العسكرية مثل المناطق الجبلية و منها ما لا يسمح بوجود القوة العسكرية وهي المناطق السهلية. يغيب عن فكر من يقدم هذه الحجج أن القوة العسكرية تستطيع العمل في كل الظروف والمناخات فالعسكرية أيضاً علم بذاته و له حساباته في كل الأحوال و لكل ظرف و مناخ أساليبه العسكرية الخاصة به. و لنعلم أن القوة العسكرية لا تحافظ فقط على الأمان القومي، بل تحافظ أيضاً على كل المكتسبات السياسية و المجتمعية و ليس جزافاً أطلق على هذه القوة إسم درع الوطن و عنوان أمانه و سلامته. كما أن القوة العسكرية تتبع القوة السياسية أو الإدارة السياسية و إذا كانت هناك حنكة و دراية و أسس قومية، فسوف لن تصبح هذه القوة العسكرية أداة سلبية أو ترتكب أفعال خارجة عن الإطار السياسي المرسوم. لذلك من حق أي حزب إمتلاك القوة العسكرية دون الخوف من التصادم مع القوى العسكرية التي تمتلكها الأحزاب الأخرى، طالما أن القوة العسكرية خاضعة للقرار السياسي. وإذا كان هناك إتفاق سياسي بين الأحزاب - و يجب أن يكون - لن يكون هناك تصادم فيما بين هذه القوى العسكرية الحزبية كما أن أية وحدة سياسية تحدث فيما بين الأحزاب ستؤدي واقعياً إلى وحدة عسكرية أيضاً. كما أن الضعف السياسي هو الذي يؤدي إلى التصادم فيما بين الأحزاب و ليس وجود قوى عسكرية عديدة،

فالقوة العسكرية لا تستطيع الخروج عن القرار و القانون السياسي الصادرين من الحزب. إن إمتلاك أي حزب لجهاز العسكري فيه قوة فوق قوة كما تفتح هذه الحالة المجال لأن تتصدر القوة العسكرية التي تمتلك المبادئ المعنوية إلى جانب المادية في حياة الشعب والوطن. و التحلي بالمبادئ المعنوية القومية منها و الوطنية الإنسانية، يجعلها الأكفاء لهذا التصدر. و هو تصدر يشبه ما في قصة الطلاب في المدرسة، حيث من الطلاب من يمكنهم جمع علامات أكثر لتتصدر أسمائهم قائمة الناجحين. أي أن الكل ناجحون ولكن هناك من تتصدر أسمائهم القائمة و لهم الحق الأول في نيل المراتب الكبرى أكثر من الناجحين الآخرين الذين تقل علامات نجاحهم. و في هذه سنة الحياة و قانونها التي علينا أن نتبعها لكي نسير سيراً صحيحاً موفقاً. إن القوة العسكرية يكون لها بالضرورة و تجربة خاصة، تأتي هذه التجربة من خلال الدروس النظرية و العملية في مسیرتها الخاصة و بهذا سنمتلك كشعب و كمجتمع عدة خبرات عسكرية تُساند ببعضها بعضاً، عندما يُقرّ القرار السياسي في إنشاء الوحدة المطلوبة يوماً. و بهذا أيضاً سيكون أمننا القومي في أمان أكثر. من حق أي حزب إمتلاك قوته العسكرية الخاصة به، فالجيش مثله مثل الأحزاب الأخرى لأن له سياساته الخاصة به، فالجيش يتربّى وفق مبادئ سياسية. و إن الوجهة الصحيحة لإنجاز عملية الوحدة العسكرية هي أن تكون هناك عملية وحدة شاملة تقوم بين الأحزاب، ليتّبع عن هذه العملية جيش وطني قومي واحد يتكون من جنود كافة الأحزاب و يعمل هذا الجيش تحت إمرة

لهذا سيكون هناك تعاون ما بين القوى العسكرية للأحزاب لو كان هناك برنامج وحدوي واجب الحضور دائمًا. فما حصل في كوباني في ذلك التاريخ يُعبّر عن فحوى هذه الوحدة التي يريد لها الجميع. إذاً تعتبر وجود القوة العسكرية لدى الأحزاب حاجة أمنية تخص المجتمع والحفاظ عليه وحاجة ماسة بالنسبة للأمن القومي للشعب والوطن وبدونها لن يكون للشعب والوطن حول ولا قوّة، عندما تأتي المأساة المتمثلة بالهجمات البربرية التي يشنها الأعداء عادةً. ولا تقترن هذه الهجمات على الجانب العسكري فقط، بل هناك هجمات أمنية وشبه عسكرية وأغلبها سرية الطابع يتعرض لها المجتمع وبنائه من قبل هؤلاء الأعداء. في هذه الحالة أيضًا يحتاج المجتمع إلى القوة العسكرية التي يتلوكها الحزب للدفاع عن وجوده وأمنه. كما أنه ونظرًا لأهمية وجود القوة العسكرية لدى الحزب، ينبغي أن تكون هذه القوة ليست تقليدية، بل يتم تطويرها بحسب معطيات هذا الزمان. فكلما كانت القوة العسكرية متقدمة أكثر، كلما كان الأمن القومي والمجتمعي مضمونًا أكثر. من أجل هذا نرى أن كل الدول المتقدمة والمتطورة لا تكتفي بإمتلاك أسلحة محددة، بل تسعى دائمًا إلى إمتلاك ما هو أكثر تطوراً. فإذا كانت هذه الدول صاحبة هذا المسعى وهي تمتلك ما تمتلك من أسلحة وقوة عسكرية متقدمة، فيما بنا نحن الذين لا نملك حتى دولة بعد. إذاً يحتاج الگرد أكثر من جميع المجتمعات والأقوام إلى القوة العسكرية والسلاح المتطور، للحفاظ على أنفسهم القومي. ومفهوم السلاح المتطور لا

يعني فقط أن تكون لدينا طائرات و دبابات متطورة، بل يعني أن كل سلاح نمتلكه يجب أن يكون متطوراً حتى وإن كان مسدساً. بالإضافة إلى ما تقدم هناك أيضاً دور كبير و مهم للتكنولوجيا بشكل عام في مسألة الأمن القومي. و من أجل درء المخاطر الآتية من هذه الإختيارات البشرية التي لا تضع حدوداً للأشياء وال موجودات، علينا الإهتمام بالتربيـة المجتمعـية الحـسنة و في مقدمةـها التـربية الـقومـية. و نقصد بالـتكنـولوجـيا التي قد تـأتيـ بالـمخـاطـرـ تلكـ الأـجهـزةـ الـأـلـكـتروـنـيـةـ التي تـسـتـخدـمـ فيـ الـحـيـاةـ الـيـوـمـيـةـ وـ فيـ الـإـعـلـامـ وـ فيـ مـقـدـمـتهاـ التـالـفـونـ الـأـلـكـتروـنـيـ وـ الـكـوـمـبـيـوـتـرـ وـ الـإـنـتـرـنـتـ وـ الـتـلـفـزـيونـ، حيثـ الـجـانـبـ السـلـبـيـ فيـ هـذـهـ إـلـخـتـيـارـاتـ تـذـيـبـ شـخـصـيـةـ الـفـرـدـ وـ تـجـعـلـهـ فيـ حـالـةـ منـ الـفـوـضـيـ الـفـكـرـيـ وـ الـسـلـوكـيـةـ. نـظـراًـ لـهـذـهـ إـلـخـتـيـارـاتـ تـرـيدـ إـشـبـاعـ كـلـ نـوـعـ مـنـ أـفـرـادـ الـمـجـتمـعـ وـ كـلـ السـلـوكـيـاتـ بـنـمـطـ وـاحـدـ. لـذـكـ نـسـتـطـيـعـ أـنـ نـرـىـ مـثـلاًـ فيـ مـحـركـاتـ الـبـحـثـ تـقرـيبـاًـ كـلـ مـاـ وـجـدـ وـ خـلـقـ، دونـ أـنـ يـكـونـ هـنـاكـ تـفـرـيقـ بـيـنـ السـلـبـ وـ الـإـيجـابـ، فـهـذـهـ لـيـسـ وـظـيـفـةـ هـذـهـ مـحـركـاتـ وـ وـاضـعـوـهـاـ وـ مـخـتـرـعـوـهـاـ. بـلـ إـنـ هـنـاكـ مـنـ السـلـبـ مـاـ يـتـمـ وـضـعـهـ فيـ هـذـهـ مـحـركـاتـ لأـهـدـافـ مـرـسـومـةـ وـ مـطـلـوـبـةـ مـنـ قـبـلـ بـعـضـ هـؤـلـاءـ الـواـضـعـينـ. الـجـديـرـ بـالـذـكـرـ أـنـ أـيـ إـخـتـيـارـ بـرـزـ لـلـوـجـودـ مـنـ قـبـلـ الـبـشـرـ هـوـ فيـ الـغالـبـ لـخـدـمـةـ الـبـشـرـيـةـ إـيجـابـاًـ وـ لـكـنـ لـسـخـرـيـةـ الـقـدـرـ أـنـ بـعـضـهـاـ يـسـتـخدـمـ سـلـبـاًـ أـيـضاًـ وـ هـنـاـ تـكـمـنـ الـخـطـوـرـةـ. فـالـمـسـدـسـ يـسـتـخدـمـ فيـ الدـفـاعـ عـنـ النـفـسـ وـ هـذـاـ حـقـ، بـيـنـماـ يـسـتـخدـمـ أـيـضاًـ لـلـقـتـلـ مـنـ دـوـنـ وـجـهـ حـقـ. وـ إـلـخـتـيـارـاتـ الـأـلـكـتروـنـيـةـ بـجـمـلـهـاـ تـسـتـخدـمـ لـتـطـوـيرـ الـثـقـافـةـ وـ الـإـطـلـاعـ عـلـىـ مـاـ هـوـ مـوـجـودـ فيـ

هذا الكون، ولكنها تُستخدم أيضًا في اللهو و ضياع الوقت و التأثير السلبي على بنية الإنسان المادي و المعنوي. هنا يأتي دور التربية الحسنة التي تستند إلى الوعي بمخاطر هذه التكنولوجيا و الوقوف في وجه الجانب السلبي منها و هنا يأتي دور التوعية التي ليس فقط على الآباء و الأمهات القيام بها إتجاه أولادهم، بل أيضًا على الحزب و السلطة المجتمعية القيام بها لدرء مخاطرها و سلبياتها على الفرد. إن ما تفعله التكنولوجيا الأكترونية المتوفرة بين أيدي أفراد المجتمع هو أنها تُخاطب و تُهاجم الفكر و السلوك فيهم أولاً. كذلك فإن هذا الهجوم شامل، أي يستهدف كافة نواحي حياة الفرد و المجتمع دون ضابط. فقضية ضبط ما يتم نشره من قبل هذه التكنولوجيا و القائمين عليه، ليست خاضعة لرقابة و ليست مهتمة بقضايا التربية المجتمعية. فهي لا تريد أن ترتبط بأية فكرة معينة أو أفكار محددة و لا تريد أن تُبدي رأياً خاصاً حول القضايا و المسائل التي تنشرها. هنا يكمن الفوضى التي تتعكس آثاره على الفكر أولاً و على السلوك ثانياً. ثم أن هناك مسألة نفسية خطيرة موجودة لدى كل إنسان فرد و هو أن ما تنشره التكنولوجيا لا يمكن أن يكون سلبياً، فترى الفرد الإنسان يسير وراء كل فكرة و كل سلوك تتجه هذه التكنولوجيا لأنه لا يراها مخطئة.

لذلك على الحزب و النخبة التربوية في المجتمع و السلطة، إبراز الخطأ من الصواب و تقديميه للفرد و خصوصاً للصغار و للشباب الياافع. يشتراك في هذه العملية الآباء و الأمهات و أولي الأمر من المختصين في علم الاجتماع و علم النفس و المثقفين و المعلمين في

المدارس و مراكز الإعلام لدى الحزب و السلطة المجتمعية. فإذا قام كل هؤلاء بدورهم في التوعية و التربية الحسنة، فسوف يكون الفرد و المجتمع في مأمن من مخاطر هذه التكنولوجيا التي هي ضرورية لحياة البشر ولكن لها أيضاً جانب تؤثّر تأثيراً سلبياً على حياة البشر و علينا جميعاً تبيان و تلافي ذلك. إن سلامة الفرد إذاً تكمن أولاً في أن يمتلك فكرًا صحيحاً و عقلاً نيراً و سلوكاً قويمًا و من هذه الصفات وجودها لدى الفرد أيضاً يأتي الأمان و الأمان له و للمجتمع. تمكّنا التكنولوجيا من كشف ما هو أفضل لحياة البشر من خلال جانبها الإيجابي المتمثل في تقديم و تسهيل الخدمات المختلفة، كما تمكّنا من الإطلاع الدائم المستمر على ما يوجد من حولنا من كائنات و حوادث. بل تساعدنا التكنولوجيا في تحقيق إنجازات مستقبلية تهم البشرية و لهذا على الفرد أن يتوجه إلى هذه الجوانب من التكنولوجيا و يجعلها هدفاً له في الحياة العملية. ذلك ليس فقط لإستيعابها و الإلمام بها و إستخدامها، بل أيضاً لإمتلاك قدرة التحكم بها و تطويرها بحسب الحاجة. بهذا نحن مطالبون أن لا نكون فقط مستخدمون للتكنولوجيا، بل أن نكون في مصاف الذين يخترعونها و يُدعون في تطويرها بإستمرار. نستطيع أن نوجّه الفرد في مجتمعنا للسير بهذا الإتجاه في مسألة استخدام التكنولوجيا و الإستفادة منها، لذلك فإن إيجاد مراكز علمية صغيرة كانت أم كبيرة لعمل الفرد المناسب فيها على التكنولوجيا و ما يتعلق بها، واجب مركزي للحزب و السلطة المجتمعية. ذلك لأن هذا يدخل في إطار الإهتمام الجدي و العملي بطبقات الفرد و توظيفها، حيث

كلما كان هناك إهتمام بالفرد و توجيهه، كلما كان الأمن القومي والمجتمعي محفوظاً أيضاً. ينطبق هذا المبدأ على كل المجالات العلمية والإجتماعية التي تُفيد الفرد و تجعله مُفيداً في مجتمعه. هكذا تكون التكنولوجيا ذات حَدِّين بحسب الإرادات و الحاجات، حَدٌّ يؤدي إلى تقدم و رفاهية و تنفيذ الفرد و حَدٌ آخر يؤدي إلى عكس ذلك. كما لا يخفى أن التثقيف يعني الإستقامة و غنى المدارك و المعارف و تنظيمها و معرفة كيفية تفعيلها في الحياة. إن الجانب الإيجابي الأهم لهذه التكنولوجيا الألكترونية يكمن في أنها إستطاعت تقريب الأجزاء الـكُردية المجتمعية منها و السياسية إلى درجة كبيرة و إستطاعت أن توصل القضية و الحالة الـكُردية السياسية إلى العالم بشكل أسرع و تُعرّف العالم بها أكثر و بشكل أدق. بناءً على هذا تستطيع القيادة المجتمعية الإستفادة من التكنولوجيا الألكترونية في إنجاز أي شيء يخدم المجتمع و ذلك عبر إدخال هذه التكنولوجيا في وضع المسارات السياسية المختلفة و جعلها مادة في خدمة الجوانب المعنوية. و لعل أول جانب معنوي في المجتمع عندنا هو قضية الوحدة التي تحتاجها و التي تستطيع التكنولوجيا و أدواتها المساعدة في تحقيقها مساهمة فعالة، كذلك لدينا مسألة الأمان القومي التي تستطيع التكنولوجيا مساندتها في عملية الحفاظ عليها. لذلك يستدعي هذا منا أن نُضيّف التكنولوجيا و أدواتها إلى ميدان و أدوات النضال الأخرى، لكي يتسم هذا النضال بطابعه المادي و المعنوي معًا. إن إمتلاك ناصية التكنولوجيا أمرٌ مهم و واجب للمجتمع لأنها ترقي به إلى مراحل متقدمة في الحياة، كما

و تساعده في حل مسائل متعلقة بحياته عموماً و بأمنه بشكل خاص. فعندما تكون للقوة العسكرية التي تحمي الأمن القومي و المجتمعي أسلحة متطرفة و تعمل هذه القوة على محاولة التصنيع العسكري الخاص بها، ستحسب القوى الخارجية حسابات عميقة و تصبح قوى الأعداء ضعيفة أمامها. كما أنه عندما تصبح التكنولوجيا الألكترونية قوة تساند النضال المجتمعي الحزبي و السلطوي، يصبح هذا النضال أكثر قوة و تأثيراً. و يرتبط ما تم ذكره بالوحدة و الأمن القومي من جهة أن كل هذه العوامل و الضروريات، تشترك في عملية الحفاظ على الأمن القومي و الوحدة معًا. و وجود هذه العوامل و الضروريات تؤدي إلى التقارب فيما بين أحزاب الشعب و الوطن و تحقيق وحدة فيما بينها، ذلك لأن عملية الوحدة و كذلك الأمن القومي تحتاجان إلى توفر تلك العوامل و الضروريات التي تُساهم في بنائهما.

دواعي الوددة

إن ما يدعو إلى الوحدة أمور معنوية أكثر من ما تكون مادية وأول ما يدعو إلى الوحدة هو إنشاء بنيان إجتماعي يؤدي إلى استمرار الوجود وتحقيق الآمال. فللوحدة مكانة حياتية مركزية في كل المجالات الإجتماعية، حيث بها يتم بناء حياة متعددة المسارات والصفات والسمات. كذلك بها يتم إنتاج قوى و معارف و أسس تخدم البشرية بشكل خاص و الكونية بشكل عام. كما أن الوحدة تأتي لتكون كالدواء الشافي لأمراض معنوية يعاني منها مجتمع ما، حيث أن التفرقة مثلاً - و هي بالضد من الوحدة - تعتبر إحدى الأمراض و الحالات التي تصيب جسد المجتمع، من خلال وجودها بين أفراده و مكوناته و أحزابه. هذه الحالة (التفرقة) لها عدة أسباب تختصر في ثلاثة مسائل؛ مسألة فكرية و مسألة سوسيوسايكولوجية

و مسألة وجود رباط داخلي- خارجي عدائي. فالمسألة الفكرية التي تؤدي إلى هذه الحالة فيها من العيوب ما فيها وأولها عدم القدرة على التفكير بشكل منظم و سليم و عدم وجود المعارف الكافية. أما المسألة السوسيوسايكولوجية التي تؤدي إلى هذه الحالة فمرتبطة بأهواء النفس التي تسسيطر على الفرد في المجتمع فتجعله يختار الإختصاص و الإنفراد بنفسه و لنفسه و يريد الإستحواذ على ما يتم الصراع عليه. و المسألة الثالثة التي تسبب الفرقة تمثل في وجود رباط داخلي- خارجي عدائي يكون فيه الداخل من المجتمع و الخارج من أعدائه، حيث يعمل هذا الرباط من أجل أن تكون هناك تفرقة في المجتمع المستهدف. و التفرقة مثل الفساد لا توجد إلا في قمة الهرم بالنسبة للمجتمع، بالرغم من أن هذه الحالة لها وجودها في المجتمع ذاته. إلا أنها لا تبرز و لا تكون ذات تأثير كبير إلا عندما تتوارد في من يمثلون القمة في المجتمع و إن من يمثلون هذه القمة هم الذين يتلذبون زمام إدارة المجتمع و وضع كيفيات هذه الإدارة. من الأمثلة التي تجعلنا نرى حالة التفرقة في المجتمع هي وجود النزاعات و الصراعات المختلفة المنشآ، بدءً من الصراع على إمتلاك جزء صغير من الممتلكات وصولاً إلى الصراع على إمتلاك المالك و السلطات. ففي الأولى (النزاعات و الصراعات المختلفة في المجتمع و التي تحدث من أجل إمتلاك ممتلكات معينة محدودة) هناك تفرقة تظهر فيما بين الأفراد و الجماعات. أما في الثانية (الصراع على إمتلاك المالك و السلطات) فتظهر داخل الأحزاب و السلطات و خارجها. أي داخل الحزب الواحد (داخلياً) و خارجاً أي

فيما بين الأحزاب و السلطات التي تمثل المجتمع. لهذا فإن اليقظة من التفرقة مطلوبة في كل زمان و العمل على علاجها واجب. إن العلاج الأول للقضاء على التفرقة هو الإمام بمعانى الوحدة وإن شرها بمعزل عن الطاعة الحزبية بين أفراد المجتمع. مثل هذا العلاج هناك أيضاً التربية الإجتماعية القومية التي تستند إلى العلوم الإنسانية بشكل خاص و العلم بشكل عام. ذلك لكي يتخلص الفرد من آفة تسمى الإنصياع للحزب و رؤية الحزب و قادته غير مُخطئين حتى لو أظهر العلم ذاته و العالم أجمعين أخطائهم. إن القناعة التي تتبلور لدى الفرد بأن الحزب و قادته معصومون عن الخطأ يجعل التفرقة حالة قائمة في المجتمع. كما أن مثل هذه القناعة أساسها نفسي ذاتي لا تستند إلى المعرفة و العلم، بل تستند إلى النفس و هواها بكل إختصار. كما أن العلاج الأول و الأخير للتفرقة يكمن في إحقاق الحق بحسب القوانين الإلهية و ليس بحسب القوانين البشرية. فالقوانين البشرية أحياناً تُحقق الباطل و تُبطل الحق كيـفـما شـاءـت و متى ما شـاءـت، لأنـها تـقـاس بـحسب الأـهـواء النـفـسـية و بـحسب المـصالـح المـطـلـوـبة. أما القوانين الإلهية فهي ثابتة و واضحة و مبنية على الأسس الروحية الجامدة التي تسمو بالإنسان و تحفظه من المصائب و الآفات دائماً. كذلك هناك تبعات و تداعيات خطيرة للتفرقة على المجتمع، حيث لا تقف عند حدود الأحزاب و تتوارد بينهم فقط، بل أيضاً تمس المجتمع من نواحي عديدة و تُصيبه ببالغ الأذى. يفسر لنا هذا دموع الفرد الذي يُطالب الجميع بالوحدة و يظهر لنا مدى التأثير البليغ السلبي

للتفرقة عليه. إن الفرد الْكُردي يُطالب بالوحدة من أعماق قلبه و وجوداته، ليس فقط لأنها مسألة مطلوبة و حسب، بل لأن التفرقة تضره و تؤذيه أشد الأذى في حياته و تجعل آماله بعيدة المنال. فإذا أصابت التفرقة مجتمعاً ما بهذه الكيفية، تقطعت أوصاله و تشتبّطت أعماله. لذلك يصبح خاملاً عديم الحيوية و تائهاً. هذه الكيفية من التفرقة التي تُفرق ما بين أفراد المجتمع و مجموعاته آتيةً من صراعات و إنشقاقات الأحزاب و أيضاً آتيةً من البعد الاجتماعي الحاصل فيما بينها. إن البعد الاجتماعي الحاصل فيما بين الأحزاب تتعكس آثاره على المجتمع، فنرى هذا البعد يحصل بين مجموعات المجتمع فتجعله في حالة الفرقـة و التشتـت. يضاف إلى ذلك أن التفرقة عندما تدخل جسد المجتمع تجعل مجموعة منه على الأقل ذو معرفة ضحلة و أكثر تعصباً لمنهجه واحد في الحياة و هو المنهج الذي يُقرّه حزب معين واحد تختاره هذه المجموعة من المجتمع. كما أن تعدد الأفكار - و هي ظاهرة إيجابية ضرورية - يصبح في المجتمع المصاـب بالتفرقـة أساساً لهذه التفرقة و حاضنة لها. وهنا حـبـذا لو أن الأحزاب أقرـتـ بأنـه يجبـ أنـ لا يكونـ تعدد الأفـكارـ سـبـباًـ في حدوثـ التـفـرقـةـ،ـ لاـ فيـ دـاخـلـهاـ وـ لاـ فيـ المـجـتمـعـ.ـ فـتـعـدـ الأـفـكارـ دـاخـلـ الحـزـبـ الـواـحـدـ نـفـسـهـ ثـرـاءـ مـنـهـجـهـ وـ قـوـةـ لـحـجـتـهـ وـ دـافـعـ مـسـيرـتـهـ نحوـ أـهـادـافـهـ.ـ هـكـذـاـ يـكـونـ تـعـدـ الأـفـكارـ إـيجـابـياًـ دـاخـلـ أيـ حـزـبـ،ـ لـكـنـنـاـ رـأـيـنـاـ وـ نـرـىـ أـنـ هـذـهـ التـعـدـيـةـ الـفـكـرـيـةـ قـدـ تحـولـتـ إـلـىـ سـبـبـ لـوـجـودـ التـفـرقـةـ وـ مـاـلـاتـهـ،ـ إـنـعـكـسـتـ هـذـهـ الـحـالـةـ عـلـىـ الـمـجـتمـعـ وـ أـفـرـادـهـ وـ رـأـيـنـاـ وـ نـرـىـ أـنـ مـنـاقـشـةـ فـرـديـنـ لـاـ يـلـكـانـ

نفس الأفكار مثلاً قد ينتهي بها الأمر إلى التقاتل والتخاّصم. كما نرى لدى الأحزاب أن منهجاً فكريأً ما قد يكون السبب في حدوث فرقة بين أفراد الحزب الواحد، لينقسم هذا الحزب بحسبها إلى قسمين أو أكثر. علينا أن ندرك أن ما يستدعي وجود أحزاب متعددة ليست الأفكار المتعددة، بل مدارس حياتية مختلفة يكون الفكر فيها جميعها حاضراً وبشكله ومضمونه العلميين، كما يكون الفكر جاماً لها (لهذه المدارس) جميعها. فالتفكير يدعوا إلى الوحدة في هذا الكون إذا كان سليم المنشأ وسلامة المنشا بالنسبة للفكر تأتي من سلامة المعرفة التاريخية ومن الحق الذي يُطابق العلم أو الحق الذي يُطابقه العلم. ثم أن المفاهيم الخاطئة عن ما حولنا من الأمور الحياتية المختلفة السياسية منها وغير ذلك، عامل آخر لوجود التفرقة. لعلنا نستطيع ضرب مثال النقد في مسألة المفهوم الخاطئ، حيث عندما يصبح النقد لدينا في محل ومستوى العداء نكون قد فهمنا مفهوم النقد بشكل خاطئ. وهذا المفهوم الخاطئ حول النقد منتشر مثل النار في الهشيم في مجتمعنا، حيث عندما ينتقد فرد ما نهجاً معيناً، يتهم مباشرةً دون تفكير بأنه مُعادياً لهذا النهج، بل يُصدر الحكم عليه أيضاً لأنه صاحب هذا العداء لهذا النهج. إن عدم فهم عملية النقد يُحدث فرقة بين الأفراد والجماعات في المجتمع، لذلك على الجميع بيان أي مفهوم يتم فهمه بشكل ومضمون خاطئين، درءاً لخطر التفرقة. ثم أن الأسلوب النقدي والطريقة التي تبني عليها النقد، هي التي تكشف سلبيّة النقد أو إيجابيته، بنائيته أم هدميّته، حيث إذا عُرفَ بأن النقد

بناء لا داعي أن يُفهم على أنه عداء. فالعملية النقدية التي تتبنّى و ت يريد إحقاق الحق و تبيانه و تتبنّى العلم و منهجه، عملية نقديّة واجبة كما هي موجبة. ولكن المفاهيم الخاطئة تأتي من سبب نفسي، بالإضافة إلى سبب آخر وهو قلة المعارف إن لم نقل إلّا إذا هُدّبت هذه النفس بالمعارف والمسالك الحسنة و هذه عملية ليست بسهلة، في مجتمع فيه الفرد لا يترك ما يؤمن به و يقتنع به بسهولة. بل هناك تشتبّث لفرد بما يقتنع و يؤمن به حتى ولو أتته رسالات السماء تُخبره بأنه على خطأ. لذلك نرى بأن الديانات كلها لم تستطع تغيير هذه النفس بالشكل و المضمون المطلوبين. فما بالننا و الفرد في أيامنا هذه يبتعد عن الدين إن لم نقل يتركه. أي أن اليوم و غالباً ستكون النفس أكثر تمسّكاً و تشتبّثاً بمفاهيم تراها مناسبة لها، لا كما تراها الأديان و الأسس الإلهية و حتى العلمية. لهذا نحن سنكون أمام مفاهيم خاطئة كثيرة، ترى محلها في بنيان المجتمع، ولكن نستطيع على الأقل تبيان هذه المفاهيم الخاطئة علمياً و سياسياً و إجتماعياً، لكي نتمكن من تقليل آثارها السلبية الكثيرة على المجتمع و من هذه الآثار السلبية التفرقة. هذه الفرقـة خطيرة جداً ليس فقط لأنها تُضر الحياة الحزبية، بل خطورها يمكن في أنها تُفرق بين الأب و الأم و أبنائهما. أي أن التفرقة تهدّد المجتمع من خلال تهديدها للأسرة و بنianها. هكذا هناك في الدين ما تم فهمه بشكل و مضمون خاطئين، مثلما في السياسة و علم الاجتماع، لا مجال لذكرها في هذه

السطور.

كما أنه إذا بحثنا في أسباب أخرى للإنقسامات في الحركة الگردية، سنرى حضوراً قوياً للتفرقة من حيث هي آفة سياسية إجتماعية، أصبت بها هذه الحركة منذ نشأتها. هذه الإنقسامات التي شبهناها بالباراميسومية، من جهة أنها تنقسم ثم ينقسم المُقسّم فيها و هكذا إلى يومنا هذا. فعندما يحصل إنقسام في حزب ما، نرى ظهور المبررات التي هي مثل: عدم الانسجام الفكري و الإختلاف الفكري و كذلك الخلاف حول آليات النضال و الإختلاف في مسائل تخص التنظيم و الأهداف و صيغها. هل هذه مبررات للإنقسام؟ على العكس، إن هذه الإختلافات من المفترض أن تكون مصادر قوة للحزب و يجعله متancock البنيان أكثر. من المفترض أن يكون الحزب صاحب كل هذه الأفكار و المنهاج مُوحداً في داخله لِغناه من الناحية الفكرية و التنظيمية و يكون قادراً على ليس فقط منع الإنقسامات، بل أيضاً أن يكون قادراً على إنشاء قواعد الوحدة بينه و بين الأحزاب الأخرى. هذا نظراً إلى أنه يتطلب كماً كثيراً و كثيراً من الأفكار المختلفة بالإضافة إلى تجربته النضالية العملية. كذلك مثلاً ما تتعكس آثار التفرقة التي تنشأ في قيادة المجتمع على المجتمع سلباً، أيضاً تتعكس آثار الإنقسامات الحزبية التي تؤدي إلى إنشاء أحزاب (أقسام) أخرى على المجتمع سلباً. إن الإنقسام حالة سلبية لأنها تؤدي إلى الضعف و لأنها تفقد القدرة على تحقيق الأهداف القومية. هكذا تكون للإنقسامات الدور الهدام لكي تصبح الوحدة مجرد حلم، فالإنقسامات جروح في جسد

الشعب و الوطن تُدمي القلب فيهما و تُؤدي وجданهما. و أسباب هذه الإنقسامات التي ذكرناها قد يضاف إليها سبب آخر خطير إلى درجة أنه يشل قدرة المجتمع و أحزابه و هو زرع بذور العداء دائمًا و القيام بالتصفيات الجسدية السياسية منها و الإجتماعية و الثقافية و تغيير المبادئ الأخلاقية لدى المجتمع بحجة التحرر و تغيير مقدسات المجتمع و نسفها. إن هذه الأفعال تُكرّس الإنقسامات و تقضي على ما هو أصيل في المجتمع، حيث الحفاظ على الأصالة في المجتمع حفاظ على أمنه و وجوده. هذه الأفعال إنما هي خدمة لأعداء الشعب و الوطن لأنها تُبقي حالة الإنقسام و هي تقف موقف الضد من المصالح الإستراتيجية للشعب و للوطن و تُبقي حالة الإنقسام بين الأحزاب و المجتمع أمراً واقعاً. و متى وجدت هذه الأعمال في مجتمع ما، يصبح مصيره في يد قوى خارجية تريد التحكّم به و السيطرة عليه أو على الأقل يصبح مصير هذا المجتمع قابعاً في نفق مظلم لا يوجد له ضوء في آخره. كما أنه وجود حالة تعدد النظم السياسية لدى الأحزاب هي الأخرى سبب جدي في حدوث و وجود الإنقسامات، ففي وقت يكون فيه الشعب و الوطن محتاجان لـإستقلالهما، نرى جملة من النظم السياسية الأخرى تهدف إلى غير ذلك و تعدد لتحدث بذلك إنقسامات سياسية لها أثراً سلبياً على الشعب و الوطن. إن وجود نظم سياسية متعددة لشعب واحد دليل على أن وضعوها و منفذوها لا يأخذون مطالب الشعب بعين الاعتبار و لا يدركون أن أي نظام سياسي يجب أن يكون مناسباً لطبيعة الشعب و موافقاً لأهدافه. هذا النظام

السياسي يجب أن لا يكون مُستورداً من الخارج، فإختيار أي نظام سياسي يُبنى على توافقه مع طبيعة الشعب وأهدافه، مثلما وضع و إختراع أي نظام سياسي آخر يجب أن يكون في هذا الإطار، لكي لا يكون فيه ضرر على الشعب والوطن من جهة الحفاظ على أصالتهما و خصوصياتهما. يُراد على الأقل أن تكون النظم السياسية لأحزاب الشعب متقاربة المنهاج لكي تكون للوحدة فيما بينها طريق في المستقبل القريب أو البعيد. فهذه الأحزاب تتبع شعب واحد و تقود شعراً واحداً. في مسألة النظم السياسية لدى الأحزاب إذاً نحتاج إلى دراسة هامة هي دراسة المجتمع، إذ بدون هذه الدراسة لا يمكن تطبيق نظام سياسي آخر موضوع بحسب دراسات خارجية. يشترك في القيام بهذه الدراسة علماء إجتماع و سياسيون و متقدون قادرون، فمثل هذه الدراسة تهدينا إلى كشف النظام السياسي المناسب لإدارة المجتمع و إيصاله إلى أهدافه. هذا بعكس الإنكفاء بنظام سياسي معين و موضوع سلفاً و فرضه على المجتمع. إن فرض أي نظام سياسي على المجتمع لا يوافق بنيانه و طبيعته و خصوصياته، ليس فقط لن يكون في صالحه، بل أيضاً سيؤدي إلى عواقب سلبية كثيرة أولها حدوث الإنقسامات. حيث ستحدث هذه الإنقسامات بنتيجة الإصطدام مع الواقع المجتمعي و الخاصة المجتمعية. إذاً تحدث إختلاف هذه النظم إنقسامات في الحركة السياسية لتعكس آثارها و نتائجها سلباً على المجتمع، إلى جانب ذلك هناك أيضاً قضية التربية و التعليم و التي تُنتج التقسيم إذا لم تكونا بحسب طبيعة المجتمع و منه و إليه. هذه القضية تبدأ من

داخل الحزب و السلطة لتنتقل إلى المجتمع و أفراده، فإذا كان لكل حزب و سلطة طريقة خاصة بها في التربية و التعليم مختلفة عن الأخرى، فسنكون أمام عدة طرق و أساليب لهذه القضية، لن تكون كلها في خدمة المجتمع و أفراده. هذا في حد ذاته إنقسام يتم حدوثه في صميم مسألة مهمة للمجتمع ألا و هي التربية و التعليم. فالمجتمع يحتاج في هذه المسألة إلى التوحيد ولكن هذا التوحيد لن يكون إلا بإتباع نظام تربوي و تعليمي قائما على أساس قومية و إنسانية و علمية، ذلك لأن المبادئ القومية خاصة بالمجتمع و منه و إليه و المبادئ الإنسانية تُعبّر عن هذا المجتمع كونه جزء من المجتمع البشري ككل و العلم يُساهم في إرتقائه. كما أن مسألة التربية و التعليم تأتي من أدبيات الحزب و قادته في حالة اللادولة و من السلطة عندما يكون هناك كيان معين و دولة، لتجد لها مكانها بين أفراد الحزب و السلطة و من خلالهما بين كافة أفراد المجتمع. فإذا كانت هذه المسألة (التربية و التعليم) مُعتمدة على آراء و أفكار غير مُستقلة من أصل المجتمع و العلم، سيكون لها الدور السلبي كنتيجة إجتماعية و يعمل هذا الدور السلبي على إحداث الإنقسامات و غيرها من الآفات الإجتماعية، مثل إعتماد الخطأ على أنه صواب. ففي هذه المسألة عقدة كبيرة و معقدة لا يمكن فكها بسهولة، عندما يرى الفرد آراء و أفكار حزبه معصومة عن الخطأ و قادته معصومون عن الخطأ، عندها يتم زرع بذرة ضارة بالمجتمع، إذ لا يمكن أن يكون الإنسان كاملاً في علمه و معرفته. والأكثر سلبية من هذا هو أن يتربى أجيال على أفكار خاطئة

يثبت العلم و قوانينه خطأها، هكذا تربية و تعليم يجعل من الفرد متعصباً، قاسيّاً، غاضبًا و عدائيّاً و هذه الصفات هي عكس صفات الحِلْم و الرَّحْمَة و التَّالِف و سُعَة الْأَفْقَ. فكلما كان الفرد حليماً كلما كان خَلوقاً طيئاً و كلما كان رحيمًا كان قريباً إلى قلب المجتمع و كلما كان ذو أُلْفَة كان حَسَنَ الْمَعْشَر و كلما كان ذو أُفْقَ واسع كان عارفاً حقيقياً و متفقاً حقيقياً و كان العلم و المعرفة في تكوينه الشخصي و العقلي. إن الصفات المذكورة الأخيرة هي التي يجب أن تترَكز في بنية الفرد النفسية و العملية، ذلك لأنها موافقة لخصوصيات و طبيعة المجتمع الذي ينتمي إليه. إن ما هو مطلوب في هذه العملية التربوية التعليمية هو تنظيم هذه الصفات و جعل الفرد يتحلّى بها في الحياة العملية. كما أن هذا يتم بحسب نتاج فكري يعتمد التربية القومية و الإنسانية بشكلها و مضمونها المواقفين للعلم و تجاربه، كما توصلنا أيضاً إلى وحدة فكرية في قضايا عديدة تهم الوحدة الشاملة سياسياً و إجتماعياً و هذه أيضاً إحدى دواعي الوحدة. إذاً ستكون هناك إنقسامات في المجتمع إذا كانت هناك عدة مناهج تربوية تعليمية تظهر ما بين الأفراد و يُحبذ أن يكون هناك منهاج تربوي تعليمي موحد، ولكنه غني بمعلوماته و أفكاره و منظم في أساليبه و طرقه العلمية. فالكون المَرْئَى لنا واحد ولكنه يتَّأْلَف من ما لا يُحْصَى من الموجودات. ثم أن من المعلوم أن لكل حزب طرقة و أساليبه في إعداد الفرد و هنا نُصْبِح أمام عدة طرق وأساليب تربوية تعليمية، ذلك لأن مسألة التربية و التعليم لدى هذا الحزب تختلف عن ما لدى الأحزاب الأخرى و الأحزاب كلهم

يمثلون نفس المجتمع. هنا يكمن الإنقسام الذي يأتي عبر مسألة التربية والتعليم و هكذا يكون. لهذا حبّذا لو حرصت الأحزاب على أن تكون هذه المسألة موحدة لأنها تمّس مجتمع واحد. قد يقال أن من حق أي حزب أن يختار التربية والتعليم بحسب رؤيّاه في الحياة وهذا يعني أننا أمام تزييق المجتمع، ذلك لأن مسألة التربية والتعليم تكون وفقاً لخصائص المجتمع وأصالته والمبادئ المجتمعية الإنسانية التي تكونت له عبر تاريخ وجوده. فإذا تم تلavi كل هذه المبادئ المجتمعية الأصلية وأوقي بتربية أخرى بحسب رؤي هذا الحزب أو ذاك ليisser بها المجتمع، سنكون أمام مجتمع آخر ليس له بنية تاريخية والمجتمع الذي لا يملك بنية تاريخية لا يملك الأصالة. هذا أكبر وأخطر إنقسام يحدث لمجتمع ما والمجتمع الگردي مهدد به. لذلك من الأفضل أن تكون التربية والتعليم لدى الأحزاب الگردية موحدة ولو إلى حدّ ما لكي لا يحدث هذا الإنقسام ولكي لا تموت الأصالة. ثم أن التخلّف عن ركب الحضارة والتطور أيضاً يدعونا إلى الوحدة، فالمجتمع الگردي الذي يعاني من آثار الإحتلال منذ عشرات السنين، قد تخلّف عن الركب الحضاري مئات السنين. ذلك لأن الإحتلال حرّمه من إمتلاك الأسس التي تؤدي إلى التطور والتقدير، كما لم يجعله يستقر ليبدأ مسار حياته وفق تجاربه و معارفه. هذا الإحتلال لم يكن من لدن طرف واحد، لقد كان هناك أكثر من طرف يقوم بوضعه تحت الإحتلال ومنذ مئات السنين. فإذا نظرنا إلى الخريطة التاريخية العسكرية لگرستان، سوف نراها مُقسّمة و تحت إحتلال إمبراطوريتين هما

الفارسية والرومية منذ أواسط الألف الأول قبل الميلاد، إلى أن جاء الإسلام وقضى على هاتين الإمبراطوريتين وبالقضاء عليهما تنفس الکرد الصعداء ونجى من الفناء، لأنه تخلص من إحتلالين فرضهما أعتى قوتين في العالم آنذاك. ولكن جاءت بعد ذلك أطراف أخرى لاحتل وطن الکرد ولبعقو على ظاهرة الإحتلال وإن بأشكال أخرى. لقد كان في مسألة القضاء على الإمبراطوريتين الفارسية والرومية من قبل الجيوش الإسلامية نجاة للمجتمع الکردي الذي كان مُنحصرًا في المجال الکردي ويزوب شيئاً فشيئاً مع مرور التواريχ والأزمان. إلا أنه بعد أن أصبح للکرد إماراتهم بعد الفتح الإسلامي وأثناء الحكم الإسلامي، نشأت إحتلالات أخرى لأرض الکرد نتيجة الصراعات المتعددة الرؤوس والأطراف على هذه الأرض. بقي المجتمع الکردي يعاني من إنقساماته الداخلية و التقسيم الذي فرض عليه مرة أخرى، إلى أن جاء القرن العشرين ليتم فيه تقسيمه إلى أكثر من جزء وليقع بنتيجهما تحت إحتلال أربعة دول أساسية في الشرق الأوسط كما هو معلوم. منذ أن حصل هذا والإحتلال ينال من كل أوجه الحياة للمجتمع الکردي، ليجعله وراء الركب الحضاري بأزمان وأزمان. لقد كان للإنكليز و الفرنسيين في بدايات القرن العشرين الدور الأول في تقسيم أرض الکرد و مجتمعه و لهذا فهم مدينين لهم بالحياة وبالدعم. إلا أنهما ما زالا غير دافعين لهذا الدين وغير داعمين للمجتمع الکردي كما يجب أن يكون الدعم. إن هذا الدعم المقصود يجب أن يكون في مستوى العمل الذي إرتكبوه في حق المجتمع الکردي وأرضه، أي أن يدعموا الکرد

من أجل التحرر والاستقلال وبناء دولة كُردستان. إذا كان الاحتلال وتبعاته ونتائجها هو سبب جوهري وخارجي لبقاء الـكُرُد متخلفون عن الركب الحضاري، فإن عدم وجود وحدة بين الأجزاء المنقسمة والأحزاب الـكُردية المنقسمة سبب جوهري داخلي لهذه الحالة. لذلك ولـكي لا نبقى متخلفين أكثر عن هذا الركب والمدنية، علينا بناء هذه الوحدة التي عليها أن تكون وفق برامج علمية وليس وفق تنظيرات حزبية خاصة. إن أي حزب أراد أن يـيـادـر إلى إـنشـاء هـذـه الوـحدـة، عليه إـتـبـاع البرـنـامـج العـلـمـي الـذـي يـؤـدي إـلـى هـذـه الوـحدـة أـوـلـاً وـعـدـم إـحـتكـار هـذـه المـبـادـرة في نـفـسـه فـقـط ثـانـيـاً وـعـدـم فـرـض النـظـريـات الخـاصـة بـه عـلـى مـشـرـوع الوـحدـة ثـالـثـاً. ذلك لأن مشروع الوحدة للجميع ويشترك فيه الجميع، للعمل فيه مثلما العمل في مؤسسة. فالوحدة قادرة على أن تجعل المجتمع يخطو خطوات كبيرة، ذلك لإختصار الزمن ومحاولة اللحاق بالركب الحضاري و كذلك تعويض قدر لا بأس به من ما قد فات المجتمع و خـُـرـمـ منه. إذا كانت الوحدة سبب جوهري داخلي للـحـاقـ بالـركـبـ الحـضـارـيـ، فإنـ العلمـ وـمـبـادـئـهـ هوـ السـبـبـ الجوـهـريـ الشـانـيـ الذي يحقق للمجتمع هذا الـهـدـفـ. لذلك حـبـذاـ لوـ كانـتـ كلـ المـناـهـجـ الـحـزـبيـةـ الخـاصـةـ وـالمـجـتمـعـيـةـ العـامـةـ مـوـضـوعـةـ بـحـسـبـ مـبـادـئـ الـعـلـمـ، فـعـنـدـهـاـ لـنـ يـكـونـ لـإـنـقـسـامـ مـجـالـ فيـ حـيـاتـهـماـ إـلـاـ إـذـاـ كانـ هـذـاـ إـنـقـسـامـ ضـرـورـةـ تـفـرـضـهاـ سـنـةـ الـحـيـاةـ وـقـوـانـيـنـهاـ الطـبـيعـيـةـ. كـأـنـ التـقـسيـمـ قـدـرـ الـكـُـرـدـ. فالـكـُـرـدـ مـنـذـ عـهـدـ الـإـمـپـاطـورـيـاتـ يـعـانـونـ مـنـ التـقـسيـمـ وـعـنـدـ ذـهـابـ الـإـمـپـاطـورـيـاتـ قـسـمـواـ أـنـفـسـهـمـ وـفـيـ الـعـصـرـ

الحديث قسمهم الإنكليز والفرنسيين وما زالوا منقسمين. أطول عهـد في التقسيم في التاريخ. لم يـحن الوقت كـي يـنجلي هذا التقسيم عن كـاهـل الـگـرد و في بنـيـان مجـتمـعـه لـكـي تـحلـ محلـها الوـحدـة؟ وـحدـة قـائـمة عـلـى أسـسـ الـعـلـمـ و تـجـارـبـ التـارـيخـ و خـصـوصـيـةـ المـجـتمـعـ الـکـرـديـ. هـذـهـ الخـصـوصـيـةـ التـيـ يـجـبـ أنـ يـكـونـ لـلـعـلـمـ وـ وـسـائـلـهـ الدـورـ الـأـوـلـ وـ الـأـخـيـرـ فيـ إـبـراـزـهـاـ وـ تـعـرـيـفـهـاـ. إـذـاـ فـمـنـ دـوـاعـيـ الـوـحدـةـ التـمـسـكـ بـالـعـلـمـ وـ الـمـعـرـفـةـ، مـنـ حـيـثـ أـنـهـماـ يـحـقـقـانـ بـأـسـسـهـماـ وـ بـمـبـادـئـهـماـ وـحدـةـ حـزـبـيةـ وـ مجـتمـعـيةـ، تـحـفـظـ لـلـمـجـتمـعـ دـيمـومـةـ سـلـيمـةـ وـ للـحـزـبـ المـزـيدـ مـنـ إـنـجـازـاتـ إـلـيـجاـبـيـةـ، كـماـ وـ يـتـمـ بـهـماـ قـطـعـ خـطـوـاتـ بـإـتـجـاهـ الـأـمـامـ لـلـحـاقـ بـالـرـكـبـ الـحـضـارـيـ وـ الـمـدـنـيـ الـذـيـ يـسـبـقـنـاـ بـأـجـيـالـ. بـلـ وـ أـكـثـرـ مـنـ هـذـاـ. إـنـ مـاـ يـطـلـبـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ هـذـاـ الـمـسـتـوـ هـوـ بـذـلـ أـقـصـىـ الـجـهـودـ الـفـرـديـةـ وـ الـحـزـبـيـةـ، لـمـحاـوـلـةـ التـسـابـقـ معـ الزـمـنـ وـ الـعـمـلـ عـلـىـ كـلـ مـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـجـعـلـ الـمـجـتمـعـ يـجـتـازـ مـراـحـلـ حـيـاتـهـ بـقـوـةـ أـكـبـرـ لـكـيـ يـقـرـبـ مـنـ الـذـيـنـ سـبـقـوـهـ أـكـثـرـ. يـتـمـ تـحـقـيقـ ذـلـكـ إـذـاـ إـتـجـاهـ الـفـرـدـ فيـ الـمـجـتمـعـ نـحـوـ التـفـكـيرـ الـعـلـمـيـ وـ الـإـخـرـاعـ، إـخـرـاعـ مـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـلـبـيـ الـحـاجـةـ وـ التـفـكـيرـ فيـ كـلـ مـاـ يـخـصـ وـ يـمـسـ تـقـدـمـ الـمـجـتمـعـ، دـوـنـ إـلـكـتـفـاءـ بـالـمـخـتـصـيـنـ فيـ هـذـهـ الـمـجـالـاتـ. هـنـاـ تـأـتـيـ مـسـأـلـةـ الـإـهـتـمـامـ بـالـفـرـدـ كـيـ يـكـونـ فيـ مـوـقـعـهـ وـ مـنـ مـوـقـعـهـ يـأـتـيـ بـفـائـدـةـ الـمـجـتمـعـ وـ فيـ هـذـاـ قـدـ يـحـتـاجـ الـحـزـبـ وـ تـحـتـاجـ السـلـطـةـ إـلـىـ فـرـزـ الـأـفـرـادـ وـ إـلـىـ تـعـيـنـهـمـ لـيـكـونـوـاـ فيـ هـذـاـ الـمـسـتـوـ مـنـ الـإـنـتـاجـ. وـ يـتـمـ ذـلـكـ أـيـضاـ بـعـدـ إـلـكـتـفـاءـ بـالـنـتـاجـ الـذـيـ يـكـرـرـ نـفـسـهـ بـلـ بـالـنـتـاجـ الـذـيـ يـحـمـلـ صـفـةـ الـتـجـدـيدـ وـ تـلـيـةـ الـحـاجـةـ الـمـطـلـوـبـةـ سـوـاءـ عـلـىـ

الصعيد العملي أو على الصعيد النظري وعلى مستوى العالم. لا يمكن مثلاً عدم الإشارة هنا إلى إنجاز ما يقدمه فرد گردي ما على مستوى العالم و الذي يحصل في مجالات محددة مثل الرياضة و الفن، ولكن ما يُطلب هو أكثر من هذا بكثير و ذلك للّحاق بالركب الحضاري. فالمجتمع الگردي يريد أن يكون في مصاف المجتمعات صاحبة التكنولوجيا المتقدمة و صاحبة النتاج الفكري الذي يخدمه و يخدم المجتمع الإنساني أيضاً. هكذا سيكون المجتمع الگردي قد إجتاز أشواطاً كبيرة و خطوات مؤثرة للوصول إلى الحضارة الجديدة. إذا حاول الحزب و حاولت السلطة المجتمعية الإنطلاق من موقع الشعب و من على منصاته الخاصة، سيصلان إلى الواقع الحضارة الجديدة و هما يُعبّران عن ذاتهما و شخصيتهما مرفوعي الرأس و سيبين للعالم أجمع أنهما قادران و حبيوان، لأنهما يملكان خصائص التطور مثلهم مثل كل الشعوب و السلطات الأخرى. فالمجتمع الگردي من و خلال تاريخ وجوده إستطاع أن يُعبّر عن ذاته من خلال الحفاظ على وجوده فقط، هذا الوجود الذي كان للجبال فيه دور حيوي و أساسى للإستمرار. كما إستطاع إلى حدّ ما أن يبقى مرتبطاً بالحضارة بعكس شعوب أخرى أصبحت خارج الحضارة و إنصرفت. يبقى أن يكون المجتمع الگردي قادرًا على التواصل مع الحضارة عبر الإسهام فيها و هو لن يكون في هذا المستوى ما لم يُداوي جراحه أولاً. هذه الجراح التي أصابته عبر مراحل التاريخ قديماً و حديثاً و ما زال يعاني من آلامها. إن الوحيدة لَوْصِفَةٌ شافية للكثير من هذه الجراحات إن لم تُقل كلها،

حيث أنها تبني منزلاً يأوي إليه أو يجتمع فيه الجميع و تُشخص المعضلات و تحلّها. فعندما يكون الإنقسام مقابلة الوحدة و عندما تكون الفرقة علاجها الوحدة و عندما يكون إنعدام الإتفاق يدعو إلى الوحدة، هذا يعني أن الوحدة مُشخصة لكل هذه المعضلات.

إن الإتفاق الذي هو أيضاً إحدى دواعي الوحدة، يتكمّل مع الوحدة و يؤدي إليها. لذلك كان ضمير الشعب يدعو دائماً إلى الإتفاق فيما بين أحزابه، لكي تتحقق آماله الكبري. في ذلك تتجلى صرخات الآباء والأمهات والكسبة و الفنانين و المثقفين، تنادي بوجوب الإتفاق و الإتحاد. فهل ستثال تلك الصرخات آذان صاغية؟ لم يتحقق هذا حتى الآن و نحن على اعتاب إجتياز عشرين سنة من الألفية الثالثة أيضاً. كما أنه و من أجل أن يحصل الإتفاق فيما بيننا، هناك العديد من العوامل المساعدة لذلك، فبالإضافة إلى أننا ننتمي إلى قومية واحدة و مجتمع واحد، لدينا هدف مشترك واحد و هو إستقلال الوطن و بناء دولة. تدعونا هذه الأهداف المشتركة إلى الإتفاق إلا إذا كان في هذا الأمر إنعدام الصدق. إن أي حزب لا يطالب بناء دولة گرددستان سيكون خارج الدعوة إلى الوحدة و لن يكون عاملاً مساعداً لحصول الإتفاق فيما بين الأحزاب، كما ستعكس الآثار السلبية له على المجتمع فتدميته من خلال فصل قسم منه من المجتمع الإجتماعي الكلي. لقد أشرنا فيما سبق كيف أن الأحزاب تتسبّب في حدوث الإنشقاقات داخل المجتمع، عندما تتبع طرق نضالية معتمدة على تمجيد الحزب و تفضيله على غيره و كيف أن هذه الحالة تعكس على المجتمع فتجعله هو أيضاً

مُقسّماً. فقسم يُمجّد هذا الحزب و قسم يُمجّد الحزب الآخر. عندما يكون لكل حزب جمهوره الخاص به، سنكون أمام عدة جماهير و هذا هو الإنشقاق الذي يحصل في جسد المجتمع، حيث نراه مجتمعاً واحداً مُقسّماً على عدة مجموعات و كل مجموعة تمثل جمهوراً. يحتاج إذاً إلى ما يوحّد المجتمع أيضاً و يجعله يشعر بأنه مجتمع واحد و له أحزاب متعددة ضمن الحالة السياسية الطبيعية، ولكن كل تلك الأحزاب من المجتمع و إليه و كلها تناضل من أجل هدف مشترك واحد ألا و هو بناء دولة گردستان و كُل بحسب طريقته النضالية. يحتاج أن نبين للشعب أننا شعب واحد و كل الأحزاب أبناءه، ولكن على الأبناء أن يكونوا أوفياء للشعب فيكونون موحدين في هذا النضال الذي يؤدي إلى الإستقلال و بناء الدولة. كما أن هدف تحقيق الإنتحار أيضاً يدعونا للوحدة، فبدونها لن ننتصر. إن الإنتحار بالنسبة لنا مسعي و هدف يشمل كافة مجالات الحياة نظراً لأننا خسرنا الكثير خلال مراحل وجودنا. لقد خسرنا الوطن فخسرنا المأوى و الملاذ و السلام و الأمان. الأخطر من هذا هو أننا خسرنا الكثير من بناء شخصيتنا و لأن هذا البناء لا بد أن يكون تدخلت لبناء الشخصيات الأخرى في بنائه فأصبحت شخصيتنا غير صافية المنبع، حيث إختلط بها ما إختلط. هذا الإختلاط و الإنداج يتألف من مقومات مختلفة، جعلت شخصيتنا الاجتماعية متعددة المنابع و الأسس. لذلك نرى القليل من الأفراد من مَن يتمتعون بشخصية گرديّة بحثة. الگرد في هذا يحتاجون إلى العودة إلى بناء شخصيتهم الخاصة بهم و في هذا عليهم الإنتحار على الذات الحالية

التي تكونت لديهم من خلال ثقافات عديدة ليست كلها كُردية بل وأغلبها عِدائية. أثرت هذه الثقافات في بناء الشخصية لدى الکرد فأبعدتهم أكثر عن شخصيتهم القومية الأصيلة الخاصة بهم. لذلك من المطلوب أن يتم إحياء الثقافة الکردية القومية الخاصة و يتم التركيز عليها في مناهج الحزب و السلطة، لكي تُبنى الشخصية الکردية الخاصة من جديد. لو حقق الکرد الإنتحار في هذا المجال سيكونون قد وضعوا عماداً من أعمدة البناء الإجتماعي الکردي الخاص الذي يُبرز ملامح الشخصية الخاصة. كما أن هذا العmad له الدور الكبير في مسألة الإتفاق و التوحيد، ذلك لأن إعتماد الثقافة القومية الخاصة من قبل جميع الأحزاب، سيفتح الطريق أمام وجود شخصية كُردية تسعى إلى الوحدة لأن منبعها الثقافي واحد. إذاً فالکرد يحتاجون إلى الإنتحار في أكثر من ميدان، فهم يحتاجونها لبناء وطن و لبناء شخصية تُعبّر عن ذاتها و إلى الوحدة. و الوحدة بالنسبة للکرد ليست مطلوبة فقط على مستوى الأحزاب و السياسة، بل على المستوى الإجتماعي أيضاً. في قضية الإنتحار هناك عوامل عده يجب توفيرها و منها الوحدة التي ذكرناها، ولكن هناك أيضاً عوامل أخرى تساهم في تحقيق الإنتحار و تسير جنباً إلى جنب مع عامل الوحدة و هو وجود عامل الإخلاص في النضال الحزبي و في الحياة الخاصة و العامة، لكي تكون أعمالنا في خدمة الحزب و في خدمة الأسرة و المجتمع. بل و أكثر من هذا، هو أن تكون أعمالنا في خدمة المجتمع الإنساني و هذه قمة الإخلاص. إن توفر هذا العامل لدى الفرد أو توفيره، يجعل الإنتحار ممكناً في أي ميدان، فهو عامل

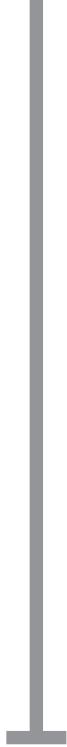
معنوي و روحي يُهذب النفس و يجعلها قادرة و أمينة. هذا العامل يجعل النفس قادرة على تولي المهام و القيام بكل ما فيه إيجاب و يجعل النفس أمينة في حفظ الأمانة أيًّاً كانت، كبرت أم صغرت. يدلنا هذا إلى أن إعداد النفس و تهذيبها و تفعيلها إيجاباً، يسأتم في تحقيق الانتصار في مجالات عديدة أولها الانتصار على الذات و ليس آخرها الانتصار لوطن. إذ هناك الانتصار في المجال الإنساني الذي يلعب فيه تهذيب النفس دوراً كبيراً. فالإخلاص الذي هو عامل روحي إيجابي، يُهذب النفس و يُعدّها إيجاباً، لكي تكون صالحة و منتجة و ناجها صالح. كما أن الإخلاص يُهيئ النفس كي تكون راضية بالإيجاب و نابذة للسلب، فهي بهذا ترضى بأن تكون الوحيدة حالة قائمة و واجبة الوجود كلما إستوجب ذلك. بالإضافة إلى أنها تؤمن سلاحاً فعالاً للانتصار في أي مسعى حقوقى و إيجابي. هناك أيضاً عامل القوة، فمن أجل الانتصار تحتاج إلى وجود قوة مادية. والمادة لا تعني المال و السلاح فقط، بل تعني أيضاً وسائل القوة المادية المتطرفة الموجودة في هذا العالم و علينا إمتلاكها. ليس هذا فحسب، بل علينا أن نكون قادرين على إمتلاك العلم الذي يوجد و يَتَكَرُّر و يخترع وسائل و آلات هذه القوة. علينا أن نملك الإرادة في الحصول على القوة العسكرية و التكنولوجية الموجودة، كما علينا الحصول على القوى العلمية التي تخترع هاتين القوتين، أي أن نصبح نحن أيضاً من المخترعين لهذه القوة. يستطيع ذلك الحزب و السلطة و ليس هذا فحسب، بل علينا التوجه نحو الإختراع و الإبتكار في كافة المجالات، ميكانيكية كانت أم الكترونية أو غيرها.

لأن الإبتكارات تؤمن القوة الالزمة للإنصار في شتى مجالات الحياة. فالاحسان الذي خلقه الله لأجل أن ننتصر به في مسألة قطع المسافات، فعلت السيارة نفس الفعل وهي من إختراع الإنسان. لقد دلّنا الله في هذا المثال على أن قطع المسافات لا بد أن يكون بواسطة و إختراع و سلطان، مثلما دلّنا الله على سبر أغوار الكون وكشفه بالواسطة و الإبتكار و السلطان. إذاً نحتاج إلى الإكتشافات في مجالات كثيرة لكي ننتصر في مساعدينا و الإكتشافات تأتي بالفکر و العلم. إن عامل التفكير هو العامل الأول الذي به يأتي الإنصار على ما يجب الإنصار فيه و عليه، فهو بمثابة المفتاح للقفل. كما لا يأتي الإنصار من خلال مشاريع مبنية على المصالح الشخصية منها و الحزبية و السلطوية. يأتي الإنصار وفق مشاريع تحمل في طياتها و بنيوياتها مبادئ روحية و قوة مادية قادرة على إنجاح تلك المشاريع. فمشروع الوحدة هي القوة الروحية التي تحتاج إلى قوة مادية أيضاً و تؤدي إلى إمتلاك القوة المادية أو هكذا يجب أن تكون. هكذا ترتبط الوحدة بالإنصار لتحقيقه للشعب و تُشفي جراحاته. إن الأعمال الوحدوية التي جرت عبر تاريخ الإنسان و في أكثر من مكان على هذه الأرض، أدت إلى إنجازات و إنتصارات كثيرة شملت كافة مفاسيل الحياة. ففي الجانب السياسي أدت إلى السلام والأمان و في الجانب الاقتصادي أدت إلى الرخاء و الإزدهار و في الجانب العلمي أدت إلى المزيد من التطور. كل هذه مكاسب للمجتمعات التي تنعم بالوحدة و هي مجتمعات منتصرة في الحياة و لذلك فهي مجتمعات تسير في مقدمة الحضارة الإنسانية. إذاً نؤكد على

الوحدة والإنتصار في هذا المسعى، لكي تكون من المجتمعات التي تسير في مقدمة الحضارة الإنسانية.

لقد كان جسد المجتمع الگردي يسير ببطئ شديد و مصاب بالوهن والضعف حتى ما قبل التغييرات التي حدثت في بداية التسعينات من القرن العشرين، ولكن مع بدء تلك التغييرات التي كانت و ما زالت عالمية المنشأ و إقليمية التأثير، تحرك الجزء الجنوبي من الجسد المجتمعي الگردي لأن هذه التغييرات كانت و ما زالت في صالحه. هذا التحرك بث الأمل في أن يأتي يوم تحرّك فيه الأجزاء الثلاثة الأخرى من الجسد المجتمعي الگردي، للقيام بدوره في هذه الحياة و هو ينعم بحريته و إستقلاله على أرضه و في دولته الخاصة به. هذه التغييرات العالمية المنشأ و التي تأثر إقليمياً، تستمر في تحريك الجسد المجتمعي الگردي ولكنه مصاب بداء الفرقة التي لا يشفيها إلا الوحدة. وحدة تشمل حياته الحزبية و المجتمعية و تهدف إلى تحقيق هدف إستراتيجي واحد ألا و هو بناء الدولة. لقد كان هذا التحرك الذي حدث في الجنوب الگردستاني إنتصاراً تحقق للمجتمع الگردي في هذا الظرف من الزمان و ستستمر وتيرة هذا التحرك إذا بقيت هذه التغييرات مستمرة و مطلوبة. كما أن ما حدث في الجزء الغربي من كردستان بعد أحداث عام ٢٠١١ يدخل ضمن هذا الإطار الذي نتحدث عنه، حيث أدت هذه التغييرات إلى حركة في الجسد المجتمعي الگردي هناك تمخضت عنها بروز للوجود الگردي بصيغ أخرى أكثر تقدماً من ما كانت عليه سابقاً. إن ما أدى إلى ذلك هي تلك التغييرات العالمية المنشأ و التي

تأثير إقليمياً. ولكن هناك الفرقة أيضاً في هذا الجزء الغربي من كُردستان تمنع حصول الكثير من الإنجازات الأخرى، كما أن هناك عدم الصدق في المسارات السياسية الگردية منها و العالمية. يُأشِّر هذا إلى أن المسألة هناك (في الجزء الغربي من كُردستان) لن تؤدي إلى بروز الكيان الگردي القومي المستقل المطلوب، حيث بروز هذا الكيان دليل على الانتصار.



مِبَادِئُ الْوَحْدَةِ الدَّاخِلِيَّةِ

ما يهم المجتمع الگردي بالدرجة الأولى هي وحدة داخلية تجمع أحزابه و تنهي حالة الإنقسام لُفظي إلى الإنتصار، ولكن لهذه الوحدة مبادئ أولية إن لم تتوفر لدى الأحزاب لن تتحقق الوحدة بالشكل و المضمون المطلوبين، فهذه المبادئ هي بمثابة الأعمدة للبناء الكبير.

أول هذه المبادئ هي الرؤية. أو الرؤى التي ترتكز على مشاهدة الجوانب الأولية المختلفة من شكل النضال الذي تخوضه الأحزاب. إن معرفة الشكل يدل على المضمون في مسائل محددة ضمن عملية المعرفة و الرؤية التي تتأتّي من الشكل لا يمكن الإعتماد عليها إلا إذا كانت تُعبّر عن مضمون إيجابية. أما المضمون - إيجابية كانت أم سلبية - فلن تظهر من خلال الرؤية فقط، وهذه العملية ترتبط

و يجب أن ترتبط بعمليات فكرية تُحلل ما هو نصب العين. إن الرؤية الصحيحة تتسم بمحلاحة شكل و أساليب الحركة النضالية بدقة معتمدة على العلم و المعلومات الدقيقة و على حركة و تصرف ما يُرى. كما أن الحركة و التصرف حالتان شكليتان مُثاراتتان من الداخل و الرؤية الصحيحة لا تتجاهل هاتين الحالتين. حيث أنه في أغلب الأحيان السياسية يتقدم الشكل مختلفاً عن المضمون و الرؤية هنا عليها أن تكون غير مُنجرفة و حذرة. ولكن هل تبقى الرؤية ضمن هذا النطاق الحذر؟ إذا بقيت هكذا فلن تكون هناك عملية مُنجزة و إذا بقيت هكذا لن تتفاعل مع الآخرين و لذلك لن تستطيع القيام بالتقارب معهم. إذاً تجتمع المتضادات في الرؤية و الرؤى ولكن من أجل إنجاز عملية ما (الوحدة مثلاً) علينا اختيار ما يوصلنا إليها بجرأة، بعد تفكير جريئ و إقدام على الإنجاز بشكل جريئ أيضاً. من صفات الرؤية أنها تُقابل بعضها بعضاً و من المقابلة هذه يظهر التضاد أو التوافق أو الإثنين معاً، حيث تُخفى واحدة و تظهر الأخرى بحسب المصالح. ففي غالب مقابلات الرؤية السياسية تُخفى التضاد و يظهر التوافق لمراamas مختلفa. أما المطلوب فهو أن لا يكون هناك ما يُخفى مقابل التوافق و في حالة التوافق، فإن حصل هذا - أي إخفاء الجانب المضاد و إظهار التوافق - لن يكون في التقارب خيراً و لا نتيجة إيجابية، بل سيكون هناك هدر لوقت و الطاقات و سيكون هناك بُعداً عن الأهداف مهما كانت. هذه هي النوايا التي تصدر على شكل رؤية تكون في الغالب قائمة على الخداع و ما تُضمره النفس. فالصدق في الرؤية

تجعلها مُؤثرة ولكنها إذا إستُغِلتْ تُصبح مُدمّرة، أي إذا إستُغِلتْ سلباً من قبل طرف آخر أو أطراف أخرى. إذاً على الرؤية أن تكون شاملة كالحياة تتبنّى جانب الإيجاب والحق لكي تنتصر في النهاية. هكذا تُشكّل الرؤية بداية الدخول إلى العوالم المختلفة في الحياة و منها عام الوحدة التي هي موضوعتنا و هدفنا. ذلك أن الرؤية لا تعني حالة التّشاهد فقط، بل تعني ما وراء ذلك أيضاً و ما وراء المشاهدة جملة من الأفكار و الآراء يتم تقديمها لمواضيع حياتية مختلفة، منها الوحدة التي تكون فيها الرؤية واجبة الحدوث عضويًا و معنوياً. هذا لأن الرؤية مدخل الوصول إلى الهدف الذي هي الوحدة في مقالنا هذا. و نقصد هنا بالرؤية الحالتين، نقصدها أولاً من حيث هي مشاهدة الأحداث و ما ينتج عنها وأسباب حدوثها و ثانياً من حيث هي رأي فيما حدث و يحدث و في نتيجة الحدث وأسبابها و طرح الحل. إن تقديم الرؤية وفق المقاييس العلمية التي لا تنسى الجوانب المعنوية مهمة للغاية، وفيها تُطرح الرؤية كنبع له منبع و مصب و لذلك ستكون نافذة و مُؤثرة في الجانب المقابل. إن الرؤية التي تُقام على أساس الشكل فقط تصطدم في النهاية عادةً بالواقع الذي يُرى، حيث الواقع لا يظهر إلا مع المضمون. إذاً على الرؤية أن تنفذ في الشكل لتصل إلى المضمون فتحللها و تتبنّى بعد ذلك قراراً أو قرارات. إذا كانت إنطلاقه الرؤية هكذا بالنسبة للجميع، فسيجتمع الجميع بحكم الطبيعة في بوتقة واحدة. كما أن نفاذ الرؤية عملية مُعتمدة على القدرة الموهوبة أولاً و على التعلم على كيفية النفاذ هذه ثانياً. فالقدرة الموهوبة

هي من الله أما كيفية النفاذ بالرؤية فهذه من هبات الفكر. هذا الفكر الذي يوجد طبيعياً عادةً و يصل إلى مراتب عليا عملاً و يصل إلى مراتب أعلى تعلماً. فالإنسان يولد و ينمو فيه الفكر و يوجد طبيعياً و عندما يعمل بفكره يصل إلى نتائج طبيعية، أما عندما يتعلم الإنسان إلى جانب عمله بالفكر عندها لا يكتفي بالوصول بالفكر إلى ما يريد، بل يصل إلى مرتبة إنتاج الفكر. هذا ما يفعله التعلم الصحيح و التعلم الصحيح واضح المسار، حيث لا تتدخل فيه نزوات الإنسان و مراماته الخاصة.

إن رؤية الأحداث على ما هي عليه في السياسة ليست كافية إن لم تُنقل ليست صحيحة، فلقد نَوَّهنا إلى أنه في السياسة لا يظهر المضمون عادةً بل تُخفي المضامين فيها، ذلك لأسباب تتطلبها السُّبُل السياسية و خططها. هنا تكون الرؤية حاضرة بقوة و ذلك عندما يُدرك صاحبها ما قد يتم إخفائه. إنها بهذا تُشبه البصيرة التي إن وُجِدت في صاحبها جعلته قوي الرؤية. كما أنها عندما ندعوه إلى وجود رؤية صحيحة للأشياء و الأحداث، فكأننا ندعوه إلى أن تكون هناك بصيرة. وهذه تكتسب الأهمية في كل المجالات و الأعمال و منها عملية الإقدام على إنشاء وحدة بين طرفين أو عدة أطراف. نحتاج إلى هذه الرؤية البصيرة لكي نرى تلك الموصلات التي تربط ما بين الأطراف، هذه الموصلات التي تخلق التقارب و التفاعل و التي تمثلها جملة من الأفكار العملية و العمليات الفكرية حول قضية الوحدة و إنجازها. كما أن كيفية العمل بهذه الرؤية التي تخدم الوحدة ستكون مبنية على وجوب وجود مبادئ

أساسية سامية قومية المنشأ و إنسانية الطابع. الأهم من هذا هو حصول الإتفاق على هذه الرؤية بين الطرفين أو الأطراف الحزبية و تطبيق هذا الإتفاق في الحياة العملية. يبرز هنا أن تقارب الرؤى وحدها بين الأطراف من أجل العملية الوحدوية ليس كافيًّا، بل إن التفاعل ما بين هذه الرؤى هي التي تؤدي إلى الوحدة. لذلك فإن عملية تبادل الرؤى و الآراء خلال إجتماع بين طرفين و أكثر لن تساهم في إحداث شيء سوى حصول إطلاع هذه الأطراف على الرؤى المختلفة، ولكن إذا تفاعلت هذه الرؤى فيما بينها ستكون المسألة مختلفة، أي لن تكون مجرد إطلاع على الرؤية بل سيحصل تمازج بين هذه الرؤى. هذا التمازج الذي إن سيطر عليه الفكر و آلياته، سيتجه إلى هدفه ليُصيّبه أياً كان و من هذه الأهداف هدف الوحدة التي نسعى إليها. إن الرؤية التي تُقيد بأن الوحدة هي المنقذة والمُخلّصة رؤية صحيحة ولكنها تُشير فقط إلى نتائجها، أما ما نريده نحن فهو كيف تكون الوحدة منقذة و مُخلّصة و ما هي الآليات التي تجعل منها أن تكون في هذا الموضع و في هذه الأهمية. فالمطلوب معرفة ذلك لكي نستطيع المباشرة بتطبيق تلك الآليات لإنجاز الوحدة و الوصول إليها. هذا هو دور الرؤية التي تبحث في هذا الجانب. من تلك الآليات التي تجعل الوحدة منقذة وجود التعاون الحقيقي ما بين الأطراف (الأحزاب). فالتعاون الحقيقي تُرى المسالك الصحيحة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف. كما أن تقديم مشاريع لحصول الوحدة بين فترة و أخرى و بإستمرار و تكون هذه المشاريع على شكل أبحاث، يمكن اعتبارها آلية

لتحقيق الوحدة أو تساهم في الوصول إلى هذا الهدف. حيث تُقدم هذه الأبحاث رؤى مطروحة للعمل على مفرداتها بُغية تطبيقها في الحياة العملية للأحزاب والمجتمع أيضاً. ففي البحث هناك رؤية تتفاعل مع الموضوع الذي يتم التحقيق فيه وبروز هذه الرؤية تفتح آفاق أخرى للفكر وإنجاز عمل ما. ثم أن الرؤية درجات، فهناك الرؤية المجردة التي تُبدي الأشياء والأحداث كما هي دون الغوص في مضامينها من دوافع وأسباب جوهرية وحقيقة، بل يتم الاعتماد فيها (في هذه الرؤية) على دوافع وأسباب سطحية وربما بعيدة عن الحقيقة. أصحاب هذه الرؤية يتبنّون التعمّق في الأسباب والدowافع بالإستناد إلى ما يسمى بنظرية المؤامرة. فهم يرون أن ليس هناك مؤامرة وليس صحيحاً أن يتم ربط الأحداث والأسباب والدowافع بالمؤامرة. في الآونة الأخيرة من عمر هذا الزمان أرادوا لنا أن نفكّر هكذا، أن لا نفكّر أن هناك مؤامرة وأن لا نرى أن هناك مؤامرة. أرادوا لنا ذلك لكي يتمكّنوا من تحرير مؤامراتهم. أرادوا أن نفكّر مثل ما هم يريدون، لكي لا تكون لنا فرصة النجاّة من مؤامراتهم. و الحقيقة هي أنه إذا لم تكن هناك مؤامرة لما كانت كل هذه الحروب والنزاعات والصراعات. الذي يدعوه إلى العجب أيضاً أن أصحاب هذه الرؤية يربطون الأحداث وأسبابها ودوافعها بالصالح، دون أن يفكروا أن المتأمرون هم أصحاب المصالح وهم الذين ينسجون المؤامرات لتأمين صالحهم. فالمؤامرة آتية من عقد أمرٍ ما والتحضير لأمرٍ ما و هي سرية الطابع. أي هي إعداد خطط لتنفيذ أمرٍ ما يجب أن لا يكون معروفاً و يبقى في سرية

تامة إلى أن يتم تفويتها. نحن نرى نتائج المؤامرة بعد مرور سنين و هذا ما يحصل منذ أزمنة قديمة و ما زال يحدث و بقوة أكبر. إذاً تأتي هذه الرؤية المجردة لسير الأحداث وفق فكر مجرد لا يريد أن يتهم أحداً أو أية جهة بالوقوف وراءها و بهذا (بحسب هذه الرؤية) تكون الأحداث آتية من لا شيء تقريباً و هذا ما يرفضه الفكر السليم. إن الرؤية التي تبحث عن الحقيقة تكشف الأسرار و من هذه الأسرار، المؤامرات التي تجري بسرية. هناك أيضاً الرؤية التحليلية التي تشرح الأشياء و الأحداث بدوافعها وأسبابها وفق عملية فكرية تخص صاحب الرؤية هذه بذاته. هنا أيضاً نحن أمام الخطأ و الصواب. فقد يكون التحليل مصيناً و هو سيكون كذلك إذا إعتمد الدقة و التنظيم و النشاط الفكري، كما قد يكون مخططاً إذا لم تكن هناك دقة و تنظيم و نشاط فكري. نعلم أن هذه الصفات الثلاثة أو العمليات الثلاثة، لا يمكن أن توجد في صاحب الرؤية إلا إذا كان متسلحاً بالتجارب و الخبرات و بالعلم، بل الأفضل من هذا أن يكون صاحب التجارب و الخبرات و العلم قد إستفاد من تجاربه و خبراته و من العلم. فكم من صاحب تجربة لم يستفد من تجربته و كم من صاحب علم لا يُستفاد من علمه أو لا يستطيع أن يقدم إستفادةً من علمه. و في حالة إنعدام الإستفادة من صاحب العلم نحن أمام فرد درس و تعلم شكلًا و ليس مضموناً، مثلما في حالة إنعدام الإستفادة من صاحب التجربة نحن أمام فرد رأى كثيراً من أمور الحياة و أقى عليه الدهر بالكثير من المجريات، ولكنه لم يستطع فهم تلك الأمور و المجريات كما يجب

و لذلك لا يُستفاد من خبراته و تجاربه تلك. فالرؤية التحليلية في جانبها المعتمد على الدقة و التنظيم و النشاط الفكري - أي المعتمد على العلم - مطلوبة لأنها تُفيد مسألة الوصول إلى وحدةٍ سليمةٍ البنيان، ذلك لأنها تستطيع إيجاد السُّبُل و الأساليب التي تؤدي إلى هذه الوحدة. و نستنتج من هذا أنه قبل إنشاء أية وحدةٍ آتية من مجرد طلب أو ضرورة آنيةٍ ما، علينا بروءيةٍ تحليلية تقوم بوضع خريطةٍ يتم فيها الحسابات الهندسية الصحيحة لهذا البنيان. هذه الحسابات ضروريةٌ لهذا البناء لكي يستمر هذا البنيان فترةً أطول من عمر الزمان أولاً و لكي يعيش فيه المجتمع حياةٍ معافاةٍ و صحيّةٍ ثانياً و لكي يكون في مقدورِ أحزابِ المجتمع أن يعملوا معاً فترةً أطول من عمر السياسة ثالثاً. هذه الحسابات تتلخص في تأمين جملةٍ من الواقع، مثل واقع الأخوة المجتمعية التي يدخل الجميع في إطارها و كذلك الأخوة الحزبية و جعل هذا واقعاً لدى الشعب. كذلك خلق أو تأمين واقعٍ سياسيٍ ذو منبعٍ واحدٍ و هو منبع الكورديّة التي و أنَّه قد إنْبَثَقَت جميع الأذهار (الأحزاب) من هذا المنبع. و هناك أيضاً الرؤية الإستراتيجية التي تشمل الشكل و المضمون و تحتوي على الرؤيتين المجردة و التحليلية، ولكن ما يجعل هذه الرؤية أكثر أهمية بالنسبة لإنجاز أي عمل هو أنه بمقدور هذه الرؤية التواصل مع المستقبل قريباً و بعيداً. فنحن بحاجة إلى أن نعرف إلى ماذا سيؤدي برنامج وحدويٌ ما مثلاً. في هذا يجب أن تكون مصالح الشعب و الوطن نصبَ أعيننا و أنَّ أيُّ برنامجٍ - و إن كان وحدوياً - لن يؤدي إلى الحفاظ على الشعب

و الوطن والأمن القومي ولن يؤدي إلى تحقيق الهدف القومي الذي هو بناء الدولة، سوف لن نسير عليه ولن تُطبّق بنوته. مع الأخذ بعين الإعتبار أن أيّ برنامج وحدوي غير قائم على الأصول والمفاهيم والمبادئ القومية، لن تستطيع بناء وحدة حقيقة وقابلة للحياة، ذلك لأن هذه وحدة داخلية. إن الرؤية الإستراتيجية تعتمد على الماضي والمستقبل، فهي تدرس خبرات وتجارب الماضي و يجعلها حاضرة تُصب الأعين، مثلما تضع المستقبل أمام البصيرة و تدرس تلك الروابط التي تمثل جذوراً لها (للمستقبل) في الماضي، لكي ترى مآلاتها. إذ أن ما قد ينجم عنها وينتتج عنها (عن الرؤية) هو الهدف بالنسبة لهذه الرؤية، هذا الهدف يكمن ويقف في المستقبل بإنتظار من يُصيّبه. فمن عمر الزمن هناك الماضي الذي قد طال و توسيع و كبر، مثلما هناك المستقبل الذي هو أمامنا بطول بقائه و وسعته و كبره. أما الحاضر من عمر الزمن فلا يتجاوز طوله و توسيعه و كبره طرفة عين أو أجزاءً من الثانية. إذاً ما نعتمد عليه هو الماضي دراسةً و إستفادة خبرات و تجارب و المستقبل الذي يُفيده خبرات و تجارب الماضي، بالإضافة إلى محاولة الوصول إليه قبل أن تأتي فتراته. هكذا يكون الوقت كالسيف إن لم نقطعه يقطنا كما قالوا و هذا يعني أيضاً أن عمل الفرد الإنسان في أي مجال من المجالات و في كلها، يجب أن لا يتوقف إلا عندما يأتي الموت فيوقفه. فهل الفرد يعمل أم يلهو؟ إن من يلاحظ عمل النحل يدرك و يفهم معنى العمل في الحياة و مدى قيمة العمل للوجود. هكذا تُخبرنا الرؤية الإستراتيجية بأن العمل على إيجاد

الوحدة يعني إنجازاً نريد تحقيقه في المستقبل (القريب إن شاء الله) مثلاً أن العمل على الوصول لهذا الهدف يتطلب وجود الدقة و التنظيم و النشاط المادي (الجسدي) و المعنوي (الروحي). كما أن على البرامج الوحدوية المطروحة أن تتسم بهذه الصفات، لأنها من صميم الرؤية الإستراتيجية. هذه الرؤية التي كلما طالت و تشعيّبت أبعادها و مداراتها المدعومة بالدقة و التنظيم و النشاط، كلما كانت مأهولة أكثر لإصابة الهدف و إنجاز العمل المُراد إنجازه على أكمل وجه.

ثاني هذه المبادئ المطلوبة للوحدة الداخلية هو التعارف. تعارف مُتجذر يهدف إلى الإحساس بما في الداخل من الأمور التي تساعد على الوحدة فتحقيقها، أي ليس تعارفاً سطحياً يقتصر على معرفة الآراء و المواقف المكشوفة، بل يتخطى ذلك كله ليصل إلى معرفة الضمائر. الضمائر بمعانيها.. أي الضمير في ما هو مضمور خفي و الضمير في ما يعني الوجودان و الضمير في ما يعني الشخصية. إن معرفة الذات لا تكون بتلمس و رؤية الظاهر من الأشياء فقط، بل تكون بمعرفة الباطن الذي يحتوي على حقائق تُفيد عملية التعارف الصحيحة. يقف وراء عملية التعارف هذه نوعين من المعرفة.. معرفة الذات و معرفة الحياة. فالذات ليست فقط تُعبّر عن الشخص الأول (الأننا) بل تُعبّر عن الشخص الثاني و الثالث و... الخ أيضاً. فالذات هنا ذات الإنسان بالنسبة للأفراد و أيضاً للأطراف من جهة أنهم (الأطراف) يمثلون جملة من المكونات الفكرية و العملية و يشكل كل واحد منهم ذاتاً من الذوات. لذلك عندما نقول: "ذات الطرف"

أو "هذا الطرف بالذات" نقصد كينونة هذا الطرف و طبيعته و نُظهر ذاته الخاصة به، فكريًا كان أو عمليًا أو أية صفة أخرى. أما معرفة الحياة فآتية من تلك الدروس و النتائج المُحقة للأبحاث التي أجريت و ما تزال تجري و لهذه المعرفة مخزون هائل و منبع يتدفق بإستمرار طالما تستمر الحياة. كلا هذين النوعين من المعرفة تُستخدمان أو من الأفضل أن تُستخدم في عملية التعارف، لكي يتم الإقتراب فيما بين الأفراد و الأطراف و الإقتراب خطوة باتجاه الوحدة وهو عندنا في هذه الموضوعة من أجل ذلك، أي أن يكون الإقتراب بهدف التوحيد. كذلك يجب أن يكون التعارف هكذا جوهريًا لكي تكون الوحدة التي نن舍ها صامدة و مُعمرة بعد ولادتها، فالتعارف مسيرة يشترك فيها الجميع و معرفةٌ يتبادلها الجميع و يحدث بين طرفين أو أكثر بُغية التواصل و المشاركة في عمل ما و الإتفاق على إنجاز ما هو مطلوب بمعرفة و بأمانة. و يتطلب هذا قدرات و مهارات فكرية لكي يكون التعارف مبنياً على أسس مدرosaة و لكي يشمل جوانب عديدة لدى الأطراف الداخلة في عملية التعارف هذه. فالقدرات و المهارات الفكرية تبحث في النفس و في الماضي الخاص بالطرف أو الأطراف المطلوبة معرفتها و تبحث كذلك في مناكب الشخصية لدى الطرف أو الأطراف المطلوبة معرفتها و في ظاهر و باطن هذه الشخصية. تؤدي هذه القدرات الفكرية إلى كشف الحقائق التي تساعده في بحث موضوع الوحدة مع هذا الطرف أو تلك الأطراف و لذلك تُعتبر مبدأً أساسياً للوصول إلى هذه الوحدة. إن أهمية التعارف لا تقتصر على جانب فردي أو في مجال

بضعة أطراف، بل يتطلب أن يكون التعارف حاضراً حتى في الأسرة و بين أفرادها، إذ أن وجود التعارف بين أفراد الأسرة يُقوّي بنيانها و يصون وحدتها و وحدة الأسرة مثل وحدة الأطراف ذو أهمية بالغة. كذلك هناك التعارف المجتمعي الواجب وجوده في المجتمع، حيث يحتاجه المجتمع الْكُردي أكثر من أي مجتمع آخر. ذلك لأن المجتمع الْكُردي مُكوّن من فئات إجتماعية مختلفة لا يربطها سوى مفهوم القوم أو الكورديّة تي في هذا الوقت. هذا المجتمع يحتاج إلى المزيد من عناصر الربط و الإلتحام و التعارف إحدى هذه العناصر. في هذه الأحيان نستطيع أن نرى بوادر تعارف أعمق يحدث مجتمعياً بين الْكُرد ولكنه ما زال ليس كافياً، فالأطراف (الأحزاب) لم تَقم حتى الآن بمبادرة مدرّوسة كهذه تهدف إلى أن يتقدّم التعارف في المجتمع الْكُردي الذي ينتشر على مساحة واسعة من أرض گرستان و هذه المساحة ليست فقط مُقسّمة جغرافياً، بل هي مُقسّمة ديمغرافياً أيضاً. ثم هناك مشكلة البُعد المناطقي الذي يُبعد هذا المكوّن الْكُردي عن الآخر، ضمن خريطةٍ كبيرة و متّامية الأطراف. إن ما يقوم به بوظيفة إيجاد التعارف هذه إلى حد الآن هو الإعلام و خصوصاً التلفزيوني و هو تعارف لا يُذكر لأنه غير مدرّوس، فهو يأتي ضمن السياق الطبيعي للأحداث و غير كافي لأنّه لا يشمل كل مقومات التعارف. فمعرفة جميع مكونات و فئات المجتمع الْكُردي بأنّ هناك أجزاء للوطن يُدعى كل جزء مُسمّى (شمال، جنوب، شرق، غرب) و أنّ هناك لهجات مختلفة لفئات المجتمع، كما أنّ هناك عادات و تقاليد مختلفة بينهم بالإضافة إلى الإختلافات السياسية،

كل هذه مسائل معرفية جيدة ولكنها سطحية و لا تفي حاجة التعارف الذي يجب أن يحصل بينهم عملياً. إذاً نحتاج كمجتمع أن يكون هناك تعارف بحسب مقوماته بين أفراده و جميع مكوناته من فئات و شرائح، فهو مهم للوحدة الداخلية التي نسعى إليها.

هناك أيضاً التعارف على المستوى العالمي، فهو أيضاً موضوع حيادي بشري يحصل تلقائياً من خلال وجود قضية ما و كذلك يحصل مدروساً. في الحالة التلقائية يعرف الجميع و بشكل سطحي، كم من المجتمعات و بإختلافاتها توجد في بقاع العالم المختلفة. ولكن التعارف المدروس يستند في معرفة هذه المجتمعات إلى الدراسات الخاصة المتعلقة بهذا الشأن و هي دراسات معمقة. فالتعارف المدروس على المستوى العالمي يجري عبر وجود دبلوماسية محذكة و وجود مراكز منظمة التي تكون بمثابة صلة الوصل بين الأطراف الدولية و تقوم بأعمال منها إرساء دعائم التعارف فيما بينها. هذا التعارف الذي يحصل بين الشعوب يؤدي إلى نتائج هي في خدمة القضايا التي تملكتها الأطراف المختلفة، فقضية الگرد أصبحت إلى حد كبير معروفة في القرن الواحد و العشرين و هي لم تكن بهذه الوضورة فيما سبق من قرون، ذلك لأنه كان هناك ضعف في عملية التعارف هذه. إذ لم تكن هناك حركات في هذا الإتجاه بالشكل و المضمون الكافيين. إلا أن اليوم في عصر الإنترن特 و أدوات الإتصال الأخرى الإعلامية و الدبلوماسية، قطعت عملية التعارف العالمي هذه بين الگرد و الشعوب الأخرى أشواطاً و خطوات كبيرة. ولكن ما زالت هذه المسألة تتسم ببعض الضعف، هذا الضعف الذي هو

على المستوى العالمي آتٍ من الضعف الموجود على المستوى الداخلي. فعلى المستوى الداخلي لا زالت الأطراف السياسية بعيدة عن بعضها البعض، مثلما هناك ضعف في عملية التعارف فيما بينهم. الجدير بالذكر أيضاً أن مسألة التعارف ليست في معرفة البرامج الحزبية للأطراف السياسية ولا في أهدافها المعلنة فقط، بل يستند التعارف الحقيقي إلى تحليل شكل ومضمون نضال الأحزاب و تاريخ نشوئها ونتائج أعمالها و الأفق الفكرية الكامنة فيها. هذا بالإضافة إلى معرفة النوايا التي لا يجب أن تكون مخفية على المستوى الداخلي، أي أن تكون النوايا واضحة فيما بين الأحزاب لسبب بسيط وجوهري ألا و هو أن كل الأطراف السياسية تناضل من أجل هدف واحد. ثم أن التعارف يعتمد في توجهه على الرؤية بأنواعها من رؤية مجردة وتحليلية وإستراتيجية، حيث هذا تعارف مدروس و ليس عفوياً أو تلقائي، بل و ليس حتى طبيعياً كالذي يجري بالتصادف أو شكلي كالذي يجري بين الأفراد و في إطار المجتمع وعاداته. فالتعارف المقصود هنا يهدف إلى بيان خفايا النفس وحقائق الموجودات ومرتكزات الأعمال ونتائج هذه الأعمال. يؤدي بيان كل هذا إلى التقارب وصولاً إلى الإلتحام الذي يمثل أقصى درجات الوحدة. ولكن لهذا التعارف مسار يجب أن يكون قوياً وصحيحاً التوجّه. ولكي يكون كذلك يجب أن يحكمه التنظيم الفكري الذي يُسلّسل الأمور ويعُرّف المسميات و يحدد الدرجات، كما أن في التعارف هناك حسابات النفس و المنشأ و التاريخ. هذه المسائل هي جوهيرية في حالة التعارف مثلما في حالات أخرى تتشابه مقوماتها مع التعارف.

يؤدي التعارف وفق هذه السُّبُل و الطرائق إلى بيان واقع الحال و بيان هذا الواقع هو في خدمة السياسة و تعاملاتها. إذ أن معرفة الواقع معرفة صحيحة و دقيقة يؤدي إلى تقديم التحليل الصحيح للأمور، كما أن تقديم الحلول الصحيحة بعد التحليل الصحيح لأمور معينة، مسألة معتمدة على مدى تأثير التعارف و المعرفة على الجانب الذي عليه تقديم هذه الحلول. فكم من تحليل أتى بحلٍ لا يحل، أي أن التعارف لا بد و أن يكون بمثابة قوة يمكن لنا إستخدامها مثل إستخدامنا لسلاح ما. فهو إذا لم يكن كذلك - و لن يكون كذلك ما لم يتصف على الأقل بالميزايا المذكورة هنا - فسوف لن يؤدي إلى تحقيق الهدف. إن إستخدام التعارف للوصول إلى الأهداف، يشبه عملية المعلومات التي يحتاجها المفتش العام لكي يُعِينَ و يُحدد المشكلة بدقة و من خلالها يصل إلى الحقيقة، فكلما كانت المعلومات دقيقة و واقعية، كلما كان الحكم الصادر مُنصفاً. أما إذا كان المفتش العام يحتاج إلى أدلة ثبت المعلومات التي بين يديه ليكون الحكم بعدئِـ عادلـ فإن التعارف المصحوب بالأدلة هو الآخر يوصل إلى الحقيقة و التحليل الصحيح. تبقى بعد ذلك مسألة التعامل الذي له مساراته الخاصة و ما يمكن قوله فيه هنا هو أنه يجب أن يكون وفق طرق علمية معتمدة على الحذر و الإنفتاح في آنٍ واحد، ذلك لكي تستمر عملية التعارف إلى أن يتحقق الهدف. و نحن هنا نهدف إلى وحدة داخلية من خلال تعارف شامل بين الأطراف الگردية الحزبية و غيرها، لكي نصل إلى حلول مطلوبة في عملية الوحدة برمتها. هكذا يكون التعارف السليم

الهادف والمنظم دافعاً أساسياً لأن تكون هناك وحدة داخلية في المجتمع وبين الأحزاب.

ثالث مبادئ هذه الوحدة الداخلية هو التمازج الفكري. يعني هذا أن لا يكون هناك تبادل آراء فقط، بل أن تتشابك الآراء ضمن نسيج فكري ليولد أيضاً فكراً موحداً ولو إلى حد ما، ذلك لأنه عندما تُطرح الأفكار حول عملية يُراد إنجازها، تتقابل مع أفكار أخرى ت يريد نفس المراد، إن لم تُقلل تتصادم معها. في حالة الگرد نرى تصادم الأفكار على الأغلب، لأن حالة التمسك بالفكر الخاص لدى الگرد شديدة جداً. هذا أيضاً مرتبط بمسألة نفسية يطول شرحها ولا مكان لها في هذا البحث، كما أنها مرتبطة أيضاً بمنشأ الأحزاب والأفراد على حد سواء. حيث إذا كان البيت مدرسة فالحزب مدرسة أيضاً و الفرد الحزبي ينشأ في المدرستين. لكن الفرد مثلما يتلقى التربية من البيت فإنه يتلقى الأفكار من الحزب، بل نستطيع أن نرى حزبياً يتلقى فيه الفرد التربية والأفكار وأشياء أخرى معاً. هكذا يكون للحزب الدور الكبير في أن يصبح الفرد فيه صاحب أفكار، ولكن لا نقصد الفكر الحزبي الذي يؤطر بأطْر خاصة، بل نقصد الفكر من حيث هو علم. فالتفكير الحزبي إذاً فكر مؤطر و في هذا سلبيات كبيرة، أما الفكر من حيث هو علم فلا حدود تحده وتقيده وهذا هو الفكر الذي يعتمد العلم أساساً لوجوده. في الفكر من حيث هو علم، نحن أمام معرفة واسعة تحتاج فقط إلى تنظيم ودقة لكي تكون فاعلة، أما في الفكر من حيث هو نتاج تأطير حزبي فنحن أمام معرفة ضحلة وضيقه وتفتقد للتنظيم و

الدقة. لكن الأسف يكمن في أن الفكر من حيث هو نتاج الحزب يطغى و يحتل المجال، ذلك لأن الحزب قد أصبح الرسول المعصوم عن الخطأ. هكذا جعلوا الحزب. في هذا يصبح الفكر خطراً على العلم ذاته و هكذا لا يمكن أن تمتزج الأفكار، فمن أجل أن تمتزج الأفكار لا بد من أن يعتمد الفكر على العلم لدى الجميع أولاً و الإنفتاح المنتظم إتجاه الأفكار الموجودة جميعها ثانياً و وجود سعة الأفق لإطالة فترة التعامل الفكري ثالثاً و القدرة على تقديم أكثر من حل لمسألة واحدة رابعاً.

إن تآلف الأفكار هو ما يؤدي إلى تمازجها، لذلك علينا رؤية تلك الفقرات و المفاصل من الفكر التي تمازج الأفكار الأخرى المطروحة من قبل الأطراف. هنا يتبيّن أن التمازج الفكري يستند إلى الرؤية و التعارف أيضاً، فمن أجل أن يكون هناك هذا التمازج الفكري يجب أن يكون للتعارف دور في إيجاد ما يساهم في حصول هذا التمازج. نحتاج إلى أن يكون الفكر لدى الأحزاب و حتى الأفراد من النخبة أيضاً في هذا المستوى، لكي تُبني الأعمدة التي ترتكز عليها الوحدة الداخلية و بنائها. ولكن التآلف الفكري لن يكون له وجود طالما لن يكون الفكر ضمن السياق الطبيعي السليم، فالآفكار من الممكن أن تتألف فقط عندما تكون طبيعية الخلق، أي أن تكون الأفكار مهما كانت مستوياتها مُستمدَةً من طبيعة الأشياء و ليست مُختلقة و ضد الطبيعة. إذ أن الأفكار التي تتعارض مع الطبيعة و قوانينها، أفكار مُختلقة بحسب أهواء الإنسان و هي في غالبيتها ضارة. و القوانين الطبيعية موجودة بحسب إرادة الله و

لذلك فإنها لا تتعارض مع القوانين الإلهية التي أتت بها الأديان إلا في ناحية واحدة ألا و هي أنه بالنسبة للإنسان هناك هذا الفكر اللامحدود الذي يجعله في حالة من الفوضى الحياتية. و من أجل تنظيم هذه الفوضى و عدم الوقع فيها، أتت الأديان مُنظمةً له. فالدين إذاً ينظم طبائع الإنسان لا تواجد في الطبيعة العامة الكونية، حيث تحتاج هذه الطبيعة الإنسانية الخاصة إلى التنظيم لكي لا تجرف و لكي لا تصبح مريضة الخلق. أي أن الفكر الذي يقف بالضد من قوانين الطبيعة و التنظيم، هو فكر مريض لأنه لا يتخذ العلم مُرتكزاً له و الفكر المريض لا يستطيع أن يتآلف مع الفكر السليم الذي يستند و يرتكز إلى العلم، لجهة أنه منظم و طبيعي السياق. هذه هي المعضلة الأساسية أمام تألف و تمازج الأفكار. إذاً علينا بعملية إصلاح الأفكار لكي تتألف فيما بينها و لكي تصل إلى تحقيق مبدأ التمازج الفكري الذي يفتح آفاقاً واسعة أمام حصول وحدة داخلية يطلبها المجتمع و طبيعته. كما أنها إذا أردنا تألف الأفكار علينا بالروية و إيجاد القواسم المشتركة و علينا أن نكون قادرين على شرح الأفكار و تحليلها و بيان نتائجها وفقاً مُسلّمات علمية. هذا هو المطلوب للتآلف الفكري في أي موضوع، لأن هذه العملية لا تترك زاوية من زوايا الموضوع إلا و تتطرق إليه، كما تُبين حقيقة الموضوع و كيفية فهمه. يبقى بعد ذلك قضية الإتفاق على هذه العملية من أجل إثبات الموضوع. و إذا تحقق التآلف الفكري بعد هذا الإتفاق، نكون قد توصلنا إلى تحقيق مبدأ التمازج الفكري الذي ليس أمامه إلا التفاعل من أجل إعطاء

نتيجته المتمثلة بإثبات الوحدة الداخلية. إن هذا التألف يقطع الطريق أمام التعصب لأفكار معينة ويفتحها أمام أساليب العلم التي هي أساليب الحياة الصحيحة. إذاً تتم عملية إصلاح الأفكار عبر تنظيفها من السالب والإبقاء على الموجب وزرعه. فالسالب من الفكر هو الذي يقع دائمًا في خانة الشر والموجب يقع في خانة الخير، هكذا كانت المسألة هذهمنذ أن عَرِفَ الإنسان الخير والشر و لقد عرف الإنسان هذا من خلال أفراد من المجتمع عُرِفوا فيما بعد بالرسل والأنباء. هكذا يتبيّن أنه كلما كان الفكر مبنيًّا على الخير من الأمور، كلما كان هذا الفكر إيجابيًّا وإن كان مبنيًّا على الشر فهو معروف المطبع في هذا الزمان. ولكن ما يهمنا هنا هو أن الفكر الذي يُبنى على الخير هو الفكر الذي نريد له أن يتآلف مع الأفكار الأخرى، خاصة وأن الموضوع الذي نريده أن يحدث فيه هذا التألف هو موضوع يمثل الخير في الحياة. وهو كذلك لأنّه يتسم بالجوانب الإيجابية للحياة من مثل الأخذ والعطاء من أجل هدف سامي. يظهر لنا أيضًا أن عملية الإصلاح هذه تحتاج إلى معرفة كبيرة و مرونة و بذل الأهواء النفسية، ذلك لكي نتمكن من إظهار حقائق الأمور التي يعمل من أجلها الفكر. عندما تكون لدينا القدرة على إصلاح الأفكار التي نمتلكها، سنكون جاهزين لحدوث التألف الفكري الذي سيرى مكانه بيننا. عندها ستتمازج أفكارنا إذا شئنا إمتزاجها و سوف نقترب من بعضنا أكثر فأكثر، لنكون معًا في مسار عملية الوحدة و بإتجاه تحقيق الهدف الذي هو الوحدة التي نريد إيجادها. يحدث هذا التمازج أيضًا

عندما نكون مؤمنين بقضية واحدة و لا يشوب هذا الإيمان أي تردد و عندما يكون مدعوماً بالصدق في المسعى. تفرض هذه الفكرة نفسها لأننا لا نتوجه إلى تحقيق المساعي المباركة مجتمعياً إلا عندما تضيق بنا الظروف، فإذا كنا صادقين كنا سنتوجه إلى تحقيق هذه المساعي في السراء والضراء. فالوحدة مسألة مباركة و سعي يريد الصدق في إتجاهه، ولكننا لا نرى إهتماماً يُذكر من قبل الأحزاب إلا عندما تضيق بهم الأمور و الحالات. أما لدى المجتمع فالكل يدعون إليها في كل ساعة و أوان و في أي ظرف كان و هذا دليل على أن المجتمع صادق فيما يصبو إليه. فهذه المسألة الحيوية لها أبعاد إستراتيجية، لذلك يجب أن تكون اليوم قبل الغد مُحقة و حاضرة الوجود لكي ينعم الشعب بتحقيق آماله. يُراد لهذه الوحدة الداخلية أن تكون سيدة الموقف بين الأحزاب و أيضاً بين أفراد الأسرة الواحدة و بين فئات المجتمع المختلفة. هذه المطالب لا يختلف عليها إثنان لا فكريأً و لا نفسياً إلا إذا كان هناك خلل ما، يكون هذا الخلل على الأرجح خارجياً يُؤثّر على مسار هذه المطالب الحقة فيجهضها. هذه المطلب نفسها هي المادة الأساسية في تحقيق مبدأ التمازج الفكري بين الأطراف و هي كما نرى تدعو في مضمونها إلى الوحدة و لا تحتاج إلا إلى أن تكون أصحاب فكر قومي إنساني لكي تنفذها. قد يتصور البعض أن الفكر القومي الإنساني يدعو إلى أن تكون هناك دولة مستقلة للگرد ودهم من جهة أن هذه الدولة ستكون لجميع الشعوب التي تعيش مع الگرد على أرض گردستان، بل وقد يرون أن هذه الدولة عليها أن لا تكون

بإسم گرستان طالما هناك أقوام أخرى مثل الگرد تعيش فيها. هذه الفكرة ليست صحيحة عن الفكر القومي الإنساني، حيث أن هذا الفكر يدعو إلى أن تكون للشعوب الأخرى الغير گردية و التي تعيش على أرض گرستان، حقوق إنسانية محفوظة بحسب قوانين دولة گرستان التي تعتمد على المبادئ الإنسانية في تعاملها مع هذه الأقوام. فالمسألة لا تعني أن تنتفي دولة گرستان من خلال مبدأ الإنسانية، بل هذه الدولة ستكون ممثلة للگرد مثلها مثل أية دولة أخرى مثل قومها، ولكن دولة گرستان ستحفظ الحقوق الإنسانية للأقوام الأخرى التي هي أقليات تعيش على أرض گرستان. هذه الفكرة تمثل مبدأً على الگرد أن يتتفقوا عليه و إلا سوف لن تكون هناك دولة قومية للگرد. إن مسألة أن لا تكون هناك دولة بإسم الگرد و أن تكون هناك دولة للجميع يمثل قمة الفوضى الفكرية في هذا الزمان. و حقيقة هذه المسألة هي أن تكون هناك دولة للگرد بإسم گرستان تتواجد فيها قوميات أخرى و هي أقليات تنعم بحقوقها الإنسانية. هكذا تكون دولة گرستان للجميع ولكنها دولة الگرد التي تحفظ حقوق الجميع. إن لم تكن هذه الفكرة على هذا المنوال فسوف لن يكون هناك تمازج فكري يُوحّد الجبهة الداخلية للگرد. في جنوب گرستان اليوم هناك مثال حي على هذا، حيث هذا الكيان هو بإسم الگرد و هذه مسألة قومية و هناك تمثيل برماني و مشاركة في الحكومة الگردية لباقي الأقوام والأديان فيها و هذه مسألة إنسانية. فالوطن وطن الگرد و الذين يعيشون فيه من غير الگرد هم في الإطار

الإنساني لهم الحقوق الإنسانية وفق القوانين. أما قضية أن الوطن للكرد وحدهم فهذه تحسمها تحاليل التاريخ و دراسات الإجتماعيات بالدرجة الأولى. بكل إختصار لم تكن أرض كردستان يوماً وطنًا للأقوام التي تواجد حالياً على أرضها، بل كانوا دائمًا عزاءً و مُحتلين لهذه الأرض و الدليل على ذلك هو أنهما إلى يومنا هذا و بالرغم من أن كردستان ما زالت خارج نطاق أن تكون دولة بذاتها إلا أنهما (هذه الأقوام) ما زالوا هم أقلية فيها و الكرد أغلبية ساحقة. فالرغم من كل الظروف العاتية القاسية التي مرت و ما تزال بالكرد و كردستان، إلا أنهما ما زالا محافظين على خصوصياتهما القومية سواءً من حيث الكثرة الديمغرافية أو الوجود التاريخي المتواصل. إذا لم يتم الاتفاق على أن الكرد وحدهم هم أصحاب أرض كردستان و دولتها المستقلة، فلن تكون هناك وحدة معناتها الحقيقي و القانوني. كذلك إن لم يتصف الفكر لدى الأحزاب بهذا موقف، فلن يكون هناك قمازج فكري مطلوب من أجل وحدة داخلية. قد يكون هناك إتهام لنا بالقومية .. هذا المصطلح الذي كثر تداوله في الآونة الأخيرة، ولكن لندرك جميعاً أن المسألة في حقيقتها قومية و يجب الحفاظ على هذه الحقيقة و ثبيتها، أما مسألة القومية فهي تخص من يرتكبون الأخطاء باسم القومية و تحت شعاراتها. ما نطلبه و نطالب به هي القومية التي يجب أن تُعاد لها حقوقها الكاملة من أرض و سلطة و ممتلكات. إن هذا حق لا يجب أن يذهب ضحية لتهمة القومية أو لأية أفكار و مفاهيم خاطئة أخرى. لذلك حبذا لو تبنت كل الأحزاب المسألة القومية دون خوف

أو وجل من هكذا إتهامات غير مبنية على حقائق التاريخ و العلم الاجتماعي. كذلك ستؤدي هذه الفكرة القومية إلى عقد إجتماعي بين الأحزاب و المجتمع يجعل التمازج الفكري بينهم حقيقة واقعة و شجرة مُثمرة.

رابع مبادئ الوحدة الداخلية هو التعاقد المعنوي. هذا العقد الذي يتم على أساس روحي تتنافى فيه الماديات و حساباتها، تكون فيه الأطراف في وئام يجمعهم على الطمأنينة و السلام و رسم مسارات الحياة التي تخدم الشعب و تؤمن مستقبله. في هذا العقد ليس هناك تحزّب و تفضيل حزب على آخر إلا حسب درجة الشعور الذي يتمسك به الحزب حيال القضايا الجوهرية للشعب و الوطن. فالقضايا الجوهرية معنوية الطابع حتى و إن تعلق الأمر في جانب منه بالإقتصاد، ذلك أن حماية الإقتصاد مسألة معنوية. إن حماية الإقتصاد و حماية كل تلك القضايا المرتبطة بمصالح الشعب و حماية الوطن من التهديدات، كلها مسائل معنوية لأنها تهدف إلى الإنقاذ و تأمين المستقبل. كما أن تعاقد الأحزاب على تلك المسائل هو بمثابة التأسيس لحياة تكون فيها المبادئ المعنوية سيدة الموقف. إن مثل هكذا تعاقد يعزز الوحدة الداخلية و يُطيل عمرها و الگرد أكثر من أي مجتمع آخر يحتاجون إلى مثل هذا العقد، لأن حالة التنافر بينهم قد أصبحت عقدة. هذا التعاقد المعنوي كفيل بفك عقدة التنافر هذه و جعل المجتمع و أحزابه يعيشون حالة الإستقرار. فالمجتمع الگردي مثل أحزابه لا يعيش حالة الإستقرار هذه منذ قرون. أما الأحزاب فمنذ نشأتها في القرن العشرين و إلى

الآن تعاني من عدم الإستقرار أيضاً و ذلك لأسباب جوهرية. من هذه الاسباب عدم وجود برنامج حزبي تم وضعه بعد دراسة إجتماعية كُردية بحثة. بل إن برامج الأحزاب مستوردة و موضوعة بحسب و على هُدُى برامج لأحزاب غير كُردية أو على الأقل موضوعة وفق إستفادة من برامج أجنبية. المطلوب من أي حزب هو أن يكون برنامجه بحسب دراسة إجتماعية خاصة بالكُرد و مجتمعهم، تتناول دراسة الفرد و المجتمع و الشعب و الوطن وفق منظور قومي من الكُرد و إليهم. وجود مثل هكذا برنامج يساهم في إستقرار جزء من الحياة المجتمعية الحزبية و يكون له أثر إيجابي على المجتمع أيضاً، إذ لا يكفي أن يتم الإشارة إلى ما تم ذكره إجتماعياً، بل أن تكون هناك دراسة متعددة الجوانب و واسعة المجالات في هذه المسألة. إن مثل هكذا دراسة أصلية امتنأ تفتح مجالات الفكر لتناول المجتمع و ما ينقصه و إيجاد ما يُرمّم النقص و يُنهيه. إن تلافي النواقص سواً في المجتمع أو في الحزب يؤدي إلى الإستقرار، هذا الإستقرار الذي يشمل الفكر و مجالات الحياة الأخرى التي تتصل بالقدرات و الإمكانيات المختلفة و بالنفس بدرجة خاصة. أما السبب الجوهرى الأول و الأخير في عدم إستقرار المجتمع الكُردي فهو عدم وجود دولة له. إذاً فلتتعاقد الأحزاب الكُردية معنوياً على أن لا إستقرار إلا بإنشاء دولة الكُرد. فإذا تم هذا التعاقد المعنوي بهذا الخصوص، سوف تكون هناك وحدة داخلية تُفضي إلى تحقيق هذا المُراد. من هنا تأتي أهمية التعاقد المعنوي الذي يأتي إلى الوجود وفق مبادئ الصفاء و الصدق و

الجرأة. سبب جوهرى آخر ينبع عن عدم استقرار و عدم فهم صحيح لمجريات التاريخ ألا و هو تحليل التاريخ ككل و تحليل الحركات التاريخية المتمثلة بالثورات و الإنتفاضات التي ظهرت في المجتمع و ما زالت مستمرة على شكل أحزاب تتبعها إلى يومنا هذا. فالأحزاب سواءً كانت تعلم ذلك أو لا تعلم، هي ديمومة و إستمرارية لتلك الحركات المجتمعية التي ظهرت على شكل ثورات و إنتفاضات. لذلك عليها أن تقوم بدراسة تحليلية لتلك الثورات و الإنتفاضات و تظهر جانب الحيوية الإجتماعية فيها و مستوى هذه الحيوية فيها. ذلك لأن مثل هذه الدراسة تكشف الخفايا التي أدت إلى إنتكاسات تلك الثورات و تكشف الحقائق السياسية التي أسقطتها، لتجعل المجتمع الگردي يهيم في حالة اللااستقرار إلى يومنا هذا. هذه الدراسة عليها أن تكون مختلفة عن المسار النقدي و مختلفة عن السّرد و الشرح التاريخيين أيضاً، بل على هذه الدراسة أن تتناول التحليل و إستخراج الأسباب الداخلية و الخارجية المعتمدة على الوثائق التاريخية و المعتمدة على السير الواقعى لمجريات الأحداث التاريخية. تساهم هذه الدراسات المعمقة في أن يكون هناك تعاقد معنوي بين الأحزاب من جهة أنها توصل الدارسين إلى المعرفة الحقيقية التي تخص حركات المجتمع السياسية و تفضي إلى إتفاق حول ضرورة سد النقص و تأمين اللازم في الوقت الراهن، على أساس التعاون فيما بين الأحزاب. ولكن التعاون في صيغته المجردة ليس هو المطلوب، إذ أنه بهذه الصيغة المجردة لن يكون ذو تأثير على تقوية العلاقات بين الأحزاب، إنما التعاون الذي يأتي عقب

تعاقُد معنوي هو الذي يكون ذو تأثير في تقوية العلاقات و استمراريتها. يتبيّن لنا هنا أن هذا التعاقد هو أساس لتعاون حقيقي يدوم ويؤدي إلى نتيجة أيضًا، حيث أن إطلاق عملية تعاونية بدون أن يكون هناك تعاقد يسبقها، لن ينجح في تحقيق الهدف المطلوب الذي هو إقامة وحدة داخلية. فالتعاقد المعنوي هو رباط المبادئ السامية و حمايتها. لذلك عندما تصل الإرتباطات إلى حد التعاقد المعنوي بين الأحزاب ستكون هناك وحدة داخلية على الأرجح إلا إذا كان هناك عدم صدق في هذا التعاقد و إنعدام الصدق يظهر واضحًا للجميع عند وجوده. فالمبادئ السامية التي تمثل جوهر هذا التعاقد لا تقبل الخداع و الكذب و المراوغات، فهي لا تتطابق مع هذه الصفات الضارة التي تُسيء لكل شيء و في كل شيء. من أجل أن يكون مثل هذا التعاقد في حيز التطبيق يجب أن تكون هناك إرادة لذلك، فالإرادة هي القوة الدافعة التي تحرّكه للسير في مداره المناسب الذي يوجهه نحو الوحدة الداخلية. فالإربط الذي يؤدي إليه هذا التعاقد هو كقانون الجذب بين نجمة و كواكب ترتبط بها و هي بذلك إربط مصيري يؤثّر عليه الزمان و المكان في قانون القدر، ولكنه إربط يدوم ما دامت الحياة و أسبابها. يدرك الجميع أن لكل موجود نهاية، ولكن مراحل ما قبل النهاية هي التي تهم دورة الحياة، فطالما هناك حياة مستمرة غير مُنتهية، يجب أن تكون أسباب الحياة حاضرة و العمل فيها مستمراً حتى النهاية. يعلّمنا هذا التعاقد المعنوي الضروري لمراحل حياتية معينة بأن المبادئ المتفق عليها فيما لو إستمرت

على الطريق الذي رسمها لها هذا التعاقد، ستنتشر و تؤثر في القضايا التي وُجدت من أجلها هذه المبادئ و سيكون هذا التأثير إيجابياً بحسب تلك المبادئ ذاتها. قضية مثل الوحدة الداخلية التي ننشدها مبدأ إيجابي لا يختلف على إيجابيته إثنان يدركان المعاني المعنوية للوجود. هذه القضية التي فيها من الأزمات و السلبيات ما فيها حالياً، تحتاج إلى مثل هكذا تعاقد فيه من المبادئ القومية و الإنسانية ما يزيل تلك الأزمات و السلبيات، بل و تبدلها من قضية ثعاني من أمراض مثل الإنقسام و التشرذم و التنافر و الضدية و العدائية، إلى قضية تتوحد فيها المطالب و الأهداف و يثبت فيها التقارب و تنتفي فيها العدائية. هكذا يبدو لنا أن للتعاقد المعنوي شرط الأصالة لكي يظهر للوجود بين الأطراف (الأحزاب) إذ أن وجود الأصالة يعني أولاً أن تكون مبادئ التعاقد قومية و أصحاب تلك المبادئ قوميين، كما يعني أن تكون تلك المبادئ مستقاة من جوهر المجتمع الذي تنتمي إليه الأحزاب ثانياً، كذلك أن تكون أهداف الأحزاب تدور ضمن إطار صالح الشعب و الوطن ثالثاً. كما أنه قبل كل هذه الأمور تدل الأصالة على مسألة مهمة ألا و هي النشأة، فنشأة الأحزاب تدل على وجود الأصالة أو عدمها. كذلك فإن النشأة لا تعني فقط الميلاد و كفيته، بل تعني أيضاً المسيرة الوجودية لها أيضاً، حيث لكل حزب تاريخ خاص به يميزه عن الآخر و النشأة بذلك تكون بمثابة شرط مهم آخر من شروط التعاقد المعنوي، فكلما كانت النشأة طبيعية المولد و السيرة كلما كان التعاقد المعنوي ممكناً و مباركاً و محققاً للأهداف المعنوية

و إستقلال گرستان هدف معنوي. كذلك فإن برامج الأحزاب وكيفياتها تمثل شرطاً آخر يهتم بها التعاقد المعنوي، حيث أن هذه البرامج تدل على مدى جاهزية الأحزاب للدخول في هذا التعاقد. فإذا لم يكن في برنامج حزب ما شرح كافي ووافي عن قضية الشعب في منحها القومي و هدف هذه القضية النهائي، فسيكون إنعقاد هذا التعاقد لديه صعباً و حتى غير ممكناً. ذلك لأن وضوح الرؤيا و تحديد الهدف المطلوب إجتماعياً يحددان هذا المنحى الذي نريد له أن يظهر و يُؤثّر. بالنسبة للگرد هناك إشكال كبير في هذا الصدد، حيث وطنهم مُقسّم إلى أربعة أجزاء و لكل جزء ظروف خاصة مختلفة عن الجزء الآخر كما تقول الأحزاب و هنا تظهر لنا عدة أهداف لوطن مُقسّم إلى أجزاء و لكل جزء هدف معين تُشير إليه الأحزاب في برامجها و هي معروفة. ولكن ما نقصد هو أنه من أجل أن يكون هناك تعاقد معنوي، لا بد أن تقرّ الأحزاب كلها أن هذا الوطن وطن واحد و أن له هدف واحد هو الإستقلال و بناء الدولة. أما إذا تم الإصرار على أن هذا الوطن واحد ولكنه مُقسّم و أن لكل قسم خصوصيته، فهذا يعني الإشتراك في تثبيت التقسيم، كما يعني ترك كل جزء من گرستان لمصير مُغاير و مختلف و بهذا ستنقسم گرستان على المصائر أيضاً. فسيكون مثلاً مصير جنوب گرستان فدرالياً و مصير شرق گرستان حكمًا ذاتياً و مصير شمال گرستان و غرب گرستان بين هذا و ذاك. كذلك لا نستطيع أن نقول يوماً أن مصيرنا مشترك و واحد بالرغم من أنه كذلك. هذه المسألة تحددها إداً برامج الأحزاب التي حبّذا لو تسعى إلى التوحيد

فيها، جبّذا لو وحدوا هذا المصير لكي لا يبقى مصيرنا أيضاً مُقسّماً، حيث أن الإنقسام في المصير يعني الضياع. هناك فكرة في خضم هذا الهيجان تبعث الأمل نوعاً ما و هي أن الأحزاب تشير إلى إمكانية الحصول على حقٍ ما بحسب المرحلة، أي أن لكل جزء من گرستان مرحلة يحصل فيها على حق معين ولكنه بعد فترة طالت أو قصرت سيكون هناك إستقلال للوطن. ولكن هل تتواجد هذه الفكرة الإستراتيجية في برامج الأحزاب؟ هذه المسألة لا تتحمل الإخفاء فهي واضحة منذ أزمنة قديمة من تاريخ الگرد، لذلك لا يمكن إخفائها تحت شعار حق تقرير المصير مثلاً. ذلك لأن حق تقرير المصير مبدأ فيه من الخجل ما فيه، بل فيه إلتفاف على الحقيقة و عدم الجرأة على إكمال المطلب و ذلك لأن مصيرنا معروف أو يجب أن يكون معروفاً و محدداً لدينا و هو الإستقلال و بناء الدولة الگردية. ثم أن التعاقد المعنوي المطلوب وجوده بين الأحزاب من جهة، مطلوب وجوده بين الأحزاب و المجتمع من جهة أخرى. فبهذا تكتمل المعادلة و يتم فيها الوصول إلى وحدة داخلية شاملة و مؤثرة، فالمجتمع كان و ما زال مستعداً لهذا التعاقد ولكنه لم يكن يملك و ما يزال لا يملك القدرة على تنفيذ هذا الأمر. إلا أن الأحزاب تملك هذه القدرة ولكن إذا شاءت أن يكون لهذا التعاقد وجود في حياتها و حياة المجتمع. كما لا يخفى أن تنفيذ مرادات المجتمع إن تم تنفيذها هو من صلب الفكر القومي الأصيل الذي يريح المجتمع و يهتم بقضاياهم. تتجلى صور هذا الوعي القومي الأصيل لدى المجتمع في كل المناسبات المُفرحة و المُحزنة، بالرغم من

أنه وعي لا يشمل إلا بعض الأمور المحددة، إلا أنه لديه الوعي الذي يرتبط بامسال القومية المعروفة من قبيل الإتفاق والوحدة والكوردويه تي. ولكنه يطالب بهذه الأهداف القومية بصفاء وصدق وجرأة، دون وضع أية حسابات سياسية أو مصالح مختلفة. يبقى هناك أن تكون الأحزاب أيضاً على هذا المنوال لكي يكون لهذا التعاقد المعنوي وجود بين الأحزاب والمجتمع. ستكون المسألة بالنسبة للحزب هكذا لو أن الحزب رأى وجوده من وجود المجتمع الذي عليه أن يكون صادقاً معه، كما ستكون المسألة هكذا بالنسبة للحزب إذا إعتبر الحزب أنه من أمن المجتمع وتنفيذ مطالب الوعي البسيط لديه، حيث أن هذه المطالب ليست بسيطة حتى وإن كان الوعي الذي يطالب به بسيطاً. فهذه المطالب حيوية ومعنية وهي قمة الأهداف التي يناضل من أجلها أية جهة حرّة أبية، ذلك لأنها إن تحققت تحقق معها الهدف الإستراتيجي المتمثل في إنشاء الدولة. هذه الدولة الآتية من هذا الموقف الاجتماعي القومي الذي يضع الأشياء والأعمال في مسارها الصحيح. إن هذا التعاقد المعنوي يصنع وحدة داخلية ويساهم مساهمة فعالة في صنع الدولة التي ينشدها المجتمع. لذلك فإن هذا المبدأ يتواجد في كيان أي مجتمع له دولة في يومنا هذا، لأن هذا المبدأ يحافظ على الدولة لديه ويربط المجتمع بالدولة ويسير بها إلى آفاق أخرى وبحسب مراحل التاريخ التي تقع في المستقبل. إذاً تمتضـ ضرورة وجود التعاقد المعنوي إلى المستقبل أيضاً، ليحدد كيفيات وسبل إدامة العمل المجتمعي ونضالاته المختلفة.

خامس مبادئ الوحدة الداخلية هو الإتفاق. والإتفاق عقد والتزام به بين الأطراف لكنه قد يكون مادياً أو معنوياً أو كلاهما و هذه تحددها الأسس التي تقوم عليها الإتفاق. هذا المبدأ هو فقط جزء من الوحدة. هذا المبدأ الذي طالما تغنى به الشعراء في أشعارهم و دونه الكتاب في مقالاتهم وأصرّ عليه المجتمع في كل الأزمان، يقوم من أجل الوحدة الداخلية على أساس معنوية أولها الرحمة التي إن وُجدت بين الأطراف إتفقت. ذلك لأن هذا الإتفاق يختلف عن ذلك الذي يحدث بين الأطراف على الماديات و من أجل المصالح. إن الإتفاق المعنوي الذي نريده يُمْجَد ثوابت الشعب و الوطن و يحفظها من كل الشرور. هذه الثوابت التي تمس الأرض و المجتمع و مقدساتهما، تجعلنا نتفق إن نحن جرّدنا الأفكار من الشكليات و سلّحنا الأفكار بالجوهريات و إن أصبحنا طيّبي التوایا، بل إن نحن إتجهنا في رسم سياساتنا إلى الداخل القومي و الوطني. كذلك فإن الإتفاق قيمة إنسانية إذا لم ترتبط بالمصالح من حيث أنه ينهي التفرقة و ينهي النزاعات المختلفة المستويات. إذاً فطبيعة الإتفاق هي الإيجاب إذا كان على الإيجاب، حيث هناك إتفاق قوى الشر أيضاً و هو إتفاق سلبي و تحدد هذه السلبية تلك الأسس و المبادئ التي تُبنى عليها. هكذا أيضاً يظهر أن الإتفاق سلاح، فهو يُستخدم للبناء مثلما يُستخدم للهدم، لكن مطلباً مثل الوحدة ضمن مجتمع يعاني من الفرقـة و إنقسامات أحزابـه و يحققـه الإتفاق هو بنـاء و هـدف معنوي سامي. يؤدي الإتفاق إلى الكثـير من التـكوينـات الإيجـابـية - و إلى التـكوينـات السـلـبية أيضـاً

ولكننا لسنا بصددها - مثل التعاون على إرساء دعائم مصلحة مشتركة و مثل إقامة التحالفات المختلفة لأهداف معينة قصيرة و بعيدة المدى و مثل إنجاز عملية وحدوية كالتي يحتاجها الكُرد. فكل هذه الأمور هي حاجات تستلزم إتفاقاً بشأنها. مثال ذلك.. التحالف المذكور الذي هو إحدى ثمار الإتفاق و الذي يتكون عادةً لأهداف إستراتيجية و غيرها و بتكوينها (تكوين التحالف) تنشأ قوة تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف. لكننا و من أجل الوحدة الداخلية نحتاج إلى إتفاق شامل فيه كل المقومات التي تحقق هذه الوحدة. أما الإتفاق الشامل فهو الذي فيه تكون مؤسسات الحياة قائمة، هذه المؤسسات التي تُعرف عبر العلوم الاجتماعية التي تضم حياة المجتمع بين ثناياه، حيث يساعدنا في الإتفاق كل من التاريخ و الاقتصاد و علم الاجتماع و علم النفس. هذه العلوم لها التأثير الجوهري في أن يكون هناك إتفاق بين الأطراف، لأنها تُبدي مواطن الضعف و القوة في المجتمع و لدى هذه الأطراف و عند بيان هذه المواطن بضعفها أو بقوتها، يتم الإختيار الصائب بالنسبة لبناء أساس هذه الوحدة. فالإتفاق إذاً يصبح قوي التأثير بهذه العلوم الواجبة دراستها لدى تطبيقه في الحياة العملية، كما أن الإتفاق يصل إلى ذروة نجاحه عندما تكون له نتيجة أو نتائج مرجوّة. و هو لن يصل إلى هذه الذروة إن لم يكن وفق دراسات هذه العلوم. لذلك فالإتفاق ليس مجرد عمل بسيط، بل لا بد من هذه العلوم التي يرتكز عليها الإتفاق. ثم أن الإتفاق يشترط وجود المتفق عليه و طبيعة ما سيُتفق عليه تحدد كيفية الإتفاق، أي أننا عندما نريد الإتفاق

على أن تكون هناك وحدة داخلية للگرد فنحن أمام سلسلة من الدراسات التي ستتناول الوحدة الداخلية بالطرق العلمية، حيث الوحدة الداخلية هنا هي المتفق عليها. لذلك مثلاً يحتاج الإتفاق إلى أسس توضحه و تضعه موضع التنفيذ، كذلك المتفق عليه يحتاج إلى أسس تشرح كيفيته و ماهيته و من ثم سُبُل إقراره. لن تكون هذه العملية صعبة أبداً إذا كان هناك دقة و تنظيم في الأفكار والأعمال، إلى جانب الصدق و الأمانة.

يأتي الإتفاق في صور و حالات عدّة أولها مع النفس. فالفرد يتافق مع نفسه أولاً على المتفق عليه من أمور الحياة و تمتدى هذه الصور و الحالات لتشمل الأسرة و الصداقات و فئات المجتمع المختلفة. كل هذه الصور تبين لنا أن الإتفاق ضرورة تأتي من أجل تسيير و تقويم أساليب و أعمال معينة في الحياة. من هنا يكون للإتفاق دور في حياة الحزب و المجتمع من جهة أنه يقيّم و يُسّير الواجبات و الحقوق و يضعها في الإطار الصحيح الذي يجب أن تكون فيه. إنه المنظم لتلك الأعمال التي تُنجز من أجل أن ترى النور على طريق مُنور و إلى بر الأمان. فوجود الإتفاق يعني غياب الصراعات و نشوء قوة معنوية و حتى مادية لتحقيق الآمال و الطموحات و خلق القدرة على الصمود في وجه المحن و المآسي المختلفة. بل و أبعد من ذلك، يساهم وجود الإتفاق في إيجاد فرص مختلفة سياسية و اقتصادية بالدرجة الأولى من أجل تأمين مستقبل أكثر إشراقاً. ذلك لأن هذا الإتفاق يُنهي مآسي الجبهة الداخلية و يُشفّي أمراضها و يُهئي الأحزاب و المجتمع للتعامل مع

الخارج بكياناته و دوله و أطرافه المختلفة. كما سيكون هذا التعامل من منطلق القوة المعنوية و المادية. فكم من الفُرص التي ضاعت على الگرد لتحقيق آمالهم نتيجة عدم وجود الإتفاق فيما بين سلطاتهم و أحزابهم، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي أضاعت تلك الفرص. ولكن كان و ما يزال الإتفاق سيد الموقف و المُنقذ و يقف في رأس سُلْم الأولويات التي ترتبط بالسياسة و المجتمع و الاقتصاد. هكذا ينقسم الإتفاق إلى سياسي و إجتماعي و إقتصادي و عسكري و غير ذلك، إلا أن ما يهم الگرد هو إتفاق شامل لكل هذه المجالات لأنهم يفتقدون إليه في كل هذه المجالات. أما الحزب فبمقدوره أن يُمهّد لمثل هذا الإتفاق من خلال دراسات و أبحاث متواصلة و من خلال إعلامه، لكي يتم التحضير لهذا الإتفاق بادئ ذي بدء. هذا العمل الحزبي سيجعل الإتفاق أمراً واقعاً في النهاية بين فئات الشعب و أحزابه. كما لا بد من عقد مؤتمرات دورية من أجل مناقشة سُبُل الإتفاق و تقريب الرؤى و التوجهات بهذا الخصوص. بذلك سنكون قد بدأنا من الجذور نحو القمة و هذه هي العملية الصحيحة لبناء الأشياء و إثمار الموجودات. فإذا كان هناك إتفاق كانت هناك ثمرات مختلفة منها الإتحاد القومي، أي أنها لا نذهب بالإتجاه الصحيح مثلاً عندما نحاول عقد مؤتمر قومي مباشرة فيما بين الأحزاب و الأطراف، في حالة نحن فيها غير مُتفقين. هكذا يسبق الإتفاق عملية عقد المؤتمر القومي لكي تكون لهذا المؤتمر نتائج ملموسة. نريد القول هنا أن لكل شيء بوصولته و إتجاهه و علينا اختيار الإتجاه الصحيح للأشياء و الأعمال. إن عقد

المؤتمر القومي الذي هو هدف قومي نبيل و من الأهداف الواجبة تحقيقها، لن يكون مُجدياً ما لم تتفق الأحزاب على آلياته و كيفية تحديد أدواره في الحياة السياسية و الإجتماعية للگرد. بل لن يكون مُجدياً ما لم يبقى هذا المؤتمر بعد عقده مؤسسة قومية ثابتة و ما لم يمثل مرجعاً للأحزاب و ما لم يكن في خدمة المجتمع. إذ ليس الهدف فقط أن يكون هناك إجتماع كبير تحت شعار المؤتمر القومي، لأنه لن يكون سوى إجتماع كبير سواءً أدى إلى الإitan بعض القرارات الإيجابية أم لا. أما إذا سبق عقد هذا المؤتمر إتفاق على القضايا القومية الأساسية التي تُبرزها هنا و كذلك إتفاق على أن المؤتمر القومي و وجوده ضرورة و حاجة ماسّة، عندها سيكون عقد هذا المؤتمر ثمرة مباركة من ثمار الإتفاق فيما بين الأحزاب. كما أن هذا المؤتمر سيحقق قائماً حاضر الوجود بتصنياته و قراراته القومية في كل وقت و أوان في الحياة السياسية و الإجتماعية. كذلك بالنسبة لأى عمل نريد القيام به يستلزم أن يكون هناك إتفاق على ماهية وحدة داخلية، هذه الوحدة التي يجب الإتفاق فيها و هو إقامة وحدة داخلية، هذه الوحدة التي يرجى الإتفاق و بحثه و عليها بالشكل و المضمون الذين يريدانه كل إتفاق. فالإتفاق يتطلب معرفةً و إقراراً، معرفة كل ما يتعلق بجوهر الإتفاق و بحثه و كينونته و إقرار الإتفاق من حيث هو الأداة المناسبة لإقرار ما يُطلب إقراره. إذاً أسباب الإتفاق كثيرة ولكنها كلها تمثل جانب الإيجاب إذا كان على الإيجاب و الگرد لهم ألف سبب في أن يكون للإتفاق وجود في حياتهم. لكن السبب القومي هو الأساسي لديهم

إلى هذه اللحظة من عمر زمانهم، ذلك لأنهم دون مأوى و الذي لا وطن له لا مأوى له. و المقصود ب "لا وطن له" ليس هو أن الكلد لم يكن لهم وطن، بل المقصود أن وطنهم مسلوب منهم و قد بقوا اليوم دون وطن. كيف لا يمكن أن يتفق الكلد على هذا و كيف لا يتحدون على هذا؟

أما نتائج الإنفاق فهي الوحدة الداخلية و تحقيقها بالدرجة الأولى لأن الهدف الذي يمثل أساساً للإنصار، كذلك تنظيم الأفكار و المقترنات التي تخص قضايا المجتمع و الوطن و وضعها في بوتقة واحدة. من هذه النتائج المعروفة أيضاً التغلب على حالة الإنقسام و التباعد فيما بين الأحزاب، ولكن ما هو غير معروف حتى الآن و سيأتي به الإنفاق هو أن الإنفاق سيفضي إلى تأسيس كيانات و تجمعات سياسية ردففة للأحزاب، تساعدها في القضايا القومية المختلفة و تخدم المجتمع على مختلف الصُّعد. لو كان الإنفاق قومياً جوهره الرحمة فسيُفضي إلى هكذا نتيجة لأن هذه النتيجة تبني للقضية القومية بناءً واحداً و تسميتها المجلس القومي. في هذا المجلس مقاعد لكل الأحزاب التي ترى أن للقضية القومية أساس فكري و فلسفى و أن غايتها إحقاق الحق و السلام و الحرية و الإستقلال. أما لو استُغَّلَ الإنفاق من أجل إنشاء قوة متعددة الجوانب و الآفاق - وهذه نتيجة إستراتيجية و هامة جداً للإنفاق - فسوف تُفرح الأصدقاء و تُخيف الأعداء كثيراً. هذه القوة لن تكتفى بإعتبارها معنوية فقط، بل ستكون مادية أيضاً و هنا مكمن خوف الأعداء، لأن الإنفاق سيكون في إحدى جوانبه إقتصادياً

كما أشرنا والإقتصاد الناتج عن إتفاق شامل، قوي بما فيه الكفاية لتحقيق أي هدف مهما كان الطريق إليه صعباً. إذاً سيكون التأثير لهذا الإتفاق الداخلي على المستوى الخارجي كبيراً و قوياً إلى درجة أن جبهة الأعداء ستنهار أمامه و سيبنى ألف جسر بين أطراف الإتفاق وأصحابه والأطراف الخارجية و هذه نتيجة كبرى للإتفاق و نصر لأصحابه. إذ أن الأطراف الخارجية ستتجد نفسها أمام أصحاب الإتفاق في حاجة إلى موارد هذا الإتفاق و عطائاته. عندها ستنقلب المعادلة السياسية القائمة الآن و التي تُبيّن بأن الأطراف الخارجية لا يتخلّون عن أعداء الگرد لأن الگرد ضعفاء و ليس لديهم ما يمكن الإعتماد عليه. إذاً سينقلب هذا الإتفاق هذه المعادلة التي هي ليست في صالح القضية الگردية منذ آماد بعيدة. ولكن من أجل الحصول على هذه النتيجة من الإتفاق لا بد أن يُفرز الإتفاق تلك الكيانات و التجمعات الرديفة التي أشرنا إليها، إذ أن هذه الكيانات و التجمعات (القومية) السياسية التي سيخلقها الإتفاق لن تبقى ضمن إطار الوطن و المجتمع و على المستوى الداخلي، بل ستنطلق إلى الخارج لتعجب على المستوى الخارجي أدواراً من قبيل اللوي و غيره من المنظمات، التي ستعمل بدقة و بنشاط من أجل نصرة قضايا الشعب و الوطن. ذلك لأن الإتفاق سيخلق مجلساً عاماً قومياً لأصحابه كما قلنا و سيكون الجميع تحت قبته و رهن إشارته. هنا سنجد أنفسنا أمام تحقيق وحدة داخلية لها نتائج كبيرة و متعددة، قد لا تكون هذه النتائج في خدمة الگرد فقط، بل قد تكون في خدمة الإنسانية أجمع. فنحن نعلم أن الثورة الفرنسية التي قامت

تحقيق الإستقلال، سيغير تلك السياسات و تتوضّح الرؤية بالنسبة لأصحاب السياسات العالمية حول هذه المسألة. هناك أيضًا مسألة الثقة التي يستند إليها الإتفاق. هذه الثقة لن يكون لها مكان ما لم تكن للأحزاب ثوابت قومية تعمل عليها في حياتها العملية، أي خلال نضالها الزمني. كذلك لن تأتي الثقة إلا من الصدق و يتجلّى الصدق في الكثير من نواحي الحياة أولها خدمة المجتمع بصفاء دون وجود مصالح معينة.

سادس مبادئ الوحدة الداخلية هي المشاركة المعنوية و المادية. و تكون هذه المشاركة وفق نُظم إدارية وإجتماعية لا تتصل بأية مصالح إلا مصلحة واحدة هي مصلحة الشعب و الوطن و حمايتها. لهذا المبدأ شرط أساسى لنجاحه و إستمراره هو عدم حدوث الخيانة بمستوياتها و أنواعها بين الأطراف التي تدخل ضمن هذا التشارك. كما أن هناك شرط آخر و هو أن لا تكون الخلافات أىًّا كانت سببًا في إلغاء أو إنهاء هذه المشاركة. أيضًا هناك شرط التقيد بالثبوتيات القومية و الحفاظ على القيم التي هي بمثابة البنيان للشعب و الوطن. هكذا فإن هذه المشاركة مصرية و علينا أن نراها هكذا لأنها تحدد أهدافاً مستقبلية رائدة و سامية لا بد من تحقيقها، إذ المقصود منها يجب أن يكون بناء مستقبل أفضل للأجيال. كما أن هذه المشاركة بين الأحزاب تُعزز أمن المجتمع و تخلق حالة الطمأنينة لديه نظراً لأنها تعنى وجود الترابط و التماسک فيما بين الأطراف السياسية. و بموجب طبيعة هذه المشاركة يتم حفظ القضايا الروحية للقضية و كذلك القضايا المجتمعية، إلى جانب

دعم القضايا المادية التي تُقييد القضية و المجتمع. و لهذا فإن هذه المشاركة خاصة و تُمليها ضرورات بنوية للقضية الْكُرديّة و للمجتمع الْكُردي. ففي الجزء المعنوي من هذه المشاركة هناك جملة إرتباطات يجب الحفاظ عليها لكي تدوم و تُثمر. أهم تلك الإرتباطات هي حب الوطن الذي يجب أن يتحرر و يستقل و يصبح دولة، حيث أن هذه الدولة ستتصبح مأوى المجتمع الذي هو الآن دون مأوى. كما أنه هناك الربط القومي الذي يجب أن يكون أساساً لهذه المشاركة، فالرابط القومي يصل بين فئات المجتمع و أيضاً يصل بين الأحزاب أو هكذا عليه أن يكون. هناك ربط آخر يتكون من خلال قرارات معنوية تُصدرها الأحزاب من قبيل خمرة الدم الْكُردي و أن لا يُقتل الْكُردي بيد الْكُردي. ففي مثل هذه القرارات تبدو تلك الإرتباطات التي يحتاج المجتمع لوجودها و تطبيقها في الحياة العملية، ذلك لأنها تحفظ سلامته. أيضاً فالقرارات التي تظهر للعلن من أجل أن تكون هناك وحدة بين الأطراف السياسية هي معنوية و روحية لأنها تهدف إلى إنجاز معنوي له تأثيراته الواضحة و المعروفة على الصعيد المادي أيضاً. فوق هذا، لو أردنا أن تتعاقد الأحزاب فيما بينها على القضايا المصيرية التي تخص الشعب و الوطن، نكون قد دعونا إلى إيجاد رباط معنوي بينها لكي يكون أساساً لتشارکها في الحياة النضالية. إن هذا العقد الذي سيربط الأحزاب بعضها بالبعض الآخر سيجعلهم ضمن إطار مشاركة معنوية في العمل السياسي و من أجل الأهداف القومية. كما أن في المشاركة المعنوية هناك الإخلاص و الوفاء المتبادل الذين

إن توفرتا أدتا إلى تقوية الإرتباطات و العقود المبرمة بين الأحزاب. لقد ذكرنا آنفًا أن الرحمة نعمة تعم المجتمع و بركة تعم الأرض و نحن في حاجة دائمة لوجودها بيننا. إذ بها تذوب الشرور و تنتفي العداوات و هي في مسألتنا هذه (المشاركة المعنوية) تفتح الآفاق واسعةً لدخول التاريخ من أوسع الأبواب. كما و تشكل الرحمة الواجبة وجودها بين الأطراف التي تدخل في المشاركة المعنوية رباطاً لا إنفصام لها بينهم و تسير بهذا المبدأ إلى أهدافه على طريق مضيئ و سهل و أمين. و الرحمة مسألة معنوية و روحية تحتاجها في مجتمعنا و بين أحزابنا، لكي تصبح مشاركتنا فيما بيننا قوية البنيان و تدوم إلى آخر الزمان. ذلك لأن المشاركة المعنوية تُمليها أسباب الحياة الهدافة إلى السلام و الأمان بين معتنقيها و كذلك الأسباب الهدافة إلى تمتين الوحدة الداخلية بعد إيجادها. إذاً تعني المشاركة المعنوية حفظ و تبادل كل القيم و المبادئ الروحية التي توجد في المجتمع و التي أرادها الله لنا كبشر، ذلك لأن هذه المشاركة تُقام - و عليها أن تُقام - وفق هذه القيم و تستند إليها في تسخير و إدارة المجتمع و الدولة. فإذا لم تتوارد أو إذا كان هناك نقص في تواجدها، سيكون المجتمع في حالة من الحرمان من كثير من الحقوق و المُرادات. و الگرد يحتاجون إلى أن تكون هذه المشاركة موجودة بين أحزابهم أكثر من غيرهم، لأنهم في محنـة إنعدام المأوى التي هي الدولة و كذلك هم في محنـة إنعدام وحدة بين فصائلهم الحزبية التي تناضل من أجل حقوقهم و أيضاً لأن هذه الفصائل الحزبية لا رابط فيما بينهم يتحققوا وحدة داخلية مطلوبة مجتمعيًّا و

وطنياً. هذه المشاركة لا تنقص من الشخصية الحزبية لكل حزب فيما لو أصبحت، بل تفتح لهم أبواباً من الأمل في النجاح أكثر. لأن هذه المشاركة المعنوية هي ما يريد المجتمع الگردي بكل فاته و على إختلاف مذاهبه و توجهاته. إن تحققت هذه المشاركة فسوف تتحقق وحدة داخلية لها نتائج إيجابية كثيرة تعكس على أساليب النضال الحزبي الذي يتم خوضه من أجل الحقوق القومية. فهي ستكون سبباً في حدوث جملة تغييرات ضرورية داخل الأحزاب و في كيفية العلاقة مع المجتمع و مع القوى الخارجية أيضاً. ذلك لأن المجتمع سيستعيد حيويته بها و ستكون القوى الخارجية مُرحبة بوجودها لأنها ستتوجه إلى طاقاتها و إمكاناتها بغية الإستفادة منها. ولكن إذا كانت القوى الخارجية مُرحبة بهذا المشاركة على مختلف الصُّعد بين أحزاب مجتمع ما لأنها تريد مكاسب مادية، فالمجتمع على الصعيد الداخلي ستصبح له مكاسب قومية و هي مكاسب معنوية. هذه المكاسب المعنوية تأتي إذاً من هذه المشاركة المعنوية فيما بين أحزاب المجتمع الواحد.

أما في الجزء المادي من هذه المشاركة فهناك العقود التي تحفظ الإقتصاد القومي أو إقتصاد الشعب الذي نوهنا إليه سابقاً. كما أن هناك تأمين و ضمان قوة عسكرية تشمل كل الأحزاب و لا تقتصر على حزب واحد، أي أن من حق كل حزب إمتلاك القوة العسكرية الخاصة به. تنضم هذه القوى العسكرية الحزبية في كيان واحد مُشكلاً الجيش الوطني، عندما تتأسس الدولة. و في جيش الدولة هناك جنود ينتسبون إلى كافة الأحزاب المتواجدة. إن الإقتصاد القومي

أو إقتصاد الشعب هي قوة مالية مُخصصة للشعب و لقضاياها المادية المختلفة وإن تأسس هذا الإقتصاد فلن يبقى في المجتمع فقير ولن يكون الشعب في حاجة إلى الإقتراض من أية جهة كانت. بل إن هذا الإقتصاد المُكون كإحدى نتائج المشاركة المادية للأحزاب ستجعل القوى الخارجية التي هي ليست في حالة عداء مع الگرد على إتصال دائم مع هذه الأحزاب و ستتعامل معهم كقوة واحدة و جهة واحدة تمثل شعباً هو الشعب الگري. كما أنه ستكون لهذا الإقتصاد مراكز داخلية و خارجية تُنظم دورة إقتصادية كبيرة في صالح الشعب و سيكون الإنتاج - إنتاج هذه القوة الإقتصادية - في حالة من الديمومة و التأثير. سيكون هذا الإنتاج لقضايا الشعب و في خدمته داخلياً و معنوياً و سيكون مركز تعامل كبير خارجياً و مادياً، أي أن هذا الإقتصاد هو في خدمة الشعب و هذه مسألة معنية و هو مركز التعامل الإقتصادي مع الخارج و هذه مسألة مادية. في كلا هاتين الحالتين يكون الشعب و حركته هما المستفيدان سياسياً و اجتماعياً و إقتصادياً. هذه المشاركة و بهذا الأسلوب تُعزّز الوحدة الداخلية و توجه القوى الگردية نحو هدف واحد، ولكن قد يكون هناك تساؤل عن هذه القوة الإقتصادية و هو أن لكل حزب إقتصاده الخاص به و من الصعب أن تُجاذف الأحزاب بوضع إقتصاداتها في خضم هكذا عملية و هكذا أسلوب. وللتوضيح نقول أن هذه القوة الإقتصادية ستتشكل وفق عملية تشاركية منظمة يساهم فيها كل حزب بقسم من إمكاناته الإقتصادية و ليس كلها و تكوين قوة إقتصادية مشتركة تكون في هذا المستوى الذي نشير

إليه. كما أن الأهم من هذا هو توجيهه و إدارة هذه القوة الاقتصادية لكي تكون مؤثرة. من أجل هذا أشرنا إلى أن هناك خدمات تقدم للشعب من ناتج هذا الاقتصاد و هذه مسألة معنوية و أن هناك تعاملات كبرى إقتصادية على الصعيد العالمي الخارجي لهذا الاقتصاد و هذه مسألة مادية و كلا هذين الصعديين هما من أجل الصالح القومي والأهداف القومية. ثم أن هذا الاقتصاد و بالإستناد إلى تأثيراته الداخلية و الخارجية يستطيع بناء قوة عسكرية كبيرة لكل حزب إن شاء ذلك و ستكون كل هذه الإمكانيات العسكرية الكبيرة التي تتشكل لدى الأحزاب، بمثابة قوة واحدة لأنها داخل عملية تشاركة كبيرة أساسها المعنوي وحدة داخلية و أساسها المادي هذه القوة الاقتصادية. بذلك لن تكون خلافات الأحزاب سوى وجهات نظر و آراء و لن تكون هذه الخلافات عميقه، بل ستكون سطحية. كما ستصبح مسألة وحدة الأحزاب أيضاً ملحة، ضمن كيان سياسي و اجتماعي و إقتصادي يحتفظ في هذا الكيان كل حزب بشخصيته النضالية و التنظيمية. قد يُسمى هذا الكيان السياسي الاجتماعي الإقتصادي بـ«مسّيات» عدة منها المجلس القومي الـ«كردي»، ولكن على هذه المسّيات كلها أن تُعبّر عن الوجود القومي للشعب الـ«كردي» الذي ذاق الويلاط خلال مسيرة وجوده و لا يزال.

نستطيع إذاً أن نرى أن المشاركة المعنوية و المادية فيما بين الأحزاب هي بالدرجة الأولى في صالح المجتمع و تؤثر على المجتمع إيجاباً. و تُنتج هذه المشاركة أيضاً نتائج كبرى في صالح القضية الـ«كردية» التي ما زالت تعاني من إنعدام القوة الكافية التي تجعل

من القوى العالمية مُرتبطةً بها. إذ ما هو متوفّر حتّى الآن للقضية الگردية هو إبداء الإهتمام أو نوع من الإهتمام العالمي لا غير. إن هذه المشاركة تُحقق تلك القوّة التي ستجعل القوى العالمية المختلفة ترتبط بهذه القضية، لأنها ستُرى فيها آفاقاً اقتصادية وجيوسياً ذات أهميّة إستراتيجية لها في منطقة حيوية من العالم. أي أن القوّة المشتركة الگردستانية سُتُؤثّر على منحى السياسات العالميّة في جزئيها الغربي والشرقي، كما سُتُؤثّر على المعادلات السياسيّة لها باتجاه تغيير مساراتها في الجزء المتعلّق بالشرق الأدنى الذي تُشكّل كُردستان مركّزاً لها و هذا هدف إستراتيجي. إنه هدف إستراتيجي بالنسبة لأية قوّة عالمية للاسيطّرة على الشرق الأدنى و ما العمليّات العسكريّة و السياسيّة التي حدثت عبر التاريخ و ما تزال تحدث إلا عمليّات من أجل هذا الهدف. فإن إسْتِطاع الگرد إنشاء هذه القوّة التي تأتي عبر هذه المبادئ التي نذكرها و التي تُتحقّق وحدة داخلية، ستُصبح هذه القوى العالمية مُرتبطة بمشروعهم و بقضيتهم و سُوف لن تظل مُهتمّة فقط بهم. من الناحية الأخرى تُشكّل هذه المشاركة المعنويّة و الماديّة رابطاً فيما بين الأحزاب الگردية يجعلهم لا يكونون في دائرة الإهتمام فقط، أي أنهم لم يعودوا يهتمّون فقط بالقضايا التي من قبيل الوحدة، بل سيجدون أنفسهم مرتبطين بهذه القضية. عندها سيتم تنفيذ كل البنود التي تهدف إلى وحدة داخلية دون خوف من أية عاقبة سيئة. لأن العاّقب كلها ستكون إيجابيّة عندما تحدث هذه الوحدة. و تساهُم هذه المشاركة المعنويّة و الماديّة أيضاً في تبادل الخبرات فيما

بين الأحزاب، هذه الخبرات التي جاءت من تجارب كل منهم عبر عقود وجودهم كمنظمات تُعنى بجوانب الحياة المجتمعية المختلفة و كذلك بجوانب تتعلق بالعلاقات مع الأطراف الدولية الخارجية. كما تفتح هذه المشاركة المجال أمام توظيف هذه الخبرات وتوجيهها بما يتناسب مع المصلحة الشعبية القومية. إذ أنه لا يكفي أن نعرف ما علمناه من الخبرات، بل أن يكون بإمكاننا العمل على وبتلك الخبرات. ففي الأولى (معرفة الخبرات) هناك مسألة نظرية أما في الثانية (العمل على و بتلك الخبرات) مسألة عملية. بذلك تكون قد عرفنا أن المشاركة مسألة عملية يتطلب إنجازها العمل المتواصل والمنظم. من جانب آخر قد يكون مصير أي حزب قبل الدخول في عملية المشاركة هذه مختلفاً عن الأحزاب الأخرى إلا أن مصير الجميع يصبح مشتركاً عند حدوث هذه المشاركة فيما بينهم. هذا بالرغم من أن مصير الجميع مشترك منذ البداية سواءً حدثت هذه العملية التشاركة أم لا، حيث مصیرنا مشترك شئنا أم أبينا لأننا أفراد قومية واحدة و شعب واحد و لنا قضية واحدة هي قضية جميع فئات شعبنا وأحزابنا. مسألة المصير المشترك هذه وحدها كفيلة - أو هكذا يُجَبِّذُ أن تكون - بأن يجعل جميع الأطراف الأحزاب تُبادر إلى إيجاد هذه المشاركة فيما بينهم، بُغية الوصول إلى الأهداف القومية وأيضاً بُغية الوصول إلى آفاق أكثر تطويراً و تقدماً في المسيرة الحياتية بشكل عام و في المسيرة النضالية القومية بشكل خاص. ولكن كل ما تم ذكره يستلزم الإلتزام لكي تُنجز و تدخل الحياة العملية.

سابع مبادئ الوحدة الداخلية هو الإلتزام. هذا الإلتزام الذي هو التعاقد مع النفس على التقييد بالمبادئ و القوانين و الإتفاقيات أيًّاً كانت. عليه فإن الإلتزام هو أيضًاً تعاقد الأطراف على التقييد بمبادئ و الإتفاقيات فيما بينها. هذا المبدأ هو في جوهر التربية لدى الفرد الإنسان بشكل خاص - ولدى الكائنات الحية بشكل عام - وهو يحثه على التقييد بالإيجاب بحسب الدين و القوانين التي تُجنب الخير. والإلتزام قد يزيد و ينقص بل وقد ينعدم أحياناً بحسب النفس و كيفية تربيتها و بحسب درجة التقييد به و أيضاً بحسب الضرورات التي تجعل الإلتزام واجباً. كذلك فالإلتزام يرتكز إلى الإيمان و كلما زاد الإيمان زاد الإلتزام. فإذا كنا مؤمنين بالوحدة مثلاً فعلينا الإلتزام بما تُمليه قواعد و مبادئ هذه الوحدة، لكن مسألة الإيمان ليست مرتبطة فقط بالقناعة بل بجملة إثباتات منهجية تحصل فيما بين العقل و محیطه حول موضوع مطروح أو عدة مواضيع مطروحة. كلاماً الإيمان و الإلتزام يحتاجان إلى الصدق. الصدق في القول و العمل و في السلوك، أي قوله و عملاً. أيضاً الإلتزام هو أخلاق أي أن وجود الخلق يوحِد الإلتزام و الإلتزام يدل على وجود الخلق. كما أن الإلتزام أمانة تُلزم من يؤمنون بالإمانة و قدسيتها. فالنفس الزكية تقرر الإلتزام بكل ما هو موجب إيجاباً و واجباً في الحياة، لتبقى الحياة زكية و تعقد العزم على الإلتزام بتلك المبادئ و القوانين التي تُبقي الحياة مزدهرة و عاملة. في هذا يكون الإلتزام بالوحدة الداخلية و إستمرارها واجب مقدس يتطلب الحفاظ عليه، لأنه عامل لبنيان المجتمع الذي

يُراد له العيش الحر الكريم و لأنه عامل لتنقية أواصر المجتمع و الحفاظ على أوصاله. كما أنه عندما تتمسك النفس بالإلتزام بما يستدعي الإلتزام، تصبح السُّبُل التي تؤدي إلى نيل المرادات قوية و مُعبَدة. إذاً فلتتعاقد الأطراف مع نفسها على أن موضوعة و عملية الوحيدة تستدعي الإلتزام بها من جهة وضعها موضع التنفيذ في الحياة الحزبية و في حياة المجتمع. تدعوا هذه الحالة إلى الإلتزام بها ليس فقط لأنها ضرورة، بل أيضاً لأنها من مُرادات الشعب و من قوانين الطبيعة. لا تقف في طريق هذه المرادات موانع سوى الإرتباطات الخارجية و أهواء النفس التي لا تشتمل سوى الحسد و الأطر الشخصية الضيق و الأفق الضيق. من البديهي أن الجميع أمام إلتزامات عبر سنين الحياة و يتم اختيار الضروري من تلك الإلتزامات التي تكون غالبيتها إن لم تُقل كلها مادية الطابع، أما هنا في مسألة الوحيدة و ما شابهها فتحن أمام إلتزام معنوي و إلتزامات المعنوية تصبح ثانوية و بلافائدة عندما تصبح الحسابات مادية و عندما تدخل المصالح التي تخص هذا الطرف و ذاك في مسيرة الفكر و الوجдан لديهم. أي يتأثر الإلتزام سلباً مع ترجيح المصالح الذاتية و المادية. هنا يفرض الإلتزام حالة معنوية، لأن وجوده يعني الوصول إلى نتيجة شاملة تحفظ للجميع قوة و أماناً على طريق النجاة و العيش بسلام و كرامة. من واجب النفس إذاً أن تكون ملتزمة و يكون إلتزامها معنويّاً لكي لا يكون هناك خلل و لكي تكون هناك مبادئ و قوانين سامية تأخذ أمكنتها الطبيعية و ترى أدوارها الإيجابية. من هنا علينا التعاقد مع أنفسنا بالإلتزام

بتكوين وحدة وبالالتزام بكل ما يوقف هذه الوحدة على أقدامها و يجعلها تستمر إلى آماد غير محددة. ذلك لأن الوحدة لا ترتبط بزمن وبظرف، إذ هي مطلوبة لكل زمن و ظرف إذا مثلت الجانب المعنوي أولاً وبشكل خاص. كما أنها مطلوبة في الجانب المادي لمسائل شتى أيضاً وإن كانت هنا بحسب الحالات والمراحل. أي أن الوحدة المعنوية مطلوبة و حادثة في كل الأذمان و الظروف أما الوحدة المادية ف تتبع حالات محددة و مراحل معينة و هي ليست دائمة كما في الوحدة المعنوية. إن تاليف الذرات تقود الكون في عملية الخلق الكبرى و إن هذا التاليف هو جوهر الوحدة التي تُسَيِّر الموجودات، كما أن تنافرها يُبيِّد الموجودات و لن تكون هناكفائدة من هذه الموجودات المُبادأة إلا إذا تالفت مرة أخرى و إن في تكوين كوني آخر. هكذا إذاً يكون الالتزام مفروضاً على الأنفس من أجل إنجازات و تحصيل نتائج تتصل بالجهة الإيجابية للنفس و من أجل أن تكون هناك فائدة أو فوائد إيجابية له. أي أن يُفضي الالتزام إلى فوائد تساعده في تحقيق الوحدة الداخلية التي نطلبها و يكون الالتزام أنفسنا بهذا الهدف و تحقيقه وفقاً لمبادئ و قوانين هذه الوحدة الداخلية ذاتها. و إذ الالتزام هو جوهر التربية، ليس فقط لأنه يأتي وفقاً للتربية المنزل و المجتمع و المدرسة، بل هو آت من تربية الحياة من خلال دروسها و تجاربها بدرجة كبيرة. و لأن تربية الحياة قائمة على و آتية من خبرات التاريخ و تجارب الأمم، فهي تعلمـنا التزاماً شامل التكوين و منتظماً. و إنطلاقاً من الالتزام بحسب تربية الحياة، ندرك أن هذه الوحدة الداخلية المطلوبة

بالنسبة للفرد تؤدي إلى خلق مرحلة جديدة تماماً في حياة المجتمع الگردي تتسم بالإختلاف الكلي عن ما سبق من مراحل حياته. إذ أن المرحلة التي ستخلق أثاء و بعد إنجاز هذه الوحدة، ستكون فاعلة و لأول مرة و ستشكل بداية حركة إجتماعية كليه منتظمة تشمل المجتمع و لن تكتفي بأحزابه فقط. أي أن التنظيم من حيث هو ترتيب الموجودات لن يبقى ضمن إطار الأحزاب فقط، بل سيدخل ساحة المجتمع و يرتب مفاصل عيشه و وجوده أيضاً. إذا ما تم الإلتزام بتحقيق هذه الوحدة سوف يحدث تغيير جذري في الحياة الحزبية و الإجتماعية. و هو تغيير إيجابي دون شك و يؤدي إلى تغييرات إيجابية لأنه يمثل إرادة شعبية و طبيعية.

إن التربية الآتية من الحياة من شأنها خلق إلتزام أدق و أوسع بما يستوجب الإلتزام، لأن مدرسة الحياةأشمل. ولكن شرط أن تكون هذه التربية قد جعلت الإلتزام إحدى مرتکراتها و أصولها، كما جعلته شرطاً و مبدأً لمسيرة أفضل. نحن نرى بعض الآباء في البيت و الأساتذة في المدرسة يشددون على الإلتزام بالدراسة و القيام بالواجبات المدرسية ليس فقط بغية النجاح في آخر السنة الدراسية، بل أيضاً لكي يتعلم الطالب بأن الإلتزام بتلك الواجبات تعلم ماهية الإلتزام نفسها و كيف أن الإلتزام بالواجب لا يؤدي إلى النجاح في الدراسة فقط، بل إلى النجاح في الحياة بشكل عام. بنفس الدرجة يكون الإلتزام بحسب التربية الحياتية عاملاً مساهماً بشكل فعال في وجود الإستقامة و النجاح لدى الفرد حزبياً كان أو مجتمعياً. و الإلتزام في زيادة لدى الفرد عندما تكون نفسه قد إستكانت و

هُدِّبَتْ وَ لَوْ إِلَى حَدِّ مَا وَ كُلُّمَا تَهَدِّبُ النَّفُوس يَزَدَادُ الْإِلتَزَام لَدِيهَا. وَ حِيَال قَضِيَّة مُثْلِ الْوَحْدَة فِي إِنَّ النَّفُوس لَا تَسْتَكِينُ حَتَّى تَتَحَقَّقُ وَ لَهُذَا فَالنَّفُوس تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَكُونَ مُلْتَزَمَة بِأَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ التِّي تَحْقِقُ الْوَحْدَة. فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مِنَ الطَّبِيعِي أَنْ يَزَدَادُ الْإِلتَزَام وَ مِنْ غَيرِ يَكُونُ حَاضِرًا فِي كُلِّ سَاعَةٍ وَ أَوَانٍ لِتَحْقِيقِ هَذَا الْهَدْفِ وَ مِنْ غَيرِ الطَّبِيعِي أَنْ يَبْقَى الْإِلتَزَام مُجَرَّدَ مَصْطَلِحٍ يُنَادَى بِهِ وَ يُعلَّمُ عَنْهُ وَ ذَلِكَ لِلْمَنَادَةِ وَ لِلْإِعْلَامِ فَقَط. فِي هَذِهِ الْحَالَةِ نَحْنُ أَمَّا نَقْصَانُ الْإِلتَزَامِ التِّي هِيَ الْحَالَةُ الْغَيْرُ طَبِيعِيَّةُ التِّي أَشْرَنَا إِلَيْهَا وَ هِيَ آتِيَّةً مِنْ حَالَاتِ نَفْسِيَّةٍ مُبْتَدِعَةٍ عَنِ الْإِلتَزَامِ فِي طَبِيعَتِهَا أَوْ بِحَسْبِ نَطَاقِ الْفَكْرِ الَّذِي يَقُودُ تَلْكَ الْحَالَاتِ النَّفْسِيَّةِ. إِنْ نَطَاقَ الْفَكْرِ فِي حَالَةِ نَقْصَانِ الْإِلتَزَامِ ضَيِّقٌ وَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَحْتَوِيَاتِ الْإِلتَزَامِ وَ مَا يَفْعُلُهُ الْإِلتَزَامُ بِالنَّفُوسِ وَ مَسِيرَةِ الْحَيَاةِ. كَمَا أَنْ نَقْصَانَ الْإِلتَزَامِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ فَهْمٍ وَ إِدْرَاكٍ مَا يُرِادُ الْإِلتَزَامُ بِهِ وَ عَدَمِ إِدْرَاكٍ أَبْعَادِ مَا يُرِادُ الْإِلتَزَامُ بِهِ. أَيْضًا يَدُلُّ نَقْصَانُ الْإِلتَزَامِ عَلَى عَدَمِ الْقَدْرَةِ الْذَّهَنِيَّةِ عَلَى مَعْرِفَةِ نَتَائِجِ الْإِلتَزَامِ، كَمَا قَدْ يَكُونُ نَقْصُ الْإِلتَزَامِ بِمَا يُرِادُ نَتْيَاجَهُ لِعَدَمِ الإِيمَانِ بِالْقَضِيَّةِ الْمُرْادِ الْإِلتَزَامُ بِهَا وَ هَذِهِ الْحَالَةُ آفَةٌ فِي حَدِّ ذَاتِهَا تُصِيبُ الْفَكْرَ وَ الْوَجْدَانَ عَلَى السَّوَاءِ. أَمَّا إِذَا إِنْدَعْمُ الْإِلتَزَامِ فَسَنَكُونُ أَمَّا مَصْبِيَّةٍ كَبِيرَى. فَفِي حَالَةِ نَقْصِ الْإِلتَزَامِ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ عَلاجٌ، أَمَّا فِي حَالَةِ إِنْدَعْمِهِ فَلَيَسْ هُنَاكَ عَلاجٌ. هَكُذا إِذَاً لِزِيَادَةِ الْإِلتَزَامِ أَسْبَابٌ وَ لِنَقْصَانِهِ أَسْبَابٌ وَ أَسْبَابُ الْزِيَادَةِ تَتَلَخَّصُ فِي وُجُودِ تَرْبِيَّةٍ فَكَرِيَّةٍ ذَاتِ مَجَالٍ رَحِبٍ وَ إِيجَابِيَّ وَ نَقْصَانِهِ فِي التَّرْبِيَّةِ الْفَكَرِيَّةِ التِّي تَضِيقُ مَجَالَهَا بِحَسْبِ النَّفُوسِ وَ مُرَادَاتِهَا وَ ضِيقِ الْأَفْقَى

و إنعدامه هو بسبب عدم وجود تربية فكرية وأيضاً لعدم وجود تربية بكل قواعدها الخاصة التي تبدأ في البيت والمدرسة وال العامة التي تأتي من الحياة. هناك ضرورات تجعل الإلتزام أكثر واجباً وما يهم هنا هو إبراز هذه الضرورة التي تبين حالة تفرضه، ألا و هي الوحدة الداخلية. هذه الوحدة ضرورة لأسباب بديهية يعلمها القاصي والداني، ولكن هناك أيضاً أسباب تجعل من هذه الضرورة حالة خاصة لها جانب ليست ظاهرة. وهي جانب إيجابية بلا شك لأنها أيضاً في مصلحة الشعب ومن أجل قوته وإزدهاره. من هذه الأسباب وأشملها وأهمها خلق مرحلة جديدة أو المراحل الجديدة بعد تحقيق هذه الوحدة، تكون هذه المرحلة أو المراحل أكثر تنظيماً لحياة المجتمع و مُحقة تغييرات في صالح الشعب و قضياته. هذا السبب وحده كافٍ لأن يجعل من الوحدة الداخلية ضرورة تستوجب الإلتزام بها من قبل الجميع. يتم تحديد و تأطير هذه المراحل من قبل السياسيين والنخبة المثقفة فيما بعد لكي تكون مخزوناً و تجربة رائدة للمجتمع في تاريخه و وجوده. إن تحقيق مبدأ الوحدة الداخلية عملياً يجعل الجميع في خضم حياة جديدة يعمّها السلام و تنتفي فيها العادات بأشكالها، ولكن هذا المبدأ الحيوي للجميع لن يتحقق بدون جملة هذه المبادئ و الأسس التي تم سردها هنا. من هذه المبادئ مبدأ الإلتزام الذي يعني أن يلتزم الجميع بضرورة القيام بإنشاء هذه الوحدة وفقاً لمشروع و مخطط بنوي يسند إلى خصوصيات و طبيعة المجتمع. إن الإلتزام كضرورة أيضاً يخرج العمل من أجل هذه الوحدة من

حيّز التنظير إلى حيّز التطبيق و هنا يكمن جوهر هذه المسألة. إذ يحتاج المجتمع دوماً إلى خطوة الخطوات العملية من أجل إحداث أيّ تغيير في مسار حياته. و عندما يكون الإلتزام عندنا ضرورة أيضاً، سوف يتلقى مع الضرورة الأساسية التي هي الوحدة الداخلية ليُشكّل قوة دافعة سياسية و إجتماعية. هذه القوة الدافعة نحو الأمام هي التي تُحدث تلك التغييرات و هي التي تحقق للشعب أمنياته. إذاً علينا الإيمان بالإلتزام من حيث هو الذي يخلق هذه القوة الدافعة إلى جانب المبادئ الأخرى و مشاركاً معها في إنجاز الوحدة الداخلية. نحن أمام علاقة ما بين الإلتزام والإيمان أيضاً، حيث كلما كان الإيمان بقضية ما قوياً كان الإلتزام أيضاً في أعلى درجاته. نستطيع القول وفقاً لهذه المعادلة أنه إذا كنا مؤمنين بأن الوحدة الداخلية ستتحقق للشعب ما سبق ذكره، فسنكون ملتزمين بتنفيذ كل المبادئ و البنود التي تتحققها. بل إذا كنا ملتزمين حقاً، فسوف نُسابق الزمن من أجل إنجازها و لن نتوانى يوماً أو ساعة و لن نُؤجل و نُؤخر. أي أننا لن نُسلم بالإلتزام بإنجاز هذا العمل إلى دائرة الأطر السياسية و المصالح المختلفة. إن الملتزمون مؤمنون بأن قضيائهم عادلة لأنها قضياء الشعب و لهذا لا ضرورة للحسابات السياسية مهما كانت و كيفما كانت. لأن كل الحسابات السياسية هي في الأساس في خدمة الشعب و قضيائه أو هكذا يجب أن تكون. إن في الإلتزام أيضاً أخلاق به يتم حفظ أساسيات أي مشروع يُراد إنجازه في الحياة. و نحن نحتاج إلى أن يتم حفظ أساسيات حياتنا من أجل أن نستمر بصحة و عافية في قضيائنا المعنوية و

الروحية. حيث أن الوحدة الداخلية التي قلنا عنها أنها معنوية الطابع، لا يأسس لها و لا يتحققها إلا من آمن بقدسيتها و فَكَرْ بحسب طابعها المعنوي و ليس هذا فحسب، بل يكون قادرًاً فكريًاً و أخلاقيًاً على أن يدخلها حيّز التنفيذ في الحياة العملية. فإذا لم يكن هناك قدرة فكرية و إلتزام أخلاقي أمام الله و الشعب، فسيكون هذا الإنجاز صعب التحقيق أو مستحيل التحقيق أو إذا تحقق فسيكون فيه نقاط ضعف كثيرة. إن وجود الأخلاق في أية حالة من حالات الحياة تضمن نجاحها العملي و نحن نُخطاً كثيراً إذا قلنا أن لا أخلاق في السياسة، بل الصحيح أن هناك سياسات لأخلاقية. فالسياسة تدخل في الكثير من مفاصل الحياة و تبدأ من الفرد و في الأسرة. و السياسة واجبة للتقويم و التصحيح و الإنجاز في المجتمع. فنحن عندما نطالب بحق مهدور و أرض مُغتصبة و نعمل سياسياً من أجل هذه المطالب، لا يمكن أن تكون سياستنا هذه لا أخلاق فيها. بل إن في هذه السياسة أخلاق سامية، موجبة و حقوقية لأنها تُطالب الحق الذي هو حق بحسب قوانين الله و ليس بحسب قوانين البشر و ما يرومون. هنا يظهر الإلتزام كأخلاق من حيث أنها نلتزم بالحقوقية في سياستنا و نلتزم بحقوقية هي وفق الشرائع السماوية الإلهية. كما أن الحق قد تم تثبيت مساره الطبيعي عبر آلاف السنين من خلالآلاف التجارب، إذ قد يكون الحق قد أصبح في أيادي السياسيين لعبة حيث الكل على حق وفق نظرته الخاصة. لا يمكن أن يكون الجميع على حق من جهة أن الحق له مقوماته الخاصة به و لا تتبع تلك المقومات أمورًا سلبية، كما لا تتبع القوانين

الموضوعة الضارة. حيث أن القوانين الموجبة و التي هي على حق، لا تضر بأية جهة كانت و تقرر الإيجاب في بداياتها و نهاياتها. كما أن الإلتزام أمانة لجهة أنه يفرض لحماية أسس و مبادئ الوحدة و إستمرارها و يمثل أمانة الشعب في أيدي أولي الأمر و الأحزاب. إن الواجب يقتضي أن تحفظ هذه الأمانة و من لم يتحلى بروح الإلتزام بكل ما سبق و من ضمنها الأمانة ليس بمقدوره حفظها. إذًا هناك أمانة الشعب في رقاب الأحزاب لكي يتزموا و ينجزوا هذه الوحدة و يحيوها و يجعلوها حالة مستمرة في حياة المجتمع و الشعب. إن الإلتزام بحفظ هذه الأمانة عبر إحيائها و وضعها في مكانها و تقدير زمانها، إنما هو عمل يُقام به من أجل حصول كل ما هو مبارك و في مصلحة الشعب. فالأمانة تعني محافظة الحقوق في جوهرها و الإلتزام بمحافظة حقوق الشعب هو حفظ الأمانة التي هي تعبّر عن النقاء و الإرتقاء.

آخر هذه المبادئ و الأسس للوحدة الداخلية هو وجود سعة الأفق و الفكر الواسع. فإذا توفرسعة الأفق و الفكر الواسع لدى الأطراف الداخلة في هذه الوحدة، سوف يتم إدامتها و تطويرها بحسب الأزمنة. فالتفكير كما نوهنا إليه سابقًا ليس له حدود و هو يشمل كل الماضي الطبيعي و منها البشري بشكل خاص و لذلك نحن مطالبون أن نكون في هذا المستوى لدى تسخيرنا في الحياة و لدى مُسايرتنا للحياة أو أن نحاول إدراك هذه الحقيقة على الأقل. إن سعة الأفق لن يكون موجوداً ما لم يكن هناك فكر واسع و الفكر الواسع هو الفكر المطلُّع بإنتظام على هذه الحقيقة و هو

الفكر الذي يحوي هذه الحقيقة. كما أن سعة الأفق ليس فقط يدل على الخبرات و التجارب و العلوم المكتسبة، بل أيضاً يقطع الطريق أمام سلبيات الحياة و محنها و يصبح سبباً في إيجاد الحلول للمشاكل و المعضلات المختلفة. فالگرد خلال مسيرتهم النضالية عانوا و ما زالوا يعانون من هذه المعضلات التي تقف في طريق الوحدة وأيضاً تقف حائلاً دون تحقيق الأهداف القومية. لعل الفكر الذي يستطيع إستيعاب جميع مُرفقات الحياة هو القادر على الجمع و التوحيد و حل هذه المعضلات و هذا هو سعة الأفق الذي بتوفره تتحقق هذه المطالب. نحن في الحالة الگردية المجتمعية و السياسية أمام خلافات و تناقضات كثيرة، بل و أبعد من ذلك نحن في هذه الحالة أمام تدخل خارجي يريد للگرد الضياع و الفناء. من هنا فالگرد أكثر من غيرهم محتاجون إلى سعة الأفق ليكي يستطيعوا التغلب على أخطار هذه الحالة. كما هو معلوم أيضاً فإن هذه الصفة (سعه الأفق) لا يتم المطالبة به لكي تكون متوفرة لدى المجتمع، بل مطلوب توفرها لدى النخبة النضالية السياسية و المثقفة حيث هي التي تقود المجتمع. إن مجريات الأحداث عبر سنين وجود القضية الگردية تثبت أن الگرد يفتقدون إلى الإلمام بالتفاصيل الخاصة المرتبطة بقضيتهم و ذلك لعدم وجود قوة فكرية تستطيع بناء الأطْر المادية و المعنوية التي تتطلبها هذه القضية. و لعل مسألة الوحدة هي إحدى الأطْر المعنوية الأساسية التي تريدها القضية الگردية من أجل نيل الحقوق و التي يتطلب تحقيقها في الحياة السياسية و المجتمعية الگردية. إلا أن هذه المسألة

تشكل عماداً أساسياً من أعمدة الحياة و والوجود مثلاً هو عماد أساسي للحياة السياسية الگردية و لا تتحقق عبر الشعارات و الإعلام. إن هذه المسألة تتطلب فكراً واسعاً لظهور إلى الوجود و لتوثّر كما يجب في مسيرة النضال الگردية و توجهها نحو المنحى الصحيح و المتوازن بإتجاه الأهداف المرسومة المطلوبة. نستطيع في هذه الحالة رؤية نظامين من أنظمة العلاقات التي تربط الأطراف الگردية بالداخل و الخارج، حيث تؤثّر هذه العلاقات على سير النضال الگردي. النظام الأول يبني علاقات في خدمة القضية الگردية و تقدم مساراتها نحو الأهداف القومية و النظام الثاني يبني علاقات تُجاهض القضية الگردية و تُنفي الأهداف القومية. فالنظام الأول قادر على أن يخوض في مسألة مثل الوحدة و تحقيقها في الحياة السياسية و المجتمعية أما النظام الثاني فهو ليس فقط ليس بإمكانه تحقيق هذه المسألة، بل أيضاً يقف عقبة على طريق تحقيق هذه المسألة. لذلك فإن سعة الأفق لدى الگرد من أجل تجاوز هذه المعضلة يجب أن يكون فوق العادة و المستوى المطلوب، حتى يتم كبح جماح النظام الثاني المدمر للأحلام الگردية. ثم أن النظام الأول من العلاقات مع الخارج منفتح بدرجة أكبر على بناء العلاقات مع الأطراف الداخلية و هذا ما يُاهله لأن يكون أكثر قدرة على لم شمل الگرد و ضمّهم في عملية وحدوية تحقق الآمال القومية. إن النظام الأول يبني العلاقات مع الخارج و الداخل من أجل هدف واحد ألا و هو الخلاص الگردي و حريته و إستقلاله، فحبذا لو إتجهت الأطراف الگردية كلها نحو إتباع النظام الأول من العلاقات

لكي تنتهي الخلافات و التناقضات و تجتمع كلمة الجميع على نظام واحد لا يحقق الوحدة فقط، بل يتحقق كل الآمال الگردية. إن النظام الأول هو نظام علاقات مع الداخل و الخارج قائمة على أسس قومية و من أجل أهداف قومية، ذلك لأن القضية الگردية هي قضية قومية، حيث أن هذا القوم قد إضطهد و قد سُلبت مقدساته فإنغتصبت أرضه و حرية مجتمعه و هو لن يتساوى مع الذين فعلوا به ذلك إلا عندما تُرجع كل الحقوق له. ولكن مسألة المساواة هنا لا تعني أن الگرد الذين هم أصحاب الحقوق، هم في مقابل من أهدروا هذه الحقوق و من هنا تأتي عدم المساواة بين الگرد و مُضطهديهم و مُغتصبوا أرضهم. و لن تكون هناك أخوة بين الگرد و ظالميهم لأن هذا يرفضه المنطق الإنساني، حيث لا أخوة بين الطالم و المظلوم. و إذا لم يكن إضطهاد الگرد و سلب حرريتهم و إغتصاب أرضهم ظلماً، فكيف يكون الظلم إذًا؟ الگرد و مُضطهديهم ليسوا متساوين من جهة أن الگرد يمثلون الجانب الإنساني لأن حقوقهم قد أُهدرت و مُضطهدوا الگرد يمثلون الجانب اللاإنساني لأنهم قد قاموا بهدر هذه الحقوق و فعل كل ما هو لا إنساني بحق الگرد. هكذا نحن غير متساوين.

نحن حيال العلاقات مع الداخل و الخارج إذاً نعاني و بشكل خطير و علينا تدارك ذلك بسعة أفق لكي لا تتحقق أهداف الأعداء. إن الهدف الرئيسي للأعداء كان دوماً القضاء على الگرد من الداخل، بعد أن لم يستطيعوا تحقيق أهدافهم بالحرب المباشرة على الگرد. و هم لم يستطيعوا تحقيق كل ما يريدون و لم يستطيعوا إنهاء الوجود

الکردي كقضية لأسباب تكمن في طبيعة الأرض الکردية و طبيعة المجتمع الکردي. من أجل بيان هاتين الطبيعتين نحتاج إلى شرح خاص في بحث خاص، ولكن بإختصار حالت الجغرافيا الکردية و ترامي أطراها و سعتها و قساوتها إلى عدم إمكانية القضاء النهائي على الکرد، لجهة أن هذه الجغرافيا كانت دائمًا مُقسّمة فيما بين ممالك و دول و من ثم مُقسّمة بين إمبراطوريتين هما الفارسية و الرومانية حصراً و من بعد ذلك مُقسّمة بين أربعة دول كما هي عليه اليوم. هذا التقسيم المتعدد الوجوه جعل الکرد داخل سجون متعددة طبيعية و كبلتهم خطوة أولى على طريق إفنائهم. لكن لم تتبع هذه الطريقة ولذلك شنوا الهجمات المباشرة على الکرد و أضرروا بهم إلا أنهم فشلوا مرة أخرى. لذلك فهم اليوم قد أضافوا الخطة الغير مباشرة على طريق إفقاء الکرد و هذه الخطة تألف من إنشاء الدودة التي هي من نفس الشجرة لتنخر في جسد الکرد فتغّيره سلباً و تُمرضه و تُحرّكه عن الهدف الحقيقي الذي يناضل من أجله الکرد. فهل ستنجح هذه الخطة العدوانية الغير مباشرة و سنكون في النتيجة أمام إفراج فحوى النضال المقدس؟ الجواب في قادم الزمان، ولكن إن بقي الکرد مُصرّين على طبيعة نضالهم القومي فسوف تفشل هذه الخطة أيضاً كما فشلت سابقاتها. ستفشل هذه الخطة عندما يكون لدى الکرد سعة أفق في فهم و إدراك دقيق لما يجري لهم و من حولهم و عندما يكونون مُصرّين على نيل المطالب القومية و تحصيل الإستقلال للوطن و المجتمع. إن أصحاب الخطة العدوانية هذه يريدون القضاء على

هذه الإرادة و متى ما تم القضاء عليها أصبح الْكُرد في خبر كان، ذلك لأن إرادة الإستقلال وحدها هي التي حافظت في الجانب المعنوي للقضية على المجتمع الْكُردي و هذه من الجوانب الطبيعية لهذا المجتمع التي حافظت عليه. أي أنه بالإضافة إلى وجود إرادة الحياة لدى الْكُرد كان و ما يزال هناك إرادة الإستقلال لديهم. هذه الإرادة لا يُنهيها إلا دودة الشجرة و لهذا هم يحاولون من خلالها، إلا أن الصحة القومية و الفكر القومي الحر هما الكفيلان بمعالجة هذه الدودة المرض و إنهاء دورها في قادم الزمان. إن الفكر القومي التحليلي قادر على تشخيص السالب و الموجب في حياة المجتمع و قادر على تقديم العلاج اللازم للأمراض التي تأتي على المجتمع من السياسات العدائية. أما الفكر القومي ف مختلف عن الوعي القومي و هو في المراکز الأعلى من التفكير، بعكس الوعي القومي الذي لا يتجاوز حدود المعرفة الشكلية للوطن و المجتمع. إن الفكر القومي هو إحدى مزايا سعة الأفق إذا كان ينهل من العلم و تطبيقاته و من التاريخ و مراحله الطبيعية و الواقعية. و الفكر القومي الذي نعنيه و نقصده هنا هو فكر رحب منفتح إنساني يرتكز إلى الحقوقية و القوانين الإلهية التي لا تُفرق إلا وفق مقاييس السلب و الإيجاب و الدرجات، كما أن التفرقة هنا هي بحسب قوانين العلم و المعرفة و ليس بحسب قوانين الظلم و العجرفة. و في قوانين العلم و المعرفة هناك سعة أفق بها تنفك عُقد و توجد للمشاكل حلول. إن أولى إيجابية من إيجابيات قوانين العلم تكمن في أنها لا تُثبت أمراً بشكل قاطع ما لم يُثبت الأمر نفسه بشكل قاطع. حيث أن

قانون السبيبة مثلاً موجود و هو إحدى القوانين الكونية و قد أثبت وجوده إلهياً و طبيعياً بعد إكتشافه. لذلك فالعلم و المعرفة هما منها لأنها لسعة الأفق لجهة أنها يثبتان أو ينفيان أموراً بعد التدقيق و التجارب المختلفة. في موضوعنا عن المبادئ و الأسس التي هي لازمة و ضرورية للوحدة الداخلية أيضاً، نحن نحتاج إلى العلم و المعرفة الازمة لكي تتحقق هذه الوحدة، لأنهما يساهمان مساهمة أولى في وجود سعة الأفق. إلا أن هذه المسألة لن تسير هكذا إلا إذا كانت منتظمة، أي أن يكون هناك إنتظام الفكر و دقة في المعارف حتى تكون النتيجة كذلك. قد يكون إنتظام الفكر لدى الفرد موهبة، إلا أنه أيضاً يتم صقله و إنباته في الفرد علماً و تربيةً و نحن في الحالتين نحتاجه. إن إنتظام الفكر يؤدي إلى معرفة الحقائق والأهم من هذا يؤدي إلى الكشف عن النواقص و نحن نعاني من نواقص كثيرة في ممتلكاتنا الاجتماعية. حيث هناك نواقص في تاريخنا القديم و في لغتنا و في مناهج حياتنا الاجتماعية، بالإضافة إلى النواقص التي نعاني منها في سياساتنا. عليه فإننا لا نحتاج فقط إلى بناء مجمع علمي واحد، بل نحتاج إلى مجتمع علمية وفق الإختصاصات المختلفة. أي يُراد لنا مجمعاً علمياً خاصاً بالتاريخ و آخر خاصاً باللغة و آخر بعلم الاجتماع و هكذا. من هذه المجتمعات المجمع السياسي الذي يتم فيه إنتاج فكر سياسي، فنحن ما زلنا لا نملك الفكر السياسي بل نحن في طور العقيدة السياسية. فإذا كانت العقيدة السياسية تتكون بنتيجة بعض القراءات الذاتية و تستند إلى بعض التجارب و الخبرات و النظريات، فإن الفكر السياسي لديه

القدرة على إنتاج النظريات و الدراسات و يُحدد الماهية العملية لها. أيضاً هناك الإبداع والإيجاد بشكل منظم في الفكر السياسي و هذان المنتوجان يساهمان في التغيير الدائم و الإختيار الأصح بدءاً من الكلمات و المصطلحات وصولاً إلى النظريات و التكوينات الفكرية المختلفة. و طالما بقينا ضمن طور العقيدة السياسية، لن يكون بمقدورنا أخذ صفة سعة الأفق كما لن يكون بمقدورنا تحصيل الحل لغالبية مشاكلنا. ذلك لأن العقيدة السياسية هي كالعقيدة الإيمانية لها إطار محدد و يؤمن فيه الفرد بجملة مصنوعات فكرية بسيطة لا تستند أغلبها إن لم تُقل كلها إلى الحقائق بأنواعها. و لقد قلنا عقيدة إيمانية و لم تُقل عقيدة دينية لأن العقيدة هي جزء من الدين و جزء من آية فكرة أخرى، فالدين مثلاً أشمل و أعم من العقيدة و العقيدة هي فقط جزء من فكرة ما دينية كانت أو غير ذلك. لذا يتبيّن لنا أننا نحتاج إلى فكر سياسي في نضالنا القومي خصوصاً و أننا نريد فكراً قومياً لهذا النضال، حيث لا يمكن أن نضع فكراً قومياً ما لم يكن لدينا فكر سياسي. لهذا يُراد أن يكون هناك سعة أفق لي خطوا الخطوة الأولى بإتجاه الفكر السياسي. مثل هذا الفكر سيحدث ثورة كبرى ليس على مستوى گُرستان و المجتمع الگُردي فقط، بل على مستوى العالم، نظراً إلى أن مخزوناً ثقافياً و تاريخياً كبيراً سيظهر للعلن بعد أن بقي مطموراً و لفترة طويلة جداً من الزمن. نحن نستطيع أن نجزم أن هناك أسرار و دُرر و جواهر كثيرة في هذه الخزينة الثقافية و التاريخية للمجتمع الگُردي، ستساهم في إثراء المخزون الثقافي و التاريخي العالمي. ولكن

شرط أن يُظهرها هذا الفكر السياسي الذي سيجعل منها مادة حيوية تخدم البشرية كلها، حيث فيها من المعارف ما لم تُكتشف بعد. كما سيكون هناك على المستوى الاجتماعي و السكاني نتائج جديدة لم تكن معروفة في سابق التواريخ، إذ أن منطقة گردستان كانت و ما زالت مركزاً للتغييرات كبرى إجتماعية و سياسية و أيضاً مركزاً للتلاقي ثقافات متعددة. يكفي أن نشير إلى الهجوم المغولي الكبير الذي إحتل الشرق الأدنى الذي تشكل گردستان مركزها و الذي أحدث إنقلاباً في المجالات الإجتماعية و السياسية. فالعنصر المغولي البعيد عن العناصر الموجودة في الشرق الأدنى، أصبح هو الآخر موجوداً ضمن العناصر المتواجدة هنا. أيضاً هناك قبله العنصر الروماني الذي أثّر وجوده في الشرق الأدنى أثراً كبيراً من النواحي الإجتماعية و السياسية و لقد كان المجتمع الگردي في تماس مع هذه الثقافات و التواجدات العنصرية، ولكنه كان على الأغلب مُتلقياً و مُتأثراً به و لم يكن مُؤثراً. إلا أن تلقّي المجتمع الگردي لكل هذه الثقافات قد أنتج مزايا و صفات إجتماعية جديرة بالدراسة و الفكر السياسي وحده قادر على تعريف تلك المزايا و الخصال و تصفيتها. هكذا تكون هذه المبادئ و الأسس بـمتعلقاتها ضرورية لتكوين الوحدة الداخلية للأطراف الگردية، من حيث هي صاحبة الدور الأكاديمي و المدروس في تحقيق هذه الوحدة.



المنهاج الودوّي

تعريف الوحدة:

الوحدة هي رابطة و علاقة الكائنات و المكونات فيما بينها لتعمل و تتفاعل معًا من أجل هدف سامي و أهداف سامية و نتيجة سامية و هي موضوعة كونية طبيعية شاملة. ففي الحالة الاجتماعية تبرز كارتباطات تفرضها سنن الحياة الاجتماعية من أجل الإستمارية و الضرورات التي ترتبط بمعاش الإنسان و تكون على أصعدة مختلفة. أما تلك الأصعدة التي تحضر فيها هذه الإرتباطات فهي كلها تستدعي أن تكون هناك قوة و إنتاج و تألف و حب و جمال و عمل. إن العمل بشكل خاص يريد هذا الربط من أجل أن يكبر و يكون مُنتجاً و يتصرف بالجمال. ذلك أن العمل في الحالة الاجتماعية يشكل العمود الفقري و يشكل أيضًا عماد

الحياة والمعيشة والأكثر من هذه البديهة، يعمل العمل على بقاء المجتمع الإنساني حيوياً و معطاءً و هو يحتاج إلى هذا الرباط و إلى هذه الوحدة التي تمنح القدرات و تزيدها. و في هذه الحالة إستفادة لمنحنى السياسي في أي مجتمع لأنه هو أيضاً (هذا المنحنى السياسي) يحتاج إلى هذا الرباط ولكن بطبعه السياسي الذي يأتي من الأساس الاجتماعي، ولكنه يكون أكثر تنظيماً و أوسع نطاقاً. ذلك لأن السياسة لا تريد فقط إيجاد الحالة، بل أيضاً تريد توظيفها و إستخدامها من أجل أهداف مرسومة معينة. أما الإرتباطات التي تفرضها عملية الوحدة، فهي صافية المصدر و مثل مياه النبع التي تخرج من الجبل حيث لا تشوتها الشوائب إلا عندما تمر من خلال نهر لا يُحفظ كرامته. يفترض بالسياسة هنا أن تكون هي أيضاً صافية المصدر دون الإهتمام بالدعوات التي تجعل من السياسة كينونة سلبية، من خلال توصيفها بصفات بعيدة عن الإنسانية و مبادئها. لقد ذكرنا سابقاً أنه قد تكون هناك سياسة سلبية، ولكن في مقابلها هناك إيجابية أيضاً. و نحن في مسألة الوحدة و تحقيقها أمام سياسة إيجابية حكماً، لأن الوحدة التي نطالب بها تؤدي إلى خلاص شعب و بناء وطن دمر الأعداء تاريخه و إستولى عليه. نحن بهذه الوحدة نُنقذ شعباً و إعطائه حريته و إستقلاله اللذين حرّمّهما عليه الأعداء بسياساتهم العدوانية.

إن الترابط الذي تخلقه الوحدة ما بين الأحزاب الكردية تُفضي إلى نتائج ليست في الحسبان أيضاً، ولكنها إيجابية لأنها تنهل من منهل الصفاء و الوفاء. و هذا الترابط لا يكتفي بما تُملّيه السياسة من

حيث التخطيط و تنفيذ ما يتم التحضير له فقط، بل يتخطى هذه الأمور ليُفضي إلى نتائج أخرى إيجابية لم يتم التخطيط و التحضير لها. من قبيل أن هذا الترابط يُفرز أنواعاً جديدة من المناهج الحزبية وأساليب سياسية جديدة تخدم القضية أكثر و أكثر و هذا ما يُعدّ من الخطوات المستقبلية التي تُفيد مستقبل القضية. ثم أن الوحدة تُنشأ علاقة متينة بين الأطراف الداخلة فيها إذا كانت الأطراف صادقة وفيّة معها و مع نفسها و مع بعضها البعض. هذه العلاقة أيضاً تفرض واقعاً فيه خدمة الشعب و الوطن لأنها قائمة على إنتهاج سياسة قومية تكون فيها الأولوية للمصالح القومية. كما أن الحفاظ على مثل هذه الإرتباطات و العلاقات التي تفرضها عملية الوحدة، هو السبب الجوهري لبقاء الوحدة و إستمراريتها بين الأطراف، بهدف تحقيق تلك الأهداف السامية و الوصول إلى النتائج السامية. و في تحديد الأهداف نستطيع تعين السياسات سلباً من إيجابها و أخلاقيتها من عدم أخلاقيتها. إذ عندما تُعرف الأهداف الحقيقة، تُعرف طبيعة السياسة أيضاً. أما بالنسبة للگرد فإن أهدافهم معروفة و نibleة، لأنها تروم إلى إحقاق الحق الذي هو حق بحسب المقاييس الإلهية و الحقوقية التي وضعها الإنسان أيضاً. و لأن الأهداف محددة من أجل إحقاق الحق فإنها ستكون سامية بالضرورة. كذلك يسعى الگرد إلى أن تكون الوحدة ذات نتائج تتأقّى من أفعال و أعمال تستند إلى الحقوقية التي أقرّتها قوانين الله و القوانين التي وضعها الإنسان بحيادية و لذلك فإن هذه النتائج سامية أيضاً.

إن جوهر الوحدة هو العمل معًا و التفاعل معًا و ذلك لجعل الجميع في مسار محدد يؤدي إلى هدف أو أهداف محددة. و صفة العمل معًا يُميزها من حيث أنها تشكل بوتقة يُقدس فيها العمل و تسعي إلى النتائج الحقيقية و الطبيعية. ما من شك أن واضعو المنهاج الوحدوي يعلمون أن هناك جملة خصائص يجب توفرها فيه، ولكن لهذا المنهاج أساس يُبنى عليه. نقترح أن يكون ذلك الأساس متسلّلاً و مبنياً من أفكار قومية و داعية إلى الإستقلال و بناء الدولة و في كل الأحوال فإن الوحدة مطلب من أجل هذا الهدف و هي تتحقق قبل هذا الهدف، أي أن الدولة تأتي بعد الوحدة و هذا أمر بديهي، ولكن إذا كانت هذه الوحدة مُحقة لكل الشروط القومية. فالوحدة السياسية التي لا تضع المسألة القومية في الحسبان، لن تكون وحدة شاملة كالتى نشير إليها. لذلك يذكر هذا المنهاج في ديياجته تلك الأساس القومية التي يُبنى عليها.

الديياجة

منذ أن بدأ الإطار القومي الـكـرـدي بالتشـكـل و الـظـهـورـ منذ بداية الألف الأول قبل الميلاد و الـكـرـدـ يـواجهـونـ أـشـرسـ الـهـجمـاتـ على وجودـهمـ فيـ منـطـقـةـ حـيـويـةـ منـ العـامـ تـشـكـلـ إـحدـىـ المـراـكـزـ الـهـامـةـ للـحـضـارـةـ الـإـنـسـانـيـةـ. هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ تـتـحدـدـ بـدـائـرـةـ فيـ قـلـبـ الـشـرقـ الـأـدـنـىـ وـ كـانـتـ هـذـهـ الدـائـرـةـ مـيـدانـ حـرـوبـ مـسـتـمـرـةـ وـ مـنـطـقـةـ نـزـاعـ بـيـنـ الـقـوـىـ الـمـخـلـفـةـ وـ مـاـ تـزالـ. فـيـ مـراـحلـ قـدـيمـةـ جـداـًـ مـنـ عـمـرـ

التاريخ، أي منذ أكثر من سبعة آلاف عام، كانت الممالك تتقاول فيما بينها ضمن دائرة النزاع هذه إلى أن إندثرت. ظهر بعد هذا صراع دامي في هذه الدائرة و استمر قروناً بين الفرس والإغريق و من بعدهم بين الفرس و الرومان. إلى أن جاءت الحروب التي نشبت في القرون الأخيرة بعد ظهور الإسلام و إلى يومنا هذا. هذا الصراع المعروف كان دائمًا يؤدي إلى نوعين من الإنقسام في دائرة الجغرافيا الگردية، أولها إنقساماً لأراضي الگرد و ثانيها إنقساماً فيما بين الگرد متعدد الأسباب. ولكن السبب الداخلي الگردي كان دائمًا ذاتياً، حيث الگرد بأنفسهم لم يكونوا في المستوى الفكري المطلوب الذي يدعوا إلى الوحدة و التكاتف و بناء كيان لهذا الإطار القومي الگردي مُستنداً إلى عملية وحدوية. لذلك كانت النتيجة في النهاية و كما هو معروف بأن تم تقسيم هذه الدائرة القومية الگردية إلى أربعة أقسام يحتل كل قسم دولة من دول الشرق الأوسط الحالي. هذه الحالة كانت كفيلة بأن تُظهر أية قومية و تُيدِّها، إلا أن الگرد و لأسباب جغرافية و إجتماعية لم ينصرفوا و لم يُيادوا، بالرغم من العمليات الهدافة إلى الوصول إلى هذه النتيجة. فظلت هذه الدائرة القومية الگردية مُحتفظة بهويتها الگردية إلى يومنا هذا و تصبو إلى بناء الكيان الخاص بها من خلال دولة يمثلها في هذا العالم. ولكن و لأن الحالة الگردية الداخلية السياسية تتصرف بالإنقسام على نفسها، من خلال وجود أكثر من هدف للوجود القومي و من خلال عدم الإتفاق فيما بين المكونات السياسية للشعب الگردي، نرى لزاماً و ضرورة أن تكون هناك وحدة قومية

سياسية تجمع فيما بين هذه المكونات السياسية الـكـردـية، من أجل أن يكون هناك هدف واحد مشترك لهم جميعاً ألا و هو إستقلال الـكـردـ و إنشاء الدولة القومية ضمن هذه الدائرة التي تقمت الإشارة إليها. ولكن هذا الهدف النبيل الذي هو وحدة تنشأ دولة، يتحقق وفق بنود و مواد منهاجية تبني هذه الوحدة.

١- فتح الطريق أمام عملية الوحدة..

تُقرّ الأحزاب الـكـردية و بالإـستناد إلى قرار الشـعب التـاريـخي
بـمـختـلـف فـئـاتـه و طـبـقـاتـه الـتي تـرـيد الـوـحدـة حـكـماً، فـتح بـاب
عـمـلـيـة وـحدـويـة بـشـكـل عـمـلي وـجـدـي وـالـعـمـل عـلـى إـيجـاد هـذـه
الـوـحدـة وـفق بـرـنـامـج وـمـنهـاج يـلـيـان طـموـحـات الشـعب الـكـردـي في
الـحرـة وـالـاسـتـقلـال وـبـنـاء الدـولـة الـكـردـة.

هذا القرار هو من أجل أن تدخل عملية الوحدة في مجال التنفيذ و التخرج من دائرة الإعلام و الدعاية و لتجد لها مكاناً على أرض الواقع. إن قرار الأحزاب هذا يُثليج صدر الشعب و يخلق الأمل لتحرير الوطن لأنه يُقوّي النفوس و القوى التي تسعي إلى هذا التحرير. كما أنه قرارٌ نابع من الإرادة القومية التي هي الآن مُبعثرة و لا بد أن يسودها التوحيد. هذه الإرادة القومية التي هي مُوحدة كمطلب لدى فئات الشعب ولكنها ليست كذلك لدى أحزاب الشعب. والميزان في هذا الأمر لن يُعدّ إلا إذا أصبحت هذه الإرادة لدى الأحزاب حاضرة و بقوة أيضاً. وإذا تم اقرار هذا القرار وفقاً للشعور بأن هذه القضية مصرية و لها

أبعادها المستقبلية، فسوف يتم تطبيق المنهج الوحدوي بأسرع وقت ممكن. ذلك لأن هذا المنهج ليس خاضع لزمن محدد، فهو منهج للتنفيذ في أي وقت شاءت فيها الأحزاب ذلك وكلما كان تطبيقه عاجلاً كانت النتائج أفضل. إن الأبعاد المصيرية المستقبلية لهذه القضية قد تحمل في بداياتها و نهاياتها نتائج ليست في صالح القضية إذا تم التأجيل والتجاهل، أي تأجيل تطبيق هذا المنهج الوحدوي و تجاهله. أيضاً لأن عملية الوحدة سارية و جارية في كل آن و أوان و سوف تستمر إلى ما شاء الله. هذه العملية تسير بهذا المنهج في الكون هكذا وهي تسير بين الكائنات أيضاً هكذا. ففي الحالة الاجتماعية هناك في كل الأوقات عملية الوحدة تجري دون توقف و دون أن ترتبط بمرحلة دون سواها. هي تجري في كل المراحل الاجتماعية و في كل أرمنتها. بل نقول أن هذه العملية عند الگرد هي واقفة في الجانب السياسي على الأقل و لا بد أن تستأنف في هذا المجال أيضاً. أي أن الوحدة السياسية التي تؤدي إلى تغييرات في الظرف بزمانه و كينونته، هي حالة مفروضة بالنسبة للأطراف الکردية لأنها تؤدي إلى إصدار القرار الصائب الذي هو بناء الدولة. وإذا لم يكن قرار الأحزاب بناء هذه الدولة، فسوف تكون العملية الوحدوية ناقصة و أي نقص في العملية الوحدوية سيؤدي إلى الخلل و عدم الإتزان و الضعف. لذلك يفترض أن تكون هناك جدية في هذا العمل و أن يكون الجميع (جميع الأطراف) عميلاً في تطبيق هذا المنهج. هذه المسألة لا تُفضي إلى نتيجة عندما فقط ندعوه إلى حلها أو نستخدم الدعاية للتعبير عن وجودها أو الإعلام لنشرها. هذه

المسألة حسابية مجتمعية سياسية لها حل مُمنهج وفق برنامج. و الجدية تستدعي نشاطاً هادفاً بشكل خاص لوضع هذه المسألة حيّز التنفيذ في الحياة السياسية. و تعني الجدية أيضاً الصدق مع النفس و مع المجتمع و مع الآخرين، في أن يتم تطبيق هذا المنهج عملياً. لن تكون في عملية الوحدة خير ما لم يُصرّ السياسيون و المثقفون بشكل مُمنهج على تحقيقها و فتح الباب هنا لا يعني أن الوحدة لم تكن مطروحة يوماً ما، بل يعني أن تكون هذه الوحدة من اليوم فصاعداً مطلوبة وفق تنظيم و دستور، أي وفق منهج يُسار عليه. فالوحدة ما زالت ليست كذلك، أي ما زالت مطلوبة عفوياً و دون تنظيم و لهذا لا يُفضي إلى النتيجة المرجوة. إن الجدية في العمل من حلول الوحدة محل التنفيذ، تستلزم جملة الأسس و المبادئ المذكورة آنفاً. إذاً فتح الباب أمام الوحدة ليُصبح منها و تطبيقاً في الحياة السياسية و المجتمعية يعني الدخول في مرحلة جديدة من الحياة السياسية و المجتمعية أكثر تنظيماً و أكثر قوّة من ذي قبل. و هذا عمل جاد يحتاجه الكُرد ليس في السياسة فقط، بل على الصعيد الإجتماعي أيضاً. من جهة أخرى تُهيئ الجدية في العمل من أجل الوحدة أجواء فسيحة يعمّها الإدراك و الفهم الأكثر واقعية لمُجريات الأمور التي تخص الوحدة و تساهم في إرساء دعائمها. كما أن الجدية في العمل - أي عمل - و خصوصاً في العمل السياسي الأصيل، هو دلالة على أصالة السياسة المتبعة و أخلاقيتها. لأن عدم الجدية صفة من صفات السياسات السلبية المتبعة لدى الكثريين، بل و هناك من السياسيين من يرون في الجدية إرتباطاً

هم في غنى عنه و ليس صائباً. إلا أن السياسة التي تتصف بالجديّة تجد نفسها ملزمة و مرتبطة بالأصالة. أي أن الجديّة في السياسة هو مبدأ أصيل إذا ارتبطت بالأعمال الإيجابية التي تحقق المبادئ الإنسانية الحقة، و ستكون السياسة غير ذلك (غير أصيلة) إذا ارتبطت بالصالح كلها دون تمييز و إذا ارتبطت بالمبادئ المصنوعة الغير طبيعية التي يتم وضعها من قبل صائغاً هذه السياسة وفقاً لمطالب خاصة ليس إلا. فالمصالح ليست كلها حقوقية، حيث متى كانت المصالح في الحدود الحقوقية لجهة ما فهي حقة، ولكن متى تجاوزت هذه المصالح مصالح أخرى و داستها و أنكرتها و إنتهكتها، عندها تكون هذه المصالح غير حقوقية و ليست حقة. ليست المسألة فقط أن تكون المصالح متبادلة، بل أن تكون للمصالح حدود و لا تتجاوز حدود.

أما البرنامج و المنهاج الوحدويين، ففيهما تلك القوانين التي تنشأ بوجها العمليّة الوحدوية و تسير عليها. و بديهي أن أي عمل لا يسير وفق برنامج خاص به، لا يمكن أن يكون ناجحاً. و لقد ذكرنا سابقاً أن الوحدة تستلزم و تستدعي وجود برنامج خاص بها حتى ترى النور و تصبح أمراً واقعاً. إذ أن هذا البرنامج يحمل في طياته خصائص و كيفيات تنفيذ العملية الوحدوية و فيه طرق مُبيّنة لكي يسلكها كل من يدعو إليها. حيث بهذا تخرج المسألة من حيّز الدعوة إلى الوحدة إلى حيّز تطبيقها في الحياة العملية السياسية و الإجتماعية. ثم أن البرنامج و المنهاج فيهما تلك الروح التي تُحرك الجسد و تجعله حيّاً و حيوياً و يُنيران الطرق المظلمة. أما الخصائص

و الكيفيات التي تتأسس عليها البرنامج و المنهاج الوحدويين، فهي تتأسس على الطبيعتين السياسية و الإجتماعية بشكل أساسي، حيث فيهما تكمن الأساليب و الثقافات المختلفة و الأهداف المختلفة أيضاً. فهناك منحى سياسي ما ضمن الحركة الگردية يدعوا إلى الإستقلال و هناك منحى سياسي آخر لا يدعوا إلى ذلك. كما أنه هناك ثقافة سياسية قومية و أخرى تبذر القومية. إن البرنامج و المنهاج الوحدوي يسعين إلى وضع هذه الطبيعة السياسية المختلفة المصادر و الثقافات على محَك الواقع و الواقعية و وضعها أمام الحقائق التاريخية. و ذلك من أجل أن تُوحَّدَها الحقائق التاريخية و موجودات الأمر الواقع. من الممكن جداً أن تتوحد الآراء المختلفة إذا جوبهت مع العلم و أصبح العلم عليها حَكْماً و البرنامج و المنهاج نتاجان علميان (أو هكذا يجب أن يكونا) لأنهما موضوعان بحسب المحتوى العلمي لكيفية وضعهما. كما أن أيّ برنامج أو منهاج موضوعين لا يأخذان الطبيعة الإجتماعية في الإعتبار، لا يمكن لهما أن ينجحا خلال عملية تطبيقهما في الحياة العملية. إذ أن المجتمع هو الذي سيتفاعل معهما و هو الذي سيستقبل إنعكاَساتهما. فالمشروع الوحدوي لا يخص و يرتبط بالأحزاب السياسية فقط، بل هو أكثر من ذلك يشمل المجتمع و أفراده و حياته. فالآهداف التي تريد السياسات تحقيقها هي في الواقع أهداف للمجتمع و من أجله، مع الأخذ بعين الإعتبار مسألة الأساليب السياسية التي تسعي إلى تحقيق تلك الأهداف. وهذه الأساليب هي من وضع السّاسة و هم المُتحكمون بسير تلك البرامج و المنهاج التي تصب في خدمة

المجتمع أو لا وإن البرنامج أو المنهاج الذي لا يحقق طموحات الشعب في الحرية والإستقلال وبناء الدولة، لا يكون في خدمة المجتمع. إن هذه الطموحات الشعبية تأتي من الحقوقية التاريخية وهي تُعبّر عن مراحل وجودية للشعب، يتطلّب فيها إحقاق الحقوق المهدورة و تستند أيضاً إلى القانون الدولي الذي يحفظ للشعوب حقوقها في تقرير مصيرها بنفسها. ولكن حق تقرير المصير يجب أن يعني أن الشعب له حق بناء دولته إذا كان مثل الگرد قد حُرم من هذا الحق. إن الشعب الگردي قد قرّر هذا المصير لنفسه منذ آماد طويلة ولم يدع مسألة حق تقرير المصير هكذا يحمل عدة تفاصير، بل لقد قرّر الشعب أن تقرير المصير هو الإقرار ببناء الدولة التي هي حق له وأن هناك صراع دامي على إقرار هذا القرار. فقد سالت الدموع الگردية دماً عندما قسمت أوروبا (بريطانيا و فرنسا تحديداً) بلاد گرستان إلى أربعة أجزاء وألحقت كل جزء بدولة من دول الشرق الأوسط و سالت الدماء الگردية عندما تم هذا و ما تزال تسيل في خضم صراع أليم. لا يتم الجسم في هذا الصراع لصالح أصحاب الحقوق الگرد، لأنهم هم أيضاً منقسمون و لا يملكون أسباب القوة و الفكر و الوحدة من الأسباب الرئيسية للقوة التي يدعوا إليها الشعب منذ أمد طويل، مؤمناً بهذه الوحدة وفق وعي فطري و عفوياً بأنها سبب وجود القوة و النجاة و تحقيق الطموحات. إلا أنه من المفترض أن يكون الحزب السياسي أكثر إيماناً بهذه الوحدة التي هي عنده تُبني بحسب برامج و مناهج كما هو مأمول.

إن الحزب لا يستطيع تأمين الانتصار و تحقيق طموحات الشعب ما لم يضمن لنفسه إمتلاك أسباب القوة و الفكر. أما أسباب القوة فهي معروفة على الأغلب ولكن من المهم أن نذكر أنها ليست فقط مادية، فالوحدة مثلاً من أسباب القوة و هي ليست مادية الطابع. ولكن أسباب القوة كلها لن تكون مجدية و ذات إستطاعة إذا لم يكن مقروناً بالفكر. و نجزم بأن وضع برنامج أو منهاج عملية ما، يحتاج إلى هذا الفكر الذي نشير إليه. ولكن أي فكرٍ نريده و نحتاجه؟ هل تحتاج إلى الفكر من مصادره الخارجية؟ هنا تكمن الحالة التي نقصدها من حيث أنه علينا أن نمتلك الفكر من كل مصادره و خصوصاً الداخلية، من أفراد مجتمعنا و من النخبة السياسية و المثقفة. تحتاج إلى فكر المصدر الداخلي هذا لأن فيه الإبداع و الأصلة إذا كان موجوداً بيننا. و إذا كانت بعض الأحزاب قد إمتلكت أسباب القوة المادية في هذا العصر، إلا أن الأسباب الأخرى ما زالت خارج نطاقها و ليست في متناول أيديها. و القوة المعنوية التي توفرها عملية الوحدة الآتية من برنامج و منهاج، هي بدايات وجود فكر يسعى إلى البروز و هذا أمر بسيط ولكنه جوهرى في مسألة خلق المجال الفكري الذي سوف يتتطور و يسير نحو الأمام. فالوعي الشعبي الذي يدعوا إلى الوحدة إذاً ليس كافياً لكي تصبح هذه الوحدة موجودة على أرض الواقع، لأن الوعي هو مجرد معرفة شيء لم يكن معروفاً أو هي معرفة سطحية لأشياء غير مُعْرِفَة بعمق و بتفصيل. من هنا الفرق ما بين الوعي و الفكر و هذا ما يجعلنا نفرق أيضاً بين الوعي القومي و الفكر القومي. إن

الوعي القومي لا يستطيع وضع هذه البرامج و المناهج مثلاً بالرغم من إيجابيته، لأنه ليس فيه القدرة الفكرية اللازمة لذلك. أما الفكر القومي الذي إن وُجد، يمتلك هذه القدرة و يُعوّل عليه في وضع هذه البرامج و المناهج كنتاج و إبداع.

-٢- نرى بأن الوحدة نظام فيه أساليب و قوانين تحقق المبادئ السامية التي تتصل بالمجتمع و بالبشرية جماء و تشتمل على الحق الطبيعي للكائنات في العيش بكرامة و أمان و إن الكائن البشري في هذا النظام صاحب حياة مضمونة. و الگرد يحتاجون إلى هذا النظام لأنه يضمن لهم تحقيق طموحاتهم و أن هذا النظام لا بد أن يتتوفر لدى الگرد لضمان و خير مستقبلهم.

يقوم هذا النظام في ما بين الذرات و في ما بين الأفراد، في ما بين الجهات و في ما بين التكوينات و له صفة التفعيل، فهو يجمع بينهم من أجل الخلق و الإبداع و ينحthem الفاعلية لتكوين موجودات مختلفة تعمل كل واحدة منها (كل موجودة منها) لإنجاز عمل ما و إعطاء نتيجة ما. هكذا نستطيع القول أن العمل نظام أيضاً لجهة أنه يفرض مقومات و أساليب خاصة و كما هو معلوم فإن أي عمل له مقوماته الخاصة به. و العمل الوحدوي الذي نريد له أن يظهر بين الگرد إذاً هو نظام نريد له أن يتواجد بين الگرد من أجل توحيدhem و أيضاً من أجل خلق الفاعلية المطلوبة للعملية الوحدوية و النضالية. كما أنه معلوم أن أي نظام من المطلوب معرفته بتفاصيله و أساسياته عندما تتم محاولة فرضه

و تطبيقه، و يستدعي هذا أن يكون هذا النظام معروفاً و مبنياً من أجل أن يفعل فعله. فهل سيكون الگرد أصحاب هذا النظام؟ نتمنى ذلك، لأنه يُنهي حالة الإنقسام التي إنعكست آثاره السلبية على المجتمع وأيضاً لأنه يُنظم الكثير من الناحية السياسية والاجتماعية. إن حالة الإنقسام و إنعدام الانتظام الفكري كانا سببين جوهريين في عدم إنشاء كيان گردي يُسمى بالدولة و ما زالا كذلك. فمنذ العهد الذي نشأ فيه الإطار القومي للگرد لم تكن هناك الرؤية من أجل بناء الدولة، بل كان هناك فقط مفهوم الدفاع عن الوجود فقط لا غير. ولو كان الفكر موجوداً آنذاك لكان مفهوم الدفاع عن الوجود مجالاً و سليمة من أجل إنشاء الدولة لهذا الوجود الاجتماعي. إلا أن الحالة إنحصرت فقط على الدفاع من أجل البقاء. كما أنه عندما أتت الفرصة التاريخية الكبرى في بدايات الفتح الإسلامي و تهيئاً للگرد إنشاء كيان خاص بهم، ظهر الأمراء أكثر من ذي قبل و بنى كل واحد منهم إمارة خاصة به و كان هذا إنقساماً كبيراً في المجتمع أدى إلى ما أدى إليه و هو معروف. إذ كان هناك الكثير من التناقضات بين هذه الإمارات و صلت إلى حد النزاعات و الصدامات و كان هذا بسبب غياب الفكر المنظم الذي يضع الكل بجزئياته في الحسابان. و منذ أن ظهرت الأحزاب في المجتمع الگردي كان هذين السببين ملازمين لهم، سبب يؤدي إلى الإنقسام و آخر إلى فقدان الانتظام و كلاهما مرتبطان بالفكر و عملياته. تدوم هذه الحالة إلى الآن دون أن يكون هذا المترام مُحققاً. فإذا قمت الوحدة السياسية للگرد وفقاً لفكرة قائم على الوحدة من حيث

هي نظام، فسوف تتعكس آثار هذه الوحدة إيجاباً على المجتمع من نواحي عديدة، إذ ستظهر ثقافة جديدة أكثر تأثيراً على سير المجتمع نحو الأمام و من أجل تحقيق الغايات. كذلك فالوحدة نظام من حيث صيروتها الطبيعية لأنها تعمل وفق برنامج كوني و في هذه الحالة هي في طبيعتها تسير بانتظام إلى نهايات محددة. فهناك في الكون هذا النظام و يعمل إلى أجل مُسمّى و هو في حياة الإنسان أيضاً كذلك. أي لن تكون هناك وحدة إجتماعية أو سياسية ما لم يكن هناك برنامج يحدد أعمالها و نتائجها. والوحدة من حيث كينونتها نظام لأنها تنشأ التفاعلات الازمة للحياة و توجهها. فهي تُحدث هذه التفاعلات ما بين الذرات و الممواد الطبيعية و تفعل ذلك ما بين الأطراف الإجتماعية أيضاً و الأحزاب أطراف إجتماعية في جوهرها. إلا أن الأحزاب تمهن السياسة التي تُدير المجتمع و تُدبر بالسياسة كيفيات سير المجتمع. لهذا فإن الأحزاب تحتاج إلى الوحدة في مرحلتها، أي في المرحلة الداخلية و تعني الحفاظ على الوحدة الداخلية للحزب و في المرحلة الخارجية و تعني إنشاء الوحدة بينه و بين أطراف أخرى. و الحاجة هذه يفرضها ذلك النظام الذي يتلاؤ من الوحدة و طبيعتها. بهذا يكون الحزب بحاجة إلى تفاعل داخلي و خارجي و تأمين الوحدة من حيث هي نظام هذين النوعين من التفاعل. كلا هذين النوعين من التفاعل يحتاجها أي حزب لحفظ ميزان العمل السياسي و زيادة القدرات العملية للمسيرة السياسية التي هو (العمل السياسي) يشغل حيزاً من وجودها.

إذاً ترتبط الوحدة من حيث هي نظام ببرامج و مناهج و قوانين تكون بنودها و موادها من أجل إيجاد مراحل أكثر تقدماً في حياة الحزب و المجتمع. ولو عرفنا قوانين التوحيد الكونية و الطبيعية لأدركنا أن قسم كبير من تلك القوانين هي نفسها التي تواجد في مراحل التاريخ الاجتماعي البشري من حيث الآلية التي تعمل بها و عليها. ففي الحالة الاجتماعية الـكـرـدـيـة كانت هناك في فترات معينة إتحادات فيما بين العوائل و كذلك إتحادات فيما بين القبائل (على ندرتها) من أجل أهداف إجتماعية مختلفة. كانت تلك الأهداف آنية في معظمها و كبرى تلك الأهداف تمثلت في إنشاء قوة قبilia لدرء بعض المخاطر. وبذلك لم ترقى أيّ من تلك الإتحادات إلى مستوى الشعب و بناء الدولة، بإستثناء مرحلة ظهور جمهورية گـرـدـسـتـان في شرق گـرـدـسـتـان و عاصمتها مهاباد في عام ١٩٤٦ و هي مرحلة قصيرة جداً من عمر الزمن و هي أيضاً مرحلة لم تتحقق فيها الوحدة المطلوبة. فلقد كان هناك في هذه المرحلة التجربة نقص في العملية الوحدوية و نقص في إمكانيات الدولة و نقص في القدرات الإجتماعية و الفكرية، مثلما كان هناك نقص في القدرات المادية و العسكرية بالإضافة إلى النقص الكبير في المجال الدبلوماسي. و الـكـرـدـاليـوـم منذ إنتفاضة آذار سنة ١٩٩١ التي قامت في جنوب گـرـدـسـتـان و إلى الآن يمتلكون مرحلة زمنية ذهبية لجهة أن هذه المرحلة تمثل الـكـرـدـ و آمالهم بإمتياز. ففي هذه المرحلة هناك نظام حكم گـرـدـيـ يحمل آمال الـكـرـدـ و يهدف إلى تحقيق الغاية الـكـرـدـيـة السامية و نيل الحق القومي الذي يتمثل في إنشاء الدولة.

في هذه المرحلة هناك أمل أن تكون للگرد وحدة تجمعهم من أجل نيل هذا المطلب القومي. و الحكم القائم في هذه المرحلة يُشير إلى أن هناك إتفاق ما فيما بين الأحزاب الکردية في الجنوب من أجل إدارة گردية تسعى إلى تحقيق الطموحات. إلا أن هذا ليس كافياً و التمني هو أن تتطور أساسيات هذه المرحلة الذهبية إلى إيجاد وحدة ناظمة مسيرة هذه المرحلة و المراحل اللاحقة التي ستكون في أحدها مرحلة إنشاء الدولة، إذا سارت السياسة الدولية بإتجاه التطوير الأكثر لإقليم گردستان الجنوبي. إن الإتفاق الموجود بين أحزاب الجنوب هو جزء واحد من أجزاء الوحدة و التمني هو أن تكون هناك أجزاء أخرى من الوحدة تتحقق بينهم من أجل تمتين الوحدة أكثر فأكثر و إكمالها لتكون ذات تأثير أكبر و نهائي على المسيرة السياسية و الإجتماعية للجنوب. وإذا تطورت الوحدة بمعنقاتها في إقليم گردستان الجنوبي، ستكون هناك القدرة على نقل العملية الوحدوية بصيغتها الكاملة إلى الأجزاء الأخرى من گردستان أيضاً. إن الإتفاق بين الأحزاب هو خطوة بإتجاه الوحدة تتبعها خطوات أخرى مذكورة هنا إلى جانب الإتفاق في مبحث أسس و مبادئ الوحدة. إن الوحدة من حيث هي نظام تستطيع أن ترى لها مناخاً تتوارد فيه، لأن أسس هذا النظام موجودة لدى الشعب دون منهاج و ما على أحزاب الشعب إلا أن يحددوا هذا النظام و يضعوه في الحياة العملية لها عبر منهاج و برنامج. هذه هي إرادة الشعب و إن كل ما يستند إلى إرادة الشعب محكوم بالنجاح في أغلب الحالات. و إذا كانت الإرادة هذه تشکل

العمود الفقري مطلب الوحدة، فعندما لن يكون هناك عائق على طريق سيرها و تحقيقها إلا شيء واحد وهو تفاصيل الأحزاب و عدم قيامهم بتطبيق هذا النظام في الحياة السياسية لديهم. و من أجل أن تتحقق إرادة الشعب هذه، على نظام الوحدة الإتحاد مع نظام الحزب لإضافة قوة معنوية إلى قوة مادية و لزيادة القوى المعنوية و المادية قوة على قوة. إن نظام الوحدة نظام طبيعي و فيزيائي في الوجود و هو نظام إجتماعي لدى البشر و الكائنات. فإذا لم يجد هذا النظام لنفسه مجالاً للعيش ضمن مجموعة بشريّة و قومٍ ما، فهذا يعني أن هناك خلل كبير و خطير يهدد وجود تلك المجموعة و ذلك القوم. ولدى الـكُرد جزء قليل من هذا النظام و هو الجزء الذي يقوم على الترابط و العلاقات فيما بين أفراد القوم و أسره و فئاته. ولكن الحزب قادر على أن يوجد كل أجزاء النظام الوحدوي هذا في كيان القوم و لن يكون غير الحزب أو الكيان السياسي قادران على ذلك، لأنهما يملكان معرفة هذا النظام و كيفية تطبيقه في الحياة للحزب و للشعب. أي أن الوحدة كمفهوم و كعمل لم ترى لها مجالاً في حياة الـكُرد على المستويين الحزبي و الشعبي، إلا في بعض العلاقات و الترابطات و التفاهمات التي هي في غالبيتها إجتماعية و بعضها سياسي و ليست شاملة. إن نظام الوحدة يشمل كل أنواع الترابطات ضمن عملية مفتوحة الآفاق و يحمل مواد و بنود إرتقازية و مُحرّكة ضمن عملّيتي الخلق و الإبداع الدائمتين، حيث الـكُرد يحتاجون إلى عملّيتي الخلق و الإبداع. هذه الحاجة تأتي من عدم وجود الحيوية المطلوبة السياسية و الاجتماعية، من

أجل أن تتقدم المسيرة الحياتية العامة والخاصة. أي أن هذا النظام يخلق حيوية سياسية واجتماعية مطلوبة من أجل التحرّك بإتجاه الأمام و إجتياز حالات الركود والتقوّع، بل وأيضاً من أجل إنهاء حالة الفوضى التي تعمّ الفكر و مجالات أخرى لا فرصة لذكرها هنا. فالنظام الوحدي الداخلي هذا الذي هو مطلوب تطبيقه بين الکُرد يتجانس ليس فقط مع الإرادة الشعبية، بل أيضاً مع الحالة الوجودية الخاصة للکُرد من حيث أنهم يعانون من الإنقسام السياسيًّا و يعانون من الحالات الجيوسياسية المتعددة والمختلفة الأوجه و أيضاً يعانون من تعدد الأبعاد الإجتماعية و مسافاتها. وقد ذكرنا كيف أن الإرادة الشعبية مُطالبّة بنظام الوحدة لحاجتها لها، أما حالة الإنقسامات السياسية فهي أيضاً تطالب بهذا النظام و الجغرافيا السياسية تُطالب بها أيضاً و ذلك للتقرّيب فيما بين الأنظمة السياسية و توحيدّها. أما البُعد الإجتماعي الذي يتمثل أول ما يتمثل في وجود مجموعات ممتلك كل منها لهجات خاصة و عادات و تقاليد خاصة و سُبُل حياة خاصة بها و فيما بينها مسافات شاسعة تُبعدهم عن بعضهم البعض - بالإضافة إلى الحدود الدولية التي تفصلهم - فهو معاناة كبيرة أخرى و تستلزم العمل على تلافي تأثيراتها و تغيير نتائجها من السلب إلى الإيجاب. وإذا كان نظام الوحدة فاعلاً بين الکُرد لما كان لهذا البُعد أثر سلبي، مع العلم أن اليوم هو أفضل من الأمس في هذا السياق. فالاليوم و من خلال تكنولوجيا الإعلام، يعرف الکُردي أخاه الآخر صاحب اللهجة المختلفة و صاحب العادات و التقاليد الخاصة به و هذه المعرفة

هي من جوهر الوحدة، حيث يشعر الْكُردي أن له أخاً في الجانب الآخر من الحدود وفي الجانب الآخر من الجبل وفي الجانب الآخر من السياسة.

٣- ندعوا إلى التواصل المنظم والتقارب الدائم لأنهما يعززان روح الإتفاق والتعاون عندما يكون هناك إصرار على مواصلتهما. كما أن في هذين العملين إنفتاح على الآخر و معرفة لجوانب و إختلافات النضال التي لدى كل طرف و تعطي هذه المعرفة و توضح سُبُل التعاملات فيما بين الأطراف السياسية.

يكون التواصل المنظم وفقاً لمسيرة السياسة من حيث مواقفها التي تكون يومية وأيضاً وفقاً للمُستجدات و المناسبات القومية التي تتواجد كل سنة، ولكن التواصل الأكثر أهمية هو التواصل الفكري فيما بين الأحزاب و حتى الأفراد من النخبة. هذا التواصل الفكري مرتبط بالمسيرة السياسية اليومية و كذلك بمراحل هذه المسيرة التي تتأثر داخلياً و خارجياً. كما يعني التواصل المنظم أيضاً تواصلاً ليس فيه إنقطاع للأسباب الواهية النفسية و الشخصية، حيث تستمر السياسة في سيرها رغم الخلافات. و علينا أن نصل إلى ذلك المستوى الذي فيه تكون السياسة غير مُتأثرة بالخلافات التي تتواجد بيننا، أي أنها علينا أن ننهي حالة الإنقطاع والإنكفاء و الإنطواء كلما برز خلاف ما بيننا و لندع الخلاف أمراً طبيعياً لا يؤثّر على مسیرتنا السياسية. بذلك نظل على تواصل رغم وجود الخلافات. و التواصل هذا عليه أن يكون منظماً وفقاً لما ذكرنا

دون إنقطاع، فإذا كانت اللقاءات دورية و بحسب مواقیت مرتبطة ليس فقط بالمستجدات وحدها بل أيضاً بنظام وقتی محدد مُتفق عليه، ستكون هذه اللقاءات من أجل تبادل وجهات النظر حیال مسألة و قضية ما، فلتكن في التواصل الفكري المنظم من أجل خلق و طرح أفكار ترتبط بجوهر القضية القومية. والأهم من كل هذا هو أن نكون قادرين على جعل الفكر يؤدي في مساراته إلى هذا التواصل المنظم. نستطيع القول أن بين الأحزاب تواصل ما، ولكنه ليس منظم و ليس فكري أيضاً، حيث أنه يحدث من أجل مناقشات حول قضایا محددة و من أجل مستجدات معينة، لكن المُراد هو أن يكون هذا التواصل حاضراً في كل ساعة و أوان. و ما يُفيد في هذه الحالة هو تعديل إطارين، الإطار الأول هو كون اللقاءات و المجتمعات منظمة و من أجل القضایا القومية و الإطار الثاني هو كون الإعلام أداة لإيصال ما يُراد إيصاله و إستغلال الإعلام للقيام بهذا الدور. وبشكل أوضح.. يكون هناك برنامج سياسي دوري واحد على الأقل تقوم بيشه الأجهزة الإعلامية المرئية و المسّموعة و المقروءة، تتناول مسائل في جوهرها التركيز على التواصل المنظم فيما بين الأطراف الگردية، حيث سيؤدي هذا إلى التقارب الأكثر قوة فيما بين هذه الأطراف. نحن في مرحلة نحتاج فيها إلى أن نكون ملتزمين بالتوجّه القومي في العلاقات السياسية و في الإعلام، ولكن بشرط أن تكون هذه العلاقات منظمة و دورية و مدرّسة و أن يكون هذا الإعلام في مستوى تقديم ما يقدمه بشكل مدرّس و بنّاس قومي و منظم أيضاً. إن للتواصل و التقارب

الذين من هذا النوع (الفكري المنظم) دور في تعزيز روح الإتفاق و التعاون و هما ركنان أساسيان للوحدة، بإجتماعهما تزداد الوحدة ترسّخاً و يساهمان مع الأسس الأخرى للوحدة في تحقيق الوحدة الشاملة الغير منقوصة. إن الطروحات المختلفة للأحزاب مع أهدافها تخلق حاجة إلى القيام بالدراسات المختلفة أيضاً. هذه الدراسات وبشكل ديناميكي هي دراسات فكرية أو هكذا يجب أن تكون و هي تستطيع الوصول إلى ما يجمع بين الأحزاب، إذا كانت تعتمد المنهج العلمي الذي لا يكتثر لأنما و للخصوصيات التي تأثر على العموم. و الدراسات المختلفة هذه التي تكون ذات طابع قومي يدعو إلى التوحيد و رض الصفو و الوقوف يداً واحدة إتجاه المخططات العدائية التي تستهدف الشعب الگردي، تساهم مساهمة فعالة في توحيد وجهات النظر و الآراء و الأفكار التي تتناول القضية في مسارها الخاص و العام. هذه الدراسات الفكرية إن وُجدت فسوف تُشيد جسر التواصل و التقارب هذا لا محال و من أجل وجودها يستلزم أن تكون هناك جرأة على خوض هذا المضمار. نحن و من أجل إيجاد هذا التواصل الفكري المنظم نحتاج إذاً إلى سعة الأفق الفكرية و الجرأة إلى جانب التسامح و الإنفتاح. و هناك مسألة هامة بخصوص هذه الدراسات ألا و هي أن يكون الشعب على دراية بمضامينها عبر النخبة المثقفة وأجهزة الإعلام و ذلك لكي يكون الشعب حَكِماً مُبصراً يرى كل ما يجري بخصوص القضية و توحيد الصف و الوحدة الداخلية. بذلك سيكون التواصل ليس فقط موجوداً فيما بين الأحزاب، بل فيما بين الأحزاب و جمهور

الشعب أيضاً حول قضایا الشعب المصیریة. و الشعب هو الخالق الأول للعملیة الوحدویة لأنه یطالب بها منذ أمد بعيد جداً و ما یزال.

و من العوامل المهمة التي تُفرزها عملیة التواصل الفكري المنظم هي معرفة حقيقة الإختلافات التي هي موجودة فيما بين الأحزاب. إذ طالما بقي كل حزب ينادي من مكانه و من منطلقاته الخاصة به وحده، فلن تحدث عملیة التواصل هذه من جهة و من جهة أخرى لمن يدرك الشعب كله حقيقة تلك المناداة و المنطلقات الخاصة. ما سيحدث هو أن جزء من الشعب - و هو الجزء الذي يتبع ذلك الحزب - سيكون متبايناً مع تلك المنطلقات حتى دون إدراکها. و هذه الحال تساهم في حدوث الإنقسام فيما بين صفوف الشعب أيضاً كما تَوَهَّنا إليها سابقاً. و الحزب الذي سيبادر إلى القيام بهذه الدراسات و تفعيل إعلامه للدعوة إلى هذه العملیة بحسب المنهج العلمي و الفهم الإجتماعي و السياسي، سوف يكون له الفضل التاريخي في فتح هذا الطريق المسدود منذ زمن بعيد و سوف تكون له النقطة الإيجابية الأولى في سجل الوحدة التي ستقود المجتمع الگردي إلى نيل المطالب و تحقيق أمل الإستقلال و إنشاء الدولة. إن عملیة التواصل الفكري المنظم يخلق التفاعلات المطلوبة السياسية و الإجتماعية فيما بين الأحزاب من جهة و فيما بين الأحزاب و الشعب من جهة أخرى. تؤدي هذه التفاعلات إلى بروز الإيجاب و زوال السلب من المبادئ و المعتقدات و الآراء، كما تؤدي إلى تقوية المطلب الداعي إلى الوحدة أكثر. هكذا يظهر أن

التواصل الفكري المنظم هذا هو من أجل إيجاد هذا التفاعل الذي يُتيج معادات جديدة سياسية واجتماعية تخدم القضية القومية و في مقدمتها معادلة الوحدة. حيث أن معادلة الوحدة هو ناتج الأسس و المبادئ الوحدوية التي ذكرناها سابقاً و هي تُفيد القضية القومية لجهة تقويتها و تنظيمها و تفعيلها و جعلها تصل إلى غاياتها التي تُتّسّج بالإستقلال. هكذا تدخل مسألة التواصل الفكري المنظم و التقارب ضمن إطار كيفية الوحدة و منهاجها، لأنها تمثل الطرق التي تربط فيما بين مناهج الأحزاب المختلفة من جهة و تربط فيما بين الأحزاب و فئات الشعب من جهة أخرى. كما أن معرفة هذه الطرق و تحديدها و تعبيدها من قبل كافة الأحزاب كل من موقعه، تشـكـل خريطة نستطيع أن نطلق عليها تسمية خريطة الوحدة. ذلك لأن هذه الطرق ستكون ممدودة بين الجبال السياسية و وديانها لتصل فيما بين الأحزاب عبر نقاط إلتقاء كثيرة. و نقطة الإلتقاء الكبرى و المركزية ستكون القضية القومية التي تطالب الجميع أن يكونوا مُتحدين من أجل حلّها و هي لن تُحل إلا ببناء دولة گرداستان. هذه الدولة التي ستضم و تحضن الجميع بكل خلافاتهم و بكل منابعهم الفكرية و الثقافية في نسيج الوحدة التي ستقود الجميع إلى بر الأمان. و في خريطة الوحدة هذه تزول الخلافات بالرغم من الإختلافات، ذلك لأن الجغرافيا التي نطالب بها واحدة و القضية التي نريد حلّ لها واحدة و هي القضية القومية و الشعب الذي هو صاحب هذه القضية و هذه الجغرافيا واحد. إن لهذه الخريطة طرقها الخاصة التي عمل الأعداء على

قطعها دائمًاً و ما زالوا يعملون على قطعها و المطلوب منا أن نزيل تلك الأدوات التي قطعت و تقطع طرق خريطة الوحدة. و إزالة تلك الأدوات تكمن أولاً في إبراز و تعريف هذه الأدوات و فضحها أمام الشعب و التاريخ ضمن سلسلة من الأدبيات السياسية و الإجتماعية و المعرفية الفكرية، لكي يظطلع عليها الجميع. و نستطيع إبراز و تعريف هذه الأدوات بمقال الحكيم الذي لا تهجم فيه و لا فيه إتهام، بل بتشخصيص الأدوات و دورها في تقسيم خريطة الوحدة و ضرب القضية القومية، حيث علينا الإبعاد عن أساليب التهجم و الإتهام لأنها تقطع الطريق على التواصل و التقارب. إن خريطة الوحدة لدينا ممزقة على الأرض و ما ينهي حالة التمزق هذه هو فكر قومي ينتشر على صفحات الكتب و المجلات و عبر الإعلام و من خلال مناهج تربية قومية فيها الروح الإنسانية الشاملة و فيها التأكيد على مبدأ إحقاق الحق لكل ذي حق. مع العلم أن الفكر القومي يجب أن لا يكون محدوداً ضمن إطار و إما جزء و مرحلة من مراحل وجودنا بشكل خاص و الوجود الإنساني بشكل عام. ذلك لكي لا يصبح الفكر القومي سيفاً سليطاً على الرقاب و متى أصبح الفكر القومي أو أيُّ فكر آخر سيفاً على رقاب أبناء الشعب، سوف يكون مصيره الإنكسار و سوف يُلحق الأذى بالشعب و أبنائه. نحن ندعوا إلى الفكر القومي الذي يُعرّفنا و يحدد ملامح شخصيتنا و يُعتبر عن وجودنا الخاص في هذا العالم الذي فيه كل شعب له هذه الخصوصيات مع حق إمتلاك كل قومية لدولتها الخاصة بها. إلا أن الگرد ما زالوا محرومون من هذا الحق و حرمانهم هذا قد

جاء من قبل دول و أمم، أي دولياً و إقليمياً. فمثلاً قطع الإنكليز و الفرنسيين أوصال الشعب الـكـردي و الجغرافيا الـكـردية دون أن يلتفتوا إلى هذا الحق، أمعن الفرس و الترك و العرب في منع الـكـرد من هذا الحق. لهذا فالـكـرد مطالبون أن يضعوا خريطة الوحدة التي تتناول هذه القضية سياسياً و إجتماعياً للقضاء على آثار هذا الظلم التاريخي و لفرض واقع القبول بالدولة الـكـردية التي هي من حق هذا الشعب.

إن وضع خريطة الوحدة لا تحتاج فقط إلى قوة عسكرية تفرضها، بل تحتاج إلى فكر و جرأة على تحديد مواقعها الإستراتيجية و جعلها في الثقافة السياسية أمراً واقعاً، كما هو في الثقافة الشعبية أمرٌ واقع. لكن القوة العسكرية تحفظ وجود هذه الخريطة و تضمن تلك الواقع الإستراتيجي و تشكل الدافع المركزي للمضي قدماً من أجل إحقاق الحقوق. فالتواصل الفكري المنظم إذاً هو أداة من أدوات إنشاء هذه الخريطة و هو الذي يساهم مع بنود أخرى في منهاج الوحدة، في تواجد هذه الخريطة بين أيدي الأحزاب. هذه الخريطة التي ستحدد سُبُلاً و طرقاً جديدة للنضال القومي الذي سيكون عنوانه التوحيد و سينتتج مفهوماً مهماً ألا و هو أن هناك نضال يمكن أن يجري موّحداً، أي أن يشتراك فيه أحزاب كثيرة تسير كلها على طريق نضالي واحد إلى جانب الخصوصية النضالية لكل حزب على حدة. سيكون هذا المفهوم مفهوماً سياسياً جديداً في الحركة الـكـردية و لذلك سيسندعى إلى إيجاد دراسات في هذا المجال الذي هو مجال حيوي أيضاً، لجهة أنه يردد السياسة القومية

و يُكملها و يساهم في تقدمها. قد تؤدي وجود هذه الخريطة الوحدوية إلى إيجاد أحلاف سياسية كبرى أيضاً، حيث هذه أيضاً ستكون حالة وحدوية إيجابية سيستفيد منها الشعب و الوطن. مع العلم أن التحالفات السياسية فقط لا ترتبط بـفاهيم الوحدة التي ننشدها هنا، ذلك لأن التحالف يُبنى اليوم لكي تزول غداً. أما الوحدة التي نطالب بها فهي أقوى من التحالفات لأنها ترتكز إلى جوهر قضية قومية و هي قضية معنوية.

٤- لأننا شعب واحد و لنا قضية واحدة، لتكن أحزابنا أصحاب منهج وحدوي و ليكن لنا ميثاق يجمعنا في إطار سياسة قومية إنسانية. و لتكن الوحدة هدفاً نضالياً ننشده من أجل القضاء على التفرقة و الإنقسامات و من أجل زيادة القدرات و الإمكانيات القومية و حفظ الأمان القومي أكثر فأكثر و من أجل استقلال و بناء الوطن.

يشهد التاريخ أن الگرد شعب آخر ضمن الجنس الإنساني، ميّزه الله مثلما ميّز بقية الشعوب و هو الآن يحافظ على هذا التمييز بالرغم من كل محاولات صهره و دمجه. يعيش هذا الشعب على أرضه التي إستولت عليها الشعوب المجاورة المعروفة ليبدأ قصة حياة أخرى جوهرها المقاومة من أجل إستداد ما تم الإستيلاء عليه من أراضي و لتصبح هذه القضية قضية كبرى له. هذه قضية كل گردي و هنا تكون القضية واحدة لشعب واحد يسعى إلى التحرير و الإستقلال، إلا أن طرق الأحزاب في نيل هذا المراد الشعبي مختلفة

و كان الأجرد في أن تكون هذه المسألة طبيعية و باعثة للغنى و الثراء و القوة في هذه المسيرة النضالية. ولكن ما حدث و ما يزال هو أن هذه الطرق المختلفة أحدثت التباعد فيما بين الأحزاب و أحدثت التصدعات فيما بين أفراد الشعب. هذه مسألة معروفة ولكن الحدث الأخطر هو أن لا يكون هناك فرق بين الخلافات و الإختلافات في كينونة هذه الحركة الگردية المتألقة من عدة أحزاب تقسم على نفسها. ما يهم هنا القول بأنه ليس من الطبيعي أن تؤدي الإختلافات إلى الخلافات، بل علينا أن نكون قادرين على جعل الإختلافات إثراً لطرق النضال و كيفياته و توظيفها إيجاباً في العملية النضالية هذه. هذا نظراً إلى أن الگرد شعب واحد و له هذه القضية الواحدة التي لا بد أن لا تكون للخلافات في حركتها مكان لكي يكون النجاح من نصيتها. على العكس من ذلك لا بد من أن يكون للگرد منهج و ميثاق وحدويين قوميين تتناغم فصولهما و بنودهما مع الأساس الوحدوي الذي يجمع المترافقات و يتسم بصفة التوحيد و الكوراديي. إن المنهج الوحدوي القومي يشكل مع الشعب الواحد و القضية الواحدة ثالوثاً مقدساً. و مثله الميثاق القومي الذي هو بمثابة الدستور للحركة النضالية لهذه القضية التي آن الأوان لها في أن تصبح قضية عالمية كبرى لا بد من حلها. و لن ترقي هذه القضية إلى مستوى العالمية إلا بوحدة منهجية بين أحزابها و ميثاق يجمع أطراها في بوتقة سياسية واحدة. فالوحدة التي سيكون هناك مجلس عام يمثلها، ستكون من القوة بحيث تستطيع التأثير في السياسات العالمية و في المحافل الدولية المختلفة

و ستكون قادرة على إخراج هذه القضية من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي. تستطيع الأحزاب مجتمعةً إنشاء هذا الصرح الگردي الكبير و المؤثر كما تستطيع تفعيله محلياً و إقليمياً و دولياً. و من أجل أن تكون أو تصبح هذه القضية عالمية لا يكفي أن يتعاطف العالم معها و يساعدها ضمن أطر محددة مثل الحاجة فقط، بل على هذه العلاقة أن تُبني على مصالح كبرى يكون الگرد مستعدين لها و يكونون قادرين على أن ينحووا هذه المصالح حقها و يجعلوا الآخرين أن يحفظوا مصالحهم. و متى قررت السياسات الدولية المؤثرة حفظ مصالح الگرد، سيكون عند ذاك للگرد شأن و سوف تصبح قضيّتهم عالمية سائرة نحو الحل بخطى ثابتة و مضمونة. و إنتهاج سياسة قومية إنسانية من شأنها أن تخلق مناخاً رحباً و مؤثراً إذا كانت ضمن إطار وحدوي يشمل أحزاب مختلفة تسعى لتحقيق هدف واحد. إلا أن هذه السياسة القومية الإنسانية تحتاج لأدبيات و دراسات تكشف و تحدد مضامينها. و هنا تنضم الفئة المثقفة من الشعب إلى هذه العملية الوحدوية السياسية، لتساهم إلى جانب الساسة في القيام بهذه المهمة الفكرية الكبيرة. و بذلك ستكون العملية الوحدوية هذه عملية تاريخية كبرى في تاريخ الشعب الگردي، لأنها سيجمع ما بين الشعب و أحزابه و فئاته المثقفة. عندما يتحقق هذا الشرط سيصبح الگرد أصحاب قوة تؤثّر في المحيط الجيوسياسي و سوف يصيّرون قادرين على أن يثبتوا أنهم يتلّكون مواردهم و نتاجات أرضهم و يستطيعون التحكّم بها. عندها ستتغيّر الحسابات السياسية العالمية التي لها

عيون على الشرق الأدنى الذي تمثل كردستان مركزها. حيث في هذه البقعة من الأرض خدم الگُردد جميع الذين أتوا إليها مُحاربين فاتحين و فقدوا أرضهم هذه مقابل هذه الخدمة، لأنهم لم يكونوا أصحاب فكر قومي توحيدى من جهة كما لم يكونوا أصحاب فكر سياسى قادر على فرض الغايات والأهداف والظروف. إن الوعي السياسي والوعي القومى ليسا كافيين فى المعتنک السياسي لفرض تلك الأهداف وتحقيقها. و الگُردد ما زالوا فى مستوى إمتلاك الوعي القومى والوعي السياسى وعليهم أن يكونوا قادرين على الإنتقال إلى مستوى إمتلاك الفكر القومى والفكر السياسى. ذلك لأن ما يُنتج تلك الظروف ويفرضها هو الفكر وليس الوعي فقط. و هذا المنهاج الوحدوى محاولة فكرية أولية تفتح الطرق أمام محاولات فكرية أخرى لا تقل أهمية عن الوحدة في خضم هذا النضال. كما أن إتباع سياسة قومية إنسانية ليست مجرد قرار و جملة سياسية تُستخدم في أجهزة الإعلام و تُقال من أجل مصلحة ما. إن السياسة القومية الإنسانية موضوع حياتي شامل و له محطّات أو مراحل هامة في مسيرة المجتمع و الدولة. هذا النوع من السياسة يُشدد على مبدأ الحق للجميع ولكن لـكُلّ حقه الخاص الذي يستحقه بحسب بيانات الوجود. هذا الإستحقاق الإنساني لأية قومية يشمل كافة نواحي الحياة سياسية كانت أو إجتماعية أو غيرهما. فهو يطالب بأن تكون لكل قومية حق العيش بسلام أولاً و حق إمتلاك دولتها بحسب بيانات الوجود آخرًا. و في هذه السياسة هناك أدوات بها يُحفظ الكيان السياسي و الحياة السياسية عموماً

من أمراض كثيرة أولها بالنسبة للگرد هو الإنقسام والتفرقة. نعم لقد أصبح الإنقسام داخل الحركة الگردية مرضًا و علاجه يكمن في الوحدة وفي إتباع هذا النوع من السياسة و كلًا هذين العلاجين يتآلفان من مواد تساهمن في القضاء على هذا المرض. أي أن مواد بنود منهاج وحدوي و سياسة قومية إنسانية، تقضي على مرض الإنقسام و تداعياته، فيما لو كان هناك التزام بها و حرصاً على تطبيقها في الحياة السياسية العملية. هذا طريق نضالي واحد و لتكن الإختلافات موجودة لكي تكون لهذه العملية أدوات عمل كثيرة و لتكن الخلافات غير موجودة لكي لا تقف هذه المسيرة. علينا أن ندرك أن هذه ثورة تشمل كل نواحي الحياة و لا تشتمل جانباً واحداً أو جانبين مثل الجانب السياسي والعسكري فقط، نعم إن هذا المنهج يخلق ثورة شاملة و هذه أولى مصادر قوتها التي ستحقق أي هدف شاءت.

هناك مسألة جيوسياسية هامة تجعل من القضية الگردية صعبة و معقدة ألا و هي كون الگرد لهم أكثر من عدو إقليمي واحد يحيطون بهم من كل جانب و لهؤلاء الأعداء المتعددين إقليمياً متحالفين دوليين، بتحالفهم هذا هم أيضاً يقعون في خانة أعداء الگرد و بهذا يصبح للگرد أعداء دوليين أيضاً و إن كانت هذه العداوة الدولية مثل تحصيل حاصل أو مثل قضية موضوعية. هذه المسألة وحدها كافية من أجل أن تجعل الگرد يسعون إلى هذه الوحدة التي نطالب بها و وضع منهاجهااليوم قبل أن يأتي الغد. إلا أن جوهر هذه الوحدة وأساسها يجب أن يكونا قوميين

حتى تستطيع هذه الوحدة تأمين الانتصار. إن للگرد شخصيات قومية أهدت القضية الگردية تراثاً قومياً و تاريخياً يزخر بالمواقف القومية المشرفة و ما على الگرد إلا أن يجعلوا من هذا الميراث القومي أساساً يبني عليه في مسألة إنشاء الفكر القومي. ثم أن هناك فراغ كبير من جهة البحث في الفكر القومي لا بد للگرد من خلال النخبة المثقفة و السياسية من أن يملؤها. فكلما كانت هناك محاولات إنشاء هذا الفكر القومي كلما أصبح الگرد قريين من بعضهم و قريين إلى تحقيق أهدافهم. إن الفكر القومي لن يكون فكراً متخلّفاً إذا كان إنساني الطابع و قائماً على العلم و إنما ندعو إليه من فكر قومي يتماز بهذه الصفات. في هذه المرحلة من عمر البشرية هناك الدولة التي تمثل قومية محددة و للگرد في هذه المرحلة نفس هذا الحق و إذا اختار الگرد منهجاً أممياً بدلًا للمنهج القومي، فسوف لن يكون إلا ضحية للمنهج الأممي هذا كيما كان هذا المنهج، إذ أن ما يلزم الگرد اليوم و في هذه المرحلة من عمر البشرية هو المنهج القومي و ليس المنهج الأممي. فالمنهج القومي الوحدوي يجعل من موضوع الوحدة مسألة تخص المجتمع الذي يريد و يحتاج إليها و لا مكان للمصالح فيها، ذلك لأنها ستكون وحدة داخلية تربط مفرداتها بالمجتمع الگردي وحدة. كما أن المجتمع الگردي يحتاج إلى هكذا وحدة قبل إحتياجه إلى المنهج الأممي أو منهج تعدد القوميات التي تريد العيش في بوتقة واحدة أو دولة واحدة. إن مبدأ تعدد القوميات هذا يصحّ عندما لا تكون الدولة هذه من حق أية قومية من القوميات المذكورة،

ولكن إذا كانت هناك دولة من حق قومية واحدة معينة فلن تكون القوميات الأخرى التي تعيش في دولتها سوى أقوام منبني البشر لهم الحقوق الإنسانية و ليس الحق في الدولة. و لهم الحق في المشاركة في مؤسسات هذه الدولة ولكن الدولة لن تكون بإسمهم، ذلك بأنهم لا يملكون هذا الحق تاريخياً و ميراثاً. فالدولة مثل المنزل الذي له صاحبه الخاص، يستطيع أن يفتح بيته للجميع ولكن لا يملك الجميع هذا حق إمتلاك هذا البيت حيث له صاحب. و إذا حدث غير ذلك فسوف نشهد فوضى مدمّرة ليس لهذا المنزل و موجوداته فقط، بل فوضى مدمّرة للقيم و المبادئ القومية و حتى الإنسانية أيضاً. إن الدولة الگردية ملك الشعب الگردي و الشعوب الأخرى التي تعيش في دولة الگرد لهم الحق الإنساني في العيش بعزة و كرامة و هم مواطنون يسكنون في دولة الگرد يفهمون أن الدولة ليست دولتهم و أن دولهم في مكانة أخرى بحسب التاريخ و الجغرافيا. سيكون الوضع هكذا حتى مرحلة ما بعد الدولة و هي مرحلة لسنا بصددها الآن. إلا أن ما يمكن القول في مرحلة ما بعد الدولة هو أن في هذه المرحلة ستكون الشعوب متّعة بخصوصية يجعلهم يتذكرون قوى مختلفة سياسية و إجتماعية و إقتصادية و تمنحهم هذه الخصوصية حق إمتلاك ما يُدبرونه و يُشرفون عليه. أما الآن فنحن ما زلنا في المرحلة القومية للدول و ما علينا إلا أن نبني دولتنا القومية وفقاً لإنسانيتنا و بحسب المناهج العلمية التي لا تدع المجال للسلب و تسعي دائماً إلى الإيجاب في رسم السياسات و تنفيذ الأعمال المختلفة للمجتمع و الدولة. إذاً ستكون الوحدة

الكُرديّة وحدة داخلية قوميّة من أجل لم شمل الكُرد و إنتهاء حالة الإنقسام و كذلك إنتهاء الخلافات. ولكن الأهم من كل هذا هو أن هذه الوحدة ستكون ثورة أو ل يجعلها الكُرد ثورة، تشمل كافة نواحي الحياة المجتمعية و السير بإتجاه تحقيق الإستقلال و بناء الدولة القومية.

٥- لتكن أعمالنا تُكرّس الرباط الاجتماعي فيما بيننا و لتكن هذه الأعمال خدمة من دون أي مقابل للمجتمع و الدولة، من خلال بناء وحدة شاملة لجميع القوى و الأحزاب التي تؤمن بالقضية القوميّة و بناء دولتها. و لتعمل الأحزاب على خلق هذا الرباط الاجتماعي فيما بينها من جهة و فيما بينها و بين الشعب من جهة أخرى.

إن المقصود من هذا الرباط الاجتماعي ليس العقد الاجتماعي المعروف بشكل عام، إنما هو بكل بساطة الترابط فيما بين فئات المجتمع و خصوصاً الفئة السياسية التي و بعد أن أصبحت سياسية فقدت أشياء مهمة في هذا الرباط مع المجتمع. أي أصبحت فوق المجتمع ليس فقط من ناحية أنها تتمتع بالسلطة، بل جعلتها هذه الفوقيّة و السلطوية بعيدة بعدها عن المجتمع. و لقد حدث هذا و لو إلى حد ما مع الفئة المثقفة أيضاً، حيث نراها ليست في ترابط مطلوب مع المجتمع لأنها ترى ذاتها أكثر علماً و دراية و في العموم ليست قريبة من خصوصيات المجتمع كما يجب و في كلتا الحالتين نحن أمام مشكلة نفسية. بالإضافة إلى

هاتين الحالتين هناك عدم ترابط بين الفئات الاجتماعية الأخرى و في إنعدام هذا الترابط نصل إلى الأسرة ذاتها و نرى فيها ضعفًا، هذا الضعف يأتي من عدم وجود برنامج تربوي متكامل تسير عليها الأسرة، حيث تسير بلا توجيه منظم على الأغلب. هناك أسباب إجتماعية عديدة لإنعدام الترابط هذا إلا أن السلطة السياسية التي تمثلها الأحزاب تستطيع فعل شيء هام من أجل أن يخرج الترابط من حالة العدم إلى حالة الوجود. على الأحزاب ليس فقط أن تدري مدى أهمية هذا الربط الاجتماعي، بل أن تكون مُنتجة لبرامج و خطط خاصة تهدف إلى قتین هذا الربط أولاً فيما بين السلطة و الشعب و ثانياً فيما بين الفئات الشعبية الأخرى. حيث هذا الربط الاجتماعي يحافظ على فئات الشعب موحدة و يُكمل دورها في الوحدة السياسية العامة. و يجري تكريس هذا الربط بالأعمال المختلفة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها و التي تستطيع الأحزاب ب شأنها أن تجعل أفراد الشعب على إختلاف إنتماءاتهم المشاركة فيها. كما يجري قتین هذا الربط الاجتماعي عبر التعاون فيما بين أجهزة الإعلام و النخبة المثقفة التي تستطيع أن تجعل من الربط الاجتماعي محتوى كتابات و دراسات مختلفة و تُصرّ فيها على وجوب أن يكون هذا الربط مثل القلب الذي له الدور الأساسي مع الأوردة و الشرايين في الجسم و مثل الدماغ و علاقته بالجهاز العصبي. إن الربط الاجتماعي يحتاج إلى من يقوم بالأعمال القومية المطلوبة من حيث هي واجبة و مقدسة و ذلك لأن هذه الأعمال ليس لها مقابل، بل تحدث من منطلق

الوجوب والضرورة و فيها نُكran الذات. فمن يقوم بالأعمال التي تؤدي إلى وجود هذا الرباط الاجتماعي لا تهمه السلطة ولا تُغريه تتفيقه ولا شهاداته ولا مقاماته، فيتصل هو بالمجتمع إتصال القلب والدماغ ويزرع بذور هذا الرباط بين أفراد الشعب. كما أن ظهور العملية السياسية الگردية مع ظهور الأحزاب فيها بُنيت على التباعد فيما بينها و ذلك لإختلاف طبيعة منشأ كل منهم. أى هذا التباعد بطبيعة الحال بعد الإنقسامات التي حدثت في جسم الحركة السياسية وأفرزت عدة أحزاب مختلفة المنشأ. هذه الحالة تحتاج إلى هذا الرباط عبر مد جسور العملية الوحدوية بين هذه الأحزاب، أي أنها تحتاج إلى ثقافة الوحدة التي علينا زرعها بين الأحزاب وبين فئات الشعب لكي نقضي على هذا التباعد أو نجعله غير ذي تأثير. و ثقافة الوحدة هذه يجب أن تكون في إطار منظم و هذا ما تستطيع الأحزاب خلقها، حيث أنها بين فئات الشعب ليست منظمة. إن الأحزاب تستطيع أن تُخرج الوحدة من إطار الكلمة تُقال إلى إطار ثقافة و جعلها حالة عملية في الواقع المعاش السياسي والإجتماعي. أكثر من هذا ، تستطيع الوحدة إن وُجِدت بصيغها الكاملة أن تأسس لوجود حالة إقتصادية كبرى تشرف عليها الأحزاب و تكون في خدمة الشعب. يكون هذا الإقتصاد هو إقتصاد قومي يلعب أدواراً كبيرة في حياة الأحزاب و الشعب، منها المساهمة في إيجاد الرباط الاجتماعي هذا الذي نتحدث عنه. من ناحية أخرى نستطيع القول أن التباعد الحاصل فيما بين الأحزاب بعد تشكّلها لم يكن فقط بسبب إختلاف منشأها، إنما كان هناك

سبب آخر و هو نفسي المنشأ حيث ترى كل قسم من الأقسام المنسقة نفسها أفضل و أحسن من الأخرى. و لقد برر كل قسم مُنقسم تقسيمه هذا بأنه مبني على الفكر و هو ليس بتبرير كافي ليؤدي إلى الإنقسام. و منهم من برر تقسيمه و ما يزال بأن هناك تدخل خارجي في حياة الحزب أدى إلى حدوث التقسيم وهذه كارثة، حيث أن التدخل الخارجي في حياة الحزب يستدعي الإصلاح و ليس الإنقسام و الإصلاح هذا يقوم على الفكر أولاً و على القرار الحازم ثانياً. كما أن الإصلاح عملية لا تتم بالموعظة و النصيحة فقط، بل إن لعملية الإصلاح خطوات مشتركة ما بين النصيحة و العمل على ما يجب إصلاحه بشكل عملي. الإصلاح يحتاج إلى إصدار قرارات حازمة تثبت الإيجاب و تُنفي السلب و القرار الحازم إحدى صفات القادة الحقيقيين الذين يتصدرون صفحات التاريخ. و للرباط الاجتماعي دور كبير في مسألة الإصلاح لوجود صفة التقارب فيه، حيث وجود هذا الرباط يقارب ما بين الأفراد و ما بين الجماعات في الأحزاب و في المجتمع. يتواجد هذا الرباط الاجتماعي بشكله البدائي في الأسرة و المجتمع لدينا و هذا أفضل من عدم وجوده نهائياً و يُهدّد هذا الرباط و وجوده إلى إيجاد الرباط الاجتماعي المنظم و الموجّه، بدءاً من الأسرة و المجتمع و وصولاً إلى الأحزاب ولكن عملية إيجاد هذا الرباط تتم من قبل الأحزاب و النخبة المثقفة. و في الحقيقة يصدر الرباط الاجتماعي و غيره من الإبداعات الاجتماعية و السياسية على يد المختصين من العلماء قبل الجميع، ولكن هل لدى الگرد مثل هؤلاء العلماء؟

ففي الأسرة لدينا ما زالت معانٍ الأُبُوّةُ والأُمُومةُ والأخُوّةُ قائمةً وقويةً وفي المجتمع لدينا ما زالت معانٍ الصدقةُ والجيرةُ والعشرةُ والنسب قويةٌ إلى حدٍ ما وعلى هذا يُينى هذا الرباطُ الذي نريد له أن ينعكس على الأحزاب في مجتمعنا. إن هذه الصفات التي تتواجد في الأسرةِ والمجتمع تأسس لوحدة إجتماعية وتفيد وحدة سياسية أيضاً، فيما لو إتجهت الأحزاب نحو الإيمان بأن تلك الصفات من شأنها أن تُفيد عملية الرباط الاجتماعي و الوحدة. أي ماذا ستكون النتيجة فيما لو أقررت الأحزاب صفات الأسرة الواحدة أو صفات المجتمع القائمة على العشرة والنسب والأخوة فيما بينها؟ نعم تحتاج الأحزاب الْكُرْدِيَّة إلى تكريس مبدأ الأخوة فيما بينها لكي تُبني وحدة سياسية إجتماعية إقتصادية تكون أملاً و سلاحاً لتحقيق الإستقلال و بناء الدولة. كانت هناك في مسألة النسب في مجتمعنا معضلات و مصائب عندما كانت هذه المسألة أساس فكر ضيق، حيث تتصارع الأنساب على الدرجة الإنسانية. لقد كان في هذا الصراع آفة و كارثة على المجتمع أجمع و ذلك لأنه كان قائماً على مبدأ الأفضلية أيضاً، تماماً مثلما التقسيم الحاصل بين بعض الأحزاب على هذا المبدأ. لكننا نستطيع القضاء على هذا المبدأ السلبي في قضية النسب في المجتمع مثلما نستطيع القضاء عليها في قضية الأفضلية لدى الأحزاب و ذلك بتكريس و تقوية الرباط الاجتماعي القومي. ثم أن نشر ثقافة الوحدة بين الأحزاب و بين فئات الشعب ستكون قائمة على أن كل الأنساب كُرديَّة و كل الأحزاب كُرديَّة و هي واحدة من حيث هدفها الذي هو بناء الدولة وإن إختلفت

في دروبها التي تؤدي إلى هذا الهدف. ولكن يبرز هنا شرط مهم ألا و هو أن الأحزاب ستكون موحّدة عندما تؤمن كلها ببناء الدولة القومية و تسعى كلها إلى إنشاء هذه الدولة القومية. إن هذا الشرط يظهر مدى الإلتزام الحقيقي بالوحدة و يُظهر الطريق و المنهج الذي يسير عليه كل حزب من جهة الجواب على السؤال الذي يقول: هل هذا الحزب جدي و صاحب تصميم على أن تكون هناك وحدة كُردية تؤدي إلى بناء دولة قومية؟ إن المؤمنين بأن الرباط الاجتماعي القومي واجب التحقيق فيما بين الأحزاب و فيما بين فئات الشعب، لا يساهمون في إيجاد هذا الرباط إلا بخطوات عملية قائمة على أسس الوحدة المذكورة، كما لا يستطيعون المساهمة في هذا الإتجاه إلا إذا كانوا مؤمنين بالفكر القومي.

في مسألة النسب الذي هو أحد أعمدة الرباط الاجتماعي رأينا في مجتمعنا و ما نزال نرى و إن إلى حد ما، أنها أصبحت سداً من السدود التي تُقسّم المجتمع، هذا بالرغم من أن هذه المسألة كان يجب أن تكون جسراً رابطاً في المجتمع. و لقد أصبحت هذه المسألة سداً مُقسّماً على أساس مبدأ الأفضلية كما أشرنا، حيث كُل يفتخر بنسبة و يراه أفضل من الآخر. و كان الأجرد أن يكون هناك الفكر القومي الذي يقول بأن كل الأنساب في المجتمع الکُردي واحدة و كل نسب من مكانه له مكانته الخاصة به و كل الأنساب هذه مُربطة و تأتي من بعضها البعض، لأنها بإختصار أنساب قومية واحدة للقومية الکُردية. بناءً على هذا نقول أن الأحزاب الکُردية أحزاب قومية واحدة تخص قومية الکُردن، إلا إذا كانت هناك أحزاب

لا ترى في نفسها وتعريف ذاتها بأنها قومية. عندها تكون المشكلة التي فحواها أن هذا الحزب و لأجل أن لا يكون قومياً تراه لا يدخل في بوتقة القومية الـ*كُردية* و هذه مشكلة فكرية نفسية، لأن الحزب الذي لا يكون قومياً في منهجه لا يعني أنه لا ينتمي إلى القومية الـ*كُردية*. كما أن من الأفضل أن يكون منهج الحزب الـ*لارقومي* ليس ضد الأحزاب القومية لأن هذه الضدية لا تساهم في إقامة وحدة بين الأحزاب. ذلك لأن القومية من حيث الفكر أشمل من الحزب و لذلك لا يمكن للحزب الـ*لارقومي* أن يكون فوق القومية، حيث الحزب شاء أم أبي جزءٍ من القوم و لهذه المسألة بعْدٌ إجتماعيٌّ واسع له مبحثه الخاص. والوحدة التي نريدها هي وحدة شاملة تضم كافة الأحزاب بكلفة مناهجها لأنها وحدة تخص القومية الـ*كُردية* التي تريد توحيد الطاقات والإمكانات الإجتماعية، لكي تحقق أهداف الـ*كُرد*. وهي أهداف تحتاج من أجل تحقيقها إلى تلك الطاقات الإجتماعية الـ*كُردية* دون تمييز من أجل أن تكون مسيرة النضال أكبر زخماً وأكثر قوّةً و ذو تأثير كبير إقليمياً و دولياً. يحدث هذا عندما تكون تلك الطاقات موجّهة تحت شعار مُحافظوا القومية و ليس تحت شعار عابدوا القومية، حيث الشعار الثاني يدلّ على الأمراض القومية التي هي التعصب والتزمّت و الدكتاتورية. إن شعار مُحافظوا القومية يدلّ على أن من يسير بحسبه يُحافظ على القومية التي هي بحاجة ماسّة إلى البقاء و هي تُصارع من أجل البقاء، حيث هناك قوى عدوانية تريد إفنائها أو على الأقل إفراغها من محتويات وجودها الخاص. بهذا

يُحافظ المحافظون على القومية على الرباط الاجتماعي أكثر من أولئك الذين يبعدون القومية، حيث إن عابدو القومية يُسيئون إلى هذا الرباط من خلال إخراجه عن السياق الإنساني. لهذا فإن شعار المحافظة على القومية إنساني الطابع بالإضافة إلى حفظه للوجود القومي ورؤيتها هذه المسألة رؤية علمية منطقية ضمن الميزان الاجتماعي والسياسي. وتأتي أهمية وجود الرباط الاجتماعي القومي من حيث أنه يُحافظ على الوجود القومي كما يحفظ الأمن القومي من التأثيرات الداخلية والخارجية الضارة ويشغل العامل المساعد الكبير في عملية الوحدة المنشودة.

٦- ليكن هناك تاليف فيما بين الأحزاب من أجل عملية سياسية رائدة تتحقق الوحدة كما تتحقق الآمال الأخرى للشعب. ول يكن هذا التاليف أساساً للإجماع على وحدة الحركة و المسيرة النضالية بإتجاه بناء المستقبل المشرق الذي تكون فيه الدولة أمراً واقعاً لا محالة و من أجل أن يكون الجميع مشاركاً في بناء هذه الدولة. قد يُفهم على أن التاليف يقصد به الإئتلاف الذي يجمع بين عدة أحزاب و الذي هو ضمن إطار عملية سياسية و من أجل هدف سياسي معين و هو هنا ليس كذلك. إن التاليف هو الإجتماع معًا على الصفاء و الأمل الذين يجمعان أكثر من طرف و فيه يكون الوئام محل الخصام. لا يهم أن تكون هناك مصلحة ما حتى يكون التاليف حاضراً، إلا أنه و في حالة الگرد هناك هذه المصلحة أيضاً و التي تُشدّد على التاليف و ضرورة وجوده. و المصلحة

هذه أيضاً معنوية تماماً مثل التآلف و هو وجود قضية وطن لا يحق له أن يكون دولة لشعبه. أي أن ما يُلْحَّ على الگرد أن يكونوا متألفين هو وجود مصلحة معنوية كبرى أيضاً إلى جانب هذا الصفاء. فالتألف إذاً هو هنا ليس الإئتلاف الذي يُقام من أجل تسيير عملية ما و ينتهي بإنها العمليّة هذه. التآلف هو من أجل أن يكون هناك وئام و إجماع على العمل ضمن مجال واحد موحد ألا و هو المجال القومي و الإنساني. نحتاج إلى هذا التآلف الذي أساسه محبة الله و الوطن و القومية لأنّه أيضاً إحدى مركبات الوحدة الداخلية التي نطلبها لمجتمعنا و لأحزابنا. بهذا ستكون هناك عملية سياسية رائدة لأن الأحزاب و الشعب سيلتحمان في هذا النضال و سيسُكّلان قُدْوة حسنة للوطن و أبنائه. هذه العملية السياسية ستحقق الوحدة لا محالة لأن الجوهر فيها و الأساس ستكون المحبة و لا شيء كالمحبة يؤدي إلى الوحدة. ولكن لا بد من وجود هذه المحبة قبل التآلف لكي يظهر و يأخذ مكانه و إن قوّة القضية كافية بأن تجعل هذه المحبة موجودة أو هكذا نأمل أن يكون. ذلك لأن المحبة تخلق التآلف و التآلف يؤدي إلى تحقيق الكثير من الإيجابيات و الآمال و منها الوحدة و يدخل في جوهر العلاقات الطيبة التي تربط ما بين الأطراف. نعم يُقام التآلف على علاقة طيبة صافية كمصدر نبع جبلي يتذفق ليُسقي الورد و الشجر و ليُشكّل نهر الحياة. فالتألف إذاً لا يعرف حدوداً و أطراً طالما يُبني على المحبة و الإحترام و من أجل إحقاق الحق. هذا المجال الحيوي المعنوي الذي نُسّميّه تآلفاً، سيكون - إن وجد

- جامعاً يُنهي التشتت و موحداً للجهود التي تبذل في سبيل الحق الگردي و إقراره. و لقد أظهرنا أن الحق الگردي ليس أقل من بناء دولة و إنما هو بنائها بحسب كل الأعراف و القوانين التي تسير عليها البشرية في وقتنا الراهن. و المحبة المطلوبة وجودها فيما بين الأحزاب و التي تؤدي إلى التاليف هي المحبة الأخوية الآتية من الأخوة في القومية وهي أقوى من الصدقة و الرفاقة. إن وقع كلمة الأخ في القومية له تأثير النسب الواحد و الدم الواحد و تشير إلى أن المحبة واجبة لأنها قدر و تشير إلى أن الگرده مرفوع لأنه شرّ. و المحبة المطلوبة هذه لها صفة العموم و ليس كالمحبة التي لها صفة الخصوص بالرغم من أن كلاهما روحيان و لذلك يأتي التاليف في مسألة العشق قبل المحبة لخصوصية الحالة الروحية. إلى جانب هذه الأخوة القومية هناك القواسم المشتركة التي تتحقق التاليف و علينا البحث عنها و تشييدها في الحياة العملية السياسية و الإجتماعية. هذه القواسم المشتركة موجودة بينما بحكم القضية الواحدة لنا أولاً و بحكم الطبيعة القومية الواحدة لنا ثانياً. فالاحزاب جميعها على إختلاف مناهجها النضالية لها مسألة قومية واحدة و يجمعهم وطن واحد و ينتمون إلى شعب واحد و في هذه القضايا الموحدة هناك قواسم مشتركة عديدة. بإمكان هذه القواسم المشتركة فيما إذا تم تفعيلها، أن تخلق تالفاً يشمل الجميع أحزاباً و فئات شعبية و خلق أجواء الوئام و الإخاء بدل الخصام و التباعد. إن ما يجمع كثير و ما يُفرق قليل و هذه نعمة من نعم الله حيث أن هذه المعادلة صحيحة قومياً و إنسانياً. ولكن ماذا نفعل إذا كان الكثير

الذي يجمع يُصبح قُربانًا للقليل الذي يُفرق؟ لا يصبح هذا إلا بفعل الإنسان، فهو الذي يرى فيما يُفرق مصلحة معينة و لذلك يجعل ما يجمع قُربانًا لما يُفرق. وللكرد مصلحة فيما يجمع دائمًا لأنهم يعانون من الفرقة التي تسدد عليهم الأبواب و تجعلهم في حالة من الضعف و الوهن على كافة الأصعدة الوجودية. و تحتاج الأحزاب الكردية إلى وجود تألف فيما بينها لقراءةٍ أصحّ مما يجري من حولهم و لدراسةٍ أشمل و أكمل لحقيقة الوضع السياسي القائم لديهم. و من أجل أن يكون هذا التألف سبباً في وجود مثل هكذا قراءة و دراسة، لا بد أن تتفق الأحزاب على النهج القومي التوحيدى طريقاً نحو الخلاص و التحرر و بناء الدولة. و هناك مسألة هامة جداً يحثّ على التألف و يخلقه و يجعله واقعاً في المجال الحياتي الحزبي و الشعبي، ألا و هي إقامة النشاطات و الفعاليات المختلفة بشكل مشترك فيما بين الأحزاب و بشكل دوري دون إنقطاع. و هنا يكون الدور للجميع سياسياً و إجتماعياً و ثقافياً. أي أن الذين يمثلون السياسة و الذين يمثلون المجتمع و الذين يمثلون الهيئات و الإتحادات الثقافية و الفنية و المثقفين أنفسهم، كلهم يكون لهم دورهم في إقامة مثل هذه النشاطات و الفعاليات التي الغاية منها خلق التألف فيما بين الأحزاب و فيما بين فئات الشعب. فمثلاً: إن أي حزب اليوم يقوم بهذه النشاطات من منطلقه هو و بمفرده، ولكن ماذا ستكون النتيجة لو أقيمت هذه النشاطات بشكل مشترك فيما بين عدة أحزاب؟ و مثلاً: إن الأحزاب تُقيم ندواتها السياسية كل على حدة، فماذا ستكون النتيجة لو أقيمت بعض

الندوات بشكل مشترك فيما بين عدة أحزاب؟ ستكون النتيجة إيجاد تفاعل بين الأحزاب هو جوهر التألف الذي ندعوه إليه و سوف يكون هناك تفاعل بين فئات الشعب تحفظ وحدتهم القومية أكثر فأكثر. والأعمال المشتركة كلها تخلق هذا التألف ولكنها إلى الآن ما زالت في دائتها الاجتماعية وما نقصد هنا هو أن تدخل هذه الأعمال المشتركة الدائرة السياسية أيضاً. فلنراها من السهل جداً أن ينجذب إعلام عدة أحزاب عملاً إعلامياً مشتركاً ولنراها من السهل أن تكون هناك أعمال دبلوماسية مشتركة بين الأحزاب ولتكن هناك أعمال ثقافية و فنية مشتركة بين الأحزاب و هكذا. إن كل هذه الأعمال المشتركة ممكنة الحدوث فيما بين الأحزاب عندما يكون هناك عزم على الوحدة و مفراداتها و التألف الذي يأتي أيضاً من خلال هذه الأعمال المشتركة هو من مفردات الوحدة و إحدى أسسها. ثم إن الإجتماعات الحزبية المشتركة و الدعوات المقاممة في المناسبات بين الأحزاب ستجعل التألف بينهم أمراً واقعاً، ذلك لأن هذه الإجتماعات ستتناول قضايا الشعب القومية و السياسية. لذلك فمن بالغ الأهمية أن تعقد هذه الإجتماعات ما بين فترة و أخرى بين الأحزاب لمناقشة قضايا الشعب و كذلك أن تكون هناك دعوات لهذا الحزب و ذاك في المناسبات القومية. إذ ستعمل هذه الأمور على خلق حركة نضالية مشتركة عبر التألف الذي سيتوارد بين الأحزاب للقيام بمهام قومية مختلفة و تحصيل نتائج سياسية و إجتماعية إيجابية تتعكس إيجاباً على الأحزاب كلها و على الشعب. و المقصود هو أن وجود الإرتباطات فيما بين الأحزاب

على القضايا الشعبية والوطنية، تخلق هذا التاليف كما تستطيع الأحزاب بها (بالإرتباطات) القيام بآلية الوحدة التي نتحدث عنها. ونُركّز مرة أخرى على مفهوم الوطنية لدينا وشرحه بأنه المقصود من الوطنية هو الإنتماء إلى الوطن گردستان و ليس الإنتماء إلى الوطن الذي يرثح تحت سلطته گردستان. أي أن الفرد الوطني الکردي هو الشخص الذي يحب وطنه گردستان و ينتمي إليه وهذا يتتطابق مع مفهوم القومية أيضاً لجهة حب الشعب. فنحن قوميون لأننا نحب شعبنا و نحن وطنيون لأننا نحب وطننا.. وشعبنا الکرد و وطننا گردستان. على الإرتباطات التي تربط فيما بين الأحزاب و فيما بين أفراد الشعب أن تكون على هذا الأساس لكي يتوجه الجميع نحو وحدة سياسية و إجتماعية مباركة. و واضح أن هذه الإرتباطات المطلوبة ليست حزبية وإنما قومية و وطنية شاملة تجري و تأسس بها العلاقات المختلفة و تحدد بها المسائل المشتركة. و من هنا أهمية هذه الإرتباطات التي لا تتعدب وجودها أي طرف و ليس فيها إزعاج لأي طرف. كما أنه ليس من المهم أن يكون هناك مؤتمر قومي حتى تجتمع الأحزاب من أجل القضية القومية و بحث مساراتها، من المهم أن يتم تطبيق فحوى المؤتمر القومي على الأرض عن طريق هذه الأعمال المشتركة و الإرتباطات شاء من شاء و أبي من أبي. بل إن المؤتمر القومي سيكون أكثر قُرباً من الإنعقاد و التأسيس عندما تكون آلية الوحدة فاعلة بهذه الطريقة. إلا أن آلية الوحدة لن تعمل دون روحها المتمثلة في وجود الفكر القومي و الحب الخالص النقي للشعب و للوطن. نعم إن روح

آلية الوحدة هو الحب الذي لا تسيطر عليه النفس و أهواها و مصالحها. فلتكن قلوبنا مليئة بهذا الحب و عقولنا مسلحة بآلية الوحدة و كيفيتها. إن الإرتباطات التي تتصف بهذه الخصال تجعل التآلف حتمي الوجود فيما بين الأحزاب و كلما كانت نقية و صافية هكذا، كلما أددت إلى وجود الوحدة. ثم إن هذه الإرتباطات الصافية تجعل من مسألة إيجاد الوحدة بعيدة عن الإستخدامات السياسية و لا تجعلها مجرد أداة بيد هذا و ذاك من الأطراف. أي لا يمكن أن نستخدم الوحدة كمصطلح سياسي من أجل الإعلام و من أجل أن نُبَيِّن أننا ندعوه لهذا المطلب الجماهيري و أننا نحفظه. على من يدعوه إلى الوحدة أن يكون جدياً في مساعاه و يكون مساعاه هذا نابعاً من حب الشعب و الوطن و أن لا يكون مساعاه هذا من أجل مصلحة ما أياً كانت. فمن العار أن تُستخدم الوحدة كمصطلح من أجل أهداف سياسية خاصة و مصالح آنية.

٧- للگرد مصلحة مشتركة تمثل في قضية الشعب و الوطن و القومية، ولكن لنسعى إلى أن تكون هناك مصالح مشتركة أخرى مُضافة تصب في هذا المصب ذاته و تزيده قوة و إندفاعاً. أي لتكون هذه المصلحة ليست فقط سياسية، بل إجتماعية و إقتصادية و عسكرية و ثقافية و إلى آخر ما هنالك من مصالح تخدم الشعب و الوطن و القومية.

تشكل قضية الشعب و الوطن و القومية مصلحة مشتركة للگرد شعراً و أحزاباً من ناحيتين؛ الأولى أنها هكذا مثل أية قضية

أخرى في حياة الشعوب وهي ناحية عامة و الثانية أنها تمثل ظلماً كبيراً حلّ بالشعب الگردي من نواحي حياتية عديدة و هذه ناحية خاصة. أي أن من الطبيعي أن تكون قضية الشعب و الوطن بالنسبة لأي شعب كان مصلحة مشتركة ولكن في حالة الگرد هناك بالإضافة إلى هذه الحالة الطبيعية، حالة أخرى مُنبثقة من وجود ظلم على الشعب و الوطن و هذا ما جعلت المصلحة المشتركة ذات بُعد خاص للگرد. هذه المصلحة المشتركة هي فيما بين الأحزاب و هي فيما بين أفراد الشعب أيضاً، إذ أن كل فرد گردي يعاني من الظلم الذي هو أسر الشعب و الوطن و كل فرد گردي له أن يكون حاملاً للوعي القومي و للفكر القومي إن أمكن. هذه المصلحة المشتركة هي في جانبها الأول سياسي الطابع و إذا رأت سبيلاً إلى الحياة العملية للأحزاب فسوف يجعلهم مجموعة واحدة تعمل وفق معطيات هذه المصلحة و ما يُراد إنجازه في طبيعة بنيانها. أي أن الأحزاب ستري نفسها داخل مجموعة عمل واحدة لإرتباطها بمحتويات المصلحة المشتركة هذه. ستجعل هذه المصلحة المشتركة من الأحزاب أسرةً واحدة، لكل أسرة منها الخاص ولكن يربطها بالأسر الأخرى متعلقات هذه المصلحة المشتركة. تُبَيَّن لنا هذه الحالة مدى إربط المصير المشترك بالمصلحة المشتركة. فلوجود الظلم على الشعب و الوطن - و الأحزاب من و إلى الشعب و الوطن - يكون مصير الأحزاب نفس المصير كما هو مصير الشعب و كل منهج حزبي يرى ذلك و يدركه. ولكن أن يكون لنا مصير مشترك في الشعب و الوطن و القومية يعني أننا نحتاج إلى أن يكون هناك

منهج و برنامج يدرسان المصلحة المشتركة بيننا و يُبيّنان مقومات هذا التشارك و هذه المصلحة. أي علينا أن ندرك أن هذه المصلحة خاصة بنا و هي ليست كالمصلحة العامة التي تتواجد هنا و هناك بين الأطراف و الجهات المختلفة. إن هذه المصلحة الخاصة لا تخضع لقوانين المصلحة العامة التي منها التبادل في إدارة أمور و أعمال معينة و تقسيم النتاج. هذه المصلحة التي ننوه إليها هي مصلحة تقوم على الإنجازات المعنوية لأعمال الشعب و قضيائاه و حتى الإنجازات المادية أيضاً. و لذلك فهي لن تقتصر على الأعمال السياسية التي تربط الأحزاب بالقضية القومية، بل ستشمل هذه المصلحة الجانب الاجتماعي و الاقتصادي و العسكري و الثقافي و إلى آخر ما هنالك من مصالح تتصل بهذه القضية. فإذا كانت المصلحة هذه تقتضي أن يكون هناك تكاتف سياسي من أجل وحدة الخطاب مثلاً، فإن هذه المصلحة تقتضي أيضاً أن يكون هناك إندماج إجتماعي على وحدة فصائله و فئاته. و إذا كانت هذه المصلحة تجعل من الثقافة الشعبية ميراثاً منظماً و تُظهره للعالم أجمع بحُلْلٍ جديدة متماسكة مثلاً، فإن التعاون العسكري فيما بين الأحزاب تُنشأ قوة طالما خاف الأعداء من تَكُونُها. و الگرد في جميع هذه الجوانب التي تجمعهم فيها مصلحة مشتركة، يحتاجون إلى كيفية إيجادها في الواقع النضالي. فالمصلحة المشتركة أيضاً ليست مجرد عبارة تُقال من أجل هدف إعلامي أو سياسي، إنها موضوعة كاملة مُؤلِّفة من الأسس و المقومات التي تقوم عليها و إذا أردنا التمسك بها و تفعيلها على درب نضالنا، علينا معرفة تلك الأسس و

المقومات و علينا معرفة كيفية تطبيقها في الواقع المعاش. إن التكاءف السياسي الذي يتلقي أولاً من وحدة الخطاب والكلمة لا يجب أن يقف عند هذا الحد فقط ليذاع بأن هذا الإنجاز تاريخي، بل يجب أن تُقتربن وحدة الخطاب والكلمة مع وحدة العمل المشترك لأن هذا ما تمليه المصلحة المشتركة الموجودة. كما أن العمل المشترك الذي يُقام وفق مقاييس المصلحة المشتركة لها صفة الديومنة والبقاء أكثر من الخطاب. ذلك لأن الخطاب المشترك وبالرغم من أهميته البالغة، إلا أنه قد لا يدوم إلى النهاية. بينما العمل المشترك القائم على مبادئ المصلحة المشتركة يدوم طويلاً على الأقل إن لم نَقُل إلى النهاية وهذا في مصلحة الشعب والقضية أكثر. تُظهر لنا هذه المعادلة أن المصلحة المشتركة هي في العمل المشترك من أجل أهداف القضية القومية و تستطيع الأحزاب بكل سهولة، تحديد ما يمكن العمل عليه بصفة مشتركة لأن تلك التحديات كثيرة في مسار و طبيعة القضية القومية. فالأنجذاب تستطيع مثلاً العمل بشكل مشترك فيما بينها على نظام معلوماتي خاص بالقضية يستفيد منه الجميع (جميع الأحزاب) و يساهم هذا النظام في العملية الوحدوية فيما بين الأحزاب أيضاً، لأنه يقارب ما بينهم و يجعلهم في ترابط هادف و عمل بناء على مدار الزمن النضالي. ثم أن من المصلحة المشتركة أن تكون الجهود السياسية المختلفة مُوحّدة فيما يتعلق بخدمة القضية القومية على الصعيدين الداخلي و الخارجي. كما أنه إذا قمت مُراعاة المصلحة المشتركة الخاصة هذه، سيكون الإندماج الاجتماعي بين فئات و فصائل المجتمع في ذروته. ذلك

لأن صفة الإشتراك تجمع ما بين التكوينات المختلفة التي يتآلف منها المجتمع. أي أن الأحزاب بتبنّيها لرعاها و إدارة المصلحة المشتركة التي تمثلها أولاً القضية القومية، ستجتمع و تتفق بحُكم هذه المصلحة و معطياتها و سوف تتعكس هذه الحالة على المجتمع ف يجعله أكثر تماسكاً و إتحاماً. وإذا قامت الأحزاب بتنظيم الميراث الشعبي فسيكون هذا الميراث أداة مهمة لجهة إحداث التوحيد العام في المجتمع و إحداث وحدة الصف بين الأحزاب بشكل خاص، حيث أن في هذا الميراث هناك الدعوة إلى الوحدة بشكلها و مضمونها البسيطين. كذلك فإن التعاون العسكري فيما بين الأحزاب و التي كما أشرنا سابقاً تفرض من الآلية السياسية، من شأنه أن يخلق قوة مُوحدة على الأرض تعمل بتكاتف و تبادل الأدوار لدى حدوث المستجدات التي تتطلب أعمالاً عسكرية في كافة موقع الأرض الگرديستانية. وفي ميراث الگرد الشعبي تحمل الوحدة مكانة مهمة أولاً لأنها تعني أن تكاتف القوى العسكرية بشكل خاص من أجل التحرير و الإستقلال. ولكن الأحزاب و من أجل تحقيق هذا الهدف الشعبي الذي هو التحرير و بناء الدولة، ستقوم بهذه المهمة بشكل و مضمون منظمين، بحيث تتحقق كل البنود و المبادئ التي تحقق الوحدة و هذا الهدف. هكذا نرى أن المصلحة المشتركة تتوارد في الكثير من مجالات الحياة و ليس في المجال السياسي فقط و الگرد يحتاجونها في كل نواحي حياتهم لأنهم أصحاب قضية قومية و وطنية مُفتَّتة و مُتشَعِّبة. كذلك فإن هذه القضية قد أصبحت أيضاً مُعقّدة و ذلك لأن أحزابها يدورون في أفلاك مختلفة.

كيف إذاً تكون أصحاب قضية واحدة و ندور في أفلاك عديدة و ليس في ذلك واحد؟ من المفروض أن يكون فلتنا الذي ندور فيه واحداً أيضاً. و ذلك لكي تنفك العقدة و يستقيم الدرب لنسير عليه جميعنا في صفوف و وحدات لا تتنازع على من سيكون في المقدمة و من سيكون في المؤخرة. فالمهم هو أننا جميعنا على هذا الدرب المقدس نسير و لكلٍ منا في موقعه دوره الذي يستطيع القيام به وأدائه. ولكن أليس من المنطقي تحديد من سيكون في المقدمة؟ بالطبع هذا ضروري لأن هذا ما يُناسب الطبيعة و قوانينها، حيث لا بد أن تكون هناك مقدمة و تكون بيد وحده أو صفي له سمات و مزايا تتناسب مع أبعاد القضية القومية. و إن أولى هذه السمات و المزايا هو التحلي بالفكر القومي أو على الأقل التحلي بالدعوة إلى الحق القومي و بناء الدولة القومية و تكون هذه الدعوة نابعة من الأصالة و الصدق و ليس لها أية أهداف أخرى.

و في المسألة الإقتصادية مصلحة مشتركة فيما لو إستطاع الگرد إستغلالها من حيث إنشاء الإقتصاد القومي بادئ ذي بدء. إذ أن هذا الجانب يستطيع أن يربط الأحزاب بعضها بالبعض من جهة و الأحزاب و المجتمع من جهة أخرى، ضمن مجال موحد يُنتج مادياً و معنوياً. و الجزء المنتج المادي معروف أما الجزء المنتج المعنوي فهي الوحدة و مكوناتها من إتفاق و وئام و رؤى مشتركة و غيرها المذكورة سابقاً. حيث أن الإقتصاد يعني أرض و سماء مشتركة واحدة و إنتاج للجميع منها و عمل من الجميع لأجلهما. و عندما تتحدد أطر هذا النوع من الإقتصاد (الإقتصاد القومي) و تُطرح من

أجل التشارك فيها وفق أسس التشارك المعروفة، ستُبنى مصلحة مشتركة في المجال الاقتصادي يؤدي إلى وحدة قائمة على الحفاظ على المكتسبات القومية وإكتساب مكتسبات أخرى تتوّج بالملبس الأسمى ألا وهو الحصول على دولة. هكذا تكون المصلحة المشتركة إدّا ذات رؤوس متعددة بحسب مجالاتها و ما علينا إلا أن ندخلها في الحياة العملية كي تؤتي ثمارها. و هي في الحالة الخاصة يجب أن تدوم لأنها تقرر مصير شعب و أحزابه و كل وجودهما و الحالة الخاصة كما بيّنناها هي بإختصار تلك المصلحة المشتركة الداخلية العائد للشعب و أحزابه فقط. أما المصلحة المشتركة العامة و الخارجية فهو هو مبحث آخر و مجال آخر لا مكان لذكرها هنا، إذ هي تتواجد مع الآخرين و لا تدوم إلا بحسب إدامـة المصالح المختلفة و بحسب الحاجة و الظروف. إن المصلحة المشتركة التي نطالب بها خاصة لأنها تتعلق بالشعب الذي ننتمي إليه و الأحزاب التي تبشق من وجود هذا الشعب. لذلك فإن وجود هذه المصلحة المشتركة الخاصة هي ضرورة من ضرورات المنهاج الوحدوي الذي نريده، لأنه يجمع الشّتات و يرأب التصدعات. كما يفتح المجال لحياة سياسية و قانونية جديدة و متوازنة و ذات تأثير إيجابي على المستوى الداخلي و الخارجي. هنا أيضاً تظهر معادلة غير كاملة و ذلك عندما نرى أن المصلحة المشتركة تتواجد عملياً بين أفراد الشعب من حيث أن جميع أفراد الشعب مرتبطون وفق مقاييس هذه المصلحة، إلا أن الأحزاب لا يرتبطون وفق مقاييس هذه المصلحة. أي أن هذه المعادلة ستكتمل عندما ترتبط الأحزاب أيضاً بمقاييس المصلحة

المشتركة الخاصة هذه و التي هي قومية الطابع. و متى إلتزمت الأحزاب بهذه المقاييس أولاً و عملوا على تنظيم هذه المعادلة لدى الشعب ثانياً، سوف تكون المصلحة المشتركة قائمة و فاعلة.

-٨- لتكن لدينا دبلوماسية فاعلة، مستمرة و دورية بين الأحزاب، للحفاظ على علاقات دائمة و الإستفادة من فقرات و نصوص هذه الدبلوماسية و نتائج أعمالها. و لا بد من وجود جهاز دبلوماسي لدى كل حزب يُشرف على العمليات الدبلوماسية بخاصتها الداخلي و عاملها الخارجي.

أن تكون هناك دبلوماسية مستمرة و دورية بين الأحزاب يعني أن تكون هناك أكثر من علاقات فيما بينها لأنها هنا ليست مسألة سياسية و عامة كما تحدث فيما بين الأطراف و الدول، فهي دبلوماسية خاصة تحدث داخل القوم الواحد و بين فئاته الإجتماعية و من هنا فهي أكثر من مجرد علاقات دبلوماسية. ولكنها تكتسب صفة الدبلوماسية أولاً لأننا نريد وجودها ثانياً لأنها تحدث (هذه العلاقات) بين أطراف متباعدة و متنافرة. فالدبلوماسية تنشأ و تُدير العلاقات المختلفة مع المحيط القريب و البعيد و تُنشأ و تُدير أعمال مُنجزة أو يُراد إنجازها لتحقيق أهداف معينة و على أكثر من صعيد. و الأعمال المُنجزة هي الموجودة و التي أُنجزت و تبيّنت نتائجها لدى الآخرين و المطلوب منا نحن أيضاً أن نُنجزها في صالحنا و ذلك لضرورتها لدينا. و إذا كانت الدبلوماسية تُعرف بأنها فن التفاوض أو أنها نُظم و وسائل العلاقات و الإتصالات بين الدول

و الأطراف المختلفة، فإن الدبلوماسية التي تَرَنُو إليها هي الإدارة الخالقة التي تؤمن مفردات هذه التعريف. ذلك لأن الدبلوماسية تخلق مناخات مطلوبة بين الأطراف و عملية الخلق هذه تأتي بوجود الإنجلجنسيا و يُؤلّف الإنجلجنسيا فرد أو أفراد يُؤلّفون الخطط و البرامج المختلفة لتحقيق الأهداف الدبلوماسية. الحاجة إلى هذه الدبلوماسية هي حاجة الطعام إلى الملح و هي تشمل كل أنواع العلاقات و المناقشات التي تدور حول القضايا القومية المختلفة، نريد لها أن تكون مستمرة و دورية فيما بين الأحزاب تماماً مثلما تكون الدول مُنشغلة فيما بينها حول قضية ما و يُراد حلّها. ولكن ما يجعل الحالة الدبلوماسية أكثر دفأً و أكثر إرتياحاً هو كونها داخلية تحدث بين أحزاب أو أطراف ينتمون إلى قوم واحد. هذه حالة خاصة من الدبلوماسية تتجلى فيها الروح الأسرية لأنها تختص بقضية الشعب ذاته التي تنتهي إليها الأحزاب ذاتها. هكذا لن تكون هذه الدبلوماسية سياسية فقط و إذا حاولت معالجة المسائل السياسية فلن تكون هناك تحفظات أو عوائق محددة مثلاً تحدث في الحالة الدبلوماسية العامة الخارجية، بل ستنتفي العوائق - أو هكذا نأمل - بين الأطراف و الأحزاب الداخلة في العملية الدبلوماسية هذه لأن المعالجة ستكون من أجل مسألة واحدة وهم كل الأحزاب و يمتلك حقوقها كل الأحزاب. وقد يكون هناك رأي يُفيد بعدم لزوم وجود الدبلوماسية في هذه الحالة و نقول بأن وجود الدبلوماسية بين الأحزاب و بشكل دوري في مثل حالة الگرد حيث التباعد و التنافر فيما بين الأحزاب، تلعب دوراً في إحداث

التقارب فيما بين هذه الأحزاب و إن كان هذا التقارب ضمن الإطار الدبلوماسي. إذ هناك حاجة لحدوث هذا التقارب بشكل عملي و بوجود حافر يُحدثه و يوجدده. و عندما ندرك أن الدبلوماسية تُنشأ و تُدير العلاقات المختلفة مع المحيط القريب و البعيد، ندرك مدى أهميتها بالنسبة للحالة الحزبية الـكـرديـة. ففي الدبلوماسية هناك أعمال مُنجـزة من قبل الآخرين (الأقوام الأخرى) أدت إلى إنفراجات كبيرة و أعطت نتائج إيجابية كثيرة في مسائل عديدة كانت مُستعصية على الحل مـُلـدـد طـوـيـلة. إن تلك الأعمال المـُنجـزة في الدبلوماسية تُـعـبـرـ لــالـحـالـةـ الـحـزـبـيـةـ الـكـرـدـيـةـ دروساً غـنـيـةـ و يـُـسـتـفـادـ منها إـسـتـفـادـةـ كـبـيرـةـ. و الأحزاب الـكـرـدـيـةـ لهاـ بالـأـكـيدـ ماـ تـرـىـدـ إـنـجـازـهـ بالـطـرـقـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ الدـاخـلـيـ الـذـيـ نـقـصـهـ هـنـاـ مـثـلـماـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ الـخـارـجـيـ أـيـضـاـ. هـكـذـاـ تـكـونـ أـهـمـيـةـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ فـيـماـ بـيـنـ الـأـحـزـابـ الـكـرـدـيـةـ كـبـيرـةـ لـأـنـهـاـ تـسـاـهـمـ فـيـ إـيـجادـ حلـولـ مـرـتـبـطـةـ بـكـيـفـيـةـ الـعـلـاقـاتـ فـيـماـ بـيـنـهـاـ مـنـ جـهـةـ وـ مـرـتـبـطـةـ بـالـقـضـيـةـ الـكـرـدـيـةـ بـشـكـلـ عـامـ مـنـ جـهـةـ أـخـرـىـ. وـ هـنـاكـ أـهـدـافـ عـدـيـدةـ لـهـذـهـ الـدـبـلـوـمـاسـيـةـ يـُـرـادـ تـحـقـيقـهـاـ عـلـىـ أـكـثـرـ مـنـ صـعـيـدـ وـ وـجـودـ هـذـهـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ الـخـاصـةـ الدـاخـلـيـةـ تـفـتـحـ السـبـلـ أـمـامـ تـحـقـيقـهـاـ. وـ لـكـنـ يـُـطـلـبـ أـنـ تـكـونـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ فـيـ الـحـالـةـ الـكـرـدـيـةـ مـثـلـ إـدـارـةـ خـلـاقـةـ وـ مـُـبـدـعـةـ وـ تـتـصـفـ بـرـحـابـةـ الصـدـرـ وـ كـبـرـ القـلـبـ وـ سـعـةـ الـأـفـقـ حـتـىـ تـتـمـكـنـ مـنـ الوـصـولـ إـلـىـ الـغـايـاتـ،ـ فـالـتـنـافـرـ شـدـيدـ فـيـ الـحـالـةـ الـكـرـدـيـةـ لـأـنـهـاـ تـرـتكـزـ إـلـىـ الـعـقـلـ وـ النـفـسـ مـعـاًـ. لـذـلـكـ فـالـدـبـلـوـمـاسـيـةـ التـيـ نـُـشـيرـ إـلـيـهاـ هـنـاـ تـجـعـلـ الـوـحـدةـ فـيـماـ بـيـنـ الـأـحـزـابـ سـهـلـةـ الـمـنـالـ لـأـنـهـاـ سـتـكـونـ إـدـارـةـ خـلـاقـةـ

تمتلك فكراً قومياً و علمياً واسعاً. كما أن هذه الدبلوماسية ستخلق مناخات مطلوبة وجودها في أجواء الأحزاب الگردية و التي ستهدف إلى توحيد جهودها و نضالاتها من أجل بناء الدولة الگردية. لن تكون هذه الدبلوماسية باعثة مثلاً على تكريس الديمقراطية فقط، بل ستشدد على الحقوق الخاصة و العامة التي تدور حولها كل الأعمال الدبلوماسية. إذاً سيكون المناخ الأول و المهم جداً بالنسبة للقضية القومية و الذي سيعمم الأجواء الحزبية، هو الحق الخاص و العام و وجوده للجميع، للقضية القومية أولاً و للأحزاب و الشعب و الوطن ثانياً. و المناخ الآخر هو مناخ الوحدة التي ستُوفرها العملية الدبلوماسية المستمرة فيما بين الأحزاب، لجهة وضعها جميعاً داخل إطار عملية سياسية مُفتحة و واسعة المجال. و قضية الوحدة هذه قضية أساسية تساهم الدبلوماسية في كيفية تحقيقها مساهمة كبيرة. و هناك أيضاً مناخ المعرفة الذي تخلقه الدبلوماسية و هذه مسألة علمية واسعة المجال و مهمة للغاية، من حيث أنها لا تعني فقط معرفة سطحية بل تعني المعرفة بكل أبعادها و مضامينها و لقد ذكرنا سابقاً ما للمعرفة من دور كبير في عملية الوحدة. و بالإرتباط بالتعرف هناك دور الإنتلجنسي في وجود دبلوماسية تسعي لتحقيق الأهداف المطلوبة و يُؤلفها فرد أو أفراد من النخبة السياسية و العلمية لتكون قوة الفكر التي تسير مع القوة المادية. هذه الإنلجنسي ستُفرز خطط و برامج تُسرّع في إنجاز الوحدة من جهة و توصل إلى بلوغ الأهداف القومية من جهة أخرى و هي مطلوبة وجودها داخل كل حزب مثلاً مطلوب أن يكون لكل حزب جهاز

دبلوماسي. و الجهاز الدبلوماسي سيكون إحدى مؤسسات الحزب و لن يكون مجرد إدارة تابعة لإحدى مؤسسات الحزب و لن تكون الدبلوماسية ذات فاعلية على المستوى الداخلي و الخارجي ما لم تكن لها مؤسسة خاصة بها داخل الحزب و يُفيد الحزب في هذا المجال الحيوي لأنها ستكون أكاديمية، حيث يُشرف عليها المختصون و يتَّألف منهم. هذه الحركة الدبلوماسية الداخلية ستكون لها نتائج إيجابية تعكس إيجاباً على المسار الوحدوي المطلوب و كذلك على المسار القومي المتعلق بالقضية القومية. سوف تحقق الدبلوماسية الداخلية هذه أهدافها لأن غايتها واضحة و هي إحقاق وحدة بين الأحزاب تكون لهذه الوحدة طابع عام يشمل إنجازات عملية تبدأ بالخطاب و الكلمة الواحدة و تصل إلى الأعمال القومية النضالية المشتركة على الصعيد الداخلي و الإقليمي و الخارجي. فالدبلوماسية ستكون أداة قوية لإنجاح هذا المسعى لما لها من ميَّزات مثل الإقناع و الشرح المستفيض و المُفِيد و الواسع للأمور و التوضيح للمسائل التي تجري حولها العملية الدبلوماسية. حيث أن عدم الاتفاق و الوحدة و غيرها من المطالب و الأهداف لا تتحقق على الأغلب بسبب إنعدام قوة الإقناع و بسبب إنعدام القدرة على شرح القضايا المطلوبة و بسبب إنعدام القدرة على توضيح المسائل التي يجب وضع الحلول لها. و بمقابل أيضاً لا تتحقق هذه الأهداف بسبب عدم فهم التوضيحات الخاصة بالمسائل التي يُراد لها حلٌّ ما. أي عدم قدرة المُخاطِب إيصال هذه الميَّزات الثلاث (قوة الإقناع و القدرة على شرح القضايا و القدرة على توضيح المسائل) إلى

المُخاطَب و عدم قدرة المُخاطَب على إستيعاب ما يصل إليه من هذه الميّزات الثلاث. فتبقى الأمور تتراوح في مكانها دون تقدم إلى أمام، بل تتراجع هذه الأمور إلى الوراء لأنَّه لا شيء يبقى في مكانه غير مُتحرِّك.

لكن العمل الأكاديمي للدبلوماسية ولغيرها من الكيفيات التي تؤدي إلى الوحدة وغيرها من الغايات، كفيلة بأن توصل و تثبت كل ما يُراد إيصاله و إثباته عبر قوة الإنجلجنسيا التي تعتمد على الخطط و البرامج المختلفة التي تُنجز الأعمال كلها. ولكن نحن نحتاج إلى الإصرار الممنهج المنظم على أن الأهداف يجب أن تتحقق و منها الوحدة لأنَّها تخلصنا من التشتت الذي إن دام أطول من هذا أدى إلى ضياع الكثير من ما هو موجود الآن أيضًا. على الدبلوماسية الداخلية بين الأحزاب أن لا تقف عند حدود الاختلافات و الآراء المختلفة التي لا تلتقي. إذ علينا إدراك أن الاختلافات تُغنى المقالات و هي لا يجب أن تؤدي إلى الخلافات، كما علينا أن ندرك أيضًا أن الآراء المختلفة يمكن لها أن تلتقي إذا كان هناك إيمان و إستيعاب للعلم و مناهجه. ولكن الصعوبة في أن يتم التمسك بالإختلافات و الآراء المختلفة مجرد أنها تتبع المتمسكون بها و هي مُلْك لهم و لا يتم اللجوء إلى العلم و الحق في مسألة الشروحات المنطقية لهذه الإختلافات و الآراء المختلفة. نحن على يقين أن العلم يستطيع أن يكون الحكم فيما بين هذه الإختلافات و الآراء المختلفة و علينا أن نُحَكِّمَه بيننا و إذا لم نُحَكِّمَ العلم و الحق على هذه الإختلافات، فستبقى المسألة غير محسومة و مُعلقة و بالتالي تائهة تسير إلى

الضياع و الفناء. و في مسألة الجسم هذه نرى و للأسف الشديد التدخل الخارجي الذي يوقف ما يجب أن لا يتوقف و يُسِّيرُ ما يجب أن لا يُسَارَ به، ولكن علينا أن ندرك أن الجسم الخارجي لهذه الأمور الداخلية هي على حساب أهدافنا و آمال شعبنا. لذلك فإن الدبلوماسية الداخلية فيما بين الأحزاب شرط من شروط الوصول إلى الوحدة و ركن أساسى لتحقيق هذا الهدف، لأنها تسعى إلى حسم الأمور كلها - و منها الوحدة - على طريق القضية القومية. ولكن تبقى الدبلوماسية أيضاً مجرد كيفية من كيفيات الوصول إلى الوحدة و غير ذوفائدة تُرجى، إذا لم تكن مُدركة لطبيعة الأحزاب و المجتمع الگردي. فهي لن تستطيع فرض نصوصها و فقراتها و نتائج أعمالها بدون المعرفة العلمية الشاملة لكل الأسس التي تُبنى عليها آراء و أفكار الأحزاب، نظراً لأن هذه الآراء و الأفكار هي في الأساس سبب رئيسي من أسباب التشتت و الإنقسام. ولكن الدبلوماسية الناجحة هي التي قلَّك القدرة على التعامل مع هذه الآراء المختلفة و الخلافات. و القدرة الدبلوماسية هنا تكمن في التمسك بالمنهج العلمي و بالحق و بِمُسَلِّماتِ التأريخ و الوجود القومي الگردي و تحديد المواقف سلبها و إيجابها من خلال لوحة الكترونية لا تقبل الخطأ و ليس من خلال مجرد كلمات تُحدد السلب و الإيجاب. إذ أن الكلمة بشكل تجريدي و غير مدعم بالأدلة الدامغة، لا تستطيع القيام بهذا التحديد و خاصةً في خضم حالة معقدة حدثت نتيجة إنقسامات متواالية لتترك آثاراً سلبية في نواحي عديدة من حياة الأحزاب و المجتمع.

٩- إن وجود الإنسجام داخل الحركة الگردية التي تمثلها الأحزاب و التنظيمات، يساعد على توحيد الكلمة و الصف و القيام بأعمال نضالية مشتركة في مصلحة القضية القومية و الوطن و الشعب. و ذلك فإن خلق الإنسجام هو بمثابة تفعيل آلية النضال التي تؤدي إلى الوحدة قلباً و قالباً. فليكن الإنسجام موجوداً بين الأحزاب في كل زمان لتكون الوحدة قريبة التحقيق دائماً.

إذا نظرنا إلى الطبيعة بإمعان من حيث مسيرة حياتها لرأينا أن الإنسجام فيها عامل من عوامل حفظ هذه المسيرة و حفظ صحتها إلى أجلٍ مُسمّى. و إذا نظرنا إلى أية إدارة ناجحة سنرى أن الإنسجام فيها عامل من عوامل النجاح و نستطيع أن نرى هذا الإنسجام في الجسد الآدمي و كيف يكون بين أعضائه عاملاً من عوامل الصحة. هكذا يسير الكون كله بِمُكوّناته و عامل الإنسجام فيه بالغ الأهمية. فمبداً التوافق الذي هو إحدى مُكوّنات الإنسجام قريب جداً إلى الإتفاق و مشجع له و يسعى إلى إيجاده بين الأطراف. إلا أن التوافق بمعناه المجرد و لوحده لا يستطيع أن يكون مؤثراً كإحدى مُكوّنات الإنسجام، إلا إذا كان هذا التوافق مبنياً على أسس و قوانين موضوعة و مُتفقٌ عليها بحسب المواثيق و التعهدات المطلوبة التي يجعل من التوافق دائماً أو على الأقل باقٍ لفترة طويلة. و ذلك لكي يكون التوافق ممثلاً لحالةٍ صحية و من أجل حق يُراد تحصيله. ما يجعل التوافق في حالة من عدم الاستقرار أيضاً هو نيات الأطراف التي تُطالب به. فإذا كان التوافق فيما بين الأطراف على منهج واحد و لأجل هدف واحد كان ناجحاً

في وجوده، أما إذا كان التوافق هذا مختلف المعنى من حزب إلى آخر، فسوف لن يكون ناجحاً في وجوده. أي أن هناك إرتباط فيما بين مبدأ التوافق و النيات و المفاهيم التي تتعامل معه في أية عملية كانت سواءً سياسية أو غيرها. إن مبدأ التوافق في العملية السياسية - وهو مقصداً - يحتاج إلى وجود تلك الأسس و القوانين والمواثيق و التعهدات التي أشرنا إليها لكي يستقر كمفهوم أولًا و لكي يكون عاملًا إيجابياً في وجوده ثانياً. ولكن سيظل التوافق مبدأً مهزوزاً إذا كان لوحده في عملية الإنسجام، كما أن الإنسجام بذاته لا يتألف من التوافق فقط، حيث هناك إلى جانب التوافق العديد من المبادئ الأخرى التي تؤلف جميعها الإنسجام المنشود الذي يعمل كآلية و كمنهج تتجلى فيه الوحدة و غيرها من أمور الوجود. هناك أيضاً التنسيق الذي يعرفه الجميع و هو أيضاً إحدى مبادئ الإنسجام، حيث يشتمل مع التوافق أداته أخرى مهمة ولكنها ليست كافية لوحدها أيضاً. إذ أن التنسيق لوحده لن يكون كافياً لوجود الإنسجام المطلوب، من حيث أنه يمثل حالة مؤقتة تحدث هذه الحالة حول موضوع معين أو جملة مواضيع معينة. ولكن في الحالة الگردية و من أجل أن يكون هناك إنسجام، سيكون التوافق و التنسيق على قضية دائمة و لذلك على هذا التوافق و التنسيق أيضاً أن يكونا دائمين، لأن ما يتم عليه هذا التوافق و التنسيق هي القضية القومية. و المطلوب أن يكون هناك هذا التوافق و التنسيق فيما بين الأحزاب طيلة فترة وجود هذه القضية و يمكن لهذا التوافق و التنسيق أن يتنهيا عند إيجاد حلًّ لهذه القضية. مع

العلم والأخذ في الإعتبار أن دوام هذا التوافق والتنسيق حتى إلى ما بعد إيجاد الحل للقضية مُستحبًّا أيضًاً. كما أن هناك مسألة مهمة أخرى وهو مبدأ من مبادئ وجود الإنسجام أيضًاً ألا وهو أن لا تكون هناك تناقضات فيما بين الأحزاب وهذا شرط آخر من شروط وجود الإنسجام بينها. و التناقضات هذه يمكن أن تتلافى بترتيب الأفكار و تنظيمها و برمجتها و وضعها تحت مجهر العلم و تحكيم العلم فيها. حيث أن مجمل التناقضات الموجودة بين الأحزاب خاصة المنشأ و قد حدثت بنتيجة المصادر المتعددة التي رسمت سياساتها. ولكن هنا أيضًاً يمتلك الگرد ما يجعلهم يقضون على هذه التناقضات، ألا و هو الفكر القومي الذي إذا تحلّ به أولي الأمر فسوف تنتفي تلك التناقضات أو على الأقل تصبح قليلة و غير ذات تأثير سلبي على القضية القومية. من هذه التناقضات وأبرزها مسألة الحق الگردي العام الذي ينص عليه القانون الطبيعي بأنه يتمثل في بناء دولة مُوحّدة. ففي هذه المسألة هناك تعدد للآراء و الأفكار تناقض بعضها بعضاً داخل الحركة الگردية. حيث هناك من يرى هذا الحق هدفاً يجب الوصول إليه و هناك من يرى أن هذا الحق ليس بالأمر الضروري الحصول عليه و هناك من يرى أن هذا الحق كثير و هم لا يستطيعون الحصول على الكثير الآن و في البداية. و الحالة الواقعة هي أن هذا الحق تُشرّعه قوانين الله و الإنسان معاً و يتّحد على إقراره كل إنسان يُفكّر بشكل و بمضمون متوازن. هذه التناقضات أدّت إلى الكثير من السلبيات داخل الحركة الگردية أهمها الظاهرة التي عُرفت بالإنقسامات و عدم نجاح محاولات

الوحدة بشكل خاص. و محاولات الوحدة هذه لم تنجح ليس فقط لوجود هذه التناقضات و عدم التوافق و التنسيق فقط، بل أيضاً لم تكن محاولات الوحدة هذه وفقاً لمنهج و برنامج ووثيقة ملزمة كان على الجميع التقييد و التمسك بها. ثم أن هناك مسألة عدم التعقيد التي هي أيضاً إحدى أسس الإنسجام وجوده. هذه المسألة (التعقيد) كانت و ما زالت موجودة و تعاني منها الحركة الكردية عناً كبيراً. إذ لا يخلو أي موضوع خاص بالقضية الكردية من هذا التعقيد الذي أصبح مثل ظاهرة سلبية تراافقها في كل المسارات. و وجود هذا التعقيد للأمور و المسائل المطروحة، ليس فقط ينفي الإنسجام بل و يوقف أيضاً عملية الوحدة المطلوبة فيما بين الأحزاب. لذلك فإن عدم التعقيد يُؤلف الإنسجام الذي هو إحدى كيفيات و أركان الوحدة. و يحدث التعقيد لقضية ما أولاً عندما يتحكم فيها مُرادات خاصة و ثانياً عندما يتم تقديم شروحات لهذه القضية غير كاملة و يُراد تبيّنها و ثالثاً عندما تكون الطرôحات تستمد زخمها من قوة مساندة كبيرة تريد أن تفرض ما تريده. و في هذه الحالات الثلاث يتبيّن لنا كيف أن العلم لا وجود له و أخذ المصلحة القومية في الإعتبار أيضاً لا وجود له. يحدث هذا بالرغم من أن الأطراف تدعّي أنها تأخذ المصلحة القومية في الإعتبار و يظهر أن هذا مجرد إدعاء سياسي بالنسبة للأطراف التي لا تؤمن بالمسار القومي للقضية الكردية و لا يؤمنون بالفكر القومي كمنهج يسير عليه الجيل الجديد من الكرد. و في هذا تعقيد من حيث أن تسليح الجيل الجديد فكريأً بمناهج غير قومية يُعد هذا

الجيل عن روح القضية و فحواها و مضامينها. فالأجيال الگردية كانت دائماً تحتاج إلى التربية القومية فيما مضى و هي الآن تحتاج إلى هذه التربية القومية أكثر من السابق و ذلك لأن التحديات أكبر في هذا الزمان. فإذا كان هناك في السابق بعده ما بين الجيل الگردي و عدوه من الناحية الفكرية، فالاليوم هناك قُربٌ كبيرٌ ما بين الجيل الگردي و عدوه من خلال التكنولوجيا التي تغزو روحه و عقله و فكره و من خلال برامج الأعداء المختلفة. و هذه عقدة لا تفكّها إلا التربية القومية التي تنتهجها الأحزاب و ترى مكانها على صفحات الكتب المدرسية. و من أجل أن يتواجد الإنسجام علينا بالمساواة أيضاً لأن المساواة هي أيضاً إحدى أسس الإنسجام. و هي تعني أن نكون متساوين في الحقوق و الواجبات على طريق النضال القومي الذي هدفه بناء دولة گردستان. كما تعني أننا متساوين لأننا أصحاب قضية واحدة و نريد وطنًا قوميًّا لشعب حُرُم من هذا الحق. و تعني أيضاً أن ما في فكرنا و قلتنا واحد بالرغم من كل الإختلافات التي تبدو أمام قدرة القضية القومية سطحية و غير ذات أهمية. و ذلك لأن المساواة هي في الهدف و المقدسات و ليس في كل نواحي الحياة و تعني المساواة هنا أن الجميع (جميع الأحزاب و التنظيمات و الأطراف) تمثل الهدف القومي السامي و تمثل مقدسات الشعب و القضية و لهذا فهي تُشكّل عاملًا أساسياً أيضاً من عوامل تكوين الإنسجام. و يبقى هناك مسألة هامة في المساواة ألا و هي أن تكون جميعاً مثل بعضنا البعض على المستوى الخارجي و في المحافل الدولية و إن حدث هذا فسيصبح الإنسجام

بيننا في ذروته و سُيُضيف إلى قوتنا قوة. أي أن نُشعر العام الخارجي أننا لا فرق و لا فُراق بيننا و أننا قوة قومية واحدة لشعب ينضل من أجل حريته و بناء دولته و تستطيع هذه القوة أن تفعل كل ما يمكن أن تفعله أية قوة أخرى لأية دولة في العالم.

من ناحية أخرى هناك مسألة التأثير المتبادل الذي لا بد من وجوده بين الأحزاب و التنظيمات و هي أيضاً إحدى مكونات الإنسجام. و نقصد بالتأثير المتبادل ليس في حالتها الطبيعية و الذي قد يكون موجوداً أو قد لا يكون، بل نقصد أن يكون هذا التأثير المتبادل مُتحكّماً به و يجري فيما بين الأحزاب على الخط الإيجابي له. أي أن يفعل حزب ما عملاً في صالح القضية يجعل من الحزب الآخر أن يحذو حذوه أيضاً، ولكن يحذو الحزب الآخر حذو الحزب الأول بقصد أن يكون هناك إنسجام بينهما في مسائل تتعلق بالقضية القومية و في مسائل تعتبر خطوط كبرى في هذه القضية. هذا التأثير المتبادل الذي هو عامل آخر من عوامل الإنسجام، يجمع القوى و يُصحّح المسارات النضالية المختلفة و يساهم مساهمة كبيرة في مسألة الوحدة. و يتناول التأثير المتبادل و يختص بقضايا فكرية و تنظيمية و نضالية مختلفة، إلا أنه و في الدرجة الأولى يتناول القضية القومية في إطارها العام و الخاص. هكذا تكون جملة هذه العوامل و المسائل و المكونات المذكورة مُساهمة في تكوين الإنسجام الذي تحتاجه الحركة الْكُردية من أجل بناء وحدة تؤدي إلى بناء دولة. لأن الإنسجام يقضي على التفرقة و يُهيئ أجواء مناسبة للعمل القومي المشترك و فيه تتجلى الأدوار المختلفة التي يلعبها كل حزب

و تنظيم. تلك الأدوار التي وإن نُظمت و توزعت فيما بين الأحزاب لأنّدَت إلى إنشاء قوة جماهيرية كبيرة لا يقف في وجهها شيء. بالإضافة إلى أن هذه العملية ستؤدي إلى بناء قوة حزبية مشتركة و لأول مرة في تاريخ الحركة الگردية، تستطيع إنزعاع الحق إنزعاعاً و ليس قنّيّاً و رجاءً.

١٠- لأننا أصحاب قضية قومية واحدة فلتكن بين الأحزاب و التنظيمات شراكة سياسية يكون فيها التعاون إستراتيجياً من أجل أن يكون الأداء النضالي أفضل و أكثر قوة و من أجل تحمل المخاطر مجتمعين. هذه الشراكة هي إتفاق من أجل حماية المصالح المشتركة و هي أيضاً رباط و إتفاق على بناء الدولة التي تكون فيها القرارات من صنع الجميع أو يشارك في صنعها الجميع. ليست الشراكة على نوع واحد كما هو معروف ولكن الشراكة بنوعها السياسي مسألة ملحة و أولية بالنسبة للأحزاب و التنظيمات و كذلك الشراكة المعنوية هي المطلوبة أولاً وجودها بينهم و ذلك لأن الهدف المُراد الوصول إليه معنوي. فالشراكة على قسمين معنوي و مادي. أما المادي فهي تظهر في النوع الاقتصادي للشراكة و حفظ المصالح الاقتصادية و غيرها من المصالح المادية، أما القسم المعنوي فيظهر في جملة الإرتباطات و العلاقات التي تعمل على حفظ الأهداف المعنوية. و الگرد يحتاجون إلى وحدة تربط فيما بين أحزابهم و تنظيماتهم و الوحدة هدف معنوي و إن كانت الوحدة تحفظ ما هو معنوي و مادي أيضاً، حيث أن حفظ الوحدة لما هو مادي

تحصيل حاصل و نتيجة من نتائج القوة المعنوية التي تخلقها و الشراكة من تلك الأركان و الأسس التي تؤدي إلى هذه الوحدة. لذلك فإن أول ما تعنيه الشراكة هو التعاون الحاصل ما بين ذوي المصالح المشتركة على قضية مشتركة. و بطبيعة الحال سوف يأخذ هذا التعاون الشكل و المضمون السياسيين بالنسبة للحالة الگردية لأن القضية القومية فيها سياسية أولاً و ستُبنى الشراكة على مثل هذا التعاون الذي عليه أن يكون إستراتيجيًّا. أما الذي يجعل هذه الشراكة إستراتيجياً فهو البعد القومي للقضية، حيث ستكون هناك شراكة قومية و من أجل حماية المصالح القومية. و ما ستعمل عليه الشراكة هو حماية المصالح القومية العليا للشعب عبر وجود علاقات مستقرة بين الأحزاب تكون الشراكة سبباً في وجودها. كما أن التعاون الإستراتيجي يُعتبر أساسياً في مسألة الشراكة لأنها تؤدي إلى نتائج إيجابية للأحزاب كافة و منها تحسين الأداء النضالي أكثر و تقويته أكثر. إلا أن في الشراكة معنى إستراتيجي آخر و هو تحمل الأطراف الداخلية في الشراكة المخاطر مجتمعين و الوقوف في وجه المخاطر صفاً واحداً. و هذه الأطراف (الأحزاب و التنظيمات) ستكون ذات قدرة مُمكِّنها من إجتياز الصعاب و تحقيق الأهداف المنشودة، لأن الشراكة هي التي تخلق هذه القدرة و بها تكبر أدوات النضال و تزداد قوتها. و في مبدأ الشراكة هناك مسألة تنسيق البرامج فيما بين الأطراف الداخلية فيها و هي مسألة تدخل في صلب التنظيم الذي يُراد به زيادة الفاعلية و القدرة العملية. فالفاعلية و القدرات العملية هي من مقومات النضال بشكل عام و هي تبدأ من

وضع الخطط والبرامج المختلفة و تصل إلى حد القيام بأعمال مباشرة وغير مباشرة لصالح القضية القومية. وفي الشراكة أيضاً تكامل ما بين الخبرات والمعارف تحصل فيما بين الأطراف الداخلية فيها، من حيث أن النواقص تتكمّل والأخطاء تقل وتكون هناك في النهاية سياسة راسخة وغنية الأدوات. وبذلك فإن الحاجة إلى مبدأ الشراكة بين الأطراف السياسية الـکردية هي حاجة التربة إلى الماء لكي ينمو زرعها. و بمبدأ الشراكة ليس كما قد يظن البعض أنها الإشتراكية ونظامها، بل إنها العمل معًا وفقاً للمصالح العليا مع الإحتفاظ بخصوصية كل طرف داخل في هذه الشراكة التي هي سياسية و معنوية. وبذلك فهي شراكة خاصة لأجل تحقيق هدف خاص وهذا الهدف الخاص يكتسب خصوصيته من عائداته إلى الشعب واحد وإلى أطراف سياسية تنتهي إلى هذا الشعب الواحد. وبذلك فالمقصود بالشراكة هنا ليس آيديولوجياً و نظرية يُراد إيجادها، بل هي عمل و تعاون فيما بين الأطراف السياسية من جهة و مشاركة في صنع الآراء و الأفكار و الأعمال المختلفة التي تصب في خدمة الشعب و الوطن و القضية القومية من جهة أخرى. والأهم من كل هذا هو أن الشراكة تؤدي إلى إيجاد حلول مختلف القضايا و المسائل الموجودة فيما بين الأطراف السياسية و ذلك لأن هذه الأطراف على تماسٍ مباشر مع بعضها البعض و بشكل مستمر و ضمن حالة سياسية مستقرة. و الحل الأول و الأخير الذي ستُفرزه الشراكة هو الحل القومي و هو بيت القصيد و الهدف النهائي الذي تسعى إليه الأطراف السياسية في هذه المرحلة من

عمر القضية الْكُرديَّة. أي أنَّ الهدف النهائِي هو بناء الدولة القومية ولكن هذا الهدف نهائِي إلى أن تتحقق بناء الدولة و بطبيعة الحال ستكون هناك أهداف أخرى للشعب والوطن بعد بناء الدولة القومية أيضًاً. والأهداف تلك ستكون أهداف إنسانية و علمية و حضارية، لأنَّ الْكُرد بعد بناء دولتهم سيدخلون باب تاريخ آخر سيكتبون فصوله بحسب قدراتهم الفكرية و الماديه.

ثم ماذا لو كانت هذه الشراكة إقتصادية أيضًاً إلى جانب كونها سياسية؟ عندها ستكون الإرتباطات فيما بين الأطراف الداخلة فيها أكثر قوَّة و تماسُكًاً، خاصة وأننا نريد إيجاد الإقتصاد القومي. و حتى الشراكة الإقتصادية هنا لن تكون مثل تلك القائمَة بين الدول و غيرها، بل ستمثل جانبًاً معنويًّاً أو تكون في خدمة الجانب المعنوي الذي يظهر في قضية قومية. و الأطراف السياسية لها أن تختار أساس هذه الشراكة بحسب ما تراه مناسباً لها، ولكن المهم هو أن هذه الشراكة ستشمل جزءً من أموالهم التي ستخصص لخدمة المسألة القومية، حيث أن المسألة القومية هي الهدف المشترك للأطراف السياسية و هي أساس هذه الشراكة. ولكن حتى وإن ظللت الشراكة سياسية بين الأطراف السياسية فسيكون هذا دافعاً كبيراً بإتجاه رسم لوحة أوضح في معاملتها و زواياها و تقديمها للعالم حول القضية الْكُرديَّة. كما ستُتَجَّح هذه الشراكة على الأرض الْكُردستانية حركة مُنتظمة تؤثِّر ليس فقط على الكيفيات النضالية السياسية، بل ستؤثِّر على أساليب الحياة المجتمعية أيضًاً. فالقول القائل بأن الإقتصاد عصب الحياة صحيح ولكنه ليس كافي حيث أن

الإِقْتَصَادُ دُونَ سِيَاسَةٍ لَا تُدْرِّرُ إِنْتَاجًا مُنْظَمًّا وَالإِقْتَصَادُ دُونَ مُرْتَكَزَاتٍ إِجْتِمَاعِيَّةٍ لَا يَكُونُ عَادِلًا وَالإِقْتَصَادُ دُونَ مِيرَاثٍ ثَقَافِيٍّ يَكُونُ هَشًّا وَلَا يَكُونُ فِي الْخَدْمَةِ الْعَامَّةِ بِالشَّكْلِ الْمُطَلُوبِ. وَهَكُذا فَإِنَّ كَلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَارِ يُشَكِّلُ عَصْبًا لِلْحَيَاةِ وَهِيَ كُلُّهَا تَجْتَمِعُ فِي جَسَدٍ وَاحِدٍ لِتُشَكِّلُ الْوَاقِعَ الْحَيَاّيِّيَّ الْمَعَاشِيَّ. وَلَذِكَ إِذَا مُمْكِنٌ تَكْنُ الشَّرَاكَةَ سِيَاسِيَّةً فَقَطَّ، فَسَوْفَ يَكُونُ هُنَاكَ إِكْتَمَالٌ فِيهَا إِلَى حَدِّ مَا وَسَوْفَ تَكُونُ قَابِلَةً لِحَيَاةَ أَطْوَلِهِ. وَلَقَدْ بَدَأَتِ الْإِدَارَةُ السِّيَاسِيَّةُ مَعَ بَدَايَةِ الْحَيَاةِ الإِقْتَصَادِيَّةِ لَدِيِّ الْبَشَرِ وَإِنْ بِشَكْلِهَا الْبَدَائِيِّ وَكَانَ هَذَا الإِقْتَصَادُ مَرْتَبَطًا بِالْطَّقوسِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ الْأُولَى وَكَذَلِكَ بِالثَّقَافَةِ الَّتِي تَكَوَّنَتْ مَعَ هَذِهِ الْبَدَائِيَّاتِ. لِيَدِلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ الإِقْتَصَادَ لَا يَمْكُنُ أَنْ يَكُونَ لَوْحَدَهُ عَصْبَ الْحَيَاةِ بَلْ هُوَ عَصْبٌ مِنْ أَعْصَابِ الْحَيَاةِ، إِلَى جَانِبِ السِّيَاسَةِ وَعِلْمِ الْإِجْتِمَاعِ وَالْمِيرَاثِ الثَّقَافِيِّ. فَالْأَرْضُ الَّتِي كَانَتْ وَمَا زَالَتْ أَسَاسَ الْإِنْتَاجِ الإِقْتَصَادِيِّ كَانَتْ وَمَا زَالَتْ تَحْتَاجُ إِلَى إِدَارَةِ الْعَمَلِ فِيهَا وَالْعَمَلُ هَذَا هُوَ مِنْ أَجْلِ الْمَجَمِعِ وَحَاجَاتِهِ وَتَحْتَاجُ كُلُّ هَذِهِ الْأَعْمَالِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الَّتِي هِيَ مَرْكَزُ الثَّقَافَةِ. لَذِكَ يَحْتَاجُ الْكُرْدُ فِي مَسَأَلَةِ الشَّرَاكَةِ الَّتِي سَتَجْمِعُهُمْ إِلَى كُلِّ هَذِهِ الْأَمْوَارِ إِلَى جَانِبِ الشَّرَاكَةِ السِّيَاسِيَّةِ. أَيُّ أَنْ مَشْرُوعُ الشَّرَاكَةِ لَنْ يَكُونَ مَكْتَمِلًا إِذَا إِسْتَنَدَ إِلَى الْجَانِبِ السِّيَاسِيِّ وَحْدَهُ وَإِنْ كَانَ هَذَا الْجَانِبُ لَهُ أَهْمِيَّةُ الْكَبِيرَةِ وَيُفَضِّلُ أَنْ تَشْمَلْ هَذِهِ الشَّرَاكَةُ عَلَى جَمْلَةِ الْأَمْوَارِ الَّتِي ذُكِرْنَاها، أَيُّ أَنْ تَكُونَ الشَّرَاكَةُ سِيَاسِيَّةً وَإِقْتَصَادِيَّةً وَمَجَمِعِيَّةً وَمَعْرِفِيَّةً. ثُمَّ أَنْ الشَّرَاكَةُ لَا تُنْفِيِ الْخُصُوصِيَّةَ وَهِيَ لَا يَجُبُ أَنْ تُنْفِيَها. أَيُّ أَنَّهَا إِذَا حَدَثَتْ بَيْنَ الْأَطْرَافِ يَجُبُ أَنْ لَا تُجِيزَ إِجْتِيَازَ الْحَدُودِ الْمَرْسُومَةِ لِكُلِّ

طرف، بل ستكون على مفردات القضية القومية و ما يمكن أن تحدث الشراكة فيها و عليها. أي أنها ستكون على المصلحة العامة و حمايتها كُلُّ من زاويته و بحسب قدراته. فالشراكة لا يجب أن تعني أن يكون لطرفِ ما الحق في الإشتراك في مُمتلكات و مُكتسبات الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، كما يجب أن لا تعني أن يتدخل طرف ما في خصوصيات و ملكيات طرف آخر أو أطراف أخرى. فلكلِ منزله و لكلِ منزل خصوصياته. إذاً على الشراكة أن تكون مُنظمة و محددة المجالات و معينة الحقوق و عليها أن تُبنى على مبدأ حفظ الخصوصية لكي لا تكون هناك فوضى. فلكلِ طرف منزلته و تاريخه و مُكتسباته و ملكياته الخاصة و هذه الأمور لا تشملها الشراكة. فالشراكة تكون على منهج نضالي موحد مُنبثق عن الحاجة إلى الوحدة لحفظ المصالح العليا الداخلية و الخارجية و يشتمل هذا المنهج على مبادئ مشتركة يتم الإتفاق عليها من أجل خدمة القضية الْكُردية. أي أن الشراكة هذه تعتمد على خطوط قومية عامة يتم رسمها بالإتفاق فيما بين الأطراف و يتم العمل على وضع هذه الخطوط موضع التنفيذ بشكل مشترك على مختلف الصعد الداخلية و الخارجية. يتبيّن من هذا أنه قبل الشروع في عملية الشراكة، يجب أن يكون هناك إتفاق على تعيين المسائل و الأسس التي سُتُقام عليها هذه الشراكة. و ذلك لكي لا تأخذ الشراكة مفهومها العام الذي يعني الفوضى بعينه و من الفوضى لا يستفيد إلا الأعداء، كما أن الفوضى لن توصل إلى الوحدة. بل إن الفوضى أساس التفرقة و التبعثر و فيها ينعدم الفكر السليم، كما تندفع فيها الأصالة التي

هي من أساسيات الفكر القومي والأصالة هذه إن تم الحفاظ عليها فسوف يكون هناك نتاج سياسي مُميّز و رصين و إيجابي إلى أقصى الحدود، كما سيكون هناك نتاجات أخرى في هذا المستوى على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذاً فالشراكة لا تعني أن يكون ما لهذا الطرف من أملاك و مكتسبات حقاً لطرف آخر و مشاركاً فيها وإنما تكون هذه الشراكة على خطوط معينة مرسومة سياسية كانت أو غير ذلك، يتم الاتفاق عليها من حيث أن هذه الخطوط تشكل جسور هذه الشراكة و وحدتها تلك الخطوط تمثل الشراكة و تعبّر عنها بين الأطراف. و ما سينتتج عن هذه الشراكة بالطبع يجب أن يكون في خدمة المصلحة العامة و القومية.

١١- نحتاج كأحزاب و أطراف إلى التعاون فيما بيننا من أجل السيطرة على المعضلات المختلفة و خصوصاً السياسية منها، لذلك فلتجتمع القوى المختلفة للدفاع عن الحقوق و نيلها و ليكن التعاون موجوداً بيننا لكي نعيش كإخوة ينتمون لأسرة واحدة. ففي التعاون عمل الخير في كل قضية و فيها نجاح مساعدينا التي تُسّوّج ببناء دولتنا.

لقد كانت البشرية في مختلف عصورها و ما زالت في حاجة إلى التعاون بنوعيه الداخلي و الخارجي و ذلك لما فيه من منافع يشتراك فيها المتعاونون في كل مسألة حياتية. فهذا المبدأ (التعاون) هو حيوي دائماً لجهة أنه ينبع الخير في كل مجالات الحياة و يجمع ما بينبني الإنسان في دائنته الخاصة و العامة. هذا الجانب من

التعاون هو الجانب الإيجابي الذي فيه الخير و هو ما نقصده هنا، حيث أن التعاون له جانبه السلبي أيضاً إذا كان تعاؤناً يجري بين أطراف معينة من أجل الشر و هذا ليس موضوع بحثنا. ما نقف عنده هنا هو التعاون فيما بين الأطراف من حيث هو مبدأ حيوي يُنتاج الخير و البركة كما نقف أيضاً عند التعاون بنوعه الداخلي الذي يجري بين أفراد و أطراف المجتمع الواحد. أما التعاون بنوعه الخارجي فله مبحث آخر حيث يُقصد به ذلك التعاون الذي يجري بين المجتمعات و الأطراف المختلفة و التي تنتهي كل واحدة منها إلى جهة مختلفة من أجل منافع معينة. إذاً ما نحتاجه كأطراف هو تعاون داخلي فيما بيننا من أجل المصلحة القومية المشتركة. هنا يكتسب التعاون معنىًّا من معانيه القيمة و الأساسية ألا و هو أن مجتمعنا مجتمع تعاوني يُعاون فيه الأفراد و الأطراف بعضهم البعض. و هذا على العموم. أما على الخصوص فما نقصده هنا هو أن يكون هناك تعاون فيما بين الأطراف (الأحزاب و التنظيمات) بهدف العمل على حماية المصلحة القومية و الوصول إلى إنتاج يتمثل في تحقيق الأهداف القومية. أي أننا نهدف إلى تعاون تكون فيه الحقوق و الإلتزامات متساوية لدى الجميع لكي نواجه المسائل التي تُهدد القضية و المصالح العليا لها. حيث نسعى إلى أن تكون حقوق كل طرف داخل في التعاون محفوظة كحقوق خاصة تتمثل في الإمكانيات و في ما يُقدم من خدمات من قبله و كذلك أن تكون الإلتزامات على طريقها نحو الإنجاز و العطاء. ففي هذا المبدأ الإنساني القومي خلاص و إنتاج

و تحصيل المُرادات في أزمان قصيرة و لعل الگرد يحتاجون أكثر من أي شعب آخر إلى هذا المبدأ و تنفيذه في الحياة العملية، لأنه شعب قد تخلف عن الركب الحضاري كثيراً و له أن يقطع الأزمان بسرعات كبيرة لكي يلحق بهذا الركب الحضاري. و مبدأ التعاون يُهيئ له أسباب اللحاق بالركب الحضاري و التقدم بخطى كبيرة نحو الأمام للوصول إلى أهدافه، ذلك لأن مبدأ التعاون يعتبر وسيلة فاعلة من وسائل الدفاع عن الحقوق و نيلها. كما أن هذا المبدأ فيه تقوية للروابط الإجتماعية المختلفة التي تعكس على الروابط السياسية، مثلما فيه إنعكاس إيجابي كبير من الناحية السياسية على الناحية الإجتماعية. حيث فيه تزداد المشاعر الأخوية التي تؤكّد عليها الفكر القومي من جهة أن في الفكر القومي هناك مبدأ الأخوة الذي يربط بين الأفراد و الأطراف و الجماعات و هو مبدأ يصب في خانة الأصالة التي هي أيضاً من أسس الفكر القومي. سيكون هذا التعاون على ما تحدده الأطراف، أي أن التعاون لن يكون بالضرورة قائماً في كل شيء، بل يكون على مجالات قومية محددة تتفق عليها الأطراف السياسية. و هكذا قد يكون التعاون في المجال الإعلامي و الاقتصادي و المعرفي و العسكري فقط، دون أن يشمل مجالات أخرى تنظيمية. أو قد يشمل التعاون هذا المجال المعرفي و الإعلامي دون أن يشمل المجال العسكري و الاقتصادي و هكذا. ولكن من الأفضل أن يكون التعاون قائماً في كافة المجالات نظراً لما تخلقـه من حيوية نضالية، لأنـه هناك حاجة إلى هذا التعاون في كل المجالات ولكن ضمن إطار محددة و متفقـ علىـها،

حيث أن التعاون في المجال السياسي له مجالات رحبة و مُتشعّبة و لهذا يستلزم هذا التحديد والإتفاق. ولكن فلتكن كيما كانت الصيغ التنظيمية لهذا التعاون، إلا أنه يجب أن يكون إستراتيجياً لأن هذه الصيغ التنظيمية لها صفة التغيير ولكن مبدأ التعاون ثابت لا يتغير. فمنذ ملايين السنين و هذا المبدأ له نفس القيم و ينقسم إلى قسمين.. تعاون من أجل الخير و تعاون من أجل الشر و ممثّلوا القسمين في صراع دائم. و لهذا فإن التعاون الذي يمثل الخير هو الذي يعتبر إنسانياً و عكسه لإنساني بالطبع، ولكن في حالة الگرد نريد تعاوناً قومياً مرتكزاً إلى الجانب الإنساني للتعاون. فالتعاون القومي هذا سيساهم في قまさك مجتمع الگرد و تقوية السياسة الکردية و ستكون هناك مراكز مُمثّل لهذا التعاون لها ما لها و عليها ما عليها. و من جملة ما سيكون لهذه المراكز و ترفع من شأنها هو إنتاج فكري مُتّزن تتعكس آثاره في الداخل الکردي و في الخارج أيضاً و من جملة ما سيكون على هذه المراكز هو العمل من أجل الوحدة الکردية أطرافاً سياسية و مجتمعاً. هكذا سنرى عملاً جماعياً مشتركاً تقوم بها الأطراف السياسية الکردية تصب نتائجه في خدمة القضية القومية. كما أن هذا التعاون سيكون مثل عملٍ متكملاً في أرض زراعية، حيث تهيئة الأرض و زراعته و سقايته و في النهاية جني محصوله. و جني المحصول سيكون مُتمثلاً ببناء الدولة كما أن الآلية المُتبعة لذلك ستكون آلية الوحدة التي فيها التعاون إحدى أسسها الهامة. يُشكّل التعاون إحدى أسس الوحدة لما فيه من مُميّزات العمل المشترك و المنفعة المشتركة و

لعل المنفعة المشتركة تُرى في القضايا القومية التي تجمع الگرد و يجعلهم متعاونين مع بعضهم البعض.

إن التعاون المركز إلى الجانب الإنساني يُراد له أن يكون منظماً لي تحدد فيه المجالات التي يجري فيها التعاون و كذلك لكي تجري كل الأمور والمسائل التي تُشكّل جوهر هذا التعاون نحو أهدافها بخطى مدرسة. و يُراد له أن يكون منظماً من أجل إنتاج أوفر وأكثر ضماناً لجهة أنه يقام من أجل صيانة وحماية وقوية النضال من أجل القضية. و تُرى هذا التنظيم في نواحي كثيرة له، ولكن أهم تلك النواحي هي وجود برنامج عمل لهذا التعاون و كذلك وجود نظريات خاصة به تُغّيره و تُقيمه مستمراً. أي أن يكون هذا التعاون سائراً وفق برنامج عمل تحدد فيه المجالات و أن تكون هناك نظريات خاصة به تُوجّهه و تُبيّن كيفيات هذه المسيرة القومية. فبدون مرشد لا يكون هناك تعاون دقيق و منظم يؤدي إلى نيل المطالب و المرشد هنا هو العلم بنظرياته و تطبيقاته. و الأفضل أن يكون هذا التعاون فكراً و عملاً لي تكون نتائجه السياسية والإجتماعية في صالح القضية التي من أجلها يكون هذا التعاون الذي يمثل الدائرة الخاصة و يعني بالدائرة الخاصة ذلك المجال القومي الذي يقوم من أجله هذا التعاون. إذ تُعتبر هذه الدائرة خاصة لأنها داخلية و تجري فيما بين الأطراف الگردية وحدها و تخدم المجتمع الگردي وحده. إن هذا التعاون القومي إذاً سياسي ولكنه يشمل مجالات أخرى أيضاً مثل المجال الاقتصادي والإجتماعي و غيرهما. لقد ذكرنا سابقاً أن في مقدور الگرد كأطراف

إنشاء شراكات سياسية و إقتصادية بُغية إيجاد وحدة أقوى و عملاً نضالياً أقوى أيضاً. بذلك يمكن لهذا التعاون المطلوب أن يشمل الجانب الاقتصادي أيضاً طالما هناك برامج تحدد إطار هذا التعاون في كافة المجالات. ثم أن التعاون في الجانب الاقتصادي أمرٌ وارد دائماً طالما هناك حاجة مادية لدى كل الأطراف و في كل آونة و زمان، حيث يخلق التكافف و التقارب الذين هما من عوامل الوحدة أيضاً. و ما المساعدات المادية المختلفة التي تقدم بإسم الشعب و الأطراف السياسية، إلا دليل على وجود مثل هذا التعاون الذي هو تعاون في مجال من المجالات السياسية و الإجتماعية. إلا أن هذه المساعدات تمثل جانباً واحداً للتعاون من حيث أنها تُقدم في المناسبات الأليمة التي تحدث هنا و هناك للشعب و الوطن و هو بذلك ليس تعاون دوري مستمر و ليس في كل المجالات و بطبيعة الحال ليس تعاوناً منظماً. فالتعاون المنظم مرتبط ببرامج سياسية يجري تنفيذه على أرض الواقع بحسب خطط شاملة و دائمة و يكون الإنفاق جوهره.

لقد رأينا تعاوناً خلقاً حدث بين الگرد كمثال في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٤ عندما قررت السلطة الگردية في جنوب گرستان إرسال قوات عسكرية لنجددة و تحرير مدينة كوباني و قد تكللت هذه العملية بالنجاح و حققت أهدافها على كل الصُّعد. لقد كان هذا التعاون العسكري ليس هو التعاون الوحيد الذي تم تقديميه للشعب الگردي في غرب گرستان من قبل السلطة الگردية في جنوب گرستان. فلقد تم تقديم مواد إغاثية كبيرة و

كثيرة لهذا الجزء من كُردستان من قبل السلطة الْكُردية في جنوب كُردستان خلال هذا التاريخ و الحرب الداخلية السورية المُبتدئة منذ عام ٢٠١١ . وفي التاريخ الحديث و المعاصر للْكُرد حدث مثل هذا التعاون فيما بين الْكُرد في مناسبات و وقائع كثيرة. و يجعلنا هذا نشعر بالأمل بأن هناك ظهير للْكُرد في هذا الزمان و هذا الظهير كُردي في نهجه و يجعلنا هذا الأمر أقرب إلى الوحدة من أية فترة زمنية أخرى مرت على الشعب الْكُردي. ولكن ما هو مطلوب من الجميع أفراد شعب و تنظيمات، هو إبراز هذا التعاون فيما بين الأجنحة الْكُردية على أنه يجب أن يستمر و يكون منظماً و دائمياً و يجب أن لا يكون من قبل طرف واحد. بل إن على الجميع أن يُبدي التعاون سياسياً كان أو غير ذلك و زرع هذه الروح في جسد القضية الْكُردية.

١٢- من أجل إنقاذ روح و جسد المجتمع و الشعب و من أجل عدم الخروج من التاريخ و من أجل حب الشعب و الوطن و لأن مصيرنا مشترك، فليكن توجّهنا قومياً إنسانياً و منهجاً علمياً ليكون الوحدة من قسمتنا و ليكون الفكر و لتكون القوة من ممتلكاتنا الدائمة حاضراً و مستقبلاً.

يُعتبر التوجّه القومي لدى الشعوب إحدى أسباب و أسس بقائها إلى اليوم و إلى فترة غير محددة من المستقبل ستظل كذلك، لأنه تعبير عن الوجود و الشخصية و معرفة الهوية من كل زواياها. و يقوم هذا التوجّه القومي بعدة مهام حيوية للشعب و المجتمع

أهمها الحفاظ على روح و جسد المجتمع و إبعاده عن الإنقسامات و عن كل ما يجعله في حالة من التشتت و التشرذم كما يسد تلك الفراغات الناجمة عن النزاعات و الخلافات السياسية و الإجتماعية. بذلك فإن أهمية هذا التوجه القومي بالنسبة للحركة الـكردية هي بمثابة أهمية الروح للجسد. و لقد أظهرنا فيما سبق أنه طالما يسترشد التوجه القومي و الفكر القومي بالعلم و بالمبادئ الإنسانية، فلن يكون مُتخلفاً و لن يكون ناقصاً من الناحية الفكرية و العملية، بل سيكون بمثابة ضرورة ملحة أو مراحل معينة من التاريخ الـجودي للشعب و للوطن. فإتباع هذا التوجه القومي يجعل الشعب داخل دائرة التاريخ و ليس خارجها، لأنه يحافظ على و يُبرز الهوية الخاصة للشعب و هذا ما هو ساري المفعول إلى يومنا هذا و إلى المدى المنظور في المستقبل يبقى كذلك. و من الأفضل أن ينبع هذا التوجه القومي من الفكر القومي الذي يجب بيان أركانه و أسسه علمياً لكي يكون هذا التوجه مُنيراً و يُنير درب من يتّخذه عنواناً. فبذلك يصبح التوجه القومي ذات قوة دافعة و ذات برنامج يُراد تطبيقه في الحياة العملية و ذلك سيدخل هذا التوجه مجالاً عملياً في حياة الشعب و قواه السياسية. و في الواقع يلعب هذا التوجه القومي دور التوحيد على مستوى الحركة السياسية و على المستوى الشعبي لما فيه من أعمدة و لبنات تُبني بها ما تهدّم من بناء الشعب و الوطن خلال الفترات الماضية من عمر الخلافات و الاختلافات. و ذلك لأن قلب التوجه القومي هو حب الشعب و الوطن و الحفاظ عليهما أولاً و آخرأً و يرسم هدفه

مصير مشترك. و لا يتعارض هذا التوجّه مع الدين الذي هو بحد ذاته إحدى مقومات القومية و يُخطئ من يرى أن الدين يتعارض مع القومية بحجّة أن الدين له صفة العمومية أو الأممية. إذ يجب أن لا ننسى أن الدين (أيّ دين) يصبح من خلال إعتناقه خصوصية قومية للشعب (أيّ شعب) و يصبح جزءاً من معرفة هويته. و إذا تركنا الدين الذي يعتنقه شعب ما جانباً و لم نحسّبه من مقومات وجوده المجتمعي، نكون بذلك مُستهدفين سلباً العقل الجمعي للشعب. أما قضية أن يكون الفرد مُتديّناً أو غير مُتديّن فهذه مسألة مرتبطة بالإعتقاد الشخصي و حكماً ليست مرتبطة بالفكرة، فال الفكر هو الذي أتى بالدين و هو الذي يُسقّطه أو يرفعه بالاستناد إلى المبادئ العلمية و الدين هو الذي مهد للعلم بل هو العلم الأول بين بني البشر. هذه المسألة ليست محسومة بين بني البشر بالرغم من الإدعاء بأن الدين و العلم شيئاً مفصولةان و لا يلتقيان، حيث على العكس من ذلك تماماً فإن الدين و العلم يتقيان لأن الدين يطرح مسائل علمية و يأتي بها و إن بشكلها و مضمونها الغير الكاملين و يبدو أن هذا الأمر (البحث من أجل التكامل) متزوك للإنسان لكي يُكملاها و يكتشف المزيد فيها من خلال تجربته و عمله في الحياة. و إذا كان الدين ضد القومية لما كان معظم قادة الشورات و الإنفاضات الگردية رجال دين أو على الأقل مُتدieيون و قد كانت كل تلك الشورات و الإنفاضات قومية تسعى إلى إحقاق الحق القومي للگرد. أي أن توجّه الجميع كان قومياً و هذا الذي أبقى الگرد في الوجود و في هذا يكمن أهمية التوجّه القومي في

مسألة الوحدة أيضاً. بل إن هذا التوجّه يدعو إلى الوحدة لأن جذوره في بنية الشعب الذي يريدها دائماً وأبداً. كما أن التوجّه القومي يدعوه في مساراته إلى التوحيد في المجالات الحيوية مثل السياسة والإقتصاد والأمن القومي وفي هذا سلامه الشعب والوطن وفيه حفظ لقضايا إجتماعية معينة أيضاً. كما أن النظام السياسي الذي هو ذات توجّه قومي يستطيع أن يوافق ما بين القوى التي يتلکها فلا يجعل إحداها تطغى على الأخرى. أي أن النظام السياسي يستطيع أن يكون ذات قدرة عسكرية و في نفس الوقت لا يدع المجال لكي يصبح النظام عسكرياً ويستطيع أن يُوظف إقتصاده كي يكون منسجماً مع القضايا الأخرى فلا يصبح مجرد نظام شركة تجارية. إن النظم السياسية التي اختارت التوجّه القومي لها و من أجل الحفاظ على الممتلكات القومية وضعت كل الإمكانيات في القوة العسكرية، أصبحت نظم دكتاتورية وهذا أمر سلبي في الحياة العملية السياسية وفي النهاية يُضرّ هذا الأمر بالتوجه القومي ذاته، فيجعله غير مرغوب فيه و يجعله عرضةً لإنتقادات صحيحة و حتى غير صحيحة. لذلك من الأفضل أن يعتمد النظام السياسي القومي على الإرادة الشعبية و المفاهيم الإنسانية و المناهج العلمية و أن لا يعتمد على إرادة فوقية. كما عليه أن يُطلق و يُنظم طاقات الأفراد على مستوى الشعب و جعلها في خدمة القضية القومية أولاً و من أجل الرُّقي و التقدم نحو الأمام ثانياً. و تستطيع المنهجية العلمية أن تكون في خدمة التوجّه القومي عبر إظهار هذا التوجّه شكلًا و مضموناً على أنه جزء من التاريخ

الماضي والحاضر للشعب والذى هو في الإطار الإجتماعى العام مرحلة كبرى و ذات أهمية بالغة وأن هذه المرحلة القومية تمتد إلى المستقبل قليله أو كثيره أيضاً. كما أن هناك و ما يزال القليل جداً مما ذكر عن هذه المرحلة القومية بالنسبة للكرد و هي تحتاج إلى دراسات و تحليلات كثيرة و ذلك بالإعتماد على نوعين من الطرق العلمية.. الأول هو العلم العام الذي يعتمد على كل ما يتعلق بالوجود المادى و المعنوى لهذا الشعب و الثاني هو العلم الإجتماعى الذى يدرس المرحلة القومية في إطارها الإنساني و يبحث كيفية بروزها و تطورها و وصولها إلى يومنا هذا. و المنهجية العلمية التي ستدرس هذه المرحلة القومية ستصل إلى نتائج أبرزها وجود وحدة إجتماعية و هذه نتيجة مهمة بالنسبة للأطراف الکردية السياسية التي تنتتمي كلها إلى هذه الوحدة الإجتماعية. تأتي أهمية هذه النتيجة من تأثيرها المتعدد الجوانب على إحداث وحدة بين هذه الأطراف تحمل الطابع الإجتماعى إلى جانب الطابع السياسى و تفتح الطريق أمام إحداث وحدة في جوانب أخرى إقتصادية و ثقافية و عسكرية أيضاً. ستبين لنا هذه الدراسات و هذه المنهجية العلمية شكل و مضمون النظام السياسي القومى الذى سيعتمد مستقبلاً و ذلك لأن هذه المرحلة القومية ستمتد إلى المستقبل و هي في المدى المنظور ستكون أكثر قوة من الناحية السياسية و الإنسانية. لذلك علينا الإعداد لهذه المرحلة فكراً و علمياً و الإعتماد عليها من الناحية السياسية و الإجتماعية بغاية خلق إدارة قوية و متمكنة لهذه المرحلة في المستقبل. و تُبرز المنهجية العلمية مفاهيم التوجه

القومي لدى دراستها له، هذه المفاهيم التي سُتعِيّر النظرة السلبية للمسألة القومية وستُظهر الجوانب الإيجابية لها و مدى أهميتها و ضروريتها في الحياة في هذا العصر و في المستقبل القريب على الأقل. سيبين من خلال هذه المنهجية العلمية أن الفكر القومي مثله مثل أي فكر إجتماعي آخر مرتبط بالحالة الاجتماعية لأي شعب و يصبح مرتبطاً بالحالة السياسية أيضاً عندما يكون هناك تهديد لوجود هذا الشعب و هذا أمر طبيعي و ضروري في آن واحد لأن تبني الفكر القومي في هذه الحالة يساهم مساهمة كبيرة في حفظ الوجود لهذا الشعب و صيانة كرامته. كما لن تكون هذه المنهجية العلمية في دراسة التوجّه القومي بمعزل عن المفهوم الإنساني لهذا التوجّه أيضاً، فنحن نهدف إلى وجود فكر قومي إنساني و علمي، أي أننا نُبيّن أن القومية جزء من الإنسانية و العلم يحكم وجود هذين المبدأين. بناءً عليه فإن التوجّه القومي مفهوم إنساني أيضاً لأنّه جزء من مسيرة المجتمع الإنساني ككل و له ما له و عليه ما عليه في هذه الحياة. و بالنسبة للكُرد هناك حاجة إلى مهارات فكرية عامة أولاً لكي ينتُج عن ذلك مهارة فكرية خاصة تخدم مسألة التوجّه القومي الذي يُراد وجوده ثانياً. هذه المهارات الفكرية تتواجد لدى أفراد من الشعب أيّاً كانت مستوياتهم و على الأطراف السياسية البحث عنهم مثل البحث عن الذهب، ذلك لأن تقوية الحركة القومية الكُردية التي تواجه قوة الحركة القومية لأعداء الكُرد تدعو إلى ذلك و التوجّه القومي و تبنيه هو أولى عناصر تأمين تلك القوة، نظراً إلى أنّ ضعف الحركة القومية في الميدان و المعترك

السياسي ينعكس سلباً على كل النضال الذي تخوضه الأطراف السياسية. فإنطلاقاً من التوجه القومي وتبنيه وصولاً إلى الفكر القومي وإيجاده يصل الگرد إلى درجة من القوة المطلوبة التي تُعطي الإمكانيّة المضمونة في تحقيق الأهداف المطلوبة أيّاً كانت و على المستوى الداخلي والخارجي. ولا شك أن مطلب الوحدة هو على المستوى الداخلي يحتاج إلى هذا التوجّه القومي لأنّه أحد أسس تكوين هذه الوحدة، ثم أن الوحدة القائمة على و في الأطّر السياسية فقط لا تستطيع إيجاد مكان دائم لها و ليست مستقرة. أما إذا كانت هذه الوحدة مُستندة إلى التوجّه القومي فستؤتي ثمارها و تكون حالة مستقرة متواجهة بقوّة في كل مواجهة من مواجهات الحياة. كما لا شك أن التوجّه القومي يريد الإستقلال و لا يرضى بأنصاف الحلول للقضية الگردية، لأنّ جوهر هذه القضية القومي. فهذه القضية تطرح مشكلة حدثت لقوم الگرد منذ أزمان طويلة و مُحتوى هذه المشكلة هو حرمان هذا القوم من جميع ممتلكاته. حرمانه من وطنه و سلب حريته و على الذين سلبوها هذا الوطن الگردي و سلبوها حرية الشعب الگردي أن يعيدوا ما سلبوه إلى أصحابه الگرد. أما كيفية إستعادة ما تم سلبه فهذه تُحددها طبيعة الذين سلبووا الوطن و الشعب و طبيعتهم كانت و ما زالت عدائية لا تعترف بالحق الگردي و لا تريد إرجاع ما سلبوه من ممتلكات الگرد القوميّة. ولذلك يُحدد التوجّه القومي السُّبُل المناسبة لإستعادة الحقوق القوميّة وفقاً لمواقف المُحتلين الذين إحتلّوا و ما زالوا يحتلّون الوطن الگردي، ولكن كل هذه السُّبُل

تؤدي إلى هدف واحد ألا و هو الإستقلال و بناء الدولة الگردية.

١٣- لنعمل معاً على إيجاد الإقتصاد القومي و المحافظة عليه و لنجعل له منهاجاً و نظرية تتطلب التطبيق ليكون ملكاً للشعب و قواه السياسية التي تُشرف على بنائه و مرتزاته. و ليكن نشاط هذا الإقتصاد القومي مُتواجداً في كل حالات النضال القومي و ليصبح في مصلحة الشعب و يُهيئ له الأجياد كي يتحرر من سطوة المحتلين.

إن النضال من أجل إيجاد الإقتصاد القومي و المحافظة عليه لا يقل أهميةً عن النضال في المجال السياسي العام و ذلك لأن هذه المسألة تخص مال و أملاك و رزق الشعب و القوى السياسية له بشكل عام. و يخص أيضاً مستقبل الشعب و الوطن من حيث أنه الملكية العامة التي بها يصبح الشعب و الوطن أصحاب إرادتهم الخاصة و بتحرره تتحرر هذه الإرادة أيضاً. فالإقتصاد القومي هو علم يدرس الناتج الشعبي و الوطني و هو سياسة إدارة هذا الناتج. أي أنه علم و سياسة. فهو من الناحية العلمية جملة النشاط و المجهود البشري و الخيرات الطبيعية للوطن و هو من الناحية السياسية جملة خطط و برامج تُحدده و تعمل على تفعيله. ولكن العمل في هذا المجال (مجال الإقتصاد القومي) بالنسبة للگرد صعبة نظراً لأن الوطن الگردي مُحتل و الشعب الگردي مسلوب الإرادة، إلا أن هذه الصعوبة يجب أن لا توقف هذا الإيجاد الإنجاز. و التغلب على هذه الصعوبة مُمكنة جداً عندما يكون هناك منهج لهذا العمل و

وحدة سياسية قومية بين الأطراف السياسية الگردية. تستطيع هذه الأطراف السياسية إنشاء كيان إقتصادي قومي من خلال توظيف الشركات الگردية المستعدّة مثل هذا النضال و من خلال آلية مُبتكرة إقتصادية تُؤمن سيطرة محلية و تكوين رؤوس أموال تعود إلى الشعب و يكون ملّاكاً له. قد تكون هذه الآلية على سبيل المثال وجود مجموعات شعبية فاعلة تعمل من أجل تأمين الناتج الشعبي إلى جانب الناتج الفردي، أي أن يكون الفرد الحزبي عاملاً لنفسه و لشعبه فيضع قسماً من ناتج عمله دعماً لهذا المجهود الإقتصادي الشعبي الذي ستُشرف عليه الأطراف السياسية. أو أن تكون هذه الآلية مُمثلة في تكوين هيئة إقتصادية قومية تعمل في هذا المجال فتقوم هذه الهيئة و وفقاً لخطط و برامج موضوعة بوضع كفييات الحفاظ على الإقتصاد القومي و إدارته. و المثالين يُكملان ببعضهما البعض، إلا أن مثال الهيئة الإقتصادية القومية أكثر جدّية و تأثير في هذا المجال لأن هذه الهيئة ستكون مُؤلفة من ممثلي جميع الأطراف السياسية و تحت إشرافهم الإداري. و بحسب طبيعة العمل القومي لن تأخذ الأطراف السياسية أتاوات و أموال محددة من أفراد الشعب، بل سترُشّف على عملهم فقط و تدير دفة هذه العملية الإقتصادية القومية. ذلك لأنه عندما يدفع أفراد الشعب أتاوات و أموال للأطراف السياسية يُصاب الإقتصاد القومي بالفقر و العوز، لأن المسألة هي فقط أخذ الأموال من أفراد الشعب لكي تزدهر الأطراف السياسية. و في هذا ضرر كبير يلحق بالإقتصاد القومي الذي نسعى إلى الحفاظ عليه، أي أنه في الإقتصاد

القومي و عملية تفعيله ليس هناك قيود على حركة العمالة و رؤوس الأموال، بل يجب أن يستفيد أفراد الشعب من هذه العملية و بشكل منظم يُفيدها المجتمع و الوطن. فعندما يضع الفرد الحزبي قسماً من ناتجه العملي في خدمة الاقتصاد القومي يحصل بالمقابل على المساعدة المادية و المعنوية في مختلف مجالات حياته و يكون بذلك قد تم بناء علاقة إقتصادية خاصة بينه و بين الأطراف السياسية هي علاقة من علاقات الاقتصاد القومي. و يُراد أن تُنظم مسألة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في الاقتصاد القومي لكي تزداد مجموعة الخدمات و السلع التي تطلبها قطاعات المجتمع. و ذلك لأن هذه المسألة مرتبطة بالحياة المعيشية لأفراد المجتمع و هي تهم الفرد طوال ساعات النهار و طوال فترات عمله متى ما كانت. و في مقابل هذا هناك الناتج الكلي أو الناتج القومي الذي هو مجموع الخدمات و السلع التي يُنتجها المجتمع خلال فترات نشاطه اليومي و السنوي و الذي يُراد له أن يُنظم أيضاً من قبل الأطراف السياسية، لكي يبقى هذا الناتج محفوظاً للشعب و في خدمته. و تحتاج هاتين المسألتين (مسألة الطلب الكلي و مسألة الناتج الكلي) إلى إشراف تخصصي و مشاركة الإقتصاديين مع الساسة في وضع المنهج المطلوب الذي يُديرهما و يُنظمهما. حيث هما عمودين أساسين في الإقتصاد القومي و هما الآن تحت السيطرة الإحتلالية لدول تعمل في هذه الأرض و ما زالت لا تعمل فيها إلا من خلال أدواتها الظالمية. كما يحتاج عندنا القطاع الإستهلاكي و قطاع الأعمال إلى ربطهما بالإدارة السياسية، حيث هما الآن مُرتبطان بالإدارة الإقتصادية للدول التي

تحتل أرض كُردستان. إن هذه المحاولة الجريئة ستجعل من الاقتصاد القومي قوة ذاتية ترجع بمنافعه نحو و إلى الشعب صاحب الأرض و ستخلق هذه المحاولة العملية ترابطًاً فيما بين الأطراف السياسية و الاقتصاد القومي الذي يحتاج أصلًاً إلى أن يكون في يد أصحابه الحقيقيين و سيصبح بذلك الدخل القومي فيأمان أكثر و في إزدهار أمثل و سستفيد بذلك الأطراف السياسية بعد أن يستفيد الشعب. فمسألة الدخل القومي و طرق قياسه وتحليل مكوناته أيضًا، هي مسألة هامة و تحتاج إلى أن تقف عندها الأطراف السياسية عبر إدارة إقتصادية مُختصة، تضع هذه القياسات لها و تقوم بتحليل تلك المكونات. إن الدخل القومي الذي هو الآن في خدمة المحتل، يُراد له أن يكون في خدمة الشعب عبر أطرافه السياسية أيضًا إلى أن يتحرر من قيود المحتلين. و هذه المسألة بالنسبة للأطراف السياسية الکردية ليست في متناول اليد الآن، ولكن بإمكانهم وضع المنهج المناسب لأجل جعلها في الإطار القومي و في الإطار العملي الذي ترجع منافعها نحو الشعب في المستقبل القريب. و هذه العملية جزءٌ من النشاط الاقتصادي الذي يُديه الشعب خلال عمل أفراده في أرضهم و أمكنة أعمالهم المختلفة. و هناك إمكانية أن يصبح النشاط الاقتصادي حُرًّا إذا تحرر من القيود الإدارية عملاً و إنتاجاً و في هذه المعادلة إنجاز كبير سيتحقق فيما إذا توصلت إلى مُبتغاها، أي إذا تم تطبيقها في الواقع العملي و أتت بنتائجها المرجوة. إذ تستطيع الأطراف السياسية الإشراف على النشاط الاقتصادي القومي من أجل أن تعود نتائج هذا النشاط إلى الإطار القومي

الشعبي و هي بذلك ستُنافس بضمون مُقاوم الخطط التي يمشي عليها المحتلون و سيكون هذا نضال إقتصادي مُضاف إلى النضال السياسي و مثلما يكون النضال السياسي قومياً كذلك سيكون هذا النضال الإقتصادي قومياً أيضاً. بذلك ستُصبح هناك علاقة خلقة ما بين الإقتصاد القومي و السياسة القومية للأطراف السياسية و بها سيزداد النضال التحرري قوة و ذكاءً و في الأساس تتسم هذه العلاقة بالحيوية المادية و المعنوية معاً، ذلك لأنها تحفظ الإقتصاد القومي مثلما تحفظ الأمن القومي. كما لا شك في أننا نحتاج في مثل هذا النضال إلى نظريات إقتصادية تلائم الهدف الذي نسعى إليه و الذي هو ربط الإقتصاد القومي بإدارة الأطراف السياسية و وضعه في خدمة الشعب و وبالتالي تحريره من سطوة الإحتلال عندما يتحرر أرض الوطن كله من هذه السطوة. ولكن نحتاج إلى نظريات تتأسس على ماهية و خصائص الجانب الإقتصادي الذي يخص شعبنا و ليس على ماهية و خصائص الجانب الإقتصادي لشعوب أخرى، حيث هناك خصائص إقتصادية تابعة لشعب دون آخر بالرغم من وجود المشتركات الإقتصادية فيما بين كل الأوطان و الشعوب. و هذه الماهية و الخصائص تتجلى أولاً في طائق الإستخدامات الإقتصادية و في أنواع العمل و الإنتاج و في الأولويات الإقتصادية. لذلك نحتاج إلى نظريات تنبع من الواقع الإقتصادي الخاص و لا شك من أن تكون هناك إستفادة من التجارب الإقتصادية للآخرين. فحتى يكون إقتصادنا ملكاً لنا لا بد أولاً من أن تكون نظرياتنا الإقتصادية ذاتها من الحياة الإقتصادية التي تخصنا. هذه الحياة الإقتصادية التي ما

زالت غير مدونة وإن كانت معروفة بصيغها البسيطة وهي ما زالت بعيدة عن محاولات البحث والتحليل القوميين.

يعني الإقتصاد فيما يعنيه عدم التبذير والحفظ على التوازن، أي أن يكون كل شيء بحسبان و من أجل الضرورات الحياتية، ولكنه يعني أيضاً تلك القوى المادية التي تؤمن للفرد والمجتمع وحتى للكائنات الحية جميعها سُبل العيش والإستمرار في الحياة. أي أن الإقتصاد هو أداة الحياة المادية التي تدخل في المجال المعنوي حفظاً وصيانةً وإستمراريةً للحياة. أما الإقتصاد القومي الذي يعني ذلك الإقتصاد الذي تعود قواه المادية إلى الشعب فهو أداة الحياة الخاصة بالشعب والذي يكون ناتجه مكتسباً للخصوصية ويعود ناتجه هذا من الوطن وإليه. و يطالب هذا الواقع منا أن نكون مُتفهمين و مُدركين لقوة الوحدة أكثر، من حيث أن الوحدة تستطيع إيصالنا إلى تحقيق هذا التوازن وإلى إمتلاك القوى المادية الكفيلة بالتحرير والإستقلال وبناء الدولة. لهذا فإن من مهمة الحزب أو الطرف السياسي الفاعل قومياً، أن يتلوك ناصية الإقتصاد القومي ويعمل على إيجاد نظريات خاصة به و تطبيق تلك النظريات على أرض الواقع بعد تثبيت نتائجها و احتمالات نجاحها. لا شك في أن هذا يحتاج أيضاً إلى خطط سياسية للإقتصاد القومي بهدف المحافظة عليه و الإستفادة الشعبية منه و الإدارة السياسية المُشكّلة وفق صيغة هيئة الإقتصاد القومي، ستقوم بمثل هذه المهمة.

فالنظام الاقتصادي القومي الذي هو نظام مجتمع موحد و مُنتج و مُتقدّم، فيه من القوة الدافعة و الطاقة الكامنة ما يجعله قادراً

على حفظ هذا الاقتصاد و إدارته. و كما هو معروف أن الاقتصاد بشكل عام تحرّك الشعوب و تُسيّرها نحو التطور و الإزدهار، فإن الاقتصاد القومي أيضاً يسير بالشعب نحو تحقيق الهدف القومي الاقتصادي الذي لا يقلّ أهميةً عن الهدف القومي السياسي. هكذا يكون علم الاقتصاد دارساً و مختصباً للحياة المستقبلية سواءً للفرد أو للمجتمع أو للشعب أو لجميعهم معاً و في هذه المسألة عوامل و شروط لو تم التقييد بها لأصبح الاقتصاد قوياً بحيث سيكون بإمكانه تأمّن الحياة المادية إلى ما شاء الله. لذلك فإن أية إدارة إقتصادية مُطالبة بالأمانة التي هي إحدى عوامل و شروط هذه المسألة و مُطالبة بالدقة و التحقيق و هما إحدى عوامل هذه المسألة أيضاً. حيث تعمل كل هذه الشروط و العوامل على عدم حدوث الفساد الذي يحوم في و حول الاقتصاد في أية ساعة و أوان، لما للإconomics من سحرٍ يؤثّر على النفوس سلباً. و لنعلم جميعاً أن هذا الاقتصاد القومي هو رباط إقتصادي أيضاً لأنّه يجمع الأطراف السياسية في بوقته و بذلك يكون عاملًا مهمًا من عوامل تحقيق الوحدة المنشودة. و قضية أن يكون هذا الاقتصاد القومي رباطاً إقتصادياً، ينبع من كونه بنيانً تشتّرك جميع الأطراف السياسية في تنفيذ برامجه و مناهجه.

١٤- التمسّك بالأصالة الاجتماعية ركنٌ أساسي من أركان الفكر القومي النبيل و الأصيل و الإنساني، بشرط أن يكون العلم هو الفيصل و الحكم في وجودها. فلتتمسّك بتلك القيم و المبادئ الأصيلة

لشعبنا والتي تُعبّر عن ذات الفرد والمجتمع إيجاباً و التي تُحافظ على هوية الفرد والمجتمع الشخصية والإنسانية و تُقوم السلوك و المسالك الحياتية، فتجعلها تسمو و تبرز بين الأقوام الأخرى و في مسيرة الحياة الإنسانية.

أفرزت المسيرة البشرية و تجاربها ما هو ثابت و متغير في آنٍ واحد من خلال أبحاث و صراعات مختلفة. و ظهر لنا أن ما يتغير و يتحول هو كل ما هو مادي على الأغلب و أن الثابت هو كل ما هو معنوي على الأغلب، مع الأخذ بنظر الإعتبار مسألتي السلب والإيجاب، حيث يمكن أن نرى ما هو معنوي و سلبي أيضاً. ولكن ما نستطيع أن نجزم به هو أن المعنوي الإيجابي ثابت لا يتغير و أنه هو الذي يبقى أصلاً و مركزاً للبنيان. و لذلك فإن المعنوي الإيجابي هو الأصل و منه إنبعثت نظريات الإصلاح وصولاً إلى الأديان و من ثم عودة أخرى إلى نظريات الإصلاح في العصور الراهنة. لهذا فإن المعنوي الإيجابي ظل منذآلاف السنين ثابتاً طالما بقىت البشرية تسترشد و تلتزم بالقوانين و المبادئ الإنسانية التي شكلت هذا المعنوي الإيجابي. و إذا اعتمدت الإنسانية على هذا المعنوي الإنساني تكون بذلك قد تمّسكت بالأصالة و جعلتها نهجاً في مسيرتها الحديثة و في المستقبل. ففي هذه الأصالة لا غشّ و لا خداع و لا كذب و لا سلوك سلبي و لا خيانة و لا عمل مُنافي للقوانين الإلهية و الوضعية التي تُحافظ على المبادئ و القيم الإنسانية السامية و التي هي معنوية في وجودها. فالاصالة هي الطهُر و النقاء و هي الكينونة التي تستند دائماً و أبداً إلى الحق من حيث هو لا من

حيث الإرادات المختلفة. و لا يعني التمسك بالأصالة تخلّفاً كما قد يعتقد و ذلك يجعل الأصالة مرتبطاً بالماضي، فنحن نعلم من التاريخ و من الواقع الحياتي المعاش أن الأصالة تعني المعنوي الإيجابي الثابت منذ أزمنة سحرية و هي ما زالت ثابتة و سوف تظل كذلك مستقبلاً. و لا ننسى أنه حتى في الجانب المادي هناك أصالة و عكسها و الأصالة مطلوبة فيها أيضاً. ولكن في الأصالة الاجتماعية هناك المعنوي الإيجابي الذي يفسّر السلوك و درجة الوعي و كيفية هذا الوعي. فالأصالة تعني الصفاء و الصفات الراقية الإيجابية و تجدر ذاتها في الإبداع و الإيجاد لا في التقليد و إتباع ما قد وجد و أُنجز. ففي مسألة الشخصية مثلاً هناك ميراثُ الفرد في المجتمع قد جاء طبيعياً خلال مراحل التاريخ الخاص بالمجتمع و لا يحتاج الفرد إلى تقمّص هذه الشخصية بنجاح في حياته العامة و الخاصة إلا إلى من يُنضمُّ له هذا الميراث و يُعرّفه به. هذا أفضل من أن يترك الفرد هذه الشخصية الموروثة و يذهب ليتقمّص شخصية أخرى لها مراحلها الخاصة بها. فعندما سيكون هذا الفرد بلا شخصية نظراً لأن الشخصية الأخرى المكتسبة لا تناسبه لأنها لا تتوافق الأصل لديه. هذه المحافظة على ما هو خاص بالمجتمع إيجاباً هي الأصالة التي تتعكس بالنسبة للذين يتمسّكون بها على كل مجالات الحياة الفردية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و غيرها من مجالات الحياة. و التمسك بالمسألة القومية التي نحن بصددها أصالة ولكنها تحتاج إلى أن تكتمل فصولها من الناحية العملياتية. أي أن يجعلها الذين يتمسّكون بها تدخل في كافة مجالات حياتهم و منها

المجال السياسي. فالأصالة في المجال السياسي تفتح الطرق أمام كل ما هو إيجابي و من هذه الإيجابيات الوحدة التي نريدها. بل إن الأصالة تدعوا إلى الوحدة بالإستناد إلى التاريخ وأزمنته و إلى علم الاجتماع و كينونته و ترسم مستقبلاً مُشرقاً للمجتمع الذي يتمسّك بها. و الأصالة الاجتماعية تشمل جميع أفراد الشعب و بكل فئاته و تشمل على وجه الخصوص الفتنة السياسية و المثقفة و ذلك لأن الشعب بكل فئاته وجود إجتماعي و كينونة إجتماعية. و الوحدة المستندة إلى الأصالة الاجتماعية تدوم في توافق و إزدهار، لأن المقومات القومية و الإنسانية تتجسد فيها و تُديرها و تصبح بذلك وحدة أصلية مُنيرة للدروب و مُحقة للأمال. و التغييرات التي تستهدف الأصالة الاجتماعية إنما تستهدف الوجود الخاص لمجتمعنا و هي من أجل تحريف المجتمع عن دربه الذي يبدأ من عمق تاريخه و يصل إلى مستقبله الخاص. هذه التغييرات و محاولات فرضها على الفرد و المجتمع تأتي من الأعداء و من الروح العدائية و هناك بين المجتمع نفسه من يروم إلى تلك التغييرات تحت مسميات و شعارات لا تُوافق مراحل وجود المجتمع. إن الذين يريدون تحريف المجتمع عن سلسلة مراحل تطوره منذ البدء و إلى الآن، إنما يريدون إفساد المجتمع و بذلك تتحمي الأصالة الاجتماعية التي هي أساس الهوية المجتمعية. إن الأخلاقيات التي يكتسبها كل مجتمع من خلال مراحل تطوره و تاريخ وجوده و تستند إلى الطُّهر و التقاء و الأصالة، لا يجب أن يتم تغييرها تحت أي شعارٍ كان. حيث تُعبّر تلك الأخلاقيات الأصلية عن ماهية المجتمع و خصوصية أفراده. و لا أحد

يستطيع أن يُنكر أن تهذيب الأخلاق و تزكية النفس من عوامل الأصالة و مجموع العوامل التي تُشكّل الأصالة الإجتماعية التي تحتاجها السياسة، من حيث أن هذه السياسة هي إدارة للشعب و الوطن. و لا يمكن أن نقول أن لا أصالة في السياسة إلا بالنسبة لهؤلاء الذين لا يؤمنون بالأخلاقيات و ليست لهم أصول. فالذين يرون أن الأخلاقيات تقف حجر عثرة أمام الخطط و البرامج السياسية إنما يفتقدون إلى الأخلاقيات منذ البداية، أي منذ تكوينهم المجتمعي. على العكس من ذلك فإن السياسة المستندة إلى الأخلاقيات هي السياسة التي تدخل التاريخ و تبقى نبراساً يُنير دروب المعرفة و العلم لدىبني الإنسان و تبقى رموز تلك السياسة من شخصيات و نظريات و برامج ذخراً للإنسانية. فالتاريخ يكشف ما سبق و اليوم نعرف الذين كانوا سابقاً و عبر التاريخ عديمو الأخلاق و نعرف أصحاب الأخلاق أيضاً و نميّزهم ضمن ميزان السلب والإيجاب و الخير و الشر. و لا أحد اليوم يختار عديمو الأخلاق لأنهم لم يقدّموا سوى الشر و الخطأ و الدمار للمخزون الثقافي و المعرفي للإنسان. إن السياسة التي تعتمد الأصالة الإجتماعية في مناهجها تبقى خالدة و تُقدم نموذجاً يُحتذى به لأن الأصالة تُقاوم السلب و الخطأ و الشر و تثبت القيم و المبادئ التي تُساهم في تطور المجتمع البشري نحو آفاق أوسع في مجال العلم و المعرفة.

كما أن القيم و التقاليد الإيجابية و التي أتت إيجابيتها عبر التجربة الإنسانية، ليست متغيرة فهي قد أتت منذآلاف السنين و ما زالت باقية. أما القيم و التقاليد السلبية التي أتت سلبيتها من

التجربة الإنسانية أيضاً، فهي مُتغيّرة و يجب أن تتغيّر بل و تنتفي. فالصدق غير مُتغيّر و هو مطلوب مستقبلاً كما كان مطلوباً ماضياً و الأخقيات الواجبة و الفضيلة و الأدب ليست مُتغيّرة و هي مطلوبة في كل زمان و مكان. أما الجهل فعليه أن يتغيّر دائماً ليخلِي المكان للعلم من أجل المعرفة و من أجل الوصول إلى الحق و الحقيقة. و الصدق مبدأ أصيل يُقابلـه الكذب الذي يؤدي إلى الخيانة و هو مبدأ غير أصيل و لذلك فإن السياسة القائمة على الصدق تبقى رصيداً و ملكاً للإنسانية حتى و إن لم تنتصر. أما السياسة القائمة على الكذب فهي دون رصيد و لا تستطيع أن تكون ملكاً للإنسانية و ذلك لأنها مرفوضة في النهاية حتى من قبل واضعـها. و الوحدة التي نريدها هي من صميم سياسة أخلاقية صادقة، أي أنها تنتهي إلى الأصالة الإجتماعية التي لا تقبل إلا ما هو سامي و ظاهر و شريف. و الوحدة التي تعتمد على الأصالة الإجتماعية عملية قومية رائدة تضع في الحسبان كل خصوصيات المجتمع و تعمل في سبيل حفظ تلك الخصوصيات و نجاحـها. بالإضافة إلى أنها تقوم على تمتين اللحمة الداخلية و التي يحتاجها الشعب في النضال من أجل الإستقلال و بناء الدولة. فالعلاقة إذاً فيما بين الوحدة و الأصالة الإجتماعية هي علاقة الفكر و القلب، حيث تعمل هذه العلاقة على تفعيل الجسد المجتمعي و السياسي و يجعلـه من القوة بحيث يكون في إمكانـه هذا الجسد أن يكون نشطاً و ذو قدرة على تخطي الصعاب و ذو قدرة أيضاً على تقديم الحلول للمعـضلات. من هنا تأتي أهمية أن تكون العملية الوحدوية السياسية مُؤمنة

باتباع الأصالة الإجتماعية في و خلال مسيرة نضالها. فجوهر الوحدة التي نريدها قومي مرتبط بهذه الأصالة الإجتماعية التي تفرض ذاتها في مختلف أوجه الحركة السياسية مثلما تفرض ذاتها في الأوجه المجتمعية. هذا ما يجعلنا نشدد على أن أصل الشيء مهم و البحث عنه واجب لأنه يساعدنا في رسم لوحة كاملة التفاصيل و واسعة الأفق. ذلك لأن الوضع السياسي الذي هو عليه قضية الشعب الـكـردي مـُـنشــعــبــ و مـُـتــعــدــ الأــوــجــهــ نــظــرــاــ لــوــجــوــدــ أــكــثــرــ من جبهة و أكثر من عدو و أكثر من ســبــيــلــ لــلــوــصــوــلــ إــلــىــ الــمــرــادــاتــ. إلا أن الأصالة الإجتماعية التي ستــوــجــهــ العــمــلــيــةــ الــوــحــدــيــةــ لــدــيــنــاــ،ــ ســتــجــعــلــنــاــ نــتــحــكــمــ بــهــذــاــ الــوــضــعــ مــنــ مــنــطــلــقــ أــنــهــاــ ســتــحــافــظــ عــلــىــ مــاــ مــلــكــ مــنــ خــصــوــصــيــاتــ مــخــتــلــفــةــ.ــ مــثــلــمــاــ ســتــكــوــنــ الســيــاســيــةــ وــ أــدــوــاتــهــاــ الــمــعــتــمــدــةــ عــلــىــ هــذــهــ الــأــصــالــةــ مــتــمــكــنــةــ مــنــ إــدــارــةــ هــذــهــ الــجــهــاتــ الــمــفــتــحــةــ عــلــىــ الشــعــبــ الــكــرــدــيــ مــنــذــ أــزــمــانــ طــوــيــلــةــ.ــ كــلــ هــذــاــ لــذــهــ هــذــهــ الــأــصــالــةــ ســتــحــفــظــ لــنــاــ الــقــدــرــةــ عــلــىــ الــإــمــســاكــ بــخــيــوــطــ الــوــضــعــ الســيــاســيــ وــ تــوــجــيهــهــ نــحــوــ الــوــحــدــةــ وــ نــحــوــ تــحــقــيقــ أيــ هــدــفــ آــخــرــ.ــ فــالــقــدــرــةــ الــمــعــنــوــيــةــ تــســانــدــ الــقــدــرــةــ الــمــادــيــةــ وــ تــحــقــقــ الــهــدــفــ الــمــعــنــوــيــ ضــمــنــ مــعــادــلــةــ كــوــنــيــةــ ثــابــتــةــ تــدــيرــ الــوــجــوــدــ.ــ كــمــاــ أــهــمــيــةــ الــأــصــالــةــ الإــجــتمــعــيــةــ بــالــنــســبــةــ لــلــفــرــدــ وــ الــمــجــتــمــعــ وــ الــوــجــوــدــ.ــ كــمــاــ تــســانــدــ الــقــدــرــةــ الــمــعــنــوــيــةــ بــالــنــســبــةــ لــ الــمــبــادــئــ الــإــنــســانــيــةــ مــثــلــاــ لــاــ يــكــنــ لــهــاــ أــنــ تــنــكــســرــ كــمــاــ لــاــ يــكــنــ لــلــعــلــاقــاتــ الــقــائــمــةــ عــلــىــ الــمــبــادــئــ الــقــومــيــةــ أــيــضــاــ أــنــ تــخــســرــ الــمــرــعــرــكــةــ.ــ وــ هــذــاــ هــوــ جــوــهــرــ الــقــضــيــةــ الــتــيــ تــظــهــرــ مــنــ خــلــالــ الــعــلــاقــةــ بــيــنــ الــوــحــدــةــ وــ الــأــصــالــةــ الإــجــتمــعــيــةــ.ــ أــيــ

أن الوحدة تستطيع إمتلاك سلاح مؤثر عندما تسير وفق منهج الأصالة الإجتماعية و السياسة التي ستنتهج مبدأ الأصالة الإجتماعية سترى نفسها متحدة مع الشعب بشكل و بهضمون عمليين، ذلك لأن الشعب يريد هذه الأصالة مثلما يريد الوحدة.

و في الأصالة الإجتماعية هناك مبدأ العدالة التي تحتاجها كل القوى السياسية خلال إدارتها. فمبدأ العدالة يحدد الحقوق والواجبات على اختلافها و يضع الأمور في نصابها القانوني و الشرعي. بل إن العدالة هي قوة ناظمة إلى حد بعيد للعملية الوحدوية مثلما لأية عملية أخرى، من حيث أنها تُبيّن لكل الأطراف ما لهم و ما عليهم. و تُعتبر العدالة أسمى مبدأً أصيل إجتماعياً و قد سعى الإنسان و سيظل يسعى إليها. أما القوة السياسية التي تنتهج العدالة في مسيرتها النضالية، فهي القادرة على تحقيق الأهداف و منها هدف الوحدة. كما أن العدالة هي التي تحدد الجانب القيادي للوحدة، أي أنها تحدد قائد الحركة الوحدوية و ذلك بالإستناد إلى وقائع التاريخ و المواقف القومية و طبيعة النضال. لذلك لا بد من التمسك بالعدالة و قبول إجراءاتها لدى تبيان الأدوار و تعينها.

هكذا فإن المنهاج الوحدوي الذي يتَّأْلِفُ من جملة هذه البنود و المواد التي قد تزيد بحسب النظريات المختلفة، س يجعل من موضوعة الوحدة أمراً واقعاً و مُحققاً في الحياة العملية لقوى السياسية و للشعب بفائه. كما سيكون دليلاً مُرشداً لكيفية

تحقيق الوحدة و سيكون بمثابة دستور تقوم عليه هذه الوحدة. مثلما أن هذا المنهاج هو مشروع تطبيقي عملي بيد الأطراف السياسية تستطيع بها جعل العملية الوحدوية نظاماً قائماً بذاته. وبهذا تخرج الوحدة من نطاق الكلمة إلى نطاق النظرية الموضوعة التي تستطيع أن تتناول كل متعلقات الوحدة ضمن سياق فكري لتقدمه على شكل خريطة طريق. قد تكون بعض بنود هذا المنهاج مُحقة إلى حد ما في الواقع السياسي الـكُردي مثل بند فتح الطريق أمام عملية الوحدة و مثل عملية التواصل والتقارب إلا أن هذا ليس كافياً لكي تتحقق الوحدة. ولكي تتحقق الوحدة لا بد من أن ترى كل هذه البنود النور وتلقى الإهتمام العملي اللازم. ثم أن الطريق أمام الوحدة كان دائماً مفتوحاً في الأدبيات الشعبية و الثقافية الـكُردية و طوال سنين إلى الآن، ولكن لم تتحقق الوحدة المطلوبة. كما أن التقارب و التواصل فيما بين الأطراف السياسية الـكُردية كانتا دائماً حاضرتين و لا تزال، إلا أن الوحدة المطلوبة لم تتحقق و لم تصل إلا إلى حد إتفاق ما على مسائل محددة و الإتفاق مجرد جزءٌ من الوحدة و ليست هي الوحدة بذاتها الكاملة. وهذا بسبب أن البنود الأخرى الواردة في هذا المنهاج المذكور هنا لا وجود لها بينهم و لأنه لم يكن هناك منهاج بهذا الخصوص لديهم. ثم أن الوحدة لا ترى نوراً لها إذا كانت بسبب تحقيق بعض المصالح المحددة أو عندما كانت هناك ضائقة و وضع فيه إيجابية. فالوحدة عملية شاملة مثل هذه البنود التي ذكرناها و التي تُشدد كلها على أن النضال من أجل تحقيق أي هدف عليه

أن يتلزم بالجانب المعنوي والفكري. إن هذه العملية لا ترضخ إلا لإرادة الشعب الذي قد أجرى إستفتاءات مئات المرات حول الوحدة وقد أرادها بدون توقف، ذلك لأنها طريق خلاصه و قوه إستقلاله. إن الوحدة بدون تطبيق بنود هذا المنهاج لن تكون ذات حركة مثل الجسد الذي لا دماء فيه و البنية الأساسية لها هي الإيمان بالفكرة القومية الذي يُسِّيَّرُها و يُدِيرُها. إذ أننا نريد وحدة دائمة لا تكون يوماً موجودة و يوماً آخر غير موجودة و من أجل أن تكون كذلك، يفترض أن تستند إلى كل ما هو أصيل ليس تاريخياً و إجتماعياً فقط وإنما في المجالات الأخرى أيضاً. فإذا إستندت الوحدة إلى كينونة و طبيعة المجتمع و الشعب و إلى المبادئ و القيم السياسية و الاقتصادية و إلى قوة عسكرية فاعلة و إلى ثقافة أصيلة، ستكون حاضرة و دائمة و مُنتصرة. أما إذا كانت الوحدة مجرد أداة لتمرير مرحلة سياسية معينة و إعلاماً يهدف إلى تمجيد طرف سياسي ما أو حركة سياسية ما، فإنها ستكون أسييرة تلك المرحلة و تزول بزواليها. و الوحدة ليست مطلوبة من أجل أن تكون مرتبطة بمرحلة ما فقط، بل هي مطلوبة من أجل أن تبقى إلى الأبد لأنها مطلوبة في كل زمان و مكان. فكما كان الماضي مؤلفاً من مراحل و أحقاب كذلك هو المستقبل له مراحله و أزمته المختلفة و الوحدة فيه (في المستقبل) ستكون بحسب المستجدات و بحسب التطور المعنوي والمادي التي ستكون عليه الأحوال البشرية. لكن مفهومها و بنودها الواردة و مقاييسها لن تتغير حتى و إن شملت الوحدة كافة سكان الأرض و وضعهم ضمن كيان وحدوي إنساني عام. ففي

الوحدة مبادئ عامة و مبادئ خاصة تأتي كُلّ منها بحسب طبيعتها. فالمبادئ القومية مبادئ خاصة مثلاً و إذا أريد أن تكون الوحدة نظام فيه أساليب تحقق المبادئ السامية والكونية، عندها تكون الوحدة عامة. و معلوم أن الوحدة الخاصة هي لشعب ما دون آخر، أما الوحدة العامة فهي لبني الإنسان أجمعين دون تمييز وبشكل شامل. لذلك فإن الوحدة التي يُطالب بها الْكُرد هي وحدة خاصة و يسعى الْكُرد إلى تحقيق هدف خاص هو التحرر القومي و بناء الدولة بالإعتماد على سُبُل كثيرة منها الوحدة التي تزيد في القوة و تؤدي إلى الانتصار.



مُعوّقات الوحدة

مثلاً لأية عملية صعوباتها و لكل مسيرة مُعوّقاتها، كذلك فإن للوحدة مُعوّقات تعترض طريقها. و بالنسبة للحالة الگردية هناك مُعوّقات كثيرة تقف حجر عثرة أمام مسيرتها و تطبيقها لأسباب أغلبها داخلية مرتبطة بالأطراف السياسية. أي أن الأطراف السياسية هي التي تحمل عبئ وجود هذه المُعوّقات و ليس على الشعب شيء في هذا المجال. فالشعب كما أظهرنا يريد الوحدة و حسب و لا يعرف كيف ستكون وأيضاً ليس له يد في عدم تحقيقها. أما النخبة السياسية الموجودة في حضن الأطراف السياسية فهي المسؤولة عن وجود هذه المُعوّقات. ولكن قد يكون هناك وضع سياسي ما يتسبب في عدم قدرة الأطراف السياسية على تجاوز تلك الصعوبات و المُعوّقات. من مُبيّنات هذا الوضع السياسي مجئي و تأسيس بعض

الأطراف السياسية وفقاً لسياسات خاصة بعضها دولي المنشأ وبعضها إقليمي المنشأ. هذا الوضع لا يسمح أن تتوّجه الأطراف السياسية الـكُردية التي تأسست وفقاً لحسابات ومبادئ قومية نحو إنشاء هذه الوحدة المطلوبة. ولعلّ هذا الوضع السياسي هو أول وآخر الأسباب التي تقف في وجه عملية تطبيق الوحدة. فالطرف السياسي القومي المنشأ والتوجّه يرى صعوبة كبيرة في مسألة إقناع الجميع لأجل خلق هذه الوحدة، لأن المسألة القومية لدى الأطراف السياسية الأخرى قد لا تكون ذات أهمية كبيرة. بل حتى قد يكون هناك أطراف لا تُحبّذ الفكر القومي والتوجّه القومي وترى فيه تخلفاً. وفي العموم هناك عدة أسباب جوهرية لهذه المُعوقات نوردها بالشكل والمضمون التاليين:

أولاً: ضعف المشورة القومية (غياب الشوري القومي)..
لقد كان طوال سنين وجود القضية القومية للشعب الـكُردي وجود ضعف الشوري القومي فيما بين الأطراف السياسية من جهة و في حضن النخبة المثقفة من جهة أخرى. فنحن لم نرى حتى الآن مناقشات و تحليلات و أبحاث عن القضية القومية تهدف إلى خلق أجواء هذه الشوري فيما بين الأطراف السياسية و فيما بين جهات النخبة المثقفة. فكل ما هنالك هي محاولات التعريف بالقضية القومية و بيان الهدف القومي فقط. نحن لم نرى مثلاً تاريخاً كُردياً مكتوباً وفق أسس قومية و وفق نظرية قومية. كما لم نرى بحثاً إقتصادياً تناول الإقتصاد الـكُردي وفقاً لنظرية قومية. و الأهم من

كل هذا لم نرِ بحثاً إجتماعياً يتناول القضية الاجتماعية القومية التي هي أهم أبحاث الفكر القومي. ولا تتجاوز كل الأبحاث التي كُتبت في هذه المجالات إلى الآن حدود الكتابة البحثية الصرفة. أما أن تكون هناك أبحاث و تحاليل على أساس الفكر القومي فهذه غير موجودة إلى اليوم. و في الإعلام أيضاً كذلك.. حيث هناك إعلام كُردي يتناول المسائل القومية يومياً و لكن هذه المسائل ليست في مستوى الفكر القومي و النظرية القومية التي علينا أن نخلقها و يجعلها محور مشاورات و مناقشات عميقة فيما بيننا. إذ ليس كافياً أن يكون هناك موضوع قومي يتم كتابته من قبل أحد الأساتذة أو المثقفين و تنتهي المسألة هكذا. فالمطلوب هو أن تكون الكتابة القومية معتمدة على الفكر القومي من حيث هو فكر و تصبح محل مناقشات مستمرة و تصبح أيضاً مادة للتشاور السياسي في أروقة السياسة الگردية. و أيّ موضوع أو بحث يتم تقديمها إلى القراءة عليه أن يخضع للدراسة و الإستفادة الفكرية منه و يجري عليه الأخذ و العطاء و عليه أن يُنتج فكراً قومياً تنظيرياً تتم المشورة فيه و عليه من أجل الفائدة السياسية التطبيقية. و في حالة سياسية و إجتماعية كالحالة الگردية كان لا بد أن تكون هناك مشورة مستمرة من خلال الإعلام و من خلال الطرق الدبلوماسية المختلفة، عن المسألة القومية و آفاقها و مآلاتها. ولكن مثل هذه المشورة ليست موجودة و إذا تواجدت فهي ضعيفة إلى حد أنها لا تحدث إلا في المناسبات و عند حدوث المستجدات و بصيغها البسيطة. أي أن هناك قصور داخلي من ناحية الشوري فيما بين الگرد سياسيين و مثقفين

وأساتذة جامعيين. هذا القصور في مسألة الشورى تُساهم في تباعد القوى السياسية أو على الأقل تخلق مسافة فراغ فيما بين هذه القوى. هذا الفراغ القاتل الفاصل ما بين الشعب وإرادة الوحدة والأطراف السياسية والذى آن الأوان له أن ينجلي عبر البدء بفتح باب المشورة القومية التي أساسها الفكر القومى والوحدة وغيرها من القيم والمبادئ القومية التي تخص الشعب الگردي. و هذا الدور ليس فقط دور الرموز السياسية بل دور المثقفين والأساتذة الجامعيين أيضاً، حيث هم يستطيعون تقديم فكر وأدبيات قومية تصبح مادة لهذه الشورى التي نقصدها. أما الإعلام فبمقدوره أن يكون منصة من أجل تشجيع هذه الشورى و إعطاء المجال الرحب لها كي تشارك فئات الشعب فيها أيضاً. إن أجواء الشورى القومية هذه هي في خدمة العملية الوحدوية من حيث أن هذه العملية تبقى حاضرة في كل أوان و تُعطي دفناً للعلاقات في ما بين الأطراف السياسية. كما أن الشورى القومية تخلق روابط و علاقات صادقة و تحدد السلبيات والإيجابيات بشكل علمي لأنها تجري وفقاً لأسس الفكر بشكل عام. وهذه أيضاً مسألة تخدم العملية الوحدوية مثلما تخدم مجالات أخرى نضالية. كما تساهم الشورى و تصبح سبباً في إختيار السبيل الأنجح و الأنجح و إيجاد كيفيات مناسبة من أجل السير قدماً بالقضية نحو الحل. و تستمد هذه القوة الممنجزة و المؤثرة من الشورى لأنها جوهر الوحدة، حيث أن الشورى فيها مجموعات سياسية و ليست مجموعة واحدة و فيها مجموعة أفكار و ليس فكراً واحداً و فيها عدة أطراف تمثل الشعب و ليس طرفاً

واحداً. وهذه هي الوحدة بعينها. أي أن الشوري تُساوي الوحدة و الوحدة في الشوري التي تُوجه الجميع نحو هدف واحد و تُوجه الجميع نحو الإجماع على هدف واحد و قضية واحدة. و من هنا تأتي أهمية الشوري بشكل عام و الشوري القومية بشكل خاص. ثم أن الشوري القومية تتناول القضية القومية من مختلف و كل زواياها و تعمل الفكر من أجل إنجازات قومية مختلفة، بالإضافة إلى أنها تخلق الأسباب للتكاتف و التوحيد و النضال المشترك. و ضعفها يعني ضعف العملية الوحدوية أو عدمها و هي قوة مُحرّكة لهذه العملية و في نفس الوقت هي قوة مُنجزة و مُبتكرة. و لا تقف الشوري القومية عند حدود سياسية، بل تتناول المجالات كلها لأنها ترتبط بالحياة في مختلف أنحائها و جوانبها. ولكنها بالنسبة للوحدة مُرشد و دليل و مُبدع لبرامج تؤدي إلى تحقيق هذه الوحدة. لذلك تقف الشوري القومية موقف القائد الشعبي الذي يستند إلى إرادة الشعب و يسعى دوماً إلى إنتصار الشعب. و في الحالة الگردية تتصرّد هذه الشوري قائمة النضالات المختلفة - أو هكذا عليها أن تكون - لأنها تمثّل كل فئات الشعب. أي أن الشعب يريد هذه الشوري إذا وُجِدت كما يريد الوحدة لأنها تؤدي إلى التوحيد ليس في القرارات الصادرة من أجل القضية فحسب، بل أيضاً من أجل إنشاء القوة الازمة الفكرية و المادية للتحرر و الإستقلال.

هكذا إذأً تصبح الشوري القومية واجبة الوجود لأنها هدف أولاً و لأنها تحقق الهدف ثانياً و هي تساهم في إنشاء الوحدة المطلوبة التي تُرضي إرادة الشعب و القوى السياسية في آن واحد. أي

أن هذه الشورى تستطيع أن تُبدع فكراً بحيث تضع الأمور جميعها في نصابها و على طريقها الصحيح. وهي في الحالة الگردية مطلوبة مثل الماء للزراعة.

ثانياً: ضعف المنهج القومي..

بالرغم من أن الإعلان قومي و الحديث عن القضايا الوطنية والشعبية قومي، إلا أن النهج القومي ضعيف أو غير موجود. فهذا النهج ضعيف لأنه لا يخرج عن إطار الكلمة و الحديث و هو غير موجود كبرنامج. لذلك تسير هذه المسألة المهمة التي تحتاج إلى حل بين الگرد ببطئ شديد و بوجود عدم إستقرار فيها. هذا لأن النهج إنما يوضع و يتم إبداعه فكراً و عملاً و يدخل حيز التطبيق من خلال الأجهزة الإدارية الشعبية التي يمثلها الطرف السياسي. قضية إظهار الترابط فيما بين الوحدة و النهج القومي مثلاً، تحتاج إلى تحليل و بحث علمي أكاديمي يُبرز تلك العلاقة على أنها قومية و واجبة. و يتبيّن هذا الضعف في الأديبيات المطروحة و المنتشرة سواءً التي على شكل كُتب أو في الصحف و الإعلام. هذه الأديبيات لم تستطع إلى الآن تثبيت المنشآت القومية للفكر القومي الگردي و لم تستطع وضع تاريخ معين لنشوء المسألة القومية لدى الگرد. حيث أن المسألة القومية لم تنشأ فقط منذ أن أصبح الگرد مسلوبي الإرادة وأصبح وطنهم مُحتلًّا. بل إن المسألة القومية تبدأ عندما تظهر القومية على مسرح التاريخ و تُعرّف عن نفسها تكونيناً مختلفاً عن الأقوام الأخرى و هذا ما لا يوجد في الأديبيات الگردية و لا في الأجهزة

الإعلامية الگردية حتى الآن. إن النهج القومي له تاريخ و له أسس و برامج تحده و تُبَيِّن مبادئه. والأدبيات القومية الموجودة إلى الآن ليست إلا أدبيات مُدوَّنة بنفَس قومي و بحسب نظرة قومية لا ترقى بهذا الشكل و المضمون إلى مستوى النهج القومي. فالنهج القومي مثلما له تاريخ يبحث في نشوء القومية و كيفية هذا النشوء، له أيضاً مُميَّزات تُميِّزه عن أي برنامج آخر في الحياة. وكيفي أن نُتَوَهُ في هذا المجال الضيق إلى أن النهج الذي نتحدث عنه إنما يتكون من خلال خلق و إظهار الترابط و العلاقة فيما بين الإدارة السياسية و أملاك و ثروات المجتمع المعنوية التي تكمن في علم إجتماعه و علم إقتصاده و ثقافته و ميراثه المجتمعي بشكل و مضمون قوميين. كذلك يتكون هذا النهج من خلال تقديم شرح مُستند إلى فكر قومي منظم يتبيَّن فيها الميراث المجتمعي الذي يتم توجيهه و الإفاده منه في الحياة العملية للشعب. إذاً فالمنهج القومي لدى الگرد معذوم حتى الآن من الناحية الأكاديمية ولكن له وجود ضعيف من خلال بعض الأدبيات و المواقف السياسية التي تطرأ ما بين فترة و أخرى. هذا الضعف في المنهج القومي يُؤثِّر على سير أية عملية قومية بين الگرد و منها عملية الوحدة التي يجعلها هذا الضعف بعيدة المنال و لو إلى حدٍ ما. فالتمسُّك بالقضية القومية و كتابة و تدوين الفولكلور الگردي و محاولة كتابة تاريخ قديم عن الگرد كلها مشاعر و أعمال مباركة، ولكنها لا تخلق نهجاً إلا عبر عمل فكري منظم تكون فيه مسألة النشوء و الأصل و الأصالة مُصاغة صياغة علمية أكاديمية. إن الشعر القومي

يُعبّر عن الإحساس و الوعي بالمسألة القومية ولكنه لا يستطيع أن يخلق نهجاً قومياً، كما أن القصة التي تتحدث عن حادثة قومية لا تستطيع أن تكون في خدمة المنهج القومي ولا يستطيع كتاب التاريخ الذي يسرد الأحداث و يُعرّف الشخصيات و الجيوش و أعمالهم أن يكون نهجاً قومياً. ولكن جميع هذه الآثار و التأجات و غيرها التي مثلها في التقديم، تستطيع أن تساهمن في خلق النهج القومي إذا كتبت و دونت وفق نظرية و آيديولوجيا قومية. وقد يُقال أن الآيديولوجيا تأثر و تحبس الأفكار و الأفراد كما ذكرنا سابقاً، ولكن هذا التعريف للأيديولوجيا خاطئ تماماً و ذلك بحسب ما تعنيه الآيديولوجيا ذاتها. فهذا المصطلح يعني علم الفكر و علم الفك ليس له حدود و ليس له أطّر و تُطلق العنوان للأفكار جميعها للإنطلاق نحو البحث إلى ما لا نهاية. ولكن الإنسان ذاته هو الذي جعل للأيديولوجيا إطاراً اعتماداً على أهوائه و مُراداته و بذلك قد أضّر الإنسان بالآيديولوجيا و مفهومها. و عندما يصبح الفكر القومي آيديولوجيا لن يتقوّع داخل ذاته إذا إستند إلى العلم و في العلم سعة الأفق و رحابة الصدر و فكر لا يعرف حدوداً من أجل البحث و الإكتشافات. إن النهج القومي الذي يأتي من الفكر القومي يستطيع أن يضع حلولاً جذرية للمسألة القومية بالإعتماد على تنظيم الميراث القومي و الميراث القومي للكُرد غني جداً بحيث يمكن أن يُنتج أشمل و أكبر نهج قومي. ولكن لم تتحرك الأقلام الـكُردية بهذا الإتجاه إلى يومنا هذا و هذا ما يجعلنا نصنّف النهج القومي لدى الكُرد على أنه ضعيف. إن النهج القومي هو حصيلة

الميراث القومي الذي يأتي عبر التاريخ من خلال أفراد و جماعات تعمل في إطار المفهوم القومي للنضال. أي أن هذا النهج موجود عملياً في العمل الذي يُقدمه فرد أو تُقدمه جماعة من المجتمع ولكن بشكل و مضمون عفويين طبيعيين و ما هو مطلوب هو أن يصبح هذا النهج كينونة منظمة لكي يكون في مقدوره تحقيق الإنجازات القومية و منها الوحدة المنشودة. حيث إن الاتفاق على هذا النهج يجعل من عملية الوحدة من أن تدخل غرفة التنفيذ وإدارته. و المقصود هو أن يصبح الوجود العفوي و الطبيعي للوعي القومي إلى نهج قومي عن طريق الفكر و عملياته و الذي يمكنه فعل ذلك هو الفكر القومي بكل تأكيد. فنحن منذ زمن بعيد نحتاج إلى الفكر القومي الذي سيأتي عقب الوعي القومي أو نأمل أنه سيأتي و ذلك لأن الفكر القومي أكثر تطواراً و تنظيماً و إنتاجاً. كما أن الإعتقاد بأن الفكر القومي فكر محدود هو إعتقد خاطئ لأن المقصود من الفكر القومي ليس هو أن تكون كل الوجود مُختزلاً في هذا الفكر و كل قياسات الوجود تكون وفق قياساته، بل المقصود هو أن الفكر القومي مثله مثل أي فكر آخر مطلوب من أجل أن يعبر مرحلة و يأتي بأخرى و من أجل أن يُنجز هدفاً من ضمن جملة أهداف مختلفة. أي أننا نقصد أن الفكر القومي جزءٌ من الفكر ككل و لا يعني التمسّك بالفكر القومي التخلّي عن الفكر من حيث هو عام و شامل لكل الوجود. و إنما نحتاج إلى الفكر القومي لأنه ضرورة مرحلة و أداة للوصول إلى تحقيق هدف. أي أننا لا نعني أن نكون أسرى لهذا الفكر القومي و أن نكون نابذين للتفكير

من حيث هو عملية عضوية و معنوية شاملة و عامة و تخص كل الوجود الكوني. نحن نحتاج إلى الفكر القومي لكي نحل بها المسألة القومية كما نحتاج إلى الفكر بعموميته و شموليته العلمية لكي تكون متصلين بالمعارف البشرية و الطبيعية و الكونية. ثم أن الفكر القومي الذي هو جزء من الفكر العام الكوني هو بمثابة دواء لكل أمراض الجسد المجتمعي الْكُردي في هذا الوقت و هنا يتبيّن لنا أننا نستطيع تحقيق العملية الوحدوية وفق الفكر و النهج القوميين و ليس وفق الفكر العام الكوني الذي لا يهتم بوحدة خاصة. و يظهر هنا أن ضعف النهج القومي آتٍ من عدم وجود هذا الفكر الخاص القومي و لذلك علينا التشجيع من أجل إيجاده و العمل على إحداثه. لأن الوحدة التي هي إحدى الأهداف التي يسعى الفكر إلى تحقيقها، تستمد قوتها وجودها من هذا النهج الذي يُوفر لها سُبُل و أجواء ممارستها في الحياة السياسية و المجتمعية للشعب.

ثالثاً: الركود السياسي..

برز النشاط السياسي أكثر قوة و عنواناً مع بروز الأحزاب الْكُردية التي بدأت عملها في الوطن و بين الشعب و كان هذا النشاط منذ البداية يشمل رقعة جغرافية معينة لكل حزب. و إلى حدٍ ما هذا ما هو عليه الوضع بالنسبة لهذا النشاط إلى اليوم مع حدوث تغيير طفيف على المجال الجغرافي الذي قد إزداد ولكن ليس لكل الأحزاب بل لبعضها القليل. حيث أن أغلب الأحزاب لا تملك نشاطاً سياسياً في جغرافية واسعة على الأرض الْكردستانية. ولكن ليس هذا

بيت القصيد في مسألة النشاط السياسي فقط وإنما المقصود هو كُنه وحقيقة هذا النشاط ونوعه. إذ أن النشاط السياسي الذي نوهنا إليه هو فقط ذلك النشاط الذي دعى ويدعو إلى تمجيد الحزب و الدعوة إلى الإنخراط ضمن صفوفه لتحقيق أهدافه. ولكن ليس هذا هو النشاط السياسي الكامل بل إن مثل هذا النشاط هو جزئي يختص بمسألة كيفية تقوية الحزب من ناحية عدد الأعضاء وما يتَّأْتُ من هذه الناحية ومن ناحية السيطرة والنفوذ. فالنشاط السياسي الذي نقصد هنا والذى نرى فيه ركوداً هو ذلك النشاط الفكري والقومي الذي يخص الشعب والوطن. صحيح أن وجود الحزب كان و ما يزال في خدمة القضية القومية، ولكن لم يكن هناك نشاط فكري و فكر قومي و ما زال كذلك. هذا ما جعل السياسة في حالة من الركود لأن العمليات الحزبية التي تفتقد إلى النشاط الفكري لا تستطيع إنجاز كل ما يُطلب إنجازه. فالركود السياسي إذاً مثل الركود الاقتصادي يعني فقدان النشاط ولكن أي نشاط؟ بكل تأكيد هو بالنسبة للسياسة نشاط فكري و مادي في آن واحد، بالإضافة إلى النشاط الاجتماعي الذي لا يقل أهمية في هذا المجال لأنَّه يردد النشاط السياسي. أي أن الإنتاج الفكري السياسي هو الذي يحدد فعالية هذا النشاط أو عدم فاعليته و نحن نملك آلاف المصادر من أجل هذا الإنتاج، ولكن بالرغم من ذلك هو ليس موجود. و بوجود هذا الركود الذي يظهر على الساحة الگردستانية من خلال عدم وجود النشاط القومي الفكري والإنتاج الفكري القومي، تتأثُّر الأهداف القومية سلباً و لا تتحقق. و بطبيعة الحال

فالوحدة إحدى تلك الأهداف، بل و تتأثر الوحدة بنتيجة هذا الركود فتصبح بعيدة المتناول. إذاً لو أردنا تحقيق هدف كبير مثل الوحدة لا بد من أن يكون لدينا نشاط سياسي كبير جوهره الفكر القومي و ناتجه فكر قومي. من جهة أخرى إن ما يجعلنا نقول أن هناك ركود سياسي هو عدم وجود حركة إصلاحية داخل الحزب لجهة تطويره، بحيث يكون الفكر القومي جوهره و القوة الماديه المبتكرة أساسه و كذلك مركزه و الدماء التي تُسيّرُه هو الحق و العدالة. إن عدم وجود الإصلاح السياسي وفقاً لهذه المبادئ (التفكير القومي و القوة الماديه المبتكرة و الحق و العدالة) تؤدي إلى وجود ركود سياسي لا يُؤثّر على النضال الحزبي فحسب، بل يُؤثّر سلباً على أي إنجاز قومي مثل الوحدة. و لا شك أن هذا الإصلاح يتطلب أدوات سياسية و مجتمعية ذاتية من أجل خلق القوة الذاتية التي تضع و تُنفّذ برنامج الإصلاح. فالإصلاح لدى أطرافنا السياسية لا بد و أن يكون شاملأً للقضاء على حالة الركود السياسي و ذلك بجعل العمليات السياسية لهذه الأطراف أكثر فاعلية بالإعتماد على التوجّه القومي و النهج القومي و الفكر القومي. كما أن عملية الإصلاح هذه آثارها في المجالات الأخرى، حيث ستصبح الحالة الاجتماعية أكثر تشجيعاً على التلاحم مع الأطراف السياسية و ستصبح أكثر وعيA ب مجريات القضية القومية. و سيكون هناك إزدهار إقتصادي لها لأن المجتمع سيكون مسانداً من الناحية الماديه أكثر من أي وقت آخر و لأنه سيكون هناك إقتصاد قومي تُشرف عليه الأطراف السياسية. كما سيزيد بهذا المخزون الثقافي الحديث الذي سيكون

فيه أحداث و وقائع و أبحاث و تحليلات جديدة و ذات طابع فكري قومي أكثر من أي وقت آخر. إن الإصلاح قوة ذاتية مُنظمة و ناجحة لحلول تنتظرها مسائل عديدة في الحياة النضالية الحزبية و من هذه المسائل مسألة الوحدة. أي أنه لا وحدة بدون عملية إصلاحية تسقبها و تُمهد لها الطريق، حيث سيكون الركود السياسي موجوداً و سيصبح عائقاً على طريقها.

ثم أن الركود السياسي يأتي أيضاً من حالة التفكك السياسي و الاجتماعي الذين ترخر بهما الساحة الگردستانية. فالمجالات الحزبية الغير مُتلاقية و التي لكل منها إطارها الخاص الذي لا يتدخل و لو بذلة ماسياً مع الأخرى، تُنتج ركوداً هو الموجود منذ تأسيس الأحزاب و إلى يومنا هذا. و كان الحزب منزل لا يتحمل حتى الجيرة و يخاف من الزيارات إلا فيما ندر و كان من أجل مسألة ما! و كان الأجدر أن يكون الحزب مُلتقيًّا للأفكار و مخزنًا للثقافات و مصدرًا للتواريخ. و كل ما يساهم في تقوية الحزب و تنشيطه يتم التمسك به من أجل أن لا يكون هناك هذا الركود الذي هو عقدة و حجر عثرة على طريق النضال القومي. و لا شك أن وجود قوة ذاتية داخلية هي القادرة على عدم حدوث الركود، هذه القوة التي لها جانبها المعنوي و جانبها المادي. و الجانب المعنوي جوهره الفكر القومي كما أن جانبه المادي هو الاقتصاد القومي و الاقتصاد بشكل عام. مثلما أن القوة الذاتية الداخلية تتكون من فكر يُسانده تنظيم قوي و من مجموعة أفراد تتبع الإنجلجنسيا في عملها و تعمل على كافة المستويات، كذلك فهي تستمد عناصر قوتها

من العلاقة مع المجتمع ضمن نطاقه الواسع و كل هذا يقضي على الركود السياسي. أي أن هذه القوة الذاتية الداخلية للطرف السياسي ستنعم بنشاط على مختلف الأصعدة و بذلك ينتفي هذا الركود الذي هو عقبة أمام تحقيق الوحدة و العديد من الغايات الأخرى. و يعني كل هذا أن السياسة عندما تكون حركية و في حالة من التفاعل الدائم في مختلف المستويات، ستكون سياسة فاعلة نشطة بعيدة عن الركود و ذات قدرة على إنجاز أية عملية نضالية و منها الوحدة. من جهة أخرى تستطيع السياسة التي تريده أن تكون بعيدة عن الركود القيام بطرح القضايا التي تهم المجتمع و المسألة القومية ما بين فترة و أخرى عن طريق إعلامها و عن طريق كوادرها، لكي يكون هناك تواصل دائم ما بين هذه السياسة و المجتمع و الشعب. إن هذا التواصل أيضاً يُنهي الركود، بل و أكثر من ذلك تستطيع السياسة الجريئة بشكل كافٍ أن تناقش ما طرحته من مسائل مصرية مع كافة الأطراف السياسية الأخرى و هذا أيضاً يُنهي الركود. إن تناول القضايا المصرية للشعب عن طريق مناقشتها فيما بين الأطراف السياسية بشكل دوري و منظم و دائم، يخلق هذا التواصل الهدف و يفتح المجال أمام الإنجازات على إختلافها. و من أجل أن ينتهي هذا الركود السياسي من الأفضل أن يكون هناك دائماً و أبداً نظريات و مقتراحات مختلفة تُقدم عليناً و بعلم الشعب إلى كافة الأطراف السياسية حول هذه القضايا المصرية للوطن. إذ أن هذه النظريات و المقتراحات ستكون بمثابة المُحرّك للعلاقات فيما بين الأطراف السياسية و أيضاً ستكون

بمثابة القوة الدافعة التي تُضاف إلى القوة الذاتية الداخلية و بمجموعهم ينتهي الركود السياسي بخاصة و عامه. و الركود السياسي الخاص هو الركود الذي يعاني منه طرف سياسي أو أطراف سياسية و الركود العام هو الحال في ما بين الأطراف السياسية و المجتمع و قضايا الوطن.

رابعاً: الفوارق الفكرية و المنهجية..

تتكون الفوارق الفكرية و المنهجية في موضوعنا هذا من آراء و أفكار و مسالك مختلفة و من نظريات موضوعة عن مسألة أو عدة مسائل حياتية، ولكن هذه النظريات لها ما لها و عليها ما عليها. أي أنه ليس كل النظريات صحيحة بشكل كامل و الكمال لله، كما أنه ليست كل النظريات سلبية إلى حد الرفض القاطع و كلها تأتي من أجل بيان حقيقة ما أو حقائق معينة. ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك نظرية خاطئة أيضاً. فالنظرية التي تأتي بنتائج سلبية و خاطئة موجودة أيضاً و هي ذات صفة تدميرية سواء كانت سياسية أو إجتماعية أو غيرها. و الحسابات العلمية و التجارب العلمية تحدد غالباً طبيعة النظريات أيًّاً كانت و في زمننا الحاضر هناك من التجارب العلمية الكثير التي تستطيع تقديم الإستفادة في هذه المهمة. ولكننا نقصد هنا الفوارق الفكرية و المنهجية في المجال السياسي و نريد إيصال فكرة عن كيفية هذه الفوارق من جهة أنها تصبح عائقاً أمام العملية الوحدوية. و لقد أظهرنا فيما سبق أن هذه الفوارق من المفترض أن تكون غنىً و ثروةً لعلم السياسة

و إغناءً لهذا العام، ولكننا نرى أن هذه الفوارق تصبح سبباً في حدوث التباعد فيما بين الأطراف السياسية بل وقد تكون سبباً حتى في حدوث نزاعات و في أحسن الأحوال تصبح عقبة و عائقاً أمام إرادة تريد إنجازات معينة. و يحدث هذا عندما يتمسّك كُلُّ بنظرياته و يراها صحيحة مهما كانت و كيفما كانت دون أن يكون مرجعيهم العلم و تجاربه و تدخل هذه المسألة بباب علم النفس. ولكن علينا أن لا ننسى أن لهذه الفوارق في المجال السياسي آثاره الصادرة عنه على المجال الاجتماعي أيضاً ذلك لأن السياسة راعي و المجتمع رعية. و هذه الفوارق كثيرة ولكنها تختصر بالفكرة و المنهجية، حيث الأولى (الفكرة) تتصل بالنظريات و الآراء و الأفكار المختلفة و الثانية (المنهجية) تتصل بالبرامج و الخطط الموضوعة التي تخص قضية أو جملة قضايا. و لا يخفى أن هناك إختلاف في هاتين الحالتين داخل الحركة السياسية و فوارق تتعكس على النضال القومي و الوطني، ولكن نوع هذا الإنعكاس هو سلبي لأن هناك تحليل غير علمي في كل فارقة من هذه الفوارق، بل هناك تشتبّث بها بحسب النفس و مُراداتها و القناعة و مجالاتها. و هذا ما يُنتجه التباعد و التناحر لأنها مبنية على الأهواء النفسية و القناعة الذاتية و لأنها غير مبنية على العلم و أصوله. مثال ذلك ما قلناه سابقاً أن حزباً ما يُنادي بأنه ليس له جهاز عسكري و لن يكون له هذا الجهاز لأن نضاله سياسي و سلمي و نعلم جميعاً أن الحزب مُكون من جملة أجهزة إحداها الجهاز العسكري تماماً مثلما جسد الإنسان مُكون من جملة أجهزة و أن هذا الجسد لا يمكن أن يُواصل

الحياة إذا كان هناك جهاز واحد غير موجود. هذا ما ي قوله العلم. و هم يستشهدون بذلك قائلين أن هناك عدة أحزاب مختلفة في العالم لا تملك الجهاز العسكري لأن طبيعة نضالها لا تستلزم وجود هذا الجهاز و هم لا يدركون أن الحزب إذا كان سياسياً يختلف عن حزب يُناضل من أجل البيئة مثلاً. فالحزب السياسي يتآلف من عدة أجهزة أساسية و حيوية و الجهاز العسكري حضراً أحدها و بدون هذا الجهاز لا يكون الحزب سياسياً و ذلك لطبيعة السياسة و ما فيها من خصوصيات. هذا الفارق الفكري يجعل هذا الحزب صاحب هذا الفارق الفكري ضعيفاً أمام أحزاب أخرى لها هذا الجهاز حكماً و بحسب طبيعة الحياة و يجعله يفقد القدرة و السيطرة السياسية على الميدان. فالذى يسيطر على الميدان هو صاحب هذا الجهاز أو الذى كل أجهزته كاملة موجودة و هذه طبيعة الحياة على الأرض و طبيعة الوضع المحلي و الإقليمي و الدولي و الگرددستاني. أي أنك إذا كنت صاحب أهداف سياسية إذاً فأنت مثل الجسد الآدمي تتكون من عدة أجهزة و أن أحد الأجهزة الهامة منها عسكري إلى جانب الجهاز الاقتصادي و هكذا. هذا الفارق الفكري يؤدي بصاحب السياسة التي لا جهاز عسكري فيها إلى الخضوع لصاحب الجهاز العسكري و هذه سُنة الحياة. كما أنه هناك الفوارق الفكرية التي تُبَيِّن الأهداف المختلفة للسياسات على الساحة الگرددستانية و التي تخصل إرادة الشعب، مُتناسين أن إرادة الشعب واحدة و لها هدف واحد هو الإستقلال و بناء الدولة. لكن أهداف الأحزاب مختلفة غير آبهة بإرادة الشعب إلا بعض الأحزاب

التي تجعل الإستقلال هدفاً لها تلبيةً لرغبة و إرادة الشعب. و ما يتم بيانه و تمييزه في مسألة الفوارق الفكرية و المنهجية هو أنها لا تُقيِّم وزناً لحالة الإتحاد و كيفية الإتحاد فيما بين المكوّنات الفكرية التي تتواجد عادةً عندما تختص و ترتبط هذه الأفكار بقضية واحدة. و من الناحية العلمية هناك قاسم مشترك فيما بين كل الأفكار المختلفة التي ترتبط بقضية واحدة و الذين يريدون أن تكون هناك وحدة في قضية ما، يتمسّكون بهذا القاسم المشترك بالرغم من كل الإختلافات و الفوارق. بل و يجب أن نبحث بين الأفكار و المناهج عن كل ما يؤدي إلى الوحدة و بكل السُّبُل و الطرائق. ولكن إذا ظلت هذه الأفكار و المناهج كُلُّ في إتجاهها و كُلُّ في بوقتها، فستظل الفرقـة و التشتـت موجودة و سوف تكون هذه الأفكار و المناهج عبارة عن مُعوّقات أمام حصول الوحدة.

كما أن الفلسفـات (التي هكذا يسمونها و الفلسفة ما زالت غير موجودة بينـا في هذا العصر) و الأدبـيات الحزبيـة المختلفة و التي تعيشـ في بوقـة خاصـة و تستندـ إلى القناعـة الخاصة و المـرادـات الخاصة، تخلقـ عائقـاً بل و مـعوـقات على طـريقـ الوحدـة. ليسـ هـذا فـحسبـ، بلـ إنـ مثلـ هـكـذا فـلسـفـاتـ و أدـبـياتـ مـفـروضـةـ بـحسبـ مـقولـةـ "شـاءـ مـنـ شـاءـ و أـبـيـ مـنـ أـبـيـ" تـخلـقـ مـعـوـقاتـ على طـريقـ النـضـالـ الـقومـيـ بشـكـلـ عـامـ و تـجعلـ الوـحدـةـ بـعيـدةـ المـنـالـ كماـ تـجعلـ إـنتـصـارـ الـقـضـيـةـ الـقـومـيـةـ أـيـضاـ صـعبـ التـحـقـيقـ. و هـنـاكـ تـمـسـكـ شـدـيدـ بـفـلـسـفـةـ الـحـزـبـ و أدـبـياتـهـ مـنـ النـاحـيـةـ الـفـكـرـيـةـ و الـعـمـلـيـاتـيـةـ، بـحيـثـ يـكـونـ الـعـالـمـ كـلـهـ عـلـىـ خـطـأـ و صـاحـبـ هـذـهـ الـفـلـسـفـةـ و الـأـدـبـياتـ

الحزبية على صواب و في كل زمان و مكان. و هذا خطأ جسيم و يُشكّل فارقاً من الفوارق التي يصعب حلها سواءً بالعلم أو بالدين أو بأية وسيلة أخرى أتى بها العقل البشري. لذلك لعل الحل الأولي أو بداية حلٍ ما لهذه الظاهرة يكون في إبداء المرونة الفكرية و الإعتراف بالحركة العلمية الثقافية التي يعترف بها جميع عُقلاه الدنيا و رؤية الأديبيات و الفلسفات و النظريات الخاصة و الحزبية على أنها من جملة ما ظهر و يظهر و من جملة ما وضعه الإنسان و ما يزال يضعه و عدم رؤيتها على أنها آيات أنزلها الله على لسان القادة و المنظرين. ولكن الأهم من هذا هو أن يجري تحليل و تقييم علميين لهذه الفلسفات و الأديبيات الحزبية الخاصة بُغية إظهار ما فيها من أخطاء و أولى هذه الأخطاء هي الشرعية التي تُمنح لخصوصيتها و تصنيفها على أنها حتى فوق الحق نفسه. إذ أن الشخصية ليست علمًا يعتمد عليه كما أنه لا توجد فلسفة أو نظرية فوق الحق. هناك إذًا فوارق فكرية و منهجية جديّة و كثيرة داخل الحركة السياسية الکردية و هي بدون أدنى شك تُشكّل مُعوقات أمام العملية الوحدوية و أيّة عملية قومية أخرى يُراد منها رض الصفوّن المنسّمة و إكمال النضال القومي إلى أن يصل إلى تحقيق أهدافه كاملةً. فالکرد في نضالهم القومي هذا يحتاجون إلى كل ما يرآب الصدّع و يجمع و يُوحّد، لكي تلتئم جراحهم و يكونون في ساحة النضال أكثر نشاطاً و صحة. كما يحتاجون إلى ما يُبعدهم عن الآثار السيئة التي تواجهها الفوارق الفكرية و منهجية، بل و يحتاجون إلى أن يتخلّصوا من هذه الآثار و جعل هذه الفوارق

نفسها في خدمة هذا النضال القومي.

خامساً: عدم وجود وحدة ثقافية..

الوطن الگردي و كما هو معلوم مُحتل من قبل أكثر من دولة واحدة و هذا يعني أنه محكوم من قبل أكثر من ثقافة واحدة و هذا يعني بدوره أن ثقافة المجتمع الگردي مُحتلة أيضاً من قبل أكثر من ثقافة واحدة. و في النتيجة أصبحت ثقافة المجتمع الگردي مُنقسمة من حيث التأثير و لتصبح غير مُوحدة المعالم. و الثقافة - أيه ثقافة - بحد ذاتها مُتنوعة و هذه طبيعتها ولكن تنوعها بالنسبة لأي شعب يُشكّل وحدة ثقافية خاصة بالشعب، أي أن التنوع الثقافي لدى شعب ما لا يعني عدم توحد هذه الثقافة بل إن التنوع الثقافي الگلّي لدى الشعب هو في بوتقة واحدة و خاصة بالشعب. أما أن تنقسم هذه الثقافة بفعل التأثير الخارجي و أن يفعل هذا التأثير الأجنبي فعله على الثقافة الخاصة بالشعب، فهذا يعني أن وحدة الثقافة لدى هذا الشعب قد أصبح في خبر كان. و هذا ما حصل للثقافة الگردية في كل مكوناتها و خصوصاً في اللغة التي هي أولى مكونات الثقافة لدى شعب ما و هي أساسية و مصيرية في حياة أي شعب. و لا شك أن الثقافة الگردية التي قاومت و ما تزال تقاوم آثار هذا الاحتلال و ذلك بأصالتها، إلا أن الحالة تسوء فترهً بعد أخرى و على الجميع تدارك هذه الحالة و وضع حد لها كي لا تقود الثقافة الگردية نحو الفناء. ففي مسألة اللغة مثلًا كانت الحالة هذه حتى قبل عشرين سنة جيده، حيث لم يكن السّوء إلا

في وجود بعض الكلمات التركية والعربية والفارسية في اللغة الگردية و هذه الحالة يُمكن التحّكم بها و حلّها. أما في العشرين سنة الأخيرة فقد إشتَدَتِ الحالة هذه سوءاً و ذلك بدخول قواعد اللغة التركية و قواعد اللغة العربية و الفارسية إلى اللغة الگردية. أي أننا نرى الجملة الگردية تُصاغ وفق القواعد اللغوية التركية و العربية و الفارسية و في هذه الحالة ضياع للغة الگردية. مع العلم أن هذا التأثير باللغة العربية حسراً قديم و ليس فقط في العشرين سنة الأخيرة. و في مسألة اللغة قال أحدhem يوماً "أننا سنكون شعباً يتكلّم أكثر من لغة واحدة" مُستنداً إلى أن هناك إختلاف كبير و جذري بين اللهجة الکرمانجية و لهجات أخرى مثل الزازاكيّة و السورانية مثلاً مُظهراً أن كل لهجة من هذه اللهجات هي لغة بحد ذاتها من دون أن يعلم أنه يتحدث عن لهجات و ليس عن لغة. حيث أن هذا ليس صحيحاً لأن أصل كل هذه اللهجات واحد ولكن إذا تمّسّكنا بالأصل والأصالة و رجعنا إليهما. كذلك فإن هذه اللهجات على إختلافها هي من المخزون اللغوي الگردي العام و علينا رؤيتها هكذا. ولكن المشكلة الكبيرة في هذا المجال هو في أننا لا نحتكم إلى علم اللغة لكي نتمكّن من حل مشاكل اللغة لدينا وفقاً لقواعد و أصوله. فنحن مثلاً في مسألة وضع مصطلح جديد أو إبداع كلمة جديدة نرتكب أخطاء كبيرة بسبب أن تعاملنا هذا ليس علمي. و هذا يعني أن الثقافة الگردية و خصوصاً اللغة فيها، تتعرّض للإساءة و الفناء ليس فقط من الخارج بل من الداخل أيضاً. و هناك أمثلة كثيرة عن كيفية تعرض الثقافة الگردية إلى محاولات الإففاء عبر

تقسيمها و تشتيتها أولاً و عبر جعلها بعيدة عن أصالتها آخرأ و يحتاج هذا إلى بحث خاص. ولكن ما علاقة هذا بالسياسة و كيف يكون هذا مُعوّقاً من مُعوقات الوحدة؟ ربما يتذكّر من يتذكّر أننا سمعنا أكثر من مرة من مصادر معاذية للكُرد و محتلة للأرض الْكُردستانية، أن "الكُرد لا يملكون وحدة ثقافية مثل كل الشعوب و هذا يعني أنهم ليسوا قومية بحد ذاتها" و هذه الإدعاءات تعتمد على حالة الفُرقة و الإنقسام الذي تُعاني منها الثقافة الْكُردية و تصبح أداة سياسية بيـد الأعداء. ثم أن هذا الإنقسام الثقافي يُباعد فيما بين الأطراف الْكُردية من جهة التعامل و إنشاء العلاقات، بالرغم من أن هذه الحالة قد إضمحلـت في العصر الراهن إلى حد ما و ذلك بفعل التأثيرات السياسية و تكنولوجيا المعلومات. بمقابل هذا الذي يحصل على الصعيد الثقافي فالكُرد مدعوون من خلال النخبة المثقفة إلى أن يعملوا من أجل إحياء الثقافة الواحدة للكُرد و ذلك لأن هذه الثقافة كانت فيما سبق تتسم بالوحدة و جرى عليها التقسيم و التشتت فيما بعد. و السياسيون الْكُرد مدعوون أيضاً إلى أن يساندوا هذا المشروع بقوة لأنه يمس نضالهم القومي. و ما يجعلنا نقول أنه ليس هناك وحدة ثقافية أيضاً هي الكتابة الْكُردية التي يكتبها البعض من الكُرد بالحروف العربية و البعض الآخر يكتبها بالحروف اللاتينية و كان من الممكن أن تكون الثقافة الْكُردية في هذا الجانب موحّدة و ذلك بإتباع الكتابة بالحروف اللاتينية من قبل الجميع. ولكن هناك حالة تاريخية أدّت إلى هذا التقسيم و يعلمها الجميع و كان الأجلدر بنا نحن الْكُرد أن ننتصر

على هذه الحالة التاريخية وخصوصاً في هذا العصر الحديث الذي فيه تفعل التكنولوجيا الألكترونية العجائب. ولكن الثقافة الگردية في هذا المجال أيضاً ما زال مُنقسمًا فيما بين العربية واللاتينية من ناحية الكتابة وحروفها. وبالتالي فإن الأدبيات السياسية التي يتم كتابتها وفق هذا التشتت يصبح التعامل معها صعباً وتصبح درجة الفهم فيها ضئيلة وضعيفة بحيث لا يتم إيصال محتوياتها بالشكل المطلوب. فالگرد يحتاجون إلى أن تكون هناك وحدة ثقافية لهم لكي يُؤثّر هذا إيجاباً على سير العملية الوحدوية في الجانب السياسي وكذلك في الجوانب الأخرى للحياة الگردية. فالثقافة المُوحّدة تجعل من السياسة سائرةً بخطوات أكثر رصانة وتهب القوة الازمة والأداة الازمة للسياسة للظهور بمحضر ومضمون مُوحّدين فاعلين. ولكن بالرغم من كل التأثيرات التي تجعل الثقافة الگردية غير مُوحّدة إلا أنه هناك ثقافة أصلية واحدة للگرد ما زالت تقاوم التأثيرات المُعادية والأمل هو في أن تبقى هذه الثقافة الأصلية لتعمّ كل مفاصل الثقافة لدى الشعب الگردي. يتبيّن لنا أيضاً أنّ الثقافة الگردية وبالرغم من تقسيمها وتأثرها بعدة ثقافات إلا أنها ما زالت باقية وصامدة ومحافظة على روحيتها في العديد من الجوانب، أي أنه ما زال هناك أمل أن تتعافى هذه الثقافة وتخلّص من التأثيرات المُعادية وتصبح مُوحّدة. وإذا حصل هذا سيكون جزءاً من عملية الوحدة قد تحقق ليُساعد هذا سياسة الگرد على تنفيذ المشروع الوحدوي الشامل مثلما تنفيذ أهداف قومية أخرى.

والجزء الذي لم يتأثر و ما زال مقاوماً من الثقافة الـكـردية و الذي فيه أمل التوحيد هو الجزء القديم لـغـة و فولكلوراً و تراثاً. ففي القديم تكمن الأصالة و فيه القواعد المحفوظة التي تستطيع أن تُشفـي و تُوحـد. هذا الجزء القديم من الثقافة فيه حلول جذرية مشـاكل حـدثـتـ في هـذـاـ العـصـرـ و أدـتـ إـلـىـ أنـ يـكـونـ هـنـاكـ عـدـمـ وـحـدـةـ فيـ هـذـهـ الثـقـافـةـ. وـ لـقـدـ كـانـ هـذـاـ مـنـ مـصـدـرـيـنـ:ـ المـصـدـرـ الـخـارـجـيـ الـذـيـ يـعـادـيـ الـكـردـ وـ ثـقـافـتـهـمـ فـيـفـعـلـ بـهـاـ (ـبـالـثـقـافـةـ الـكـردـيـةـ)ـ ماـ يـفـعـلـ وـ المـصـدـرـ الدـاخـلـيـ الـذـيـ هوـ مـنـ الـكـردـ أـنـفـسـهـمـ وـ الـذـينـ هـمـ يـبـتـئـونـ عـنـ عـلـمـ أوـ عـنـ غـيرـ عـلـمـ،ـ ثـقـافـةـ أـعـدـاءـ الـكـردـ وـ تـطـعـيمـ الـثـقـافـةـ الـكـردـيـةـ بـثـقـافـتـهـمـ.ـ وـ فـيـ الـحـالـتـيـنـ تـكـونـ النـتـيـجـةـ وـجـودـ تـأـثـيرـ سـلـبـيـ عـلـىـ الـثـقـافـةـ الـكـردـيـةـ يـجـعـلـهـاـ تـضـعـفـ وـ يـجـعـلـهـاـ غـيرـ مـوـحـدـةـ.ـ وـ لـيـسـ هـنـاكـ شـكـ أـنـ الشـرـبـ مـنـ مـنـابـعـ ثـقـافـةـ مـاـ،ـ يـجـعـلـ هـنـاكـ أـثـرـاـ فيـ التـفـكـيرـ وـ طـرـيقـةـ التـفـكـيرـ أـيـضاـ وـ هـنـاـ تـكـمـنـ الـخـطـورـةـ الـبـالـغـةـ،ـ حـيـثـ أـنـ الـكـردـ جـمـيعـاـ يـشـرـبـونـ مـنـ مـنـابـعـ ثـقـافـاتـ لـيـسـ لـهـمـ.ـ لـذـلـكـ نـرـىـ الـآـثـارـ الـأـدـبـيـةـ وـ حـتـىـ السـيـاسـيـةـ مـتـأـثـرـةـ بـهـذـهـ ثـقـافـاتـ حـتـىـ وـ إـنـ كـانـتـ مـكـتـوبـةـ وـ مـدـوـنـةـ بـالـلـغـةـ الـكـردـيـةـ.ـ وـ فـيـ هـذـاـ دـعـمـ تـوـحـيدـ فـكـرـيـ سـبـبـهـ الشـرـبـ مـنـ مـنـابـعـ ثـقـافـاتـ مـتـعـدـدـةـ.ـ وـ الـحلـ هـنـاـ يـكـمـنـ فـيـ الشـرـبـ مـنـ مـنـابـعـ الـثـقـافـةـ الـكـردـيـةـ الـأـصـيـلـةـ لـكـيـ يـكـونـ التـفـكـيرـ أـيـضاـ وـ فـقـاـ لـهـاـ وـ لـتـأـتـيـ الـجـمـلـ الـكـردـيـةـ الـمـصـاغـةـ وـ فـقـاـ لـطـبـيـعـةـ الـلـغـةـ الـكـردـيـةـ وـ الـحـيـاةـ الـكـردـيـةـ.ـ وـ الـجـمـلـ لـيـسـ جـمـلاـ لـغـوـيـةـ فـقـطـ،ـ بـلـ الـمـقـصـودـ بـالـجـمـلـ هـوـ التـعبـيرـ عـنـ السـلـسـلـةـ الـحـيـاتـيـةـ الـطـبـيـعـيـةـ لـلـكـردـ فـكـراـ وـ عـمـلاـ وـ نـظـرـةـ إـلـىـ الـحـيـاةـ بـكـلـ مـاـ فـيـهـاـ.ـ بـذـلـكـ تـفـعـلـ

عدم وجود ثقافة مُوحّدة فعلها السلبي في السياسة و كيفية إدارتها، بحيث تفعل تلك التأثيرات فعلها السلبي في الحياة العملية للأطراف السياسية فتصبح عائقاً و يجعلها تقف مراً عند مفاصل و مفترقات عديدة لكي تقرر ماذا تفعل. هذا التوقف السياسي له أثره السلبي في العملية السياسية حيث يجعلها تسير ببطئ شديد و العام يسير بخطى ثابتة و سريعة نحو الأمام نحو المستقبل. و بالنسبة للگرد الذين يهمهم وجود وحدة سياسية قومية، يهمهم أيضاً أن تكون لهم ثقافة مُوحّدة لكي يكون جزءاً من عملية وحدوية كبرى و شاملة تقودها السياسة الگردية المُوحّدة أيضاً نحو مستقبل مُشرق.

سادساً: التآمر الخارجي..

منذ أن كان التاريخ يشهد و ما يزال على وجود المجتمع الگردي في ميزوبوتانيا، بدأت الهجمات العسكرية على هذا الوجود بهدف الإحتلال و التسلط على هذا المجتمع و قد كان وراء هذه الهجمات خطط و مؤامرات لكيفية البدء بها و كيفية تنفيذها على هذه الأرض. و يبدو جلياً أن هذا المشهد التاريخي يتكرر في زمننا هذا ولكن وفق خطط و مؤامرات أشد حيلةً و قوة. فمنذ أن نشأت القضية الگردية بادرت و لا تزال تُبادر الدول التي تحتل الأرض الگردستانية إلى خنق كل محاولات التحرر الگردية كيما كانت و هناك أمثلة عديدة معلومة عن كيفية قيام هذه الدول بالتدخل على خط الصراع الگردي من أجل التحرر و كبح جماحه و إفشال محاولاته. و كما هو معلوم أيضاً م تكن هذه المحاولات الإقليمية الخارجية

مجرد تدخل بسيط حدثت في فترة معينة من فترات هذا التاريخ، بل كان وما يزال يؤلف خطط وبرامج موضوعة ومتسلسلة من كافة نواحي القوة الضاربة التي تقضي على محاولات التحرر. إذاً لا تنام الأجهزة الإقليمية الخارجية ولا تهدأ في مسألة حرمان الـكـرد من جميع مصادر القوة التي يجعلهم يحققون أهدافهم القومية. ولا شك أن العملية الوحدوية التي هي غاية شعبية كـردية و مصدر من مصادر القوة التي تحرر الـكـرد، تُفـرض موضع هذه القوى الإقليمية الخارجية وجعلها تضع مئات المؤامرات من أجل أن لا تتحقق على الأرض. فهم يعلمون علم اليقين أنها لو تحقت فسوف يصل الـكـرد إلى بناء دولتهم المقسمة المحتلة الآن فيما بينهم وأكللون خيراتها. لهذا فهم يستهدفون كل مقومات البناء المجتمعي الـكـردي ويدمرونها حتى قبل أن ترتفع من أساساتها وهم في عملهم هذا يعتمدون على كل السـُـبـُـل و الطـرـائـق التي من شأنها أن تقضي على الأهداف القومية الـكـردية فلا يجعلها ترى النور. وكانوا سابقاً يعتمدون على أشخاص خـوـنة من الـكـرد أنفسهم لأجل تمريـر خطـطـهم، إلا أنـهمـ الآنـ يـعتمدـونـ بالإـضاـفةـ إـلـىـ الخـوـنةـ عـلـىـ تـشـكـيـلاتـ تـنظـيمـيـةـ منـ الـكـردـ لـهـذـاـ الـهـدـفـ.ـ ولـكـنـ التـلاـقيـ الإـقـليـميـ الدـولـيـ سيـاسـيـاـ وـ إـقـتصـادـيـاـ هـوـ الـأـخـطـرـ عـلـىـ كـلـ ماـ يـفـعـلـهـ الـكـردـ منـ أـجـلـ حـرـيـتـهـمـ وـ إـسـتـقـلـالـهـمـ.ـ فـفـيـ هـذـاـ التـلاـقيـ يـسـتـخـدـمـ مـُـحـتـلـوـاـ أـرـضـ الـكـردـ الإـقـتصـادـ وـ العـمـالـةـ فيـ آـنـ وـاحـدـ وـ ذـلـكـ لـكـيـ لـاـ يـصـلـ الـكـردـ إـلـىـ أـهـدـافـهـمـ.ـ أـمـاـ إـقـتصـادـ فـمـعـلـوـمـ كـيفـيـةـ إـسـتـخـدـامـهـ مـنـ قـبـلـ هـذـهـ القـوىـ الإـقـليـمـيـةـ الـخـارـجـيـةـ،ـ وـلـكـنـ العـمـالـةـ فـهـيـ تـقـدـيـمـ كـلـ مـاـ يـمـكـنـ

تقديمه و التنازل عن إمتيازات خاصة كثيرة للدول الخارجية صاحبة العلاقة بُغية عدم حصول الگرد على ما يهدفون إليه. لهذا ذكرنا في ما سبق أن من المهم جداً أن يبني الگرد قوة إقتصادية قومية إلى جانب القوة الدبلوماسية والإنتلجنسي، لكي يخترقوا محاولات الأعداء الإقليمية الخارجية هذه و يتمكّنوا من فرض ما يريدون و تحقيق ما يريدون بالرغم من كل المؤامرات. ولكن القوى الإقليمية الخارجية تستفيد إستفادة قصوى من حالة الضعف الموجدة لأنسباب كثيرة بين الگرد و منها عدم وجود وحدة تعتمد على الإقتصاد القومي و الدبلوماسية الشاملة، فتُنفيذ كل خططها التي تُعيق تقدّم الگرد و تُعيق عملية الوحدة التي قد تحصل بين الأطراف الگردية. بل إن هذه القوى الإقليمية الخارجية تفعل كل ما تستطيع فعله لكي لا تحصل وحدة بين الأطراف السياسية الگردية و من أجل هذا لهم خطط و برامج و مؤامرات كثيرة. من أجل هذا تستهدف هذه القوى الإقليمية الخارجية مسارات السياسة الگردية و القدرات الإقتصادية التي قد يستغلّها الگرد و الثقافة الگردية و البنى الإجتماعية الگردية و تضع من أجل هذه الأعمال كل الحسابات التي تنتهي في صالحهم و ضد المصالح الگردية. و هم يعيقون المسارات السياسية الگردية بالتدخل على مستويات محلية و إقليمية و دولية و بإستخدام مسألة التحالفات الدولية التي قد تتغيّر. فنحن نعلم أنه و منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية و العالم داخل في تحالفات عسكرية و غيرها و في العصر الالكتروني هذا الذي نعيشه أيضاً هناك تحالفات بشكل أكثر تعقيداً. و الدول التي تحتلّ

گُرستان تستغل هذه التحالفات لضرب التحرّك الْكُردي سواءً التي بإتجاه الوحدة أو التي بأيّ إتجاه آخر فيه فائدة قومية للُّكرد. و هذه الدول الخارجية ما زالت إلى الآن لا تستغني عن تحالفاتها مع الدول التي تحتل گُرستان لأسباب مرتبطة بالُّكرد أنفسهم. إذ كما ذكرنا ما زال الْكُردي لا يستطيعون أن يكونوا قوة بديلة عن القوى الإقليمية المُحتلة للأرض گُرستان. و ما طلبنا بأن يصنع الُّكرد لأنفسهم قوة إقتصادية قومية و قوة دبلوماسية إلا من أجل أن تتغيّر و لو نسبياً هذه المعادلة و يكون بإمكان الدول الخارجية الارتباط بتحالف مع الُّكرد تحالفاً إستراتيجياً و ليس تكتيكياً كما هو عليه الآن. أي تحالفاً في الزمن البعيد و إليه و ليس تحالفاً في فترة ما من عمر الزمن فقط، مع الأخذ بعين الإعتبار الحق الْكُردي في إنشاء الدولة. و إلى الآن تصب كل المؤامرات و الخطط التي تضعها الدول المُحتلة للأرض الْكُردية في مصب واحد و هو أن لا تكون للشعب الْكُردي دولة و أية محاولة تُفضي إلى ذلك تتم محاربتها بكل السُّبُل. ولكن من السهل سد هذه السُّبُل من قبل الُّكرد إذا أنشأوا هذه الوحدة بالرغم من كل المؤامرات و الخطط الموضوعة و في مقدور الُّكرد سد هذه السُّبُل عبر إنشاء هذه المنظومات القومية التي ذكرناها هنا و منها منظومة الاقتصاد القومي التي تُبنى على بُنى قومية داخلية قوية.

و هناك هجوم على البنى الإجتماعية الْكُردية من قبل أجهزة هذه الدول المُحتلة للأرض الْكُردية و هو هجوم صامت ليس فيه ضجيج الهجوم العسكري. هذا الهجوم يأتي عبر الإعلام و الإنتاج

الفني والأجهزة الثقافية الأخرى ويهدف إلى ترسیخ كل ما هو سلبي والقضاء على الأصالة الگردية. وإذا ما عدّنا النتائج التي لهذا الهجوم سترى أن إحداها هي الوحدة التي تحسب حسابها هذه الدول والتي لا تريد هذه القوى الإقليمية الخارجية أن تتوارد في المجتمع الگردي و في السياسة الگردية تحديداً. بل و من أجل أن لا تكون هناك وحدة للكردا تلجم القوى المعادية الإقليمية الخارجية هذه إلى تغيير السياسات الگردية نفسها عبر منافذها الخاصة الموجودة في الداخل الگردي مع الأسف. هذا التغيير السياسي التي تحدثه هذه القوى الخارجية تُبعد السياسة الگردية عن الإتجاه نحو تأسيس وحدة سياسية قومية. و ما إنفعال الحروب و النزاعات فيما بين القوى الگردستانية وأطرافها السياسية من قبل هذه القوى الإقليمية الخارجية إلا دليل واضح و صريح على أنهم مُتيقظون بشأن مسألة الوحدة الگردية. حيث هم من خلال إشعال هذه النزاعات فيما بين الأطراف الگردية يُعدون مسألة حصول الوحدة بينهم أزماناً و يُبقون على حالة التفرقة فيما بين الأطراف السياسية الگردية. و هم يفعلون الفعل ذاته في المجتمع و في الثقافة الگردية بُغية إقتلاعه من جذوره و تغييره نحو الإتجاه الذي يريدون و كل هذا كي لا تكون هناك وحدة ينعم بها الگرد و كي لا تقوى بها الأطراف السياسية الگردية. فالوحدة الگردية إذاً بالنسبة لهذه القوى الإقليمية الخارجية المعادية خط أحمر و لا يجب أن يتتجاوزه الگرد و يجب أن لا تتحقق مهما كان الثمن. و هم من أجل أن لا تحدث هذه الوحدة الگردية يصرفون الغالي و

النّفيس و يفعلون كل شيء. هكذا يتبيّن لنا أن هناك تدخل جديّ من قبل هذه القوى الإقليمية الخارجية كي لا تكون هناك وحدة للكُرد مهما كان نوع هذه الوحدة. فهم يُدركون أن أيّة وحدة من شأنها أن تهدّد كياناتهم الغاصبة المحتلة و من شأنها أن تجعل النصر حليف الكُرد في نضالهم القومي الوطني. و هم يُدركون أيضاً أن أجزاء من الوحدة كالاتفاق على بعض الأمور مثلًا، لا تتحقّق للكرد وحدة مطلوبة وبالرغم من ذلك يحاربونها أيضًا. ولكن يبقى أن يسعى الكرد أنفسهم إلى إنشاء هذه الوحدة بالرغم من كل الصعوبات و المُعوقات و من أجل ذلك يحتاجون إلى برنامج و خريطة طريق و منهاج يسيرون عليه من أجل تحقيق هذا الهدف. فالوحدة السياسية القومية تحفظ للكرد أصالتهم كما تحفظ لهم أرضهم و مقدساتهم و تجعلهم أصحاب دولتهم الخاصة ليعيشوا فيها مرفوعي الرأس.

سابعاً: مُحاربة الفكر القومي و التوجّه القومي..

في مسيرة النضال من أجل الحصول على الحقوق هناك الكثير من الأعمال التي يتم إنجازها و هناك الكثير من ما يُقال في الكتب و الصحف و الإعلام، إلا أن العدو لا يحسب لها حساباً إلا إذا حملت هذه الأعمال و المقالات طابعاً قومياً فيه توجّه قومي و فكر قومي. ذلك لأن الفكر القومي يُمثّل خطراً حقيقياً على تكوينهم السُلطوي و على وجودهم الإحتلالي أمام الكُرد. يحدث هذا بالرغم من أنهم هم بأنفسهم يتبعون نهجاً قومياً في سياساتهم و لا يريدون للآخرين

أن يتلکوا هذا النهج و خصوصاً الگرد. و يحارب العدو على شتّى الجبهات من أجل أن لا يكون هناك نضال قومي گردي يحمل الفكر القومي في أدواته و روحانياته و يفعل كل شيء عبر أدواته لكي يقنع الگرد أن الفكر القومي و إنشاء دولة قومية إنما يعني التخلف و اللإنسانية و الدكتاتورية و إرتکاب المظالم و إلى آخر ما هنالك من ما يجعل الگردي يتبع عن الفكر القومي و إنشاء الدولة القومية. هذا لأن الأعداء يدركون جيداً أن ما يخلص و يحرر الگرد هو من الناحية المادیة وجود قوة عسكرية متقدمة و قوة إقتصادية و من الناحية المعنویة وجود الفكر القومي و التوجّه القومي الذي يحقق الوحدة كما يحقق كل الأهداف القومية المشروعة. و لقد أظهرنا فيما سبق أن الوحدة من أهم الإنجازات التي يتحققها الفكر القومي و العدو يحارب من أجل أن لا يكون هذا الفكر موجوداً مثلاً ما لا يريد لهذه الوحدة من أن تكون موجودة. و ذلك لأن حاملوا هذا الفكر و التوجّه القوميين يحافظون على كيان الشعب و حماية مصالحه و يحفظون الهوية الشخصية للشعب و مقدساته و يجعلونه قريباً من نيل المطالب و الحقوق المشروعة للشعب. ثم أن حاملوا الفكر القومي و الذين لهم التوجّه القومي تتمثل فيهم الأصالة و يبقى فيهم و بهم التاريخ و تكون البنى الإجتماعية بهم محفوظة و هم أشدّ غيرةً و تمّسّكاً بالثوابت القومية و الحقوق القومية و الوطنية. فهم يبذلون الغالي و النفيس في سبيل القضايا المصيرية و لا يتنازلون عنها مهما كلف الأمر. هذه الروح هي التي تتم محاربتها و ذلك لكي لا يكون هناك تحرر

ولكي لا تنهار سلطات الغدر والإحتلال والظلم. من أجل ذلك ترى العدو يستهدف هذه النواحي في المجتمع من خلال الطرق والأساليب الثقافية والفنية والإعلامية وحتى من خلال عمالء له في الداخل الـ*الـكـرـدـي* و في الخارج. علينا أن نعلم أن الوعي القومي وحده كان كفياً و ما يزال بأن يتم الحفاظ على الوجود الـ*الـكـرـدـي* في التاريخ، أما الفكر القومي فهو يحرره ويسير به نحو التقدم و الحضارة. فقد كان الـ*الـكـرـد* يتلذّبون هذا الوعي القومي منذ الألف الأول قبل الميلاد عندما تبلورت لفظة الـ*الـكـرـدـالـأـلـلـة* على هذا الشعب الذي يعيش وسط صراعات الإمبراطوريات الكبيرة. وحافظ هذا الشعب بوعيه القومي على وجوده كعنصر بشري يتميّز عن الآخرين إلى يومنا هذا. أما إذا تواجه الفكر القومي بين هذا الشعب و خاصة لدى النخبة السياسية والمثقفة، فسوف تنتهي القضية القومية الـ*الـكـرـدـيـة* بالتحرر و بناء الدولة في أقرب وقت لا محالة. وأعداء الـ*الـكـرـد* يدركون ذلك جيداً ولذلك يحاربون بشتى الوسائل هذا التوجّه القومي و الفكر القومي. لذلك على النخبة المثقفة و السياسية الـ*الـكـرـدـيـة* و كذلك على الشعب أيضاً، أن لا يقتنعوا بالدعوات والأدبيات والإنتاج الفتّي و الثقافي و الحزبي التي تدعوه إلى أن القومية و دعاتها متخلّفون وأن الفكر القومي قد أكل عليه الزمان و شرب و هو لم يعد يصلح مثل هذا الزمان. فالـ*الـكـرـدـ* حافظوا على وجودهم المجتمعي الخاص (القومي) لوجود الوعي القومي بينهم و هم لن يتحرروا إلا بوجود الفكر القومي المنظم الذي يُدير و يُسّير النضال بالإستناد إلى قوة التاريخ و الجغرافيا و يزيد

النضال السياسي قوةً فوق قوة.

و مثلما الفكر القومي والتوجه القومي هما دافعان و سببان رئيسيان لحدوث الوحدة، كذلك فهما يتحكّمان بالنتائج الحاصلة من النضال السياسي بحيث تكون كلها في صالح القضية القومية. هذه النتائج هي في إيجاد القوة المعنوية والمادية للانتصار و تحقيق أي هدف. هذا ما يُخيّف الأعداء ولذلك هم مُتيقّظون جداً و يفعلون المستحيل كي لا يتوجّه الگرد قومياً و كي لا يكون بين الگرد فكر قومي. وهم في مساعهم هذا لهم خططهم في جبهتين.. جبهة فوق الأرض و فيها يستعملون العمالء والأجهزة الفنية والإعلامية و جبهة تحت الأرض و فيها يستعملون الأدوات السياسية والإقتصادية والإستخباراتية. و للأسف الشديد لا يوجد لدى الگرد حتى الآن مقاومة لهاتين الجبهتين و لذلك فحرروب الأعداء إلى الآن في هاتين الجبهتين ضد الگرد مُنتصرة و في صالح الأعداء، ذلك لأن الگرد لا يهتمون لهذه الجبهات و لا يلتفتون إليها بل يقاومون حتى الآن بالطرق الكلاسيكية. إن المقاومة التي ستكون ضد هاتين الجبهتين ستكون بسلاح الفكر القومي و تفعيل الأجهزة النضالية كلها من أجل تقوية هذه المقاومة و إلا فإن الأعداء سيظلون مُنتصرين إلى النهاية. و الأعداء يُراهنون على النهاية التي يريدونها أن تكون في صالحهم، حيث بوسائلهم هذه يُشكّلون عائقاً أمام الوحدة الگردية و عائقاً أمام كل المحاولات و على كل الطرق التي يتبعها الگرد من أجل التحرر و بناء الدولة. كما أن البنية الإجتماعية الگردية تحتاج إلى وجود التنظيم الأصيل الخاص الذي كان دائماً موجوداً

و طوال أكثر من ثلاثة آلاف سنة، لكي تكون قوية بحيث يُبني
عليها الكيان السياسي القومي. هذه البنية التي يستهدفها العدو
ويحاول أن يُجرّدها من عناصر قوتها و جعلها هزيلة و ضعيفة كي
لا تصبح عماداً للسياسة الگردية. هذه البنية هي الروح القومية
الأصلية لدى الکرد و عناصر وجودها تتآلف من كل تلك القيم و
المبادئ الإجتماعية الخاصة التي حافظت عليها طوال آلاف السنين.
أما العدو فيُحاول أن يضع العوائق في هذا الطريق ليس منذ الآن،
بل منذ زمن لكي يقطع الطريق أمام الأطراف السياسية الگردية كي
لا تتبع هذا النهج في سياساتها. وبهذا قد أفلح الأعداء حتى الآن
في محاولاتهم التي أدت إلى عدم حصول وحدة سياسية قومية گردية
ولكن لن يُفلحوا إلى النهاية إذا بدأت الأطراف السياسية الگردية
بمقاومة تلك الجبهتين و إذا إنْتَهت النهج القومي المستند إلى الفكر
القومي. أي أن يكون هناك نضال گردي من أجل الوقوف في وجه
هذه المخططات العدائية و أن تكون هناك محاولة جادة لإزالة
المعوقات التي تعرّض طريق الوحدة و غيرها من الأهداف و أن لا
يكون النضال الگردي سياسياً و عسكرياً فقط، فالگرد يحتاجون إلى
خوض نضال متقدم جداً و مُتعدد الأساليب و على أكثر من جبهة.
يتبيّن لنا من هذا أن هناك صراع قوميات و ما زال العالم
في مرحلتها. و صراع الگرد مع القوى الإقليمية صراع قومي لأنهم
يستهدفون إفناء القومية الگردية أو على الأقل إستبعادها و جعلها
تقيل بأن لا تكون لها دولة خاصة بها، بل تتبع الدول الإقليمية
الموجودة. بهذا لن تكون للقومية الگردية إرادة الحياة بحسب

ما يريد الگرد بل بحسب ما يريد أعدائهم. و في هذا ظلم كبير لا يقبله الله كما لن يقبله الگرد. أما مسألة أن صراع الأطراف السياسية الگردية هي مع السلطات الحاكمة في الدول الإقليمية التي تقسم گرستان فقط، فهذه مسألة إنسانية من جهة ولكن من الجهة الأخرى هذه مسألة لا تُنفي طبيعة الصراع القومي مع هذه الدول. فالأطراف السياسية الگردية لهم مطالبهم التي تتعلق بالقضية الگردية من حيث أنها يجب أن تنتهي بإنشاء الدولة الگردية، أو هكذا يبدو عليه الأمر. هذه المسألة لا تعني أن هناك عداء إفتعله الگرد بين القومية الگردية والقوميات العربية والتركية والفارسية والأطراف المساندة لها، حيث أن هذا العداء لم يفتعله الگرد ولم يبدأوا به و الگرد لا يريدونها. ولكن أليس هم الذين إفتعلوا هذا العداء و بدأوا به و ما زالوا يريدونه؟ الحقيقة تقول أنهم يُعادون الگرد و يُحيّشون شعوبهم كي تنضم إليهم في عملهم هذا و هناك عداء للگرد من قبل هذه السلطات و شعوبها أو على الأقل جزء من شعوبها أيضاً. و الجزء من هذه الشعوب صاحبة هذه السلطات و الذي يعترف بالحق الگردي و لا يريد عداء مع الگرد و يريد سلاماً، هو جزء من الجزء المثقف و بعض السياسيين منه. ولكن النسبة الكبيرة من شعوب هذه الدول ما زالت تقف مع دولها في صراعها مع الگرد و مُنطلقهم قومي دون شك و هذا هو الواقع.

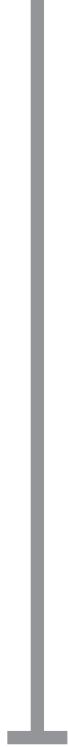
هكذا فمن الأسباب الأساسية التي تُهدّد قيام الوحدة تتلخص في عدم الإتفاق الفكري و غياب الرؤية الإستراتيجية و التدخل الخارجي و الإرتباطات الخارجية، حيث إن عدم الإتفاق الفكري عائد إلى عدم إدراك و فهم القيم و المبادئ الفكرية التي تقوم عليها القضايا المختلفة فهماً و إدراكاً علميين. و يكمن الحل في أن تتم معرفة المواضيع التي تُؤلف مُجمل القضية أو القضايا المطروحة معرفةً خارجةً عن المجال السياسي أولاً، أي معرفة القضايا بحسب طبيعتها و كينونتها لا بحسب المramات السياسية. و من أجل تسييس هذه القضايا علينا اختيار ما يدخل في المجال السياسي و عدم خلطها مع الجوانب الأخرى لهذه القضايا. صحيح أن السياسة تشمل كل ما يخص المجتمع و إدارته ولكنها يجب أن تُنظم معرفياً لكي لا يكون هناك خلط لا يمكن التصرف معه. أي لكي لا يكون هناك تشابك بين المواضيع المعرفية في هذه القضايا يؤدي إلى عدم حلّها. و يعني هذا أن تكون النقاشات الفكرية و النتاجات الفكرية حول السياسة علمية و تاريخية تتناول المراحل الموجودة بدقة و بحيادية و أن تكون كذلك بالنسبة للقضايا الاجتماعية و غيرها أيضاً. كما أنها عندما نُحكم المram السياسي في قضية ما، نكون بذلك قد أنشأنا عقبة أو عقبات أمام الفكر من حيث هو علم يدرس القضايا كما هي و يبحث فيها كما هي. و هنا لا يحدث الإتفاق الفكري طالما أن كل طرف سياسي يحتكم في المسائل الفكرية إلى المramات السياسية و لا تتوافق و تتفق المسائل الفكرية العلمية مع المramات السياسية إلا في حالة واحدة وهي أن تكون هذه المramات السياسية حقوقية و

على حق و مُطابقة لطبيعة القضايا التي يجري تناولها. ولذلك فإن على هذه السياسة الحقوقية التي فيها الشروط العلمية في معالجتها للقضايا المختلفة، أن تُبيّن أولاً للجميع موقفها العلمي هذا وأن تنطلق من هذا المنطلق لكي تكون السياسات الأخرى مُعترفة بأحقيتها بالإستناد إلى الأسس العلمية التي تسير عليها في معالجتها للقضايا. لهذا لكي يتبيّن الرُّشد من الغيّ و الأبيض من الأسود و السلب من الإيجاب. إذ عند ذاك يصبح الطريق أمام الإتفاق الفكري مُنيراً و سيعرف الجميع كيف يسلكه إلا أولئك الذين يتمسّكون بعواقبهم رغم أنف الحق و التاريخ و العلم. إن المعرفة الحقيقة لمراحل التاريخ وأسس الحق و العلم هم أعمدة الرؤية الإستراتيجية و هم الذين يخلقون هذه الرؤية و عند غياب هذه الرؤية لا يمكن التحكّم بامسح نفو المستقبل قريبه و بعيده. و لا يمكن أن نرى ما ستؤول إليه قضيّة ما صغيرة كانت أم كبيرة، عند غياب الرؤية الإستراتيجية التي هي موهبة و في نفس الوقت معرفة و علم يتم إدراكهما و التوصّل إليهما عبر مدارسهما و من المفترض أن يكون الحزب إحدى هذه المدارس بشكل خاص. لقد كان منذ أمدٍ بعيد تحتاج النخبة السياسية و المثقفة الگردية إلى وجود هذه الرؤية في عملياتها الفكرية لأنها تمّس مسائل مصرية لديهم و لا تزال هذه النُّخب تحتاجها. فهي ليست فقط راسمة لما يجري مستقبلاً بل أيضاً عاملة بما سيجري في قادم الأيام بالإستناد إلى المعطيات الواقعية السياسية منها و غيرها. وجود هذه الرؤية تُجنب الگرد المخاطر و الفشل السياسي و ما يرتبط به و يؤمن لهم النقاط

التي إكتسبوها خلال النضال الزمني الطويل، بحيث تبقى تلك المكتسبات و يُبنى عليها الآتي. فنحن رأينا أنه كلما كان هناك فشلٌ ما في المسيرة السياسية كانت كل المكتسبات تضيع و يرجع الگرد إلى نقطة الصفر ليبدأ من جديد. ولكن العملية الإستراتيجية تحفظ أصحابها ما يكتسبه حتى و إن كان هناك فشل و لذلك فهو يتابع من حيث فشل و لا يبدأ من نقطة الصفر مجدداً. هكذا تكون الرؤية الإستراتيجية محددة لمستقبل السياسة و خططها و برامجها و قوتها معنوية بالنسبة لأية قضية كانت. إن غياب هذه الرؤية يُجرّد السياسة و أصحابها من القدرة على مواصلة المسيرة النضالية و الأهم من ذلك هو أن غيابها لا تُتجزّر وحدة و لا أية أهداف أخرى مطلوبة. و جوهر الرؤية الإستراتيجية هو ذلك العمود الفقري الفكري الذي يربط بين الحاضر و المستقبل دون أن ينسى دروس الماضي و تجاربه. و هنا تكمن أهمية الرؤية الإستراتيجية التي يعتمد عليها في السياسة و في الاقتصاد و في الحياة الاجتماعية أيضاً، بالرغم من أن الرؤية الإستراتيجية ضعيفة جداً في الناحية الاجتماعية على مستوى العالم أجمع. فالوحدة إذاً تحتاج إلى مثل هذه الرؤية الإستراتيجية كي ترى النور و تتحقق في الحياة العملية السياسية و الاقتصادية و غيرها. و غيابها يجعل هذه القضية حلمًا أو في أحسن الأحوال وحدة جُزئية غير متكاملة الفصول و غير متينة البُنيان. و مثل هذا وحدة غير معمدة على الرؤية الإستراتيجية لا تدوم و لا تتحقق أهدافها و تبقى هزيلة في محتواها لأنها قائمة على صالح معينة أو على مطلب غير حقيقي و غير أساسي و آني

سواءً كان هذا المطلب داخلياً أو خارجياً. فالتدخل الخارجي الذي غايته عدم حصول وحدة بين الأطراف السياسية الگردية هو على الأغلب تدخل الدول الإقليمية التي تحتل گرستان و هذه الدول تفعل المستحيل كما أشرنا كي لا تحصل هذه الوحدة. ولكن ماذا تفعل هذه الدول أيضاً كي لا تكون هناك وحدة گردية؟ بطبيعة الحال هم يعتمدون على قوى داخل الكيان السياسي الگردي وعلى قوى خارجية دولية تهمها مصالحها القومية و مُستعدّة أن تُضخّي بالجميع في سبيل هذه المصالح و يعتمدون على أعمال إستخباراتية تستهدف المجتمع الگردي توجّهاً و ثقافةً و مقومات إجتماعية. فهو إذاً تدخل خارجي له أذرعه في الداخل الگردي و له أجهزته التي تعمل في الداخل الگردي كي لا تكون هناك لا وحدة و لا أية أهداف قومية أخرى للگرد. كما له (لهذا التدخل) نفوذ في العالم الخارجي و على الصعيد الدولي يعمل من خلاله على ضرب المصالح الگردية القومية و ضرب أية محاولة من شأنها أن تُنقد الگرد و تتحقق لهم أهدافهم القومية. ولكن الگرد مدعاوون إلى أن يتّجاوزوا ذلك بإنشاء وحدة سياسية قومية تهدف إلى إنشاء الدولة الگردية و من أجل أن يتحقق هذا الهدف، لا بد من مقاومة كل التدخلات الإقليمية الخارجية بالروح القومية و بالنهج القومي. فالعالم الخارجي في حقيقة أمره هو أيضاً مبنيًّا إلى الآن على هذه الروح التي ستتقابل مع هذه المحاولة الگردية المقاومة و تقبلها و ربما أيضاً تساعدها للخروج إلى النور و بناء الدولة القومية. إذاً فهذا التدخل الإقليمي الخارجي لهذه الدول التي تحتل گرستان

في الشأن الكُردي الداخلي و القضاء على أية محاولة لتوحيد الْكُرد توحيداً حقيقياً و بناء دولتهم، هو تدخل ظالم و جائر و ليس له أي وجه حق. و على الْكُرد أن يواجهوا هذا التدخل بالإصرار على تحقيق الوحدة الحقيقة و تأمين مُستلزمات بناء الدولة رغمَ عن جميع هذه الدول. و الْكُرد في هذا يحتاجون إلى الفكر من حيث هو عملية إدارة الدول و ليس فقط من حيث هو إدارة الأحزاب و ذلك لأنهم يُحاربون في الحقيقة فكرًا سلبياً - هو فكر هذه الدول التي تحمل گرداشتان - ذات أدوات سلبية مادية و معنوية. أي أن أدوات قمعها للْكُرد ليست فقط أسلحة فتاكة، بل أيضاً عمليات معنوية إستخبارية تستهدف البُنى الفكرية و الإجتماعية و السياسية للْكُرد. و من أجل مقاومة هكذا حرب تشمل الأدوات المادية و المعنوية معاً، لا بد من تنظيم الفكر و توسيعه و الحصول على ما يمكن أن يُنتجـه الفكر مادياً أيضاً. فمثلاًـما يُنتجـ الفكر معنويـاً بـبرامج و نظريـات، كذلك فهو يُنتجـ مادياًـ أسلحة و إبتكارات مادـية أخرىـ. و متى وصلـ الفكر بالـْكُرد إلىـ هـذا المستوىـ، سيـكونـ بـقدورـهم ليسـ فقطـ التحرـر و بنـاءـ الدولةـ و إنـماـ الدـخـولـ إلىـ الحـضـارةـ المتـقدـمةـ عبرـ أبوـابـهاـ الوـاسـعةـ.



الخاتمة

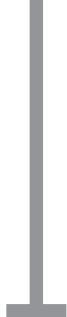
من جملة ما سبق يتبيّن أيضًا أننا نحتاج إلى نظام إداري من أجل عملية الوحدة، حيث هي مثل أية عملية أخرى تحتاج إلى نظام إداري يُشرف على طرق وأساليب تحقق مبادئها وتحفظ بُنيانها. حيث يكون هذا النظام الإداري قائداً و مدبرًا لهذه العملية يُنفذ بشكل و مضمون علميين كل ما فيها من أمور خاصة و عامة. والأطراف السياسية الـكـرـدـيـة في مسألة تنفيذها لعملية الوحدة يحتاجون إلى الإصرار على تبنّي برنامج و منهاج من أجل الوحدة لأنها عملية لها أسس عديدة تستدعي وضعها في المكان المناسب من البُنيان السياسي. كما أن البنود و المبادئ المذكورة في هذا الكتاب من شأنها أن تكون على الأقل فاتحة لأبواب الوحدة المُغلقة و جعلها تخرج من حيّز الكلمة إلى حيّز التطبيق العملي إذا

تم تطبيقها كُلُّ في محلها وبشكل متسلسلٍ و منظم. و سوف تؤدي عملية الوحدة إذا تحققت إلى نشوء كيانات تنظيمية مثل اللوبي تعمل لصالح القضية الْكُرديَّة بشكل عام دون الإصطدام بالصبغة الحزبية. و ستؤدي أيضًا إلى بروز نتائج في خدمة القضية القوميَّة يتم الاعتماد عليها في التربية والتعليم وفي الحياة العامة أيضًا. ولكنها ستكون في المجال السياسي آلية متكاملة إلى حد ما من أجل وحدة على الحق و من أجل الحق. و ليس لدى أي إنسان في هذا العالم يمتلك أدنى المعارف، شُكُّ في أن المسألة الْكُرديَّة حق و للْكُردو كل الحق في أن يعيشوا ضمن دولتهم و تحت رايتهن الخاصة بهم. ولكن الدولة الْكُرديَّة مُغتصبة و القوميَّة الْكُرديَّة مسلوبة الإرادة و هذا ما يجعل الْكُردو يسعون إلى إمتلاك كل وسائل القوة الماديه و المعنويَّة. و لعل الوحدة هي قوة معنوية فعالة تؤدي إلى إيجاد القوة الماديه أيضًا و تؤمن الإنتصار للْكُردو في مساعهم هذا و تحرر القوميَّة الْكُرديَّة و تجعلها صاحبة إرادتها الخاصة في هذا العالم. و من أجل قيام وحدة أو آلية عملية كونية مثلها لا بد من عدم نسيان الجوانب الحياتية التنظيمية منها و العفوية، كما لا بد من المعرفة التي تشمل التاريخ و الاجتماع و الاقتصاد لأن كل هذه المُقوَّمات المعرفية تدخل ضمن هذه العمليات الكونية أو الكلية. فمن أجل بحث الكل لا بد من بحث الأجزاء التي تُؤلِّفه و الوحدة مسألة كُلية و لها أجزاها التي فيها الاجتماع و الاقتصاد و غيرها من الأمور الحياتية. مثلما أن الوحدة ذاتها مسألة إجتماعية قبل أن تكون سياسية أو غيرها ولكنها تدخل الباب السياسي كما

تدخل كل الأبواب الأخرى للحياة و في جميع هذه المجالات تتصدر الوحدة مركز الحياة و معناها. أي أنها تمثل جوهرة معنوية روحية من جواهر الوجود بشكل عام. و لأن وحدة الگرد على حق و من أجل الحق فإنها تتناغم مع الوحدة من حيث أنها هذه الجوهرة الكونية الوجودية المطلوبة و المُتواجدة دائمًا. و إذا كانت الوحدة بكل أنواعها على هذه الأرض و بالنسبة لبني الإنسان بشكل عام حالة و مطلب و هدف تفرض ذاتها في كل مقام، فهي بالنسبة للگرد بشكل خاص حالة و مطلب و هدف تفرض ذاتها من أجل خلاص و تحرر شعب و حصوله على دولته المُغتصبة. و لذلك فهي بالنسبة للگرد قضية حياة قمت إعاقتها للمُضي نحو آفاقها. أي أن قضية الحياة الگردية المتمثلة في إحتلال الأعداء لأرضها و شعبها، قضية خاصة جداً لأن هؤلاء الأعداء قد جعلوا هذه الحياة الگردية جحيمًا و منعوا إستمرارية هذه الحياة بالشكل الذي أراده و يريده الله لبني الإنسان و هي إرادة إلهية قائمة على إعطاء كل ذي حق حقه و قائمة على العدالة. فالوحدة إذاً قانون إلهي إذا كان على الحق و من أجله و يسعى هذا القانون إلى أن تكون هناك عدالة و ليس من العدالة أن يبقى الشعب الگردي مُحتلًا و أرضه مُحتلة. فالوحدة إذاً بالنسبة للگرد تنهي هذه الحالة اللاطبيعة التي خلقها المُحتلون للأرض الگردستانية و تقضي على هذه العقدة و تفكها، لأنها عقدة صنعها أرباب السياسة العالمية و هؤلاء المُحتلون الذين لا يؤمنون بالحق و العدالة و يرون الحق و العدالة في الإضطهاد و في إرتکاب المظالم بحق الشعب الگردي. و بذلك يكون هؤلاء

الأعداء في الجانب الذي يُمثل الشر في هذا العالم وقد تسلّطوا على الشعب الگردي و الوحدة ستنتهي هذا التسلّط الظالم. ولكن لن تحدث هذه الوحدة وفقاً لمصالح و إرتباطاً بزمان، فهي إن كانت كذلك ستكون مجرد خطة توضع من أجل إجتياز هذا الزمن أو إنقضاء تلك المصالح. و عندما نجعل من الوحدة مجرد خطة فتحنُّسيء جداً إلى الوحدة من حيث هي تلك الجوهرة الوجودية المعنوية و الروحية التي تكلّمنا عنها. إن علينا أن نجعل الوحدة منهجاً مباركاً نسير عليه في كل آنٍ و حين و نجعلها حاضرة في كل جانب من جوانب الحياة إجتماعيةً كانت أو سياسية أو غيرهما. إذ أن الحالة القومية و الإجتماعية التي هي عليه بالنسبة للگرد تتطلب أن تكون الوحدة وفقاً لخريطة طريق تسير عليها وبهديها الجموع السياسية و الثقافية و الإجتماعية الگردية من أجل الخلاص من الظلم الذي دام سنين طويلة. و لا يمكن لهذا الظلم من أن ينجلي فقط بالأدوار السياسية على مستوى الدول الإقليمية أو على مستوى العالم، بل أن هذا الظلم سينجلي بوجود هذه القوة المعنوية المستندة إلى الفكر إلى جانب القوة المادية المستندة إلى الأدوات المختلفة و منها العسكرية. و الفكر هو الذي يُشير إلى أن هناك مكوّنات و مقومات للوحدة و هي تشمل الجوانب الإجتماعية و الاقتصادية و الثقافية بالإضافة إلى السياسة. فالوحدة ليست كلمة مجردة و لا تُشير إلى شيء بعينه و لوحده، بل هي كلمة تشمل بُنيان حياة كاملة. و لذلك أصبحت التجارب ال وجودية عبر التاريخ و علاقة الوحدة بعلم الاجتماع و ظهور الوحدة كقوة سياسية و

إِقْتَصَادِيَّةِ وَعِلْمِهَا أَيْضًا بِالثِّقَافَةِ الْمُنْظَمَّةِ أَوِ الشَّعْبِيَّةِ، تُرَاثًا لِلْوَحْدَةِ وَأَجْزَاءَ لِتَكْوِينِهَا. فَالْوَحْدَةِ إِذَا مَسَأْلَةً تَنْتَطِبُ بِحْثًا أَكَادِيمِيًّا وَجَعَلَهَا نَهْجًا عَلَمِيًّا، لَا أَنْ تَكُونَ فَقْطَ شَعَارًا أَوْ مَجْرُدَ مَطْلَبٍ عَفْوِيٍّ وَبَسِيطٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَحْتَوِي عِلْمًا بِحَالِهَا وَطَبِيعَةَ مَتَّنَوَّعَةَ تُرِينَا نَتَاجَهَا وَنَتَائِجَهَا. وَإِنْطَلَاقًا مِنْ هَذَا الْمَفْهُومِ لِلْوَحْدَةِ سَنَرِي أَنَّهَا فِي عَامِ السِّيَاسَةِ قَوْةٌ كَبِيرٌ وَفِي عَلَمِ الْإِجْتِمَاعِ إِرْتِبَاطًا مَقْدَسًا وَفِي إِقْتَصَادِ أَسَاسًا لَا بُدُّ مِنْهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَفِي الثِّقَافَةِ نُورًا يُهَتَّدِي بِهِ وَفِي الْحَيَاةِ بِشَكْلِ عَامٍ مُحْرِكًا وَمُدِيرًا يُدِيرُ الْوِجْدَوْدَ.



المصادر

- ١- العروبة أولاً - ساطع الحصري - الطبعة الثانية ١٩٨٥ . نظرة عربية للمسألة القومية.
- ٢- أسس القومية التركية - ضياء كوكالب - الطبعة السابعة ١٩٦٨ . ص ٩ و ٢١-١٥ . نظرة تركية للمسألة القومية. باللغة التركية.
- ٣- تركيا.. البحث عن مستقبل - ياسر أحمد حسن - مصر ٢٠٠٦ . ص ١٥ . في مسألة إنهايار الأمة و إنبعاث القومية.
- ٤- المائة الأوائل - مايكيل هارت - ترجمة: أنيس منصور - ١٩٧٨ . عن الشخصية الصينية "جي هوانك قي ٢١٠-٢٥٩ قبل الميلاد".
- ٥- تاريخ الولايات المتحدة - عبدالعزيز سليمان نوار / محمود محمد جمال الدين - ١٩٩٩ - الباب الثاني عن نشأة الأمة الأمريكية ١٨٠٠-١٧٦٣ .
- ٦- شروع الإمبراطورية البريطانية و غروبها - لورانس جيمس - ترجمة: عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - المجلد الأول - الطبعة الأولى ٢٠١٦ - ص ٢٣-٢٢٦ . و ص ٣٠٧-٣٠٨ - عن الثورة الهندية في عام ١٨٥٧ .
- ٧- بسمارك.. حياة مكافح - إميل لودفيك - ترجمة: عادل زعيتر - ١٩٥٠ . عن بسمارك و الوحدة الألانية.
- ٨- الإختلاف و التعارف في ضوء علم النفس المعاصر - د. سامر محمد عرار - الطبعة الأولى ٢٠١٢ - ص ٦٧-٧٠ .

